الثورة المغدورة
نقد التجربة الستالينية

ليون تروتسكي

ترجمة: رفيق سامر

دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت

الطبعة الاولى العربية 1968

هدف هذا الكتاب

حاول العالم البرجوازي في البدء ان يتجاهل النجاح الاقتصادي لنظام السوفياتات وهي الدليل العملي على جدارة الاساليب الاشتراكية بالحياة. و لازال العلماء الاقتصاديون الذين يخدمون الراسمال يحاولون حتى اليوم ان يلزموا صمتا مطبقا امام سرعة التقدم الصناعي التي لا مثيل لها في التاريخ او يكتفون بالتحدث عن "الاستغلال الفاحش" للفلاحين. وهم يضيعون بعملهم هذا فرصة نادرة ليشرحوا لنا لماذا لم يؤد استغلال الفلاحين الفاحش في الصين و اليابان و الهند مثلا الى تقدم صناعي متسارع يشبه و لو قليلا تقدم الاتحاد السوفياتي.

بيد ان الوقائع تمضي في عملها و مكتبات البلاد المتحضرة عامرة بمؤلفات عن الاتحاد السوفياتي و ليس في هذا ما يدعو الى الدهشة: فان ظواهر كهذه لا تقع دائما. وتحتل الكتابات المدفوعة بالحقد الاعمى وسط هذا الانتاج مكانة تتضاءل اهمية باستمرار بينما يزداد جزء كبير جدا من المؤلفات الحديثة تعاطفا ان لم يكن اعجابا. و لا يسعنا ان نهنئ انفسنا على وفرة المؤلفات المؤيدة للاتحاد السوفياتي كدليل على تحسن سمعة "الدولة المحدثة". وعى كل حال ان تجميل الاتحاد السوفياتي خير الف مرة من تجميل ايطاليا الفاشية. لكن القارئ يبحث دون جدوى بين صفحات هذه الكتب جميعا عن تقدير علمي لما يجري حقا في بلد ثورة اوكتوبر.

ان مؤلفات "اصدقاء الاتحاد السوفياتي" يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات كبرى. فكتبات الصحفيين الهواة و مقالات الوصف و التحقيقات الصحفية "اليسارية" – الى هذا الحد او ذاك – تقدم بمجموعها اكبر عدد من الكتب و المقالات. ونجد الى جانبها مؤلفات "الشيوعية" الانسانية و الغنائية و المسالمة لكن المتصفة بقدر اكبر من الادعاء. وتحتل المرتبة الثالثة التبسيطات الاقتصادية المكتوبة بروح "الاشتراكية الجامعية" الالمانية القديمة. ان لويس فيشر و دورانتي معروفان كفاية كممثلين للنوع الاول من الكتاب بينما يمثل باربوس و رومان رولان فئة "الاصدقاء الانسانيين" افضل تمثيل: وليس صدفة ان الاول كتب "حياة المسيح" و الثاني الف "حياة غاندي" قبل ان يهتدي الى ستالين. كما وجدت الاشتراكية المحافظة المتحذلقة في الزوجين ويب الفابيين [1] خير ممثلين لها.

يجمع هذه المجموعات الثلاث المختلفة كل الاختلاف عبادتها للعمل المنجز و ميلها للتصميمات المتفائلة. و كل هؤلاء الكتاب عاجزون عن الثورة ضد الراسمالية في بلدانهم لذا فهم مهياون للاعتماد على ثورة خارجية تكون فضلا عن ذلك بدات تهدا. ان احدا من هؤلاء الاشخاص او ابائهم الروحيين لم يتسائل جديا قيب ثورة اوكتوبر او بعدها بسنوات طويلة عن السبل التي ستسلكها الاشتراكية للبزوغ في هذا العالم: ولذا ليس صعبا عليهم رؤية الاشتراكية في ما يتم في الاتحاد السوفياتي الامر الذي يعطيهم مظهر الرجال التقدميين المسايرين لعصرهم كما يهبهم صلابة معنوية دون ان يلزمهم باي ارتباط. ان مؤلفاتهم التاملية المتفائلة غير الهدامة اطلاقا التي ترى المساوئ في الاوضاع الماضية و حسب تطمئن القارئ و تضمن لنفسها رواجا و قبولا. وهكذا تتشكل بهدوء مدرسة عالمية يمكن تسميتها بالمدرسة "البلشفية المخصصة للبرجوازية المتنورة" او بمعنى ادق مدرسة "الاشتراكية للسواح الراديكاليين".

اننا لا نفكر بنقد هذا النوع من الكتابات لانها لا تتيح مجالا جديا للمناقشة و تنتهي كل القضايا بالنسبة اليها في النقطة التي تبدا منها في الحقيقة. ان هدف هذا الكتاب اجراء تقدير صحيح لما هو موجود لتفهم ما يجري بشكل افضل. ولن نقف امام الماضي الا بقدر ما يساعدنا ذلك على توقع المستقبل.

ان عرضنا سيكون عرضا ناقدا لان الذي ينحني امام الامر الواقع ليس اهلا لان يخطط للمستقبل.

لقد مر التطور الاقتصادي و الثقافي في الاتحاد السوفياتي حتى الان بمراحل عديدة دون ان يصل الى التوازن الداخلي – لا بل مازال بعيدا عن ذلك. و اذا اعتبرنا ان هدف الاشتراكية هو خلق مجتمع بلا طبقات مجتمع مبني على التضامن و على تلبية كل الرغبات بشكل متناسق فانه لا يوجد الى حد الان بهذا المعنى الاساسي اية اشتراكية في الاتحاد السوفياتي. صحيح ان تناقضات المجتمع السوفييتي تختلف اختلافا عميقا من حيث طبيعتها عن تناقضات الراسمالية لكنها ليست اقل عنفا. وهي تظهر في عدم المساواة المادية و الثقافية و في القمع و في تشكيل المجموعات السياسية و الصراع بين كتل الحزب. ان النظام البوليسي يكتم الصراع السياسي و يشوه شكله دون ان يقضي عليه. وتؤثر الافكار المحرمة في كل خطوة تخطوها على سياسة الدولة بشكل ينضجها او يناهضها . لهذا لا يمكن تحليل تطور الاتحاد السوفييتي بشكل منفصل منفصل عن الشعارات و الافكار التي يجري تحت لوائها صراع سياسي في البلاد يبدو صامتا الا انه يتاجج كالبركان. ان التاريخ يختلط هنا بالسياسة الحية.

ان ضيقي الافق المتحذلقين "اليساريين" يحبون تكرار التوصية باعتماد الحذر في نقد الاتحاد السوفييتي لئلا يصاب بناء الاشتراكية بضرر. ولكننا لا نعتقد ان الدولة السوفياتية هشة لهذه الدرجة. ان اعداءها يعرفون عنها اكثر بكثير من

اصدقائها الحقيقيين. ولدى قيادات الدول الامبريالية معلومات دقيقة عن كل ما يتعلق باوضاع الاتحاد السوفياتي وليست هذه المعلومات مستقاة فقط من التقارير الرسمية المنشورة فالاعداء قادرون مع الاسف على الافادة من نقاط ضعف الدولة العمالية و لكنهم ليس بوسعهم اطلاقا الاستفادة من النقد الموجه الى اتجاهاتها التي يعتبرونها من ناحيتهم ايجابية.

ان عداء معظم "اصدقاء" الاتحاد السوفياتي الرسميين للنقد يخفي في الحقيقة ضعف تاييدهم للثورة اكثر من ضعف الاتحاد السوفييتي. فلنبعد اذن بهدوء كل هذه التحذيرات و المخاوف. فالحقائق اصدق قرارا من الاوهام و نحن نريد ان نقدم للعالم وجها واضح المعالم لا قناعا زائفا.

ليون تروتسكي

4 اب / اغسطس 1936

ملاحظة: انتهى هذا الكتاب و ارسل الى النشر في الوقت الذي اعلنت فيه محاكمة "الارهابيين" في موسكو التي لم يرد تحليلها هنا بالتالي. و ذلك يجعل من الاهمية بمكان ان نؤكد ان هذا الكتاب يشرح مسبقا محاكمة "الارهابيين" و يظهر زيفها.

ل.ت.

ايلول / سبتمبر 1936

الفصل الاول

المكتسبات

المؤشرات الاساسية للتقدم الصناعي

لقد ادى ضعف البرجوازية الروسية الى تعذر الوصول الى الاهداف الديمقراطية لروسيا المتخلفة مثل تصفية الملكية و عبودية الفلاحين الا بواسطة ديكتاتورية البروليتاريا. و لكن البروليتاريا لم تستطع الوقوف عند حدود الاصلاحات الديمقراطية بعد وصولها الى السلطة على راس جماهير الفلاحين. واختلطت بذلك الثورة البرجوازية مباشرة مع المرحلة الاولى من الثورة الاشتراكية. و ليس هذا محض صدفة. لقد اثبت تاريخ العقود الاخيرة ان البلاد المتخلفة عاجزة في ظروف افول الراسمالية عن الوصول الى مستوى حواضر الراسمالية العريقة.

ان المتحضرين الواقعين في طريق مسدود يغلقون الطريق امام الذين يتحضرون. لم تتخرط روسيا في طريق الثورة البروليتارية لان اقتصادها كان الانضج للتحول الاشتراكي بل لان هذا الاقتصاد غدا عاجزا عن التطور على اسس راسمالية. واصبح تشريك وسائل الانتاج الشرط الضروري لانقاذ البلاد من الهمجية: هذا هو قانون التطور المركب للبلاد المتخلفة. وهكذا فان على امبراطورية القياصرة التي دخلت الثورة الاشتراكية "كاضعف حلقة في السلسلة الراسمالية" (لينين) ان تحاول بعد 19 سنة من الثورة ان "تلحق و تسبق" اوروبا و امريكا اي ان تحل مشاكل الانتاج و التقنية التي حلتها الراسمالية المتقدمة منذ زمن بعيد.

هل كان يتم الامر بشكل اخر؟ ان اطاحة الطبقات المسيطرة القديمة لم تحل المشكلة بل عملت على كشفها و ما المشكلة سوى: الارتفاع من الهمجية الى الثقافة. لقد مركزت الثورة ملكية وسائل الانتاج في يد الدولة فاعطتها بذلك قدرة على استخدام اساليب اقتصادية جديدة ذات فعالية اكبر بما لا يقاس. ان اعادة البناء السريعة لما دمرته الحرب الامبريالية و الحرب الاهلية و خلق مشاريع كبرى و صناعات جديدة و فروع صناعية كاملة لم يكونا ممكنين الا بفضل توفر القيادة حسب خطة موحدة.

ان التباطئ البالغ للثورة العالمية التي كان يعتمد زعماء الحزب البلشفي على حدوثها في اجل قريب سبب للاتحاد السوفييتي مصاعب هائلة و اظهر في الوقت نفسه موارده الداخلية و امكانياته الواسعة بشكل خاص. لكن لا يمكن تقدير النتائج التي تم الوصول اليها تقديرا صحيحا بعظمتها و نواقصها الا على مستويات عالمية. اننا نستخدم طريقة التحليل التاريخي و الاجتماعي لا طريقة تجميع الاحصائيات. و لكننا سناخذ رغم ذلك بعض الارقام الهامة كنقطة انطلاق.

تظهر ضخامة تصنيع الاتحاد السوفياتي بالمقارنة مع ركود و افول كل العالم الراسمالي تقريبا انطلاقا من المؤشرات الاجمالية التالية: ان الانتاج الصناعي الالماني لا يبلغ في الوقت الحاضر مستوى عام 1929 الا بفضل حمى التسلح. على حين لم يزد انتاج بريطانيا العظمى الا بمقدار 3–4 بالمائة فقط رغم الحماية الاقتصادية. و نقص انتاج الولايات المتحدة الصناعي بنسبة تعادل 25% كما نقص في فرنسا بنسبة تزيد عن 30%. و تحتل اليابان من حيث نجاحاتها بفضل جنون تسلحها و قرصنتها المقام الاول بين البلاد الراسمالية: فقد زاد انتاجها بنسبة 40%. لكن هذا المؤشر الاستثنائي يبدو رغم ذلك متواضعا جدا امام دينامية تطور الاتحاد السوفياتي الذي تضاعف انتاجه الصناعي في المدة الزمنية ذاتها ثلاث مرات و نصفا اي ما يعني زيادة بنسبة 250%. كما تضاعف انتاج الصناعة الثقيلة السوفييتية في السنوات العشر الاخيرة (1925– 1935) اكثر من عشر مرات. لقد تم في السنة الاولى من الخطة الخمسية الاولى تثمير راس مال قدره 5.4% مليار روبل بينما ارتفع الرقم في سنة 1936 الى 36 مليارا.

اما اذا تركنا الان التقديرات المالية نظرا لعدم استقرار الروبل كوحدة ثابتة للقياس فان تقديرات اخرى اكثر دقة تفرض نفسها: ففي كانون الاول/ ديسمبر 1913 اعطى حوض الدونيتز مليونين و 275 الف طن من الفحم بينما اعطى في كانون الاول ديسمبر 1935 سبعة ملايين و 125 الف طن. و في خلال السنوات الثلاث الاخيرة تضاعف انتاج الحديد الزهر مرتين كما ارتفع انتاج الصلب و الفولاذ حوالي مرتين و نصف. و اذا قارنا استخراج البترول و الفحم الحجري و الحديد الخام اليوم مع ارقام ما قبل الحرب نجده قد تضاعف ثلاث مرات الى ثلاث مرات و نصف. و في عام 1920 عندما وضعت اول خطة للكهرباء كان في البلاد 10 محطات محلية قدرتها الاجمالية 253.000 الف كيلووات و في عام 1935 بلغ عدد المحطات 95 محطة محلية قدرتها الاجمالية 4.345.000 كيلووات. و في عام 1925 كان الاتحاد السوفييتي في المركز الحادي عشر بين دول العالم في انتاج الطاقة الكهربائية اما في عام 1935 فلم يكن امامه سوى

الولايات المتحدة و المانيا. و تقدم الاتحاد السوفييتي في انتاج الفحم الحجري من المركز العاشر الى المركز الرابع. و في انتاج الفولاذ من المركز السادس الى الثالث ووصل في انتاج الجرارات و صناعة السكر الى المركز الاول.

ان النتائج الواسعة في حقل التصنيع و البداية المشجعة في ميدان الزراعة و التوسع العجيب للمدن الصناعية القديمة و بناء المدن الجديدة و زيادة عدد العمال السريعة و ارتفاع المستوى الثقافي و الحاجات هي نتائج ثورة اوكتوبر التي تنبا فلاسفة العالم القديم بانها ستكون قبرا للحضارة. و لم يعد هناك من داع لمناقشة السادة الاقتصاديين البرجوازيين: لقد اظهرت الاشتراكية حقها في النصر لا على صفحات كتاب "راس المال" فحسب و لكن في حلبة اقتصادية تشمل سدس مساحة العالم و ليس بلغة الديالكتيك بل بلغة الحديد و الاسمنت و الكهرباء. ولو انهار الاتحاد السوفياتي يوما من الايام تحت الضربات الخارجية و بسبب اخطاء قادته (وهذا ما نرجو الا يحصل ابدا) فستبقى للمستقبل حقيقة ثابتة لا تنكر و هي ان ثورة البروليتاريا و حدها مكنت بلدا متاخرا من الحصول على نتائج لا مثيل لها في التاريخ في غضون 20 سنة.

و هكذا تنتهي المناقشة مع الاصلاحيين في الحركة العمالية. فهل يمكن مقارنة تحركاتهم التافهة مع العمل العملاق لشعب دعته الثورة الى حياة جديدة؟ لو ان الاشتراكية–الديمقراطية الالمانية استخدمت في عام 1918 السلطة التي اعطاها اياها العمال للقيام بالثورة الاشتراكية لا لانقاذ الراسمالية لما كان صعبا انطلاقا من المثل الروسي ان نتصور القدرة الاقتصادية التي لا تقهر التي كانت تتمتع بها اليوم الكتلة الاشتراكية في اوروبا الوسطى و الشرقية و جزء كبير من اسيا. ان شعوب العالم ستدفع في حروب جديدة و ثورات جديدة ثمن الجرائم التاريخية التي ارتكبها الاصلاحيون.

مقارنة النتائج و تقويمها

الدينامية للصناعة السوفييتية لا مثيل له. ولكنها لن تحسم المسالة اليوم و لا غدا. فالاتحادcoefficients ان المعاملات السوفياتي يصعد منطلقا من مستوى منخفض بشكل مريع بينما تنحدر البلاد الراسمالية من مستوى كبير الارتفاع. و ميزان القوى الحالي لا يتحدد بحيوية نمو كلا الخصمين بل بمقارنة قدرتهما الاجمالية التي تتمثل في المدخرات المادية و التقنية و الثقافة و بالدرجة الاولى في مردود العمل البشري. و ما ان نتطرق للموضوع من هذه الزاوية الاحصائية حتى يتبدل الموقف تبدلا كبيرا لغير صالح الاتحاد السوفياتي.

ان المسالة التي طرحها لينين "من سوف ينتصر؟" هي مسالة ميزان القوى بين الاتحاد السوفياتي و البروليتاريا الثورية في العالم من جهة و القوى الداخلية المعادية و الراسمالية العالمية من الجهة الاخرى. ان نجاحات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية تسمح له بان يتقدم و يتقوى و يتسلح و اذا اقتضى الامر ان يتراجع و ينتظر اي باختصار ان يصمد. لكن السؤال "من سوف ينتصر؟" مطروحا لا من الزاوية العسكرية بحسب بل و قبل كل شيء من الزاوية الاقتصادية هذا السؤال ينطرح بحد ذاته على الاتحاد السوفييتي على المستوى العالمي. ان التدخل المسلح خطير. و لكن التدخل ببضائع رخيصة تاتي عقب الجيوش الراسمالية هو اخطر بما لا يقاس. و قد يؤدي انتصار البروليتاريا في بلد غربي الى تبديل جذري فوري لميزان القوى و لكن ما دام الاتحاد السوفييتي معزولا و البروليتاريا االاوروبية تتراجع متنقلة من فشل الى فشل فان قوة النظام السوفييتي تقاس بمردود العمل الذي يتم التعبير عنه في حقل انتاج البضائع باسعار الكلفة و البيع. ويشكل الفرق بين الاسعار الداخلية و اسعار السوق العالمية مؤشرا من اهم مؤشرات ميزان القوى. بيد انه يحظر على الاحصاء السوفييتي ان يلمس هذا الموضوع من قريب او من بعيد فالراسمالية رغم انهياريا و ركودها الاسن تحتفظ الى الان بتفوق ملحوظ في التقنية و التنظيم و ثقافة العمل.

اننا نعرف الحالة المتاخرة تقليديا للزراعة السوفياتية فيه لم تحصل حتى الان على نجاح في اي من فروعها يشابه نجاح الصناعة من قريب او بعيد. لقد قال مولوتوف في نهاية عام 1935 اسفا: "ان مردود زراعة الشمندر عندنا لا يزال شديد التاخر بالنسبة للبلاد الراسمالية. لقد اعطى الهكتار عام 1934 في الاتحاد السوفياتي 82 كنتالا و اعطى في اوكرانيا عام 1935 خلال موسم استثنائي 131 كنتالا بينما بلغ محصول الهكتار في تشيكوسلوفاكيا 250 كنتالا و في فرنسا اكثر من 300 كنتالا." و يمنكن تعميم ملاحظة مولوتوف على جميع فروع الزراعة اكانت زراعات صناعية او حبوبا او تربية مواش. ان الزراعة المتناوبة الفنية و اصطفاء البذار و استخدام الاسمدة و الجرارات و الادوات الزراعية المتطورة و تربية المواي الاصيلة تعد في الواقع لثورة كبيرة في الزراعة الاشتراكية. و لكن الثورة في هذا الحقل وهو واحد من الحقول الاكثر محافظة تتطلب وقتا طويلا و الهدف اليوم رغم التجميع هو الاقتراب من النماذج المتقدمة في الغرب الراسمالي الذي يمتاز بمزارعه الصغيرة الفردية.

ان النضال لزيادة مردود العمل في الصناعة يتم بوسيلتين: استيعاب التقنية المتقدمة و استخدام اليد العاملة جيدا. وقد غدا بناء مصانع واسعة حديثة جدا في سنوات قليلة امرا ممكنا باستخدام تقنية الغرب الراسمالي الراقية من جهة و باتباع نظام التخطيط من جهة اخرى. و نحن نشهد في هذا المجال تمثل نجاح الاخرين و تقدمهم. ان تقدم الصناعة السوفياتية و تجهيز الجيش الاحمر بالصورة السريعة التي تما بها يعطينا افضليات ضخمة في المستقبل فالاقتصاد غير مضطر لان يجر وراءه ادوات قديمة كما الحال في فرنسا او انكلترا و ليس على الجيش ان يستهلك اسلحة قديمة مخزونة. ولكن لهذا التقدم المحموم ايضا جوانبه السلبية: فعناصر الاقتصاد المختلفة لا تنسجم فيما بينها كتخلف تاهيل الرجال عن مستوى الالة و انخفاض امكانيات الادارة عن مستوى مهماتها. و يتمثل كل هذا حاليا في انتاج منخفض النوعية كثير التكاليف.

لقد كتب مدير صناعة البترول: "تسخدم ابارنا الالات ذاتها المستخدمة في الابار الامريكية و لكن تنظيم عمليات الحفر متخلف عن تنظيمها في امريكا كما ان تاهيل الكوادر ضعيف ايضا." و يمكن تفسير زيادة عدد الحوادث في هذه العمليات "بالاهمال و ضعف التاهيل و عدم كفاية المراقبة التقنية." و يشتكي مولوتوف من "اننا متاخرون جدا في حقل تنظيم ورشات البناء... نحن نخضع فيها للروتين باستخدام الادوات و الالات بشكل مخز." و نجد مثل هذه الاعترافات في كل الصحافة السوفياتية فالتقنية الحديثة ابعد من ان تعطي في الاتحاد السوفياتي النتائج نفسها التي تعطيها في وطنها الراسمالي.

ان النجاح الاجمالي للصناعة الثقيلة يشمل مكسبا لا يمكن تقديره: لا يمكن التشييد الا على هذه الاسس. بيد انه في انتاج الجزئيات الاكثر دقة يثبت الاقتصاد الحديث كفاءته. و في هذا الخصوص ما زلنا متاخرين جدا.

لقد تم التوصل بالتاكيد للنتائج الاكثر جدية لا الكمية و حسب بل النوعية ايضا في الصناعة الحربية. و الجيش و الاسطول هما الزبونان الاكثر تاثيرا و تطلبا. و مدراء الخدمات في الجيش بما فيهم فوروشيلوف لا يكفون مع ذلك عن الشكوى في كتاباتهم و خطبهم المنشورة قائلين "لسنا دائما راضين كليا عن نوعية الانتاج الذي تقدمونه الى الجيش الاحمر". ان المرء يستشف دون عناء القلق الكامن في هذه الكلمات الحذرة.

وقد كتب مدير الصناعة الثقيلة في تقرير رسمي ما يلي: "يجب ان يكون صنع الاليات جيد النوعية و هذه ليست مع الاسف هي الحال...كما ان الالة تكلف غاليا عندنا". و كالعادة يتحاشى و اضع التقارير توفير معطيات دقيقة مقارنة بالنسبة للانتاج العالمي.

ان الجرار مفخرة الصناعة السوفياتية و لكن نسبة استخدام الجرارات منخفضة جدا. و خلال التجارب الاقتصادية الاخيرة خضع 81 بالمائة من الجرارات لاصلاحات رئيسية كما تعطل الكثير منها في عز العمل في الحقول. وتدل بعض الحسابات على ان محطات الالات و الجرارات لا تغطي نفقاتها الا اذا امنت محصولا يعادل 20–22 كنتالا من الحبوب في كل هكتار. و بما ان متوسط مردود الهكتار لا يصل حاليا الى نصف هذا الرقم فالدولة مضطرة لتغطية عجز يقدر بالمليارات.

ان وضع النقل بالسيارات اشد سوءا. تجتاز سيارة الشحن في امريكا 60 او 70 لا بل 100 الف كيلومتر في السنة بينما لا تجتاز في الاتحاد السوفياتي سوى 20 الفا اي اقل ب 3 او 4 مرات. و من كل مئة سيارة سوفياتية يوجد خمس و خمسون سيارة عاملة على الطرقات و الباقي في التصليح او في انتظار التصليح. و توازي تكاليف التصليح ضعفي مجموع كلفة انتاج اليات جديدة. فلا عجب ان ترى لجنة المراقبة الحكومية "ان النقل بالسيارات يشكل عبئا ثقيلا جدا على تكاليف الانتاج".

اما زيادة امكانية النقل بالسكك الحديدية فيصحبها حسب راي رئيس مجلس مفوضي الشعب "عدد كبير من الحوادث و خروج القاطرات عن السكة". و السبب الاساسي لا يتبدل ابدا وهو نوعية العمل المتدنية الموروثة عن الماضي. و يغدو الصراع من اجل صيانة السكك الحديدية بصورة جيدة نوعا من العمل البطولي تقدم عنه عاملات تحويل الخطوط الحديدية اللواتي كوفئن تقاريرهن الى الكرملين امام اعلى ممثلي السلطة. و رغم مكتسبات السنوات الاخيرة يبقى النقل البحري متاخرا عن النقل بالسكك الحديدية. و نجد بشكل دوري في الصحف نبذات "كول عمل النقل البحري المؤسف" و حول نوعية "التصليحات المتدنية بشكل غير معقول داخل الاسطول"...الخ.

ان الوضع في فروع الصناعة الخفيفة اسوا مما هو عليه في الصناعة الثقيلة. و يمكن ان نصوغ بالنسبة للصناعة السوفياتية قانونا خاصا وهو: ان المنتجات بصورة عامة تزداد سوءا كاما ازداد اقترابها من المستهلك. ففي صناعة

النسيج على حد قول جريدة البرافدا "ان نسبة العيوب مخزية" و التشكيلة محدودة و تسود النوعيات السيئة". و تظهر الشكاوي المتعلقة بسوء نوعية السلع الضرورية بشكل دوري في الصحافة السوفياتية: "تمديدات المياه مشغولة بطريقة سيئة", "الاثاث قبيح و غير مسمر بدقة و سيئ الصنع" , "لا يمكن للمرء ان يحصل على ازرار مقبولة" , كما ان "مؤسسات التغذية العامة تعمل بشكل مؤسف جدا"...الخ.

ان وصف نجاحات التصنيع بالمؤشرات الكمية فقط هو كوصف جسم بشري بطوله دون ذكر محيط صدره. و يتطلب التقدير الاصح لدينامية الاقتصاد السوفياتي بالاضافة الى ضرورة اخذ النوعية بعين الاعتبار ان نتذكر دائما ان النجاح السريع المحقق في حقل ما يرافقه تاخر في حقول اخرى. ان انشاء مصانع كبيرة للسيارات يقابله النقص في شبكة الطرق و اهمالها. و تلاحظ جريدة الازفستيا: "ان اهمال طرقنا لا يطاق و لا يمكن السير بسرعة اكثر من 10 كلم في الساعة على الطريق البالغة الاهمية بين موسكو و ياروسلافسكي". و يؤكد رئيس لجنة الخطة ان البلاد مازالت تحتفظ بتقاليد "عصور انعدام الطرق".

و الاقتصاد البلدي في حالة مشابهة. ان مدنا صناعية جديدة تبنى في وقت قصير بينما تعاني عشرات المدن القديمة من اهمال شامل. تنمو العواصم و المدن الصناعية و تزداد جمالا و نرى المسارح و النوادي باهظة التكاليف تقام هنا و هناك. في حين تبقى ازمة السكن خانقة و المساكن مهملة تماما بصورة معتادة. تقول الازفستيا: "اننا نبني ابنية سيئة باسعار عالية و تستهلك عموم المساكن و لا تصان نحن نقوم بقليل من الترميمات و بشكل سيء".

تشمل هذه التفاوتات كل نواحي الاقتصاد و هي لا يمكن تجنبها الى حد ما لانه كان و ما يزال من الضروري البدء بالقطاعات الاكثر اهمية لكن تاخر بعض القطاعات يقلل كثيرا من فاعلية عمل البعض الاخر. اذا تصورنا اقتصادا موجها مثاليا يؤمن افضل النتائج على صعيد الاقتصاد كله, لا تحقيق تطور سريع لبعض الفروع فقط, يكون فيه معامل النمو الاحصائي ادنى في الفترة الاولى و لكن الاقتصاد بمجمله و المستهلك يستفيدان منه و تستفيد منه coefficient دينامية الاقتصاد العامة.

ان الاحصائيات الرسمية تجمع ارقام الانتاج مع اصلاح السيارات لتعطي مجموع الانتاج الصناعي وكان احرى من وجهة نظر الفعالية الاقتصادية اللجوء الى الطرح بدل الجمع. و تنطبق هذه الملاحظة على صناعات اخرى. لذا ليس للتقديرات العامة بالروبل سوى قيمة نسبية: فنحن لا نعرف ما هو الروبل و لا ندري دائما ماذا يختبئ خلفه, هل صناعة ام حطام اليات سابق لاوانه.

واذا كان انتاج الصناعة الثقيلة الاجمالي المقدر بالروبل الثابت قد زاد ست مرات عما كان عليه قبل الحرب فان استخراج البترول و الفحم الحجري و انتاج الحديد المصهر مقدرا بالاطنان لم يتضاعفا الا ثلاث مرات او ثلاث مرات و نصفا فقط. و السبب الرئيسي لهذا التنافر هو ان الصناعة السوفياتية قد خلقت فروعا جديدة لم تكن معروفة في روسيا القيصرية. الا انه يجب البحث عن سبب اضافي للتلاعب المغرض بالاحصائيات. و من المعلوم ان لكل بيروقراطية حاجة عضوية الى تمويه الحقيقة.

نصيب كل مواطن

لا يزال المردود الفردي المتوسط للعمل منخفضا جدا في الاتحاد السوفياتي. و يبلغ انتاج الحديد المصهور و الصلب للعامل الواحد في افضل مصنع لصهر المعادن و حسب اعتراف المدير, ثلث مثيله في الولايات المتحدة. و مقارنة متوسط انتاج عامل التعدين في البلدين تعطي على الارجح نسبة واحد الى خمسة, او اقل ايضا. ان التاكيد في هذه الاحوال بان افران صهر الحديد في الاتحاد السوفياتي "احسن" استخداما من افران البلاد الراسمالية, هو تاكيد مجرد من اي معنى. فهدف التقنية الاولى توفير العمل البشري. و في صناعة الاخشاب و البناء نجد الحالة اكثر سوءا منها في التعدين. و يبلغ متوسط انتاج عامل المقالع في الولايات المتحدة 5000 طن في السنة, في حين يبلغ 500 طن, اي اقل ب 10 مرات, في الاتحاد السوفياتي. هذا الفرق الصارخ لا يفسر فقط بنقص التدريب المهني العمالي بل بسوء تنظيم العمل على وجه الخصوص. ان البيروقراطية تحاول دفع العمل بكل قواها و لكنها لا تعرف كيف تستفيد من اليد العاملة.

و الزراعة اسوا نصيبا في هذا الصدد من الصناعة. و يتفق مع مردود العمل المنخفض دخل قومي منخفض و بالتالي مستوى معيشي متدن للجماهير الشعبية.

عندما يقولون لنا ان انتاج الاتحاد السوفياتي الصناعي سيحتل عام 1936 المكانة الاولى في اوروبا – وهذا في حد ذاته نجاح كبير – فانهم لا يتناسون النوعية و سعر الكلفة فحسب بل يتجاهلون ايضا عدد السكان. و الحال انه يتعذر تحديد تطور البلاد العام و بالاخص ظروف الجماهير المادية الا اذا قسمنا الانتاج على عدد المستهلكين. فلنحاول القيام بهذه العملية الحسابية البسيطة.

لا يحتاج دور السكك الحديدية في الاقتصاد و الحياة الثقافية و الحرب الى برهان. ففي الاتحاد السوفييتي 83.000 كيلومتر من السكك و في المانيا 58.000 كم و في فرنسا 63.000 كم و في الولايات المتحدة 417.000 كم. وهذا يعني ان نصيب كل 10 الاف مواطن في المانيا 8.5 كم من السكك و في فرنسا 15.2 كم و في الولايات المتحدة 33.1 كم و في الاتحاد السوفياتي 5 كم. هكذا يحتل الاتحاد السوفياتي بالنسبة للسكك الحديدية مركزا متخلفا و سط العالم المتمدن. اما الاسطول التجاري الذي زاد ثلاث مرات في السنوات الخمس الاخيرة فيعادل اليوم اسطول اسبانيا او الدنمارك. زد على ذلك نقص الطرق: ففي عام 1935 انتج الاتحاد السوفياتي 0.6 سيارة لكل 1000 مواطن بينما انتجت بريطانيا 8 (في عام 1934) و فرنسا 4.5 و الولايات المتحدة 23 (كان انتاجها 36.5 سيارة في عام 1928).

و لا يتفوق الاتحاد السوفياتي في ما يختص بنسبة الخيول على فرنسا او الولايات المتحدة رغم تاخر سككه و مواصلته النهرية و البحرية. ان لديه حصانا لكل 10–11 نسمة كما ان خيوله من نوع اقل جودة.

وتبقى المؤشرات المقارنة لغير صالح الاتحاد السوفياتي في الصناعة الثقيلة التي حصلت على اكبر نجاح مع ذلك. اذ بلغ انتاج الفحم في عام 1935 0.7 طن لكل مواطن بينما بلغ في بريطانيا حوالي 5 طن و في الولايات المتحدة 3 طن (مقابل 5.4 طن في 1913) و في المانيا حوالي 2 طن. اما انتاج الصلب في الاتحاد السوفياتي فهو 67 كلغ لكل مواطن و في الولايات المتحدة 250 كلغ. و النسب مشابهة في انتاج الحديد المصهور و صفائح الصلب. و على مستوى الطاقة الكهربائية وصل الانتاج الى 153 كيلوواط ساعة لكل مواطن سوفياتي عام 1935 بينما وصل في بريطانيا الى 443 كيلوواط (1934) و في فرنسا الى 363 و في المانيا الى 472.

ان المؤشرات ذاتها اكثر انخفاضا في الصناعة الخفيفة. لقد تم عام 1935 صنع اقل من 50 سم من النسيج الصوفي لكل مواطن و ذلك اقل 8 – 10 مرات مما في الولايات المتحدة او بريطانيا. و لا يحصل على الجوخ سوى المواطنين السوفياتيين المحظوظين. و على الجماهير ان تكتفي بالقماش القطني المصنوع بمعدل 16 م لكل مواطن و ان تيتخدمه في الالبسة الشتوية كما كان الحال قبل الثورة. وتقدم صناعة الاحذية في الاتحاد السوفياتي 0.5 زوج للمواطن كل عام و في المانيا اكثر من زوج و في فرنسا 1.5 زوج و في الولايات المتحدة 3 ازواج, و نحن نتجاهل مؤشر النوعية الذي قد يزيد الفرق حدة. و من المؤكد ان نسبة من يملكون اكثر من زوج احذية في البلاد الراسمالية تزيد عن مثيلتها في الاتحاد السوفياتي. لا يزال يحتل الاتحاد السوفياتي, و مع الاسف, مركزا متقدما من حيث نسبة عدد الحفاة.

وتبقى النسب نفسها او تزداد سوءا جزئيا بالنسبة للمنتجات الغذائية رغم التقدم الاكيد الذي تم الوصول اليه في السنوات الاخيرة: يتعذر على الاغلبية الساحقة من المواطنين شراء المعلبات و السجق و الجبن دون ان نتكلم على البسكويت و السكاكر. و الحالة سيئة بالنسبة لمنتجات الالبان. ثمة في فرنسا و الولايات المتحدة بقرة لكل 5 مواطنين و في المانيا بقرة لكل 6 مواطنين و في الاتحاد السوفياتي بقرة لكل 8 مواطنين. علما انه لا تعادل بقرتان سوفياتيتان غير واحدة من ناحية انتاج الحليب. و لا يتقد الاتحاد السوفياتي بصورة ملموسة على البلاد الاوروبية و الولايات المتحدة الا في انتاج البطاطس و الحبوب و خاصة القمح الاسود هذا اذا نظرنا الى المردود بالنسبة للفرد. ولكن الخبز الاسود و البطاطس من حيث كونهما غذاء اساسي للشعب هما مؤشران تقليديان للفقر!

ان استهلاك الورق من اهم المؤشرات الثقافية. في عام 1935 صنع الاتحاد السوفياتي اقل من 4 كلغ ورق للمواطن بينما صنع في الولايات المتحدة اكثر من 34 كغ (48 كغ في عام 1928) و في المانيا اكثر من 47 كغ. و اذا كان يصنع في الاولايات المتحدة 12 قلما في السنة لكل مواطن ففي الاتحاد السوفياتي اقل من 4 اقلام سيئة النوعية لدرجة تجعلها معادلة لقلم او لقلمين على الاكثر.

و تشتكي الصحف دائما من ان نقص الكتب و الورق و الاقلام يشل العمل المدرسي. و ليس من الغريب ان القضاء على الامية الذي كان مقررا في العيد العاشر للثورة ما زال بعيد المنال.

يمكن ان نسلط الاضواء على هذه المسالة مع استيحاء اعتبارات اعم. ان الدخل القومي للفرد اقل بصورة ملموسة من الدخل في البلدان الغربية و بما ان الاستثمارات في الانتاج تستهلك منه 25 – 30 في المائة اي جزءا يفوق مثيله في اي بلد اخر فان حصة الاستهلاك لجماهير الشعب اقل بكثير منها في البلدان الراسمالية المتقدمة.

صحيح انه ليس في الاتحاد السوفياتي طبقات مالكة يقابل بذخها نقص استهلاك الجماهير الشعبية و لكن قيمة هذه الملاحظة اقل مما يبدو لاول وهلة. فان عيب النظام الراسمالي الاساسي لا يمكن في بذخ الطبقات المالكة مهما كان هذا البذخ كريها بحد ذاته و لكنه ناجم عن رغبة البرجوازية في حماية حقها في البذخ تدفعها الى التمسك بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج فتحكم بذلك على الاقتصاد بالفوضى و التفكك. ان البرجوازية تحتكر بالتاكيد استهلاك المواد الكمالية. لكن الجماهير الكادحة تستهلك المواد الضرورية بكثرة. و سنرى فيما بعد انه اذا لم يكن في الاتحاد السوفياتي طبقة مالكة بمعنى الكلمة ففيه شريحة حاكمة محظوظة تستاثر بحصة الاسد من الاستهلاك. و ما دام نصيب الفرد من المواد الضرورية في الاتحاد السوفياتي اقل من نصيبه في البلاد الراسمالية المتقدمة فان الظروف المادية للجماهير تبقى اقل من مستوى الجماهير في البلاد الراسمالية.

تقع المسؤولية التارخية لهذه الحالة على ماضي روسيا الثقيل المظلم و على كل ما تركه من بؤس و جهل. ولم يكن هنالك اي مخرج نحو التقدم سوى تقويض الراسمالية. و ما علينا كي نتاكد من هذا سوى ان نلقي نظرة على بلاد البلطيق و بولونيا التي كانت في الماضي اكثر اجزاء الامبراطورية تطورا و التي لم تخرج حتى الان من الركود. ان الفضل الدائم للنظام السوفياتي كامن في صراعه القاسي و المجدي غالبا ضد همجية متاصلة منذ قرون. و لكن التقدير الصحيح للنتائج شرط اساسي للتقدم اللاحق.

ان النظام السوفياتي يجتاز تحت انظارنا مرحلة تحضيرية يقوم خلالها باستيراد و استيعاب و استيعارة المكتسبات التقنية و الثقافية الغربية. ان المعاملات النسبية للانتاج و الاستهلاك تدل على ان هذه المرحلة التحضيرية لم تنته بعد كما انها ستستمر فترة تارخية كاملة حتى لو افترضنا ركود الراسمالية التام و هو افتراض قليل الاحتمال. هذا هو الاستنتاج الاول شديد الاهمية الذي نصل اليه و الذي سنرجع اليه خلال هذه الدراسة

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي و تعرجات القيادة

"شيوعية الحرب" و "السياسة الاقتصادية الجديدة" (النيب) و السياسة المتبعة تجاه الكولاك

ان الخط البياني لتطور الاقتصاد السوفياتي لا يصعد بصورة منتظمة . و لا يمكن ان نرى في ال 18 السنة من تاريخ النظام الجديد عدة مراحل تحددها ازمات حادة. ان لمحة سريعة لتاريخ اقتصاد الاتحاد السوفياتي على ضوء سياسة الحكومة ضرورية جدا لتشخيص المرض و توقع المستقبل.

لقد استمرت الحرب الاهلية العنيفة ثلاث سنوات بعد الثورة كانت الحياة الاقتصادية خلالها خاضعة لمتطلبات جبهات القتال. و بالنظر لضالة الموارد بقيت الحياة الثقافية في المحل الثاني و قد تميزت بالمدى الجريء للفكر الخلاق و خاصة فكر لينين. و يسمون هذه الفترة فترة "شيوعية الحرب" (1918 – 1921) و هي المماثل البطولي "لاشتراكية الحرب" في البلدان الراسمالية. اقتصرت الاهداف الاقتصادية لسلطة السوفياتات على دعم الصناعة الحربية بنوع خاص و الاستفادة من الاحتياطات القليلة الموجودة بغية متابعة القتال و انقاذ سكان المدن من الجوع. لقد كانت شيوعية الحرب عبارة عن تنظيم الاستهلاك في قلعة محاصرة.

وعلينا ان نعترف هنا ان تطلعاتها كانت في بادئ الامر اوسع مدى. ولقد املت حكومة السوفياتات و حاولت ان تستخلص من هذا التنظيم اقتصادا موجها في حقل الانتاج و الاستهلاك. بكلام اخر لقد فكرت بالانتقال رويدا رويدا من شيوعية الحرب الى الشيوعية الحقيقة دون تعديل النظام. و يقول برنامج الحزب البلشفي الذي تم تبنيه في عام 1919: تستمر سلطة السوفياتات في حقل التوزيع دونما تهاون في الاستعاضة عن التجارة بتوزيع المنتجات توزيعا منظما على الصعيد الوطني حسب المخطط الاجمالي.

لكن الصراع اخذ يزداد باستمرار بسبب العواقب الوخيمة للاعمال العدوانية و لكن ايضا بسبب انعدام حوافز المصلحة الفردية لدى المنتجين. كانت المدينة تطلب من الريف القمح و المواد الاولية دون ان تقدم له بالمقابل سوى وريقات ملونة تحمل اسم نقود نظرا لعادة قديمة.

و اصبح الموجيك [1] يدفن مؤنه فترسل الحكومة مفارة من العمال المسلحين لمصادرة الحبوب فيخفض الموجيك بعد ذلك زراعته. اما الانتاج الصناعي فقد وصل في عام 1921 و هو العام الذي اعقب انتهاء الحرب الاهلية الى خمس انتاج ما قبل الحرب في احسن الاحوال. و انخفض انتاج الصلب من 4.2 مليون طن الى 183.000 كن اي اقل ب 23 مرة. و هبط المحصول الزراعي العام من 801 مليون كنتال الى 503 ملايين في عام 1922 و كانت مجاعة رهيبة. و تدهور حجم التجارة الخارجية من 2.9 مليار روبل الى 30 مليونا فقط. و انهارت القوة المنتجة بشكل لم يعرفه التاريخ. و غدت البلاد و السلطة معها على حافة الهاوية.

لقد اخضعت الامال الطوباوية "لشيوعية الحرب" بعد ذلك لنقد قاس للغاية و صحيح من عدة وجوه. و يبقى الخطا النظري الذي ارتكبه الحزب الحاكم لا مبرر له اطلاقا اذا تجاهلنا ان كل الحسابات كانت تستند انذاك الى توقع نصر مقبل للثورة في الغرب. كان يسود الاعتبار انه من البديهي ان تزود البروليتاريا الالمانية المنتصرة روسيا السوفياتات بالالات و المنتجات الصناعية و بعمال مؤهلين بشكل جيد و فنيين و منظمين تسد قيمتها فيما بعد باغذية و مواد اولية. و مما لا شك فيه انه لو نجحت الثورة في المانيا (و يرجع فشلها الى الاشتراكية الديمقراطية على وجه الحصر) لتقدمت اقتصاديات المانيا و الاتحاد السوفياتي بخطى عملاقة بحيث ان مصير اوروبا و العالم اليوم كان بدا اكثر اشراقا. بيد انه يمكن القول بكل تاكيد انه حتى في حال نجاح هذا الاحتمال المتفائل نفسه كان لا بد من نبذ طريقة التوزيع من قبل الدولة و العودة الى الاساليب التجارية.

ويبرر لينين ضرورة اعادة علاقات السوق بان في البلاد عدة ملايين من المزارع المنعزلة التي اعتادت ان تحدد علاقتها بالعالم المحيط بها بواسطة التجارة. كانت مهمة حركة البضائع ان تؤمن "التحام" الفلاحين بالصناعة المؤممة. و صيغة "الالتحام" النظرية بسيطة جدا: على الصناعة ان تقدم للريف البضائع الضرورية باسعار تجعل الدولة تعدل عن عن مصادرة المنتجات الزراعية.

كان تحسين العلاقات الاقتصادية مع الريف مهمة السياسة الاقتصادية الجديدة الاكثر الحاحا و الاكثر عسرا. و قد بينت ابتدعتها tairеémonالتجربة بسرعة ان الصناعة نفسها كانت بحاجة رغم تشريكها الى طرائق حساب نقدي الراسمالية من قبل. فالخطة لا تبنى على معطيات الذكاء وحدها. و يبقى قانون العرض و الطلب بالنسبة لها القاعدة المادية الضرورية و المصحح المنقذ و ذلك لفترة طويلة. بعد ان اصبحت السوق قانونية عاودت عملها بمساعدة نظام نقدي اعيد تنظيمه. و منذ عام 1922 و بفضل الدفعة الاولى الاتية من الريف انتعشت الصناعة و بدر عنها نشاط كثيف. و يكفي الاشارة الى ان الانتاج تضاعف في عامي 1922 – 1923 حتى بلغ في عام 1926 مستوى ما قبل الحرب اي انه زاد خمس مرات عن مستوى عام 1921. و زادت المحاصيل الزراعية بصورة متوازية و لكن بسرعة اقل.

ومنذ سنة 1923 الحاسمة ازداد اختلاف وجهات النظر التي كانت قد ظهرت سابقا في الحزب الحاكم حول العلاقة بين الصناعة و الزراعة. و لم تكن الصناعة قادرة على التقدم في بلاد استنزفت كل مدخراتها الا باستلاف الحبوب و المواد الاولية من الفلاحين. لكن "استلافات اجبارية" ثقيلة الوطاة كانت تؤدي الى قتل الحوافز للعمل: فالفلاح الذي لا يؤمن بسعادة المستقبل كان يرد على مصادرة القمح بالامتناع عن الزراعة. اما الاستلافات الضئيلة فتهدد الاقتصاد بالركود لان الفلاح الذي لا يتلقى مواد صناعية كان يتجه الى ارضاء متطلباته الفردية بنفسه و العودة بالتالي الى الاشكال الحرفية القديمة. و بدات الاختلافات في وجهات النظر في الحزب حول موضوع: ماذا يجب اخذه من الريف للصناعة بغية الوصول الى توازن ديناميكي. و تعقد الامر اكثر فاكثر بمواضيع تتعلق بالتركيب الاجتماعي للريف.

وفي ربيع 1923 تكلم ممثل المعارضة اليسارية [2] – التي لم تكن قد اتخذت لها هذا الاسم بعد – في مؤتمر الحزب مبينا الفرق بين اسعار الصناعة و الزراعة بخط بياني يدعو الى القلق. و اطلق على هذه الظاهرة انذاك اسم "المقص" الذي دخل فيما بعد في المصطلحات العالمية. لقد قال انذاك انه اذا استمرت الصناعة بالتاخر و افتح المقص باستمرار فسيصبح الانفصال بين الريف و المدينة امرا لا مفر منه.

وكان الفلاحون يلاحظون بوضوح الفرق بين ثورة البلاشفة الزراعية الديمقراطية و سياستهم المتجهة لارساء قواعد الاشتراكية. لقد كسب الفلاحون في مصادرة الاملاك الخاصة و املاك الدولة اكثر من نصف مليار روبل ذهبي في العام الواحد الا انهم خسروا هذا المبلغ بل اكثر منه بسبب الاسعار المرتفعة للسلع الصناعية التي تنتجها الدولة. و ما دامت الموازنة بين الثورتين الديمقراطية و الاشتراكية المجتمعتين في ثورة اوكتوبر تؤدي بالنتيجة الى خسارة المزارعين لمئات الملايين من الروبلات سنويا فان تحالف الطبقتين يبقى امرا مشكوكا فيه.

ان تقسيم الزراعة الموروث من الماضي تزايد بعد ثورة اوكتوبر كما ازداد عدد قطع الارض في السنوات العشر الاخيرة من 16 الى 25 مليونا وهو ما زاد في اتجاه معظم الفلاحين الى ارضاء حاجاتهم الفردية فقط. و كان هذا من اسباب نقص المواد الغذائية.

ان ضعفا في انتاج السلع يؤدي بدون شك الى بروز مستغلين. و قد تزايدت مع تقد الريف الفروقات وسط الجماهير الفلاحية: كان هؤلاء يسيرون على الطريق القديم للتطور السهل. و كان الكولاك يثرون بسرعة اكبر من سرعة التقدم الزراعي ان سياسة الدولة التي كانت ترفع شعار: "التحول الى الريف" يعطي الحظوة للكولاك في الحقيقة. و قد تحمل الفلاحون الفقراء ضرائب اثقل من ضرائب الفلاحين الاغنياء الذين كانوا يحصلون ايضا على معظم سلف الدولة. و اصبح فائض القمح المخزون على وجه الخصوص لدى الفلاحين الاغنياء وسيلة لاستعباد الفقراء وكان يباع للبرجوازية الصغيرة في المدن باسعار فاحشة. ان بوخارين الذي كان منظر الجناح الحاكم انذاك كان يوجه للفلاحين شعاره الشمهور: "اثروا!" وكان من المفترض ان يعني ذلك نظريا تذويب الكولاك بالتدريج عبر التدابير الاشتراكية لكن الامر بدا عمليا مغايرا لذلك و ادى الى اثراء الاقلية على حساب الاكثرية الساحقة.

وغدت الدولة الاسيرة لسياستها مضطرة للتراجع خطوة خطوة امام البرجوازية الزراعية الصغيرة. فاصبح استخدام اليد العاملة الماجورة في الزراعة و تاجير الارض بحماية القانون في عام 1925. كما غدا الفلاحون بين قطبين: الراسمالي الصغير و الاجير المياوم. ان الدولة التي لا تملك بضائع صناعية كافية قد استبعدت من السوق الريفية

فظهر من تحت الارض وسيط يعمل بين الكولاك و المعلمين الحرفيين الصغار. و لجات مشاريع الدولة نفسها الى البحث عن المواد الاولية لدى التجار. لقد شعر الجميع بالمد الراسمالي الصاعد كما راى كل ذي بصيرة ان تغيير اشكال الملكية لا يحل مسالة الاشتراكية بل يطرحها فقط.

و في عام 1925 عندما كانت سياسة التوجه نحو الكولاك في اوجها بدا ستالين يعد العدة لالغاء تاميم الارض. و حينما ساله احد الصحفيين السوفيات: "اليس من مصلحة الزراعة اعطاء كل مزارع قطعة الارض التي يزرعها و ذلك لمدة 10 سنوات؟" اجابه: "بل لمدة 40 سنة!". بناء على مبادرة ستالين الشخصية قدم مفوض الشعب للزراعة في جمهورية جورجيا مشروع قانون لالغاء تاميم الارض. اما الهدف فكان منح المزارعين الثقة بمستقبلهم. و الحالة هذه كان 60 بالمائة من القمح المعد للتجارة قد اصبح في ربيع 1926 بحوزة 6 بالمائة من المزارعين! و لم يكن لدى الدولة ما يكفيها من الحبوب للتجارة الخارجية او حتى لمتطلبات البلاد فاضطرت كنتيجة لقلة الصادرات الى الاستغناء عن استيراد المنتجات الصناعية و التخفيض ما امكن من استيرادها للمواد الاولية و الالات.

ان السياسة المسايرة للكولاك التي كانت تعيق التصنيع و تنزل الضرر باكثرية الفلاحين كشفت منذ اعوام 1924 – 1936 عن نتائجها السياسية: فباعطائها البرجوازية الصغيرة في المدن و الريف ثقة خارقة بالنفس دفعتها الى السيطرة على عدة سوفياتات محلية. وقوت البيروقراطية و زادت ثقتها بنفسها و اخذت تثقل كاهل العمال اكثر فاكثر. و ادت الى الغاء كل اشكال الديمقراطية في الحزب و في المجتمع السوفياتي. و تسببت قوة الكولاك المتزايدة بترويع عضوين مرموقين من الجماعة الحاكمة هما زينوفييف و كامينييف و هما رئيسا السوفييت في اكثر مراكز الحركة العمالية اهمية: لينينغراد و موسكو. و لكن الريف و البيروقراطية كانا مع ستالين. فانتصرت سياسة تشجيع كبار المزارعين و انضم زينوفييف و كامينييف و انصارهما عام 1926 الى معارضة 1933 (المسماة ب "التروتسكية").

و الحقيقة ان الجماعة الحاكمة لم ترفض ابدا من حيث "المبدا" جماعية الزراعة و لكنها كانت تؤجلها الى عدة عقود زمنية اخرى. لقد كتب مفوض الشعب للزراعة ياكوفليف في عام 1927 انه اذا كان تحويل الريف اشتراكيا لا يتم الا بالجماعية فانه "لن يحصل خلال سنة او سنتين او ثلاث سنوات بل ربما لن يحصل بمرور سنوات عشر". و كتب بعد ذلك: "ان الكولخوزات (المزارع الجماعية) و الكوميونات كانت و ستبقى لمدة طويلة ايضا عبارة عن جزر وسط ملكيات الفلاحين الزراعية الفردية". و في الواقع لم يكن الاستثمار الزراعي الجماعي انذاك يضم اكثر من 0.8 بالمائة من عائلات المزارعين.

و في عام 1923 بدا الصراع واضحا داخل الحزب في سبيل ما يدعى "الخلط العام" ثم اخذ شكلا عنيفا و حادا اعتبارا من 1926. و كتبت المعارضة اليسارية في برنامجها الذي تناول المشاكل الاقتصادية و الصناعية كافة تقول: "يجب على الحزب ان يدين بدون شفقة كل المحاولات الرامية الى الغاء فكرة تاميم الارض او التخفيف من هذه الفكرة التي تشكل قاعدة من قواعد ديكتاتورية البروليتاريا". و انتصرت موضوعة المعارضة و توقفت المحاولات المكشوفة لعرقلة تاميم الارض. لكن الامر كان اعمق من ذلك و لم تتمحور المسالة حول شكل ملكية الارض فقط.

وقد اوضح البرنامج السياسي للمعارضة قائلا: "مقابل الاهمية المتزايدة للمزارع الفردية في الريف ينبغي الرد بنمو الاستثمارات الجماعية الاكثر سرعة. هناك ما يدعو لان نعطي سنويا و بصورة منتظمة مبالغ كبيرة لدعم الفلاحين الفقراء المجمعين في مزارع جماعية"..."لابد للعمل التعاوني بمجمله من ان يتجه نحو قلب الانتاج الصغير و استبداله بانتاج جماعي واسع". لقد اصرت الجماعة الحاكمة على ان تعتبر اي برنامج واسع للتجميع نوعا من الطوبى في المستقبل القريب. هكذا و جدنا ابان الاعداد للمؤتمر الخامس عشر للحزب الذي كان مخططا ليجري فيه طرد المعارضة كيف انبرى مولوتوف رئيس مجلس مفوضي الشعب فيما بعد مكررا: "لا يمكن ان نترك لانفسنا العنان و نندفع ضمن الظروف الحالية مع اوهام الفلاحين الفقراء الساعية الى الجماعية الجماهيرية". لقد حدث ذلك في اواخر عام 1927 و قد كان التكتل الحاكم يجهل انذاك ما هي السياسة التي سوف يعتمدها فيما بعد بالنسبة للارياف.

لقد كانت تلك السنوات نفسها (1923 – 1928) هي سنوات صراع التحالف القابض على السلطة (ستالين و مولوتوف و ريكوف و تومسكي و بوخارين و زينوفييف و كامينييف) ضد "جماعة التصنيع الكبير" المؤيدة للتخطيط. و لسوف يستغرب مؤرخو المستقبل عندما يكتشفون الحذر الهدام الذي سيطر انذاك على عقلية الحكومة السوفياتية تجاه كل مبادرة اقتصادية جريئة. و قد تقدم التصنيع بخطوات تجريبية بناء على دفعات خارجية وكانت الحسابات تتعرض الى تعديلات مستمرة خلال العمل مما سبب زيادة ضخمة في النفقات العامة. و عندما طالبت المعارضة بدا بعام 1923 بتاظيم خطة خماسية استقبل كلامها بهزء يشبه سخرية البرجوازية الصغيرة الخائفة من "القفز في المجهول". و في

نيسان 1927 اكد ستالين في اجتماع اللجنة المركزية بان البدء ببناء المحطة الكهربائية الكبيرة على نهر الدنيبر سيكون مثله بالنسبة لنا كمثل الموجيك الذي يشتري حاكيا بدلا من ان يشتري بقرة. لقد عبرت هذه المقارنة عن موجز لبرنامج كامل. و من المفيد ان نذكر في هذا المجال بان كل الصحف البرجوازية العالمية و بعدها الصحف الاشتراكية كانت تنشر بكل طيبة خاطر اتهامات الدولة للمعارضة اليسارية بالرومنطيقية الصناعية.

و في حين كانت المناقشات تحتدم في الحزب كان الفلاح يرد على نقص السلع الصناعية باضرابات ازداد عنادها يوما بعد يوم و يمتنع عن انزال حبوبه الى السوق و زيادة انتاج القمح. هذا و قد كان زعماء الجناح اليميني (ريكوف – تومسكي – بوخارين) يطالبون باعطاء حرية اكبر للميول الراسمالية في الريف: كزيادة سعر القمح حتى و لو ادى ذلك الى الاقلال من سرعة التصنيع. كان الحل الوحيد وفقا لهذه السايسة هو التوجه نحو استيراد بضائع صناعية مقابل المواد الاولية التي يقدمها المزارعون للتصدير. و معنى ذلك تحقيق عملية 'الالتحام' بين الفلاح الغني و الراسمالية العالمية بدلا من 'التحام' الاقتصاد الزراعي بالصناعة الاشتراكية اي ضياع الاهداف التي قامت من اجلها ثورة اوكتوبر.

و في عام 1926 رد ممثل المعارضة[3] في مؤتمر الحزب بقوله: "ان زيادة سرعة التصنيع لا سيما عبر فرض ضرائب اكبر على الكولاك ستؤدي الى زيادة البضائع مما يسمح بخفض الاسعار.. و على هذا النحو يستفيد العمال و معظم الفلاحين. ان استدارتنا نحو الريف لا تعني ان ندير ظهرنا للصناعة بل ان ندير الصناعة نحو الريف لان الريف لا يحتاج الى تامل وجه دولة لا تمتلك صناعة".

وجاءت ردود ستالين مدوية بوجه بوجه "خطة المعارضة الخيالية". و قال ان على الصناعة ان "لا تتقدم كثيرا منفصلة عن الزراعة و متجاهلة وتيرة التراكم في بلدنا". و كانت قرارات الحزب تردد الحقائق الاولية ذاتها حول التلائم السلبي مع متطلبات الفلاحين الاغنياء. و قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الذي اجتمع في كانون الاول عام 1927 ليلحق "بجماعة التصنيع الكبير" هزيمة ساحقة ان يحذر من "الخطر الكامن وراء تثمير رساميل كبيرة في البناء الصناعي". و لم يكن التكتل الحاكم يرغب انذاك برؤية الاخطار الاخرى.

لقد شهدت السنة الاقتصادية 1927 – 1928 انتهاء الفترة المسماة بفترة اعادة البناء و التي عملت الصناعة خلالها بادوات ما قبل الثورة كما عملت الزراعة بوسائلها القديمة . و كان التقدم اللاحق يتطلب بناء صناعيا ضخما. لقد اصبح من المستحيل الحكم خبط عشواء و دونما خطة.

لقد حللت المعارضة احتمالات التصنيع الاشتراكي منذ اعوام 1923 – 1925

فاستنتجت بعد استنفاد الامكانيات التاي تقدمها الالات الموروثة عن البرجوازية ان الصناعة السوفييتية تستطيع بالاستناد الى التراكم الاشتراكي النمو بسرعة لا يمكن للراسمالية بلوغها. لقد كان قادة التكتل الحاكم يسخرون علانية من المتراوحة بين 15 و 18 بالمائة المصاغة بحذر كما لو كانت موسيقى خرافية اتية من coefficientsالمعاملات مستقبل مجهول. و قد كان هذا مضمون النضال ضد "التروتسكية في ذلك الحين".

ان اول مخطط اجمالي رسمي للخطة الخمسية جرى وضعه في عام 1927 انما وضع بروح خسيسة مثيرة للسخرية. كان على زيادة الانتاج الصناعي وفقا لهذه الخطة ان تتراوح بين 9 و 4 بالمائة تبعا لخط منحن اقل حدة عاما بع عام. كان على الاستهلاك الفردي الا يزيد خلال سنوات خمس الى اكثر من 12 بالمائة. و يبدو الجبن غير المعقول لهذا التصور بمزيد من الوضوح اذا عرفنا انه كان على ميزانية الدولة في نهاية الخطة الخمسية الا تتجاوز 16 بالمائة فقط من الدخل القومي بينما كانت ميزانية روسيا القيصرية التي لم تفكر طبعا ببناء مجتمع اشتراكي تمتص 18 بالمائة من هذا الدخل! ربما ليس نافلا ان نضيف بان واضعي هذه الخطة من مهندسين و اقتصاديين تعرضوا بعد عدة سنين الى المثول امام المحاكم التي ادانتهم بقسوة متناهية بتهمة التخريب و العمل بوحي قوة عظمى اجنبية. و لو تجرا المتهمون لاظهروا في المحكمة ام دورهم في وضع الخطة كان متوافقا تماما مع "الخط العام" للمكتب السياسي الذي كان يصدر لهم التعليمات.

ان صراع الاتجاهات قد عبر عن نفسه بلغة الارقام. لقد اوضح برنامج المعارضة: "ان صياغة مخطط على تلك الدرجة من القماءة و التشاؤم في العيد العاشر لثورة اوكتوبر يعني في الحقيقة العمل ضد الاشتراكية". و قد قام المكتب السياسي بعد ذلك بسنة باقرار مشروع جديد لخطة خكسية يكون معدل زيادة الانتاج السنوية بموجبها 9 بالمائة. ان التطور الفعلي كان يتكشف عن ميل عنيد للاقتراب من معاملات "جماعة التصنيع الكبير". و عندما تبدلت سياسة الدولة

راديكاليا بعد ذلك بسنة قررة لجنة الخطة مشروعا ثالثا تتفق ديناميكيته بشكل غريب مع التشخيصات الافتراضية التي قدمتها المعارضة في عام 1925.

ان التاريخ الحقيقي لسياسة الاتحاد السوفييتي الاقتصادية مختلف كل الاختلاف عن الاسطورة التي تبتدعها الدولة و من المؤسف ان نرى كتابا شرفاء مثل الزوجين ويب لم ينتبهوا لهذا الامر.

انعطاف مفاجئ: "الخطة الخمسية في 4 سنوات" و "الجماعية الكاملة"

ان التردد تجاه المزارع الفلاحية الفردية و الحذر تجاه الخطط الكبرى و الدفاع عن تطور بطيء و ازدراء المشكلة الاممية امور شكلت بمجموعها نظرية "الاشتراكية في بلد واحد" التي صاغها ستالين لاول مرة في خريف عام 1924 بعد هزيمة البروليتاريا في المانيا. وهي تقضي بعدم الاستعجال بعملية التصنيع و بمسايرة الموجيك و عدم الاعتماد على الثورة العالمية و بالامتناع قبل كل شيء عن نقد السلطة البيروقراطية! و ليس انقسام الفلاحين الى شرائح ضمن هذا المنظور الا من بنات افكار المعارضة و عندما قدم المكتب المركزي للاحصاء جداول تولي الكولاك مكانة اكبر مما تتمناه السلطة عمد ياكوفليف المذكور انفا الى الغاء هذا المكتب. و بينما كان القادة يطلقون التاكيدات المطمئنة حول الخلاص من القحط في انتاج السلع و "السير الهادئ للتطور" القادم و التخزين الاكثر "تكافؤا للحبوب الخ كان الفلاح المترف الذي اصبح اقوى يجر خلفه الفالاح المتوسط و يمتنعان معا عن تقديم القمح للمدن. و في يناير 1928 و جدت الطبقة العاملة نفسها وجها لوجه امام مجاعة وشيكة. ان للتاريخ احيانا ممازحات قاسية ففي الشهر الذي اطبق فيه الكولاك على رقبة الثورة القت الحكومة بممثلي المعارضة اليسارية في السجون او ارسلتهم الى سيبيريا لانهم "القوا الهلع" في قلوب المواطنين عندما حدثوهم عن شبح الكولاك!

و حاولت الحكومة ان تجد تفسيرا لاحجام الفلاحين عن تسليم القمح فقالت في تفسيرها ان سبب هذا الاحجام هو عداء الكولاك لنظام الحكم الاشتراكي (و لكن من اين خرج الكولاك؟) اي حوافز سياسية عامة. و لكن الفلاح الغني لا يميل لمثل هذه 'المثاليات'. فهو يخفي قمحه لان بيعه غير مريح و لان هذا الاحجام عن البيع يزيد من تاثيره بين الفلاحين. ان التدابير القمعية ماخوذة على حدة غير كافية اطلاقا لمواجهة التخريب من جانب الفلاحين الميسورين و قد كان ينبغي تبديل السياسة المتبعة الا ان الحيرة و التردد استمرا وقتا طويلا.

في تموز / يوليو 1928 اعلن ريكوف الذي كان ما يزال يرئس الحكومة في تلك المرحلة ان "توسيع المزارع الفردية هو المهمة الاساسية للحزب". و ردد ستالين صدى كلامه قائلا: "هناك اشخاص يظنون ان عهد المزارع الفردية قد ولى و لم يعد ينبغي تشجيعها... ليس لهؤلاء الاشخاص ما يجمعهم مع الخط العام لحزبنا". و بعد اقل من عام لم يعد الخط العام للحزب متلائما مع هذا الكلام: لقد بزغ فجر الجماعية الكاملة في الافق.

نتج الاتجاه الجديد عن تدابير تجريبية كالسابق بعد صراع خفي داخل المجموعة الحاكمة. لقد سبق و قالت المعارضة: "يجمع اليمين و الوسط عداؤهما المشترك للمعارضة التي سيؤدي استبعادها الى تسريع الصراع في ما بينهما حتما". وهو ما حصل بالفعل. لكن زعماء الكتلة الحاكمة السائرة الى التفكك رفضوا الاعتراف باي شكل من الاشكال بان توقع المعارضة هذا قد تحقق كما الحال مع العديد من التوقعات الاخرى. و في 19 تشرين الاول / اوكتوبر 1928 كان ستالين لا يزال يردد: "لقد الان الاوان لننتهي من الاشاعات حول وجود يمين يبدي نحوه التسامح المكتب السياسي للجنتنا المركزية". لكن المجموعتين كانتا تتحسسان مع ذلك مكاتب الحزب و عاش الحزم المكموم وسط الاشاعات الغامضة و الظنون. و بعد مرور عدة اشهر اذا بالصحف الرسمية تنشر ان رئيس الحكومة ريكوف "كان يناور مستفيدا من متاعب السلطات السوفييتية". و ان رئيس الاممية الشيوعية بوخارين كان "خاضعا للتاثيرات الليبرالية – البرجوازية" و ان تومسكي رئيس المجلس المركزي للنقابات لم يكن سوى نقابي بائس. و كان الثلاثي ريكوف و بوخارين و تومسكي اعضاء في المكتب السياسي. اذا كانت السلطة قد استخدمت في صراعها ضد المعارضة اليسارية اسلحة مستعارة من مستودع اليمين ففي وسع بوخارين ان يتهم ستالين الان بانه يستعين في مواجهته لليمين بنتف من برنامج المعارضة المدانة وهو محق في هذا الاتهام.

مهما فقد تم الانعطاف و اصبح شعار "اثروا" و نظرية امتصاص الاشتراكية للكولاك من دون الم فكرتين مرفوضتين بحزم و ان بصورة متاخرة و اصبح التصنيع شعار اليوم. و حل بدلا من القناعة و الرضى هلع جارف. وشعار "اللحاق و السبق" الذي رفعه لينين و كاد ان ينسى اضيف اليه تعبير "في اقصر مدة". و حل مكان الخطة الخمسية التي تشكل الحد الادنى و التي وافق عليها مؤتمر الحزب مبدئيا خطة جديدة اخذت عناصرها الرئيسية من برنامج المعارضة اليسارية المهزومة بالامس. و تركزت الانظار كلها على مشروع السد على نهر الدنيبر الذي شبه قبل مدة قصيرة بالحاكي.

وعند ظهور بوادر اولية للنجاح اعطيت تعليمات جددية لتنفيذ الخطة الخمسية في 4 سنوات. واعتقد التجريبيون المبللون ان كل شيء اصبح بمقدورهم و انقلبت الانتهازية (كما يحصل كثيرا في التاريخ) الى مغامرة اي الى نقيضها. انتقل المكتب السياسي الذي كان مستعدا في 1923 – 1928 للتكيف مع فلسفة بوخارين حول "التقدم بسرعة السلحفاة" الى الارتفاع بالنمو السنوي من 20 الى 30 بالمائة محاولا ان يجعل من كل نجاح مؤقت قاعدة و متجاهلا ارتباط فروع الاقتصاد بعضها بالبعض الاخر. هذا و قد اخذت الاوراق النقدية تستعمل لسد الثغرات المالية في الخطة فارتفعت الاوراق النقدية المتداولة من 1.7 مليار روبل الى 5.5 مليار روبل لتصل في منتصف المرحلة الثانية الى 8.4 مليار روبل. اما البيروقراطية فلم تتخلص فقط فقط من مراقبة الجماهير التي اثقل التصنيع السريع كاهلها بل ايضا من مراقبة التشرفونييتز [4] الاموتوماتيكية. واهتز النظام المالي من جذوره مرة اخرى بعد ان كانت ارسيت قواعده على اسس NEP ثابتة في بدء مرحلة النيب .

الا ان الخطر الاكبر على النظام و الخطة برز في الريف. فقد عرف الشعب فجاة في 15 شباط / فبراير عن طريق افتتاحية في البرافدا ان صورة الريف الحقيقة مختلفة عن الصورة التي رسمته له السلطات حتى الان و تسبه الى حد بعيد الشكل الذي رسمته له المعارضة التي طردها المؤتمر. اما الصحافة التي كانمت تنكر بالامس وجود الكولاك فقد اكتشفتهم اليوم فجاة بناء على اوامر عليا لا في الريف فحسب بل في داخل الحزب نفسه.

و عرف الجميع ان خلايا الحزب كانت غالبا تحت سيطرة الفلاحين الاغنياء الذين يملكون ادوات زراعية متنوعة و يستخدمون اليد العاملة الماجورة بشكل واسع و يخفون مئات بل الاف 'البود' [5] من الحبوب و يظهرون فضلا عن ذلك كاعداء الداء للسياسة "التروتسكية". و قد تسابقت الصحف الى نشر معلومات مثيرة عن كولاك يشغلون مراكز امناء عامين في اللجان المحلية و يعملون على ابعاد الفلاحين الفقراء و المياومين عن الحزب. و اقلبت كل المعايير و القيم القديمة راسا على عقب.

اصبح من الضروري مصادرة خبز الكولاك اليومي لتموين المدن و لم يكن هذا يتم بدون عنف كما اخذت مصادرة مستودعات الكولاك و الفلاحين المتوسطين في اللغة الرسمية اسم "تدابير استثنائية". و هذا يعني وعد الريف بالعودة للسير على الطريق القويم في المستقبل. لكن الريف لم يقتنع بمعسول الكلام و كان محقا في ذلك. و قتلت المصادرة القسرية لقمح المزارعين الاغنياء الرغبة في زيادة المساحة المزروعة. كما وجد المزارعون الفقراء و الاجراء الزراعيون المياومون انفسهم بلا عمل و غدت الزراعة و الدولة معها في طريق مسدود مرة اخرى. فكان لا بد من تبديل "الخط العام" باي ثمن.

ان ستالين و مولوتوف اللذين استمرا يمنحان الافضلية للزراعات الفردية المجزاة اخذا يؤكدان ضرورة الاسراع بتوسيع مزارع الدولة (السوفخوزات) و المزارع الجماعية للفلاحين (الكولخوزات). لكن لما كان نقص التموين الخطير لا يسمح بايقاف حملات المصادرة العسكرية التي تشن على الريف و جد برنامج النهوض بالزراعة الفردية المجزاة نفسه معلقا في الهواء. و كان لا بد من "الانزلاق على منحدر" الجماعية. فتولد عن "التدابير الاستثنائية" المؤقتة المستخدمة لمصادرة القمح برنامج "لتصفية الكولاك كطبقة". و جاءت التعليمات المتضاربة الاكثر غزارة من انصبة الخبز لتكشف بما لا يقبل الشك فقدان اي برنامج زراعي لخمس سنوات او حتى لخمس شهور.

لقد كان على الزراعة الجماعية حسب الخطة التي تم وضعها خلال ازمة التموين ان تشمل في نهاية السنة الخامسة حوالي 20 بالمائة من عائلات الفلاحين. هذا البرنامج الذي تتكشف ضخامته اذا ما عرفنا ان الزراعة الجماعية لم تشمل خلال السنوات العشر المنصرمة سوى 1 بالمائة من عائلات الفلاحين تم تجاوزه خلال اقل من سنتين و نصف بعد بدء تطبيق الخطة الخمسية.

و في تشرين الثاني / نوفمبر 1929 انهى ستالين تردده و اعلن نهاية الزراعة الفردية المجزاة قائلا: "يدخل الفلاحون في الكولخوزات بقرى كاملة و كانتونات و اقضية". اما ياكوفليف الذي قال قبل سنتين ان الكولخوزات ستبقى مدة طويلة "واحات بين اقسام الارض المجزاة" فقد تلقى بصفته المفوض للزراعة امر "تصفية الفلاحين الاغنياء كطبقة" و نشر الجماعية الكاملة "في اقصر وقت". و في عام 1929 ارتفع عدد العائلات التابعة للكولخوزات من 1.7 بالمائة الى 3.9 بالمائة كما بلغت النسبة 23.6 بالمائة في عام 1930 و 52.7 بالمائة في عام 1931 و 61.5 بالمائة عام 1932.

لم يعد هنالك اليوم من يردد ببلاهة ثرثرة الليبيراليين التي تقول ان الجماعية بمجملها كانت ثمرة العنف وحده. لقد ثار الفلاحون على سيادتهم خلال نضالهم عبر التاريخ من اجل الارض و انتقلوا احيانا ليستعمروا مناطق عذراء او انشاوا بدعا دينية حلت للموجيك مشكلة ضيق الارض بالسماوات الواسعة. و قد اصبحت مسالة تجميع الارض في مزارع واسعة منذ انهاء الاقطاعيات الكبيرة و توزيع الارض الى اقسام صغيرة قضية حياة او موت بالنسبة للزراعة و الفلاحين و المجتمع باسره.

لكن هذا الاعتبار التاريخي العام لم يحل المعضلة. و لم تكن الامكانات الحقيقة للجماعية تتحدد بوضع الفلاحين البائس و لا بالطاقة الادارية للحكومة بل قبل كل شيء بالموارد الانتاجية المتوفرة اي بمقدار ما تستطيع الصناعة ان تقدم من ادوات للمزارع الكبيرة. هذه المعطيات المادية كانت عمليا مفقودة. لقد تم تجهيز الكولخوزات بادوات لا تفيد سوى الاراضي المجزاة. و تحقيق الجماعية بسرعة فائقة في مثل هذه الظروف مغامرة اقتصادية مجهولة النتائج.

و لم تتمكن الدولة التي فاجاتها حدة هذا الانعطاف الذي قامت به من القيام بتحضير سياسي اولي للواقع الجديد. كانت السلطات المحلية تجهل تماما كما الفلاحون ما يتوجب عليها صنعه. و توترت اعصاب الفلاحين اثر اشاعات تحدثت عن "مصادرة" المواشي و لم يكن الامر بعيدا عن الواقع كما سنرى. لقد تحققت الفكرة التي اتهمت بها المعارضة في الماضي لتشويه ارائها: فقامت البيروقراطية "بنهب الريف" و اصبحت الجماعية بالنسبة للفلاح مرادفة للمصادرة الكاملة. و لم تشمل الجماعية الخيول و الابقار و الخراف و الخنازير فقط بل و صغار افراخ الدجاج ايضا. و كتب شاهد عيان في الخارج ما يلي: " كان يؤخذ من الكولاك كل شيء حتى احذية الاطفال المصنوعة من اللباد". و قد نتج عن ذلك ان باع الفلاحون مواشيهم بالجملة و بابخس الاسعار او ذبحوها ليستفيدوا من لحمها و جلدها.

و في يناير 1930 رسم اندرييف عضو اللجنة المركزية في مؤتمر موسكو الصورة التالية للجماعية: فمن جهة بدا ان حركة التجميع القوية التي مكت البلاد قاطبة "ستجتاح في طريقها كل الحواجز" و من جهة اخرى كانت مبادرة الفلاحين عشية الانضمام الى الكولخوز الى بيع ادواتهم و مواشيهم و بذارهم بغية الربح تتم "على نطاق واسع خطير". و يصف هذان التاكيدان المتناقضان الطابع المرضي للتجميع هذا التدبير اليائس و صفا صحيحا منطلقين من وجهتي نظر متقابلتين. و لقد كتب المراقب الناقد الذي اشرنا اليه ما يلي: "ان التجميع الكامل قد اغرق الاقتصاد في بؤس لا مثيل له منذ زمن بعيد حتى لكان حربا دامت سنوات ثلاث مرت من هناك".

لقد ارادت البيروقراطية ان تتجاهل 25 مليون عائلة من الفلاحين منعزلة و انانية كانت حتى البارحة المحرك الوحيد للزراعة رغم ضعفها و هزالها الذي يشبه هزال حصان الموجيك لتضع محلها بجرة قلم 200 الف مجلس ادارة لكولخوزات محرومة من الوسائط التقنية و المعارف الزراعية و لا تتمتع بدعم الفلاحين انفسهم. و لم تلبث ان ظهرت النتائج المدمرة لهذه المغامرة و قد دام تاثيرها عدة سنوات. لقد كان محصول الحبوب في عام 1930 (835) مليون كنتال فانخفض في السنتين التاليتين الى اقل من 700 مليون. و مع ان هذا الفرق لا يبدو كارثة الا انه كان يمثل بالضبط فقدان فقدان الكمية اللازمة من القمح لتموين المدن قبل ان تعتاد على حصص التموين لفترات المجاعة. و لم تكن زراعة النباتات الصناعية احسن حالا فقد كان انتاج السكر قبل تطبيق الجماعية 109 ملايين بود فهبط بعد سنتين و في ظل الجماعية الكاملة الى 48 مليون بود بسبب نقص الشمندر و اصاب الاعصار الاكثر تدميرا حيوانات الريف فهبط عدد الخيول بنسبة 55 بالمائة من 34.6 مليون في عام 1929 الى 15.6 مليون في عام 1934. كما انخفض عدد الابقار من 30.7 مليون الى 19.5 مليون اي بنسبة 40 بالمائة و الخنازير بنسبة 55 بالمائة و الخراف بنسبة 66 بالمائة. و لم تحدد الخسائر بالرجال – الناتجة عن الجوع و البرد و الاوبئة و عمليات القمع – بدقة توازي دقة حساب الخسائر على مستوى المواشي و لكن يمكن تقديرها ايضا بالملايين. و لا تعود مسؤولية هذا على الجماعية بل على الاساليب العمياء الاعتباطية العنيفة التي رافقت تطبيق الجماعية. و لم تبادر البيروقراطية الى حسبان حساب اي شيء مسبقا. و لم ينشر قانون تنظيم الكولخوزات الذي حاول ان يربط منفعة الفلاح الفردية بالنفع العام الا بعد ان نهب الريف بشكل وحشي.

وشكلت محاولة الهروب من نتائج سياسة اعوام 1923– 1928 اساس التسرع بتطبيق هذه السياسة الجديدة. و على الرغم من ذلك فقد كان بامكان الجماعية ان تخطو بوتيرة اكثر عقلانية ووفقا لاشكال اكثر اتزانا. فالبيروقراطية الماسكة بزمام السلطة و الصناعة قادرة على تنظيمها دون ان تدفع البلاد الى حافة الهاوية. كما كان من الممكن و الضروري ايضا السير بسرعة تتلائم مع موارد البلاد المادية و المعنوية. لقد كتبت "المعارضة اليسارية" في نشرتها الصادرة في الخارج عام 1930 ما يلي: "يمكن في ظروف داخلية و عالمية ملائمة تحويل حالة الزراعة المادية و التقنية بصورة جذرية و ارساء قواعد للجماعية على صعيد الانتاج خلال مهلة تتراوح بين 10 و 15 سنة. و لكن سلطة السوفياتات ستكون اثناء هذه الفترة معرضة للاطاحة عدة مرات".

و لكم يكن هذا التحذير مبالغا به حيث ان ريح الفناء لم تهب على ثورة اوكتوبر عنيفة كاسحة مثل ايام الجماعية الكاملة. لقد مزق التذمر و القلق و عمليات الارهاب البلاد باسرها. كما عاد جو الحرب الاهلية الى الاذهان بفعل فوضى النظام المالي و تضارب اسعار الحد الاقصى التي حددتها الدولة مع الاسعار "المتعارف عليها" و اسعار السوق الحرة و الانتقال من ظاهر التجارة بين الدولة و الفلاحين الى ضرائب تتمثل بمقادير من الحبوب و اللحوم و الالبان و الصراع المرير ضد السرقات المتواصلة لممتلكات الكولخوزات و اخفاء هذه السرقات و الاستنفار العسكري للحزب ضد محاولات التخريب التي يقوم بها الكولاك بعد تصفيتهم كطبقة و العودة الى بطاقة التموين و حصص المجاعة و اخيرا تنظيم جوازات السفر الداخلية.

و ساءت عملية تموين المصانع بالمواد الاولية من فصل لفصل و ادت ظروف الحياة القاسية الى ميوعة اليد العاملة و التقصير في العمل و الاهمال و تخريب الالات و ارتفاع نسبة العيوب في الانتاج و وقعه في رداءة النوعية. هذا و قد انخفض مردود العمل في عام 1931 بنسبة 11.7 بالمائة. و صرح مولوتوف في عام 1932 تصريحا نقلته الصحافة السوفييتية عن ازدياد الانتاج الصناعي بمقدار 8.5 بالمائة فقط بدلا من نسبة 36 بالمائة المحددة بالخطة. ثم اعلنت البيروقراطية انه تم تنفيذ الخطة الخمسية في 4 سنوات و 3 اشهر و هذا دليل على ان استهتارها و احتقارها للراي العام و الاحصاءات ليس لهما حدود. و الاهم من ذلك ان الامر لم يكن يتعلق بالخطة الخمسية فحسب بل بمصير النظام كله.

لقد صمد النظام رغم كل شيء بفضل جذوره الجماهيرية العميقة و بسبب ظروف خارجية ملائمة لقد وصلت الحالة بالاتحاد السوفياتي في سنوات الفوضى الاقتصادية و الحرب الاهلية في الريف الى درجة كاملة من الشلل امام كل عدوان خارجي. و امتد تذمر الفلاحين الى الجيش و افقد انعدام الامن و غياب الاستقرار البيروقراطية و كادراتها القيادية معنوياتها. و لو وقع في هذه الفترة عدوان في الشرق او الغرب لكان له نتائج وخيمة حاسمة.

لقد غرق العالم الراسمالي لحسن الحظ خلال السنوات الاولى من الازمة الصناعية و التجارية في حالة انتظار مبلبلة. و لم يكن هناك من يرغب بالحرب او يجرؤ عليها. كما انه لم يكن لدى اعداء الاتحاد السوفياتي صورة واضحة عن مدى خطورة الاضطراب الاجتماعي الذي كان يجتاح البلاد بفعل الموسيقى الصاخبة للجوقات الرسمية على شرف "الخط العام".

تبين دراستنا التاريخية رغم اقتضابها كيف ان اللوحة المثالية عن سلسلة متعاقبة من النجاحات كانت امرا بعيدا عن التطور الحقيقي للدولة العمالية. و سيفيدنا الماضي المليء بالازمات في الكشف عن معلومات تنفع في المستقبل. كما ان دراسة تاريخية لسياسة حكومة السوفيات الاقتصادية و تقلباتها تبدو لنا ضرورية للقضاء على عبادة الفرد التي تبحث عن اسباب النجاح الحقيقية او الكاذبة في صفات الزعماء الخارقة بدلا من ان تبحث عنها في ظروف الملكية الاشتراكية التي خلقتها الثورة.

تظهر ميزات النظام الاجتماعي الجديد طبعا من خلال اساليب القيادة لكن هذه الاساليب تعبر كذلك عن الحالة الاقتصادية و الثقافية المتاخرة للبلاد و عن محيط البرجوازية الاقليمية حيث تكونت الكادرات الحاكمة.

من عظيم الخطا ان نستنتج من هذا ان سياسة الحكام السوفيات عامل قليل الاهمية اذ ليس في العالم حكومة تمسك بين يديها مصائر بلاد ما الى الحد الذي تبلغه الحكومة السوفياتية. ان نجاح او فشل احد الراسماليين يتوقف الى حد كبير و احيانا بصورة حاسمة على صفاته الشخصية. اما الحكومة السوفياتية فقد وضعت نفسها بالنسبة للنظام الاقتصادي في الموقع ذاته الذي يحتله الراسمالي حيال مشروعه. ان مركزة الاقتصاد تجعل من السلطة عاملا كبير الاهمية. لهذا يجب ان لا نحكم على سياسة الحكومة بناء على موازنات مبسطة او على ارقام الاحصاء المجردة بل طبقا لدورها المتمثل في التوقع الواعي و القيادة المخططة المؤدي الى انجاز هذه النتائج.

لقد عبرت تعرجات سياسة الحكومة عن تناقضات الوضع كما عن عجز الحكام عن فهم هذه التناقضات بشكل كاف و التصرف حيالها بتدابير وقائية. ان من الصعب اخضاع اخطاء القادة الى تقديرات حسابية و لكن شكل التعرجات يسمح لنا بان نستنتج العبء المالي الاضافي الكبير الذي فرضته هذه الاخطاء على الاقتصاد السوفياتي.

تبقى مسالة غير مفهومة – على الاقل عند الاقتراب العقلاني من التاريخ – وهي كيف و لماذا استطاع التكتل الاكثر افتقارا للافكار و الاكثر اخطاء ان ينتصر على بقية الجماعات و يركز بين يديه سلطة غير محدودة. ان التحليل اللاحق سيكشف لنا مفتاح هذه المعضلة. و سنرى كيف تدخل الاساليب البيروقراطية للقيادة المطلقة في تعارضات كثيرة مع متطلبات الاقتصاد و الثقافة و ما يسببه ذلك من ازمات و هزات جديدة في تطور الاتحاد السوفياتي.

لكن علينا قبل ان نحلل الدور المزدوج للبيروقراطية "الاشتراكية" ان نرد على السؤال التالي: ما هو اذن وزن المكتسبات العام؟ و هل تحققت الاشتراكية حقا؟ او على الاقل هل تستطيع النجاحات الاقتصادية و الثقافية الحالية ان تقينا من خطر عودة الراسمالية مثلما ان المجتمع البرجوازي وجد نفسه في مرحلة معينة من تطوره محميا بنجاحاته ضد عودة الاقطاع و القنانة؟

---

1. الموجيك: الفلاح الروسي. (المعرب)

2. كان ممثل المعارضة اليسارية انذاك مؤلف هذا الكتاب نفسه.

3. المقصود هو تروتسكي نفسه.

4. وحدة العملة في الاتحاد السوفييتي من 1922 الى 1924. وهي عملة ثابتة برزت بعد ان انخفضت قيمة الروبل انخفاضا كبيرا. (المعرب)

5. البود: وحدة قياس قديمة تعادل 16.800 كلغ. (المعرب)

الفصل الثالث

الاشتراكية و الدولة

النظام الانتقالي

هل تحققت الاشتراكية حقا في الاتحاد السوفياتي كما تؤكد السلطات الرسمية؟ و اذا كان الجواب بالنفي فهل تضمن المكتسبات الحالية على الاقل تحقيق الاشتراكية ضمن الحدود الوطنية و بصورة مستقلة عن احداث العالم؟ ان التقدير النقدي للمؤشرات الاساسية للاقتصاد السوفياتي يقدم لنا نقطة انطلاق في البحث عن اجابة صحيحة. الا انه ليس بوسعنا الاستغناء عن ملاحظة نظرية تمهيدية.

تعتبر الماركسية التطور التقني دافعا رئيسيا للتقدم و تبني البرنامج الشيوعي على ديناميكية القوى الانتاجية. على افتراض ان تكتسح كارثة كونية كوكبنا في مستقبل قريب او بعيد يلزمنا عند ذلك ان نتخلى عن منظور الشيوعية كمن عن اشياء كثيرة اخرى. فاذا استبعدنا هذا الخطر الذي يبقى الى الان مجرد احتمال فليس هنالك من سبب علمي قادر على وضع حدود مسبقة لامكانياتنا التقنية و الصناعية و الثقافية. ان الماركسية متفائلة جدا بامكانات التقدم و هذا في حد ذاته كاف للوقوف بصلابة بوجه المعتقدات الدينية.

ان القاعدة المادية للشيوعية تكمن في تطور قدرة الانسان الاقتصادية بحيث يتوقف العمل الانتاجي عن ان يكون عبئا و مشقة فلا يعود بحاجة لاي مهماز و لا يعود التوزيع بحاجة لاشراف اخر غير اشراف التربية و العادة و الراي العام (كما هي الحالة اليوم و سط اية عائلة ميسورة او نزل "محترم"). و على المرء ان يتمتع بقسط كبير من الحماقة ليعتبر مثل هذا الامل المتواضع املا طوبويا.

لقد اوجدت الراسمالية الظروف و القوى الملائمة للقيام بثورة اشتراكية: و هي التقنية و العلم و البروليتاريا. و لا يستطيع المجتمع الشيوعي مع ذلك ان يعقب المجتمع البرجوازي مباشرة فالارث المادي و الثقافي غير كاف لهذا الانتقال. و لا تستطيع الدولة العمالية في بداية نشوئها ان تفسح المجال لكل فرد ان يعمل "حسب قدرته" اي بقدر ما يطيق و يحلو له. كما انها عاجزة عن مكافاة كل فرد "حسب حاجاته" بشكل مستقل عن العمل الذي يقدمه. ان الرغبة في زيادة القوى الانتاجية تجبرها على اللجوء الى نظام الاجر العادي و هذا يعني توزيع الثروات حسب نوع العمل الفردي و مقداره.

لقد سمى ماركس هذه المرحلة الاولى في المجتمع الجديد "الطور الادنى من الشيوعية ليميزها عن المرحلة الارقى التي يختفي فيها انعدام المساواة في آن مع اخر شبح للفاقة. وتقول العقيدة الرسمية السوفياتية حاليا: "اننا لم نبلغ حتى الان الشيوعية الكاملة بالطبع و لكننا حققنا الاشتراكية اي الطور الادنى من الشيوعية". و هي تشير في تزكيتها لهذه الاطروحة الى هيمنة احتكارات الدولة داخل الصناعة، الكولخوزات في الحقل الزراعي و المشاريع المدولة و التعاونيات على مستوى التجارة. و يبدو للوهلة الاولى ان ثمة توافقا كليا مع مخطط ماركس الاولي، و بالتالي الافتراضي. و تدل النظرة الاولى على توافق هذا الوضع مع فرضيات ماركس. و لكن الماركسية لا تنظر الى الموضوع من وجهة نظر اشكال الملكية و حسب بصورة مستقلة عن مردود العمل. لقد عنى ماركس "بالطور الاول من الشيوعية" تلك المرحلة التي يتفوق فيها التطور الاقتصادي منذ البداية على الراسمالية المتقدمة. هذه الطريقة في طرح المسالة غير خاطئة نظريا لان الشيوعية منظور اليها على المستوى العالمي تشكل حتى في مرحلتها الاولية و بداية انطلاقها درجة اعلى بالنسبة الى المجتمع البرجوازي. لقد توقع ماركس ان يبدا الفرنسيون الثورة الاشتراكية و يواصلها الالمان بينما يكون الانجليز قد انجزوها. و كان الروس في نظره واقفين بعيدا، في المؤخرة. و لكن الحقيقة جاءت مغايرة لهذه التوقعات. لذا فان اي محاولة للتطبيق الالي للمفهوم التاريخي الشامل الذي كونه ماركس على الحالة الخاصة للاتحاد السوفياتي في المرحلة الحاضرة من تطوره تعني الوقوع في الحال في تناقضات شائكة.

لم تكن روسيا اقوى حلقات الراسمالية بل اضعفها. و لا يتجاوز الاتحاد السوفييتي حاليا مستوى الاقتصاد العالمي وهو لا يفعل اكثر من اللحاق بمستوى البلاد الراسمالية. و قد اطلق ماركس تسمية "الطور الادنى من الشيوعية" على المجتمع الذي

يتشكل على قاعدة تشريك قوى الانتاج في البلدان الراسمالية الاكثر تقدما في عصره الا ان هذه التسمية لا تنطبق على الاتحاد السوفياتي الذي لا يزال الى اليوم افقر بكثير من البلاد الراسمالية في حقول التقنية و الثروات و الثقافة. و من الادق اذن ان لا نعتبر النظام السوفييتي الحالي، الغارق في تناقضاته الكثيرة، نظاما اشتراكيا ذلك انه نظام انتقالي بين الراسمالية و الاشتراكية او ممهد للاشتراكية.

ان هذا الاهتمام باختيار المصطلح الصحيح لا ينطوي على اية حذلقة. ان قوة الانظمة و استقرارها يتحددان في النهاية بالمردود النسبي للعمل. ان اقتصادا مشركا يقوم بتخطي الراسمالية من الناحية التقنية سوف يشهد بالتاكيد تطوورا اشتراكيا اليا الى هذا الحد او ذاك وهو ما لا يمكن للاسف ان نقوله بصدد الاقتصاد السوفييتي باي شكل من الاشكال.

ان معظم المدافعين السطحيين عن الاتحاد السوفييتي في وضعه الحالي يميلون الى التفكير على وجه التقريب وفقا للنحو التالي: حتى لو اعترفنا ان النظام السوفييتي الحالي لم يبلغ الاشتراكية بعد فسوف يؤدي التطور اللاحق لقوى الانتاج، على الاسس الحالية، الى الانتصار الكامل للاشتراكية عاجلا او اجلا. ان المسالة هي مسالة وقت فقط فلماذا كل هذا الضجيج؟ مهما كانت هذه الطريقة في التفكير سليمة الا انها في منتهى السطحية في الواقع فليس الزمن عاملا ثانويا عندما يتعلق الامر بسيرورة تاريخية. و الخلط بين الحاضر و المستقبل في السياسة اخطر بكثير من من مثل هذا الخطا في قواعد اللغة. و ليس التقدم كما يتصوره بعض التطوريين السطحيين من امثال ويب عبارة عن تراكم مخطط و و "تحسين" دائب لما هو موجود انه عبارة عن عمليات انتقال من الكمية الى النوعية، و ازمات، و قفزات الى الامام، التي هي نظام متوازن للانتاج و تراجعات. و بما ان الاتحاد السوفياتي لم يدخل بعد في المرحلة الاولى للاشتراكية تحتدم وفقا لمنطقها الخاص صراعات اجتماعية التناقضات الاقتصادية الاستهلاك فان تقدمه مليء بالتناقضات. و تخلق

"
في مسالة الكولاك الذين لم يوافقوا على ان "تستوعبهم بها دون ان تنتظر تطور القوى الانتاجية. و لقد شاهدنا ذلك البيروقراطيون و مفكروهم يتوقعونها. فهل ستقبل البيروقراطية التي الاشتراكية و تطلب سحقهم ثورة اضافية لم يكن كيف سيتجه يديها ان تذوب داخل الاشتراكية؟ هناك شك في ذلك و من الاستهتار ان نثق بكلامها. اذن تتركز السلطة بين السوفياتي خلال السنوات الثلاث او الخمس تطور ديناميكية التناقضات الاقتصادية و الصراعات الاجتماعية في المجتمع جواب نهائي و لا جدال فيه على هذا السؤال. و تتعلق النتيجة بصراع القوى او العشر المقبلة؟ ليس هنالك حتى الان اي تحليل ملموس المجتمع على الصعيدين الوطني و العالمي. وتفرض علينا كل مرحلة جديدة ضرورة اجراء الحية في لنا اهمية هذا التحليل عند بحث مسالة الدولة للاتجاهات و العلاقات الحقيقية في ترابطها و تداخلها المتواصل. و ستظهر

.السوفياتية

البرنامج و الواقع:

يعتبر لينين بعد ماركس و انجلز اول ملمح مميز للثورة من حيث تصادر املاك المستغلين، في كونها تلغي ضرورة وجود جهاز بيروقراطي يسيطر على المجتمع و تلغي قبل كل شيء ضرورة الشرطة و الجيش الدائم. و لقد كتب عام 1917 قبل للاستيلاء على السلطة بشهرين او ثلاثة: "يردد النفعيون ان البروليتاريا بحاجة الى دولة و لكنهم يتناسون ان البروليتاريا ليست بحاجة الا لدولة زائلة اي انها تبدا فور وجودها بالزولا و لا يمكنها عدم الزوال" (الدولة و الثورة) و قد وجه نقده انذاك الى الاشتراكيين الاصلاحيين كالمناشفة الروس و الفابيين الانجليز...الخ.

و يرتد النقد اليوم بقوة مضاعفة ضد عبدة الاصنام السوفيات و عبادتهم للدولة البيروقراطية التي لا تنوي اطلاقا ان" تزول" وسط الصراعات العنيفة و تكون مهمتها "اخمادها" او "تعديلها" او "تسويتها" فتقوم بهذه المهمة دائما لمصلحة ذوي الامتيازات و المالكين و البيروقراطيين انفسهم. و يرسخ الجهاز البيروقراطي اقدامه و يحسن وضعه من خلال كل الثورات البرجوازية مهما كانت نسبة الديمقراطية فيها. لقد كتب لينين: "المواطنون و الجيش الدائم "طفيليات" تعيش على جسم المجتمع البرجوازي، انهم طفيليات ناجمة عن التناقضات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع وتسد قبل كل شيء مسام جلده...".

وقد اهتم لينين منذ عام 1918، اي منذ ان اصبح على الحزب ان يعتبر الاستيلاء على السلطة مشكلة عملية، بالغاء هذه "الطفيليات". فشرح في كتابه (الدولة و الثورة) كيف تقوم البروليتاريا بعد ضرب الطبقات المستغلة بتحطيم الالة البيروقراطية القديمة و تشكيل جهازها الخاص من العمال و المستخدمين و اتخاذ "تدابير تحدث عنها و حللها بكل تفصيل

ماركس و انجلز"، لمنعهم من الانحراف نحو البيروقراطية. و هذه التدابير هي التالية: "1- امكانية انتخاب افرادها و اعفائهم في كل وقت، 2- منح افرادها اجرا لا يزيد عن اجر العامل، 3- الانتقال المباشر الى وضع يصبح فيه الجميع "بيروقراطيين" مؤقتين يقومون بمهام الاشراف و الرقابة بحيث لا يعود بوسع احدهم ان "يتبقرط". و يرى لينين ان عملا كهذا لا يتطلب عشرات السنين، انه الخطوة الاولى المطلوبة: " و يمكننا بل يجب علينا ان نبدا من هنا عندما نقوم بثورة البروليتاريا".

وبعد سنة و نصف من الاستيلاء على السلطة ظهرت وجهات النظر الجريئة نفسها حول دولة ديكتاتورية البروليتاريا في برنامج الحزب البلشفي و خاصة في الفقرات المتعلقة بالجيش مثل: دولة قوية لكن بدون ماندرينات[1]. قون ة عسكرية دون "ساموراي"[2]! ليست البيروقراطية العسكرية و المدنية نتيجة للحاجات الدفاعية و لكنها تنجم عن انتقال انقسام المجتمع لطبقات الى تنظيم الدفاع. ليس الجيش سوى صورة للعلاقات الاجتماعية. و الكفاح ضد الخطر الخارجي يتطلب في الدولة العمالية تنظيما عسكريا و تقنيا متخصصا لا يكون في اي حال من الاحوال مصدرا لمنح امتيازات للضباط. ان البرنامج البلشفي يصر على استبدال الجيش الدائم بالشعب المسلح.

ان نظام ديكتاتورية البروليتاريا يتوقف هكذا عن ان يكون نظاما "لدولة" بالمعنى القديم للكلمة اي لجهاز معد لابقاء اغلبية الشعب منقادة طائعة. في حين تنتقل الاسلحة و القوة المادية مباشرة الى تنظيمات العمال كالسوفياتات و يبدا جهاز الدولة البيروقراطي بالزوال منذ بداية ديكتاتورية البروليتاريا. هذه هي بنوذ البرنامج الذي لم يصدر حتى اليوم ما يلغيه. و لكن الغريب في الامر انه يبدو الان كصوت صادر من داخل قبر.

و مهما اعطي لطبيعة الدولة السوفياتية من تفسيرات فهنالك شيء اكيد هو: انها لا تزال بعد حكم دام عشرين سنة ابعد ما تكون عن "الزوال" لا بل هي لم تبدا حتى "بالزوال". و الاسوا من ذلك انها اصبحت على العكس جهاز ضغط و اكراه لا مثيل له في التاريخ. و بدل ان تختفي البيروقراطية اصبحت قوة جامحة تسيطر على الجماهير. و لم يحل الشعب المسلح محل الجيش بل اصبح الاخير في حد ذاته منطلقا لظهور طائفة من الضباط ذوي الامتيازات الذين ظهر في اعلى هرمهم ماريشالات و بات الشعب الذي كان عليه ان "يمارس ديكتاتوريته المسلحة" محروما حتى من امتلاك السلاح الابيض في الاتحاد السوفياتي. و ليس هنالك تناقض اغرب من تناقض صورة الدولة العمالية التي فكر بها ماركس و انجلز و لينين مع صورة الدولة التي يراسها اليوم ستالين. ان زعماء الاتحاد السوفياتي الحاليين و ممثليهم الايديولوجيين يقومون بطبع مؤلفات لينين (بعد مراقبتها و حذف بعض اجزائها) و لكنهم لا يتساءلون عن اسباب هذا الفرق الواضح بين البرنامج و الحقيقة. فلنقم بدلا عنهم بهذا العمل.

الطبيعة المزدوجة للدولة السوفياتية:

ان ديكتاتورية البروليتاريا جسر بين المجتكعين البرجوازي و الاشتراكي. و هي في حقيقة جوهرها ديكتاتورية مؤقتة. و للدولة التي تطبق هذه الديكتاتورية مهمة متفرعة لكنها اساسية جدا هي تحضير زوالها بنفسها. و تبين درجة تنفيذ هذه المهمة "المتفرعة" مقدار النجاح في تحقيق الفكرة الاساسية: بناء مجتمع دون طبقات و دون تناقضات مادية. ان البيروقراطية و الانسجام الاجتماعي امران متناسبان عكسيا.

لقد كتب انغلز في محاجته المشهورة لدوهرينغ: " في الحين الذي ستختفي فيه مع السيطرة الطبقية و الصراع لتامين الوجود الفردي بسبب الفوضى الحالية للانتاج الصدامات و الاسرافات الناجمة عن هذا الصراع فلن يعود هنالك ما يستوجب القمع و لن تجد الدولة بعد ذلك ضرورة لوجود قوة قمع خاصة". و لكن غير المستنيرين مؤمنون بخلود الدرك. و سيسيطر الدرك في الواقع على الانسان مادام الانسان بعيدا عن السيطرة الكافية على الطبيعة. و لكي تزول الدولة ينبغي ان تزول "السيطرة الطبقية و الصراع من اجل الوجود الفردي". و يجمع انجلز هذين الشرطين في شرط واحد: ان عشرات السنين لا تدخل في الحسبان في منظور تتابع الانظمة الاجتماعية. و لكن الاجيال التي تحمل عبء الثورة تنظر للامور بمنظور اخر. صحيح ان صراع الجميع ضد الجميع يولد من الفوضى الراسمالية و لكن المشكلة تتجسد في ان تشريك وسائل الانتاج لا يلغي بصورة الية "الصراع لتامين الوجود الفردي" و هذا هو جوهر المسالة!

و لو نشات حتى في امريكا اشتراكية على اكثر قواعد الراسمالية تقدما لما استطاعت اعطاء كل فرد ما يريد و لوجدت نفسها بالتالي مضطرة لدفع الجميع لانتاج اكبر كمية ممكنة اخذة بذلك مهمة "الدافع المحرض" و مستخدمة اساليب تعويض العمل التي ابتدعتها الراسمالية بعد تعديلها و تلطيفها.. ولقد كتب ماركس بهذا الصدد في 1875 "ان الحق

البرجوازي امر لا يمكن تلافيه في المرحلة الاولى للمجتمع الشيوعي بالشكل الذي يتخذه وهو يولد من الراسمالية بعد الام وضع طويلة و لا يمكن للحق ان يعلو ابدا على النظام الاقتصادي او على التطور الثقافي المحكوم بهذا النظام.

و لقد شرح لينين هذه السطور الهامة مضيفا اليها: "يتطلب الحق البرجوازي لتوزيع مواد الاستهلاك و جود الدولة البرجوازية لان الحق بلا معنى اذا لم يكن هنالك جهاز ضغط يفرض قوانينه. و يبدو ان الحق البرجوازي سيعيش فترة من الوقت داخل الشيوعية كما ستتابع الدولة البرجوازية وجودها بدون برجوازية!".

و لهذا الاستنتاج العام الذي يجهله المنظرون الرسميون الحاليون اهمية حاسمة لفهم طبيعة الدولة السوفياتية الحالية او التقرب ما امكن من ذلك. ان الدولة التي تحمل على عاتقها مهمة التحويل الاشتراكي للمجتمع ثم تجد نفسها مضطرة للدفاع عبر الاكراه عن عدم المساواة اي عن امتيازات الاقلية تبقى دولة "برجوازية" الى حد ما حتى و لو كانت بدون "برجوازية". و لا تستتبع هذه الكلمات مدحا او ذما انها مجرد تسمية الاسماء باسمائها.

ينبغي لمقاييس التوزيع البرجوازية التي تعمل على تعجيل زيادة القوى المادية ان تخدم اهدافا اشتراكية. الا ان الدولة تكتسب فورا طبيعة مزدوجة: اشتراكية بمقدار ما تدافع عن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج و برجوازية بمقدار ما يجري توزيع المنافع فيها وفقا لمقاييس راسمالية للقيمة مع ما ينجم عن ذلك من نتائج. و لا شك ان مثل هذا التعريف المتناقض سيثير هلع الدوغمائيين و السكولاستيكيين فما علينا الا ان نعبر بهم عن اسفنا.

و يتحدد الوجه الاخير للدولة العمالية بتعديل العلاقة بين ميولها البرجوازية و الاشتراكية. و يتمثل انتصار الاخيرة في الغاء الدرك الغاء نهائيا اي ذوبان الدولة في مجتمع يدير نفسه ذاتيا. و هذا يكفي لاظهار الاهمية الكبيرة لمشكلة البيروقراطية السوفياتية كواقع و علامة مرض.

و اذ يعطي لينين لفكرة ماركس شكلا مبالغا فيه مدفوعا بتكوينه الفكري يكشف مصدر المتاعب المقبلة بما فيها متاعبه الشخصية رغم انه لم يجد الوقت الكافي ليدفع تحليله الى اقصى مداه. و قد ظهرت "الدولة البرجوازية بدون برجوازية" عاجزة عن التوافق مع ديمقراطية سوفياتية حقيقية. كما ظهر ازدواج وظائف الدولة في تركيبها. و دلت التجربة على ما لم تتوقعه النظرية بوضوح كاف : اذا كانت "دولة العمال المسلحين" تنسجم كليا مع اهدافها عندما يتعلق الامر بالدفاع عن الملكية الاشتراكية ضد الثورة المضادة فان الامر مختلف عندما يتعلق الامر بتحقيق المساواة في دائرة الاستهلاك. ان المحرومين من الملكية لا يميلون لخلق الامتيازات و الدفاع عنها و لا يمكن للاكثرية ان تهتم بامتيازات الاقلية. و تظطر الدولة العمالية من اجل الدفاع عن "الحق البرجوازي" الى انشاء جهاز ذي شكل "برجوازي" و هذا يعني العودة الى الدرك بلباس جديد.

و هكذا نخطو الخطوة الاولى نحو فهم طبيعة التناقض العميق بين البرنامج البلشفي و الحقيقة السوفياتية. ان الدولة حين تمضي في الظلم بدلا من ان تزول و ينقلب وكلاء طبقة البروليتاريا الى بيروقراطيين و تعلو البيروقراطية فوق المجتمع الجديد فليس ذلك ناتجا عن اسباب ثانوية كالترسبات النفسية القديمة الخ.. و لكنه ات من الرغبة الملحة لتشكيل اقلية متميزة و دعمها طالما بقي تحقيق المساواة الحقيقية متعذرا.

ان الميول البيروقراطية التي تخدم حركة البروليتاريا تظهر في كل مكان عقب الثورة البروليتارية . و من الواضح انه كلما كان المجتمع الناجم عن الثورة فقيرا كلما ظهر هذا "القانون" بوضوح اكثر و اصبحت البيروقراطية اكثر عنفا و شكلت خطرا على التقدم الاشتراكي – و ليست "بقايا" الطبقات الحاكمة الماضية هي التي تمنع الدولة السوفياتية من الزوال و من تحرير نفسها من البيروقراطية الطفيلية كما تقول العقيدة البوليسية الستالينية و لكن هنالك عوامل اقوى بكثير كالفقر المادي و نقص الثقافة العامة و سيطرة "الحق البرجوازي" الناجم عن ذلك في الحقل الذي يهم كل انسان بالصورة الاكثر مباشرة و الاكثر حيوية : حقل الحفاظ على الذات.

الدرك و "الفاقة المشركة":

كتب ماركس الشاب قبل اصدار البيان الشيوعي بسنتين: "يشكل تطور قوى الانتاج عمليا الشرط الاول الضروري كليا (للشيوعية). لانه بدون هذا الشرط سيتم تشريك الفاقة و سوف تدفع الفاقة الى بدء النضال من جديد من اجل الحصول على الضروريات و بالتالي الى احياء الركام القديم...".

و لكن ماركس لم يشرح هذه الفكرة في اي مكان اخر وهو ما ليس صدفة : ذلك انه لم يكن يتوقع انتصار الثورة في بلد متاخر. و لم يتوقع لينين عندها ايضا لانه لم يكن ينتظر انعزال الدولة السوفياتية طويلا. و لما لم تكن الفقرة التي اتينا على ذكرها عند ماركس سوى افتراض مجرد و استنتاج معكوس فهي تعطينا المفتاح النظري الوحيد للتصدي لصعوبات النظام السوفياتي الملموسة و بلاياه.

اذا وقفنا على الارض التاريخية للبؤس الذي فاقمه دمار الحربين الامبريالية و الاهلية لراينا ان "النضال من اجل تامين الوجود الفردي" بلغ في بعض الاحيان شراسة لا مثيل لها بدل ان يختفي غداة الاجهاز على البرجوازية و بدل الخفوت في السنوات اللاحقة : هل يجب ان نذكر ان حالات اكل لحوم البشر و قعت مرتين في بعض مناطق البلاد.

ان المسافة التي تفصل روسيا عن الغرب لم تكن لتقاس حقا قبل الان. و على الاتحاد السوفياتي ان يعيش عشرات السنين في افضل الظروف اي في جو خال من الهزات الداخلية و الكوارث الخارجية كي يستطيع هضم كل المكتسبات الاقتصادية و الثقافية التي كانت ثمرة قرون طوال بالنسبة لاطفال الحضارة الراسمالية الاولين. ان تطبيق الاساليب الاشتراكية لحل مشكلات مجتمع ما قبل الاشتراكية يشكل في الوقت الحاضر جوهر العمل الاقتصادي و الثقافي في الاتحاد السوفياتي.

صحيح ان الاتحاد السوفياتي تجاوز بقواه الانتاجية اليوم اكثر البلاد تقدما ايام ماركس. الا انه يتعلق الامر خيل المنافسة التاريخية بين النظامين بمستويات نسبية اكثر بكثير مما بمستويات مطلقة: ان الاقتصاد السوفياتي يقف في مواجهة راسمالية هتلر و بالدوين و روزفيلت لا امام راسمالية بسمارك و بالمرستون و ابراهام لنكولن. و متطلبات الانسان نفسها تختلف جذريا مع تطور التقنية في العالم. فمعاصرو ماركس كانوا يجهلون السيارة و الراديو و الطائرة و الحال انه لا يمكن تصور المجتمع الاشتراكي في وقتنا الحاضر اذا لم تستخدم فيه كل هذه الوسائل استخداما حرا.

ان المرحلة التي دعاها ماركس "الطور الادنى من الشيوعية" تبدا من مستوى قاربته الراسمالية الاكثر تقدما. و الحال ان البرنامج الحقيقي للخطط الخمسية المقبلة للجمهوريات الاشتراكية تتضمن فكرة "اللحاق باوروبا و امريكا". و الواقع ان خلق شبكة طرق معبدة و اوتوستترادات تمتد على طول المسافات الشاسعة في الاتحاد السوفياتي يتطلب وقتا و امكانيات تفوق الامكانيات اللازمة لشراء مصانع سيارات جاهزة من امريكا و التدريب على اساليبها التقنية. فكم سنة يلزمنا لنؤمن لكل مواطن سوفياتي امكانية استخدام السيارة في كل الاتجاهات دون ان يلاقي صعوبة التموين بالمحروقات؟ لقد كانت الخيالة و المشاة في المجتمعات الهمجية الغابرة تشكل طبقتين متميزتين و السيارة تقسم المجتمع كحصان الركوب. و ما دامت سيارة الفورد المتواضعة امتيازا تتمتع به الاقلية فان كل علاقات و عادات المجتمع البرجوازي تبقى قائمة. و تبقى الدولة معها حارسا لعدم المساواة.

ان لينين الذي انطلق حصرا من النظرية الماركسية المتعلقة بديكتاتورية البروليتاريا عند تاليفه كتابه الرئيسي (الدولة و الثورة) و خلال وضع برنامج الحزب لم يستطع ان يستخرج من النظرية كل الاحتمالات المتعلقة بصفات الدولة، تلك الاحتمالات التي فرضتها العزلة الخانقة للبلاد و تخلفها. ان برنامج الحزب الذي فسر بروز البيروقراطية بالجهل الاداري للجماهير و بالصعوبات الناجمة عن الحرب اوصى بتدابير سياسية بحتة لتجاوز "التشويهات البيروقراطية" من مثل انتخاب كل المسؤولين و اعفائهم في اي وقت و الغاء الامتيازات المادية و مراقبة فعالة تقوم بها الجماهير. كان ثمة اعتقاد ان هذا السبيل سيجعل من الموظف عاملا فنيا بسيطا، و مؤقتا، بعد ان كان رئيسا، فيما تختفي بذلك الدولة شيئا فشيئا دونما ضجيج. و يمكن تفسير هذا التجاهل للصعوبات المقبلة بان البرنامج كان كله مبنيا و دون تحفظ على منظور عالمي، اذ تقول سطوره الاولى: "لقد حققت ثورة اوكتوبر في روسيا ديكتاتورية البروليتاريا...ان عصر الثورة البروليتارية الشيوعية العالمية قد بدا". و لم يكن واضعوا هذه الوثيقة يهدفون الى تطبيق "الاشتراكية في بلد واحد" كما ان هذه الفكرة لم تخطر اصلا على بال احد او على بال ستالين نفسه. و لم يفكر احد منهم بالصفات التي ستاخذها الدولة السوفياتية اذا ما اضطرت لان تقوم لوحدها خلال 20 عاما بتنفيذ المهمات الاقتصادية و الثقافية التي نفذتها الراسمالية المتقدمة منذ امد بعيد.

و لم يؤد المد الثوري لما بعد الحرب الى انتصار الاشتراكية في اوروبا فقد قامت الاشتراكية الديمقراطية بانقاذ البرجوازية. كما ان الفترة التي بدات لينين و رفاقه "هدنة" قصيرة غدت مرحلة تاريخية كاملة. اما النتائج المباشرة لهذه "الصعوبة" التاريخية الفريدة غير المتوقعة فكانت ماثلة في البناء الاجتماعي المتناقض داخل الاتحاد السوفياتي و في طابع الدولة السوفياتية الممعن في البيروقراطية. هذه الصعوبات ذاتها اوصلت البلدان الراسمالية في الفترة ذاتها الى الفاشية او الرجعية الممهدة للفاشية.

اذا كانت المحاولة الاولية لخلق دولة خالية من البيروقراطية قد ادت الى الاصطدام قبل كل شيء بجهل الجماهير بموضوع الادارة الذاتية و بنقص العمال الفنيين المؤمنين بالاشتراكية...الخ فقد ظهرت بعد ذلك متاعب اخرى. ان حصر مهام الدولة "بالاحصاء و المراقبة" مع تخفيف عمليات الاكراه بلا انقطاع طبقا للبرنامج المطروح كان يفترض نوعا من الرخاء. و لكن هذا الشرط الضروري لم يتوفر و النجدة لم تات من الغرب. و بدت سلطات السوفيات الديمقراطية غير محتملة عندما يتعلق الامر بمحاباة الجماعات ذات الامتيازات الضرورية جدا للدفاع و الصناعة و التقنية و العلم. و تشكلت فئة مغلقة (caste) من اختصاصيي التوزيع و تقوت بفعل عملية لا علاقة لها بالاشتراكية تقوم على الاخذ من عشرة اشخاص لاعطاء شخص واحد.

كيف و لماذا لم تؤد النجاحات الاقتصادية الكبيرة الاخيرة الى تخفيض حدة المساواة بل زادتها و انعشت البيروقراطية التي غدت نظام حكم بعد ان كانت مجرد "تشويه"؟ قبل ان نحاول الرد على هذا السؤال لنسمع الزعماء المخولين اكثر من غيرهم ان يتحدثوا باسم البيروقراطية السوفياتية و ما يقولون عن نظامهم.

"انتصار الاشتراكية الكامل" و "تثبيت الديكتاتورية"

لقد اعلن عن انتصار الاشتراكية الكامل في الاتحاد السوفياتي عدة مرات. و كان الاعلان قاطعا تماما بعد "تصفية الكولاك كطبقة". و في 30 كانون الثاني / يناير 1931 كتبت البرافدا وهي تشرح خطابا كتبه ستالين: "سوف تصفي الخطة الخمسية الثانية البقايا الاخيرة للعناصر الراسمالية في اقتصادنا". كان على الدولة من وجهة النظر هذه ان تختفي دون عودة ضمن المهلة ذاتها لانها ستجد نفسها دونما عمل بعد تصفية البقايا الاخيرة للراسمالية. و يتعرض برنامج الحزب البلشفي لهذا الموضوع بالشكل التالي: "تعترف السلطات السوفياتية على رؤوس الاشهاد بالطابع الطبقي المحتوم لكل دولة ما لم يختفي كليا تقسيم المجتمع الى طبقات و تختفي معه كل سلطة حكومية". و لكن ما ان حاول بعض منظرين موسكو غير الحذرين ان يستنتجوا من تصفية "البقايا الاخيرة للراسمالية" بانها حقيقة واقعة – زوال الدولة، حتى اعلنت البيروقراطية ان نظريتهم "مضادة للثورة".

هل كان الشطط النظري للبيروقراطية في الفرضية الاساسية ام في الاستنتاج؟ انه هنا و هناك. لقد ردت المعارضة على التصريحات الاولى عن "الانتصار الكامل" بانه لا يمكننا الاكتفاء برؤية الاشكال القانونية الاجتماعية للعلاقات المتناقضة عامة و غير الناضجة في مجال الزراعة متجاهلين المعيار الاساسي الا وهو المستوى الذي بلغه مردود العمل: ان للاشكال القانونية نفسها محتوى اجتماعيا يتبدل بعمق حسب درجة تطور التقنية: "و لا يمكن ان يعلو القانون ابدا على النظام الاقتصادي او على التطور الثقافي للمجتمع الذي يتحكم به هذا النظام" (ماركس). ان الاشكال السوفياتية للملكية المبنية على المكتسبات الاكثر حداثة للتقنية الامريكية و الشاملة كل فروع الاقتصاد كان بمقدورها ان تصل الان الى الطور الاول للاشتراكية. و لكن هذه الاشكال السوفياتية لا تدل في حالة انخفاض مردود العمل الا على نظام انتقالي لم يعرف مصيره التاريخي بعد.

لقد متبنا في اذار / مارس 1932: "اليس من المخيف ان تكون البلاد لا تخرج من ازمات نقص البضائع؟ و التموين يتعثر في كل لحظة و لا يحصل الاطفال على الحليب في حين يعلن العرافون الرسميون "ان البلاد قد دخلت في طور الاشتراكية". فهل هناك اساءة اكبر من هذه للاشتراكية؟". لقد رد كارل راديك الدعائي المعروف في الاوساط السوفياتية الحاكمة على هذا الاعتراض في ايار / مايو 1932 على صفحات عدد خاص من بيرليز تاغبلات الالمانية متوجها للاتحاد السوفياتي بالكلمات التالية التي تستحق ان تحفظ للاجيال المقبلة: "ان اللبن انتاج البقرة لا انتاج الاشتراكية. و على المرء ان يخلط حقا فكرة الاشتراكية مع صورة البلاد التي تسيل فيها انهار من لبن حتى يخطء الفهم فلا يرة انه يمكن لبلد ان يتطور الى درجة اعلى دون ان ترتفع مؤقتا الحالة المادية للجماهير الشعبية بشكل واضح". و من الجدير بالذكر ان هذه السطور قد كتبت عندما كانت البلاد فريسة مجاعة هائلة.

كان ردنا على ذلك هو ان الاشتراكية هي نظام الانتاج المخطط بغية ارضاء حاجات الانسان فاذا لم تحقق ذلك لم تعد تستحق اسمها. فاذا كانت ملكية البقرة جماعية و كان عددها قليلا او اثداؤها ضامرة فان نقص اللبن سيتسبب ببروز المتاعب بين المدينة و الريف و بين الكولخوزات و المزارعين المستقلين ووسط مختلف شرائح البروليتاريا و بين البيروقراطية و مجموع الشغيلة. ان تطبيق الاشتراكية على البقر هو الذي دفع الفلاحين الى ذبحها بالجملة. كما ان المتاعب الاجتماعية الناجمة عن الفقر قادرة بدورها على اعادة "الفوضى الماضية".

ففي مقررات 20 اب / اغسطس 1935 اكد المؤتمر السابع للاممية الشيوعية "ان النصر الحاسم للاشتراكية" و تثبيت اركان دولة ديكتاتورية البروليتاريا من الجوانب كافة هما في الاتحاد السوفياتي من نتائج النجاح في الصناعات المؤممة و تصفية العناصر الراسمالية و طبقة الكولاك. ان شهادة الاممية الشيوعية رغم ظاهرها الجازم تبدو متناقضة بكل عمق: فاذا كانت الاشتراكية قد انتصرت "بشكل نهائي و حاسم" لا كمبدا و لكن كتنظيم اجتماعي حي فان ال "تثبيت" يستجيب على العكس للحاجات الحقيقية للنظام فهذا يعني اننا لا نزال بعيدين عن انتصار الاشتراكية. على كل سياسي واقعي لا الماركسي و حسب ان يعي بان ضرورة "تثبيت" الدكتاتورية اي تثبيت الاكراه الحكومي لا تعني انتصار انسجام اجتماعي بلا طبقات بل زيادة الصراعات الاجتماعية الناجمة عن نقص وسائل المعيشة التي هي في الاصل نتيجة لانخفاض مردود العمل.

لقد حدد لينين الاشتراكية بالكلمات التالية: "سلطة المجالس و كهربة البلاد". ان هذا التعريف المختصر الذي اطلق لكي يتلاءم مع متطلبات الدعاية قد افترض على كل حال نقطة للانطلاق هي المستوى الراسمالي للكهربة على الاقل. و لكن الفرد في الاتحاد السوفياتي يستهلك الان ثلث ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية في البلاد الراسمالية المتقدمة. فاذا اخذنا بعين الاعتبار ان السوفياتات قد تركت مكانها في غضون ذلك ليحل بدلا منها جهاز بيروقراطي مستقل عن الجماهير فانه لم يعد امام الاممية الشيوعية الا ان تعلن ان الاشتراكية هي "سلطة البيروقراطية زائد ثلث الكهربة الراسمالية". و هذا التعريف بدقة التصوير الشمسي الا ان الاشتراكية لا تحتل فيه الا مكانا ضيقا.

و في تشرين الثاني / نوفمبر 1935 تحدث ستالين امام الستاخانوفيين[3] ثم اعلن في نهاية خطابه "لماذا يمكن للاشتراكية ان تنتصر لا بل يجب عليها ذلك، و لماذا سوف تنتصر بالضرورة على النظام الراسمالي؟ لانها قادرة على اعطاء مردود اعلى للعمل و عليها ان تفعل ذلك". و لقد دحض في كلامه بصورة عارضة قرارات الاممية الشيوعية المتخذة قبل ثلاثة اشهر كما دحض تصريحاته المتكررة بهذا الصدد. فتكلم ستالين هذه المرة على "النصر" بصيغة المستقبل: ان الاشتراكية ستنتصر على النظام الراسمالي عندما تتجاوزه في مردود العمل. و هكذا نرى ان استخدام ازمنة الفعل لا يتبدل وحده مع الظروف. فالمقاييس الاجتماعية تتطور ايضا لذا يصعب على المواطن السوفياتي ان يتابع "الخط العام".

و في اول اذار/ مارس تحدث ستالين مع السيد روي هوفارد و اضفى على النظام السوفياتي تعريفا جديدا: "يمكن وصف التنظيم الاجتماعي الذي اوجدناه بانه سوفياتي و اشتراكي. انه لم ينجز بعد كلية و لكنه في جذوره تنظيم اشتراكي للمجتمع". و يحتوي هذا التعريف الغامض بصورة مقصودة على تناقضات تعادل ما فيه من كلمات. لقد وصف فيه التنظيم الاجتماعي بانه "سوفياتي اشتراكي" و لكن السوفياتات عبارة عن شكل للدولة بينما الاشتراكية نظام اجتماعي و هذان التعبيران غير متماثلين ابدا لا بل هما متعاكسان من وجهة النظر التي تشغلنا.

ان على السوفياتات ان تختفي كلما اقترب التنظيم الاجتماعي من الاشتراكية تماما كما نزيل الصقالة عندما ننتهي من بناء المنزل. و يستطرد ستالين بقوله مصححا: ان بناء الاشتراكية "لم ينته تماما بعد" فماذا يقصد بعبارة "تماما بعد"؟ و هل يبلغ النقص 5 بالمائة ام 75 بالمائة؟ انه لا يذكر ذلك كما يمتنع عن ان يقول لنا ماذا يجب علينا ان نفهم ب "جذور" التنظيم الاشتراكي للمجتمع؟ هل يقصد بذلك اشكال الملكية ام التقنية؟ ان عدم وضوح هذا التعريف يعني تراجعا بالنسبة لتاكيدات1931 – 1935. ان عليه ان يخطو خطوة اخرى الى الامام في هذا السبيل حتى يعترف بعدها بان جذر كل تنظيم اجتماعي كامن في القوى المنتجة و ان الجذر السوفياتي ما يزال ضعيفا جدا بالنسبة للجذع الاشتراكي للنبتة الاشتراكية و للسعادة البشرية التي تتوجها.

---

1. الماندرين هو النسبة التي كانت تطلق على الموظفين الكبار في الصين القديمة.

2. الساموراي محارب ياباني من العصر الاقطاعي. (المعرب)

3. الستاخانوفي: اسم يطلق في الاتحاد السوفياتي على العالم الذي يدفع الانتاج الى الامام بدوافع و حوافز معنوية اكثر منها مادية. و الاسم مشتق من استاخانوف وهو عامل في مناجم الفحم الحجري استطاع عام 1935 تنظيم العمل في المنجم بحيث يستفيد من كل لحظة و كل حركة بغية زيادة الانتاج. (المعرب)

الفصل الرابع

النضال لاجل مردود العمل

الخطة و المال:

لقد حاولنا ان نمتحن النظام السوفياتي من زاوية الدولة و يمكن ان نفعل الشيء ذاته من زاوية تداول النقد. فلقضيتي الدولة و المال مظاهر متعددة مشتركة لانه يمكن حصرهما في النهاية بقضية القضايا اي مسالة مردود العمل. ان ضغط الدولة و الضغط المالي يعودان الى الارث المنحدر من المجتمع المقسم الى طبقات ذلك المجتمع الذي لا يستطيع تحديد العلاقات بين الافراد الا بواسطة اصنام دينية او علمانية و بوضع تلك الاصنام تحت حماية الدولة التي تضع سكينا ضخمة بين اسنانها. اما في المجتمع الشيوعي فتكون الدولة و المال قد اختفيا. ينبغي ان يبدا زوالهما التدريجي في النظام الاشتراكي. و لا يمكن التحدث عن انتصار حقيق للاشتراكية الا في اللحظة التاريخية التي تصبح فيها الدولة نصف دولة و يفقد المال قدرته السحرية. اي عندما تتخلص الاشتراكية من الاصنام الراسمالية و تبدا بارساء علاقات اوضح و اكثر حرية و كرامة بين الناس.

ان مطالب "الغاء المال" و "الغاء العمل الماجور" او "زوال" الدولة و الاسرة التي تميز الحركة الفوضوية ليست نافعة الا كنموذج للفكر الميكانيكي. ان "الغاء" المال لا يتم بجرة قلم و الامر كذلك بالنسبة للدولة و الاسرة. ان على كل منها ان يستنفذ مهمته التاريخية ثم يفقد معناه و يزول . ان صنمية المال لن تتلقى الضربة الا اذا تزايدت الثروة الاجتماعية بشكل يحرر الافراد من بخلهم في ما يخص دقائق العمل الاضافية و من قلقهم المخجل حيال كمية طعامهم. و عندما يفقد المال قدرته على منح السعادة او تلويث الانسان فانه يتحول الى وسيلة حسابية صالحة للاحصاء و الخطة ثم نستغني بعد ذلك عن هذه الوريقات. فلنترك هذه المهمة لاحفادنا الذين سيكونون اكثر ذكاء منا.

ان تاميم وسائل الانتاج و التسليف و سيطرة المجمعات و الدولة على التجارة الداخلية و احتكار التجارة الخارجية و جماعية الزراعة و قوانين الارث تمنع تكديس المال و تعيق عملية تحويله الى راسمال خاص (ربوي و تجاري و صناعي). ان الثورة البروليتارية لم تلغ وظيفة المال الاستغلالية هذه منذ بداية انتصارها و لكنها نقلتها تحت شكل اخر الى الدولة التي غدت تاجرا و صاحب بنك و صناعيا شاملا. فضلا عن ذلك تم الاحتفاظ بالوظائف الاكثر بدائية التي يتولاها المال من حيث هو مقياس للقيمة ووسيلة تداول و دفع و هي تكتسب ميدان عمل اوسع من ذلك الذي كان امامها ايام النظام الراسمالي. لقد بين التخطيط الاداري قوته وكشف في الوقت نفسه حدود هذه القوة.

ان مخططا اقتصاديا مسبقا في دولة متخلفة تعدادها 170 مليونا تشكو من تناقضات عميقة بين الريف و المدينة لا يشكل عقيدة ثابتة لا تتبدل و لكنه عبارة عن فرضية عمل ينبغي التثبت من مدى صحتها و تعديلها اثناء التنفيذ. و يمكننا هنا ان نضع قانونا بهذا الصدد: كلما كان التوجيه الاداري "صارما" كلما اصبحت الحالة اشد مضايقة بالنسبة للقيادة الاقتصادية. ان علينا ان نستخدم رافعتين لتنظيم المخطط و تكييفه: رافعة سياسية ناجمة عن الاشتراك الحقيقي للجماهير ذات المصلحة الفعلية في الادارة و لا يتم هذا بدون ديمقراطية سوفياتية: و رافعة مالية تنبثق من التثبت الفعلي من صحة الحسابات المسبقة بواسطة معادل عام الامر الذي يبدو مستحيلا دون نظام مالي ثابت. بدل ان يكون انتهى دور المال في الاقتصاد السوفياتي ينبغي ان يتم تطويره تطويرا عميقا. و لا تتطلب المرحلة الانتقالية بين الراسمالية و الاشتراكية منظورا اليها بمجملها الحد من حركة التجارة بل زيادتها الى اقصى مدى. ان فروع الصناعة جميعها تتطور و تنمو و تنشا فروع جديدة باستمرار. و على جميع هذه الفروع ان تحدد اوضاعها من حيث الكم و النوع. كما ان تصفية الاقتصاد الريفي الذي ينتج للاستهلاك المحلي و تصفية الاسرة المغلقة تعنيان ادخال كل طاقة العمل (التي كانت تستهلك سابقا داخل حدود المزرعة او بين جدران

البيت) في التداول الاجتماعي و مذذاك في التداول النقدي. لاول مرة في التاريخ يصبح ممكنا تبادل كل المنتجات و الخدمات بعضهما مقابل البعض الاخر.

و من جهة ثانية فان اي تصور لبناء اشتراكي ناجح يتطلب منا ان ندمج داخل المخطط المصلحة الشخصية المباشرة و انانية المنتج و المستهلك و هي عوامل لا تتجلى بشكل مفيد الا اذا كانت تستحوذ على هذه الوسيلة المالوفة و الاكيدة و المرنة التي يمثلها المال. ان زيادة مردود العمل و تحسين نوعية الانتاج مستحيلان دون وحدة قياسية تدخل بحرية في جميع مسام الاقتصاد كالوحدة النقدية الثابتة. و من هنا يظهر ان العملة الحقيقية الوحيدة في الاقتصاد الانتقالي كما في النظام الراسمالي هي العملة المعتمدة على الذهب. و كل عملة اخرى عملة بديلة. صحيح ان الدولة السوفياتية تمتلك بين ايديها السلع و اجهزة الاصدار المالي و مع هذا فان ذلك لا يبدل من الامر شيئا لان العمليات الادارية المتعلقة بالاسعار المحددة للبضائع لا تخلق وحدة نقدية ثابتة و لا تحل مكانها في التجارة الداخلية او الخارجية.

ان نظام الاتحاد السوفياتي المالي المحروم من قاعدته الذهبية نظام منغلق مثل انظمة العديد من الدول الراسمالية. و الروبل عملة غير معترف بها في التجارة العالمية. و اذا كان الاتحاد السوفياتي قادرا اكثر من المانيا و ايطاليا على تحمل مساوئ هذا النظام فهذا عائد جزئيا الى تركيز التجارة الخارجية بيد الدولة و غزارة الثروات الطبيعية في البلاد على وجه الخصوص. تلك الثروات هي وحدها التي لا تسمح له بالا يختنق وسط كماشة الاكتفاء الذاتي. و لكن المهمة التاريخية لا تكمن في عدم الاختناق فحسب بل في خلق اقتصاد قوي و عقلاني يؤمن افضل استخدام للوقت و بالتالي اعلى مستوى ثقافي و ذلك في مواجهة المنجزات الكبرى للسوق العالمية.

ان الاقتصاد السوفياتي هو بالضبط ذلك الذي فيما يجتاز ثورات تقنية دائمة و تجارب ضخمة يحتاج اكثر ما يحتاج الى تدقيق متواصل بواسطة معيار ثابت للقيمة . مما لا شك فيه من الناحية النظرية انه لو كان لدى الاتحاد السوفياتي روبل ذهبي لاصبحت نتيجة الخطط الخمسية افضل بكثير مما هي عليه اليوم و لكننا لا نستطيع ان نحكم على ما هو غير موجود. كما لا يجب ان نجعل من الفقر فضيلة فذلك يقودنا الى خسائر و اخطاء اقتصادية جديدة.

التضخم المالي الاشتراكي

في حين نجد ان تاريخ النظام النقدي السوفياتي هو تاريخ الصعوبات الاقتصادية و النجاحات و الفشل نجد في الوقت ذاته انه تاريخ تعرجات الفكر البيروقراطي ايضا.

وقد ارتبطت اعادة العمل بالروبل في 1922 – 1924 التي تلازمت مع الانتقال الى سياسة "النيب" ارتباطا وثيقا بانتعاش "قواعد الحق البرجوازي" في حقل توزيع المواد الاستهلاكية. لقد كان "التشرفونييتز" موضه اهتمام الحكومة عندما كانت متجهة نحو المزارع. ثم فتحت سدود التضخم المالي خلال المرحلة الاول من الخطة الخمسية. فبلغ مجموع النقد المتداول في بداية عام 1925 مبلغ 0.7 مليار روبل و ارتفع في بداية عام 1928 الى 1.7 مليار و هذا ما يعادل النقد الورقي المتبادل ايام الامبراطورية قبل الحرب و لكن بدون قاعدة ذهبية طبعا. ثم قفز خط التضخم المالي من سنة الى اخرى قفزات محمومة: 2 – 2.8 – 5.5 – 8.4 مليار! و لقد تم التوصل الى الرقم الاخير 8.4 مليار روبل في بداية عام 1933. و هنا بدات سنوات التفكير و التراجع 6.69 – 7.7 – 7.9 مليار روبل في عام 1935.

و في تشرين الثاني / نوفمبر 1935 هبطت قيمة روبل 1924 الذي يعادل رسميا 13 فرنكا الى 3 فرنكات مسجلة انخفاضا في السعر يزيد عن 4 مرات و هذا ما يعادل قيمة الفرنك الفرنسي بعد الحرب. ان التسعيرتين، القديمة و الجديدة، اصطلاحيتان قبل كل شيء و لا تصل القيمة الشرائية للروبل مقارنة بالاسعار العالمية الى اكثر من 1.5 فرنك على الارجح. و يدل هبوط القيمة على الانزلاق الحاد الذي انزلقته العملة السوفياتية حتى عام 1934.

لقد وعد ستالين في ذروة نزعته الاقتصادية المغامرة بان يرسل السياسة الاقتصادية الجديدة اي علاقات السوق الى "الشيطان". و تكلمت الصحافة مثلما تكلمت في عام 1918 على احلال "التوزيع الاشتراكي المباشر" و بطاقات التموين احلالا نهائيا مكان البيع و الشراء. تم انكار التضخم المالي بصورة جازمة. و جرى اعتباره ظاهرة غريبة عن النظام السوفياتي. و في كانون الثاني / يناير 1933 قال ستالين ما يلي: "ان ثبات العملة السوفياتية تؤمنه كمية البضائع الكبيرة التي تملكها الدولة و تطرحها في السوق باسعار محدودة". و لم يحلل هذا القول الماثور او يعلق عليه رغم غموضه. و مع هذا فقد اصبح هذا القول القانون الرئيسي للنظرية النقدية السوفياتية اي لنفي التضخم. و لم تعد "التشرفونييتز" معادلا عاما بل غدت ظلا عاما لكمية "ضخمة" من البضائع وهو ما سمح لها بان تمتد و تتضاءل ككل ظل. واذا كان لهذه العقيدة

المعزية من معنى فهو التالي: لقد فقدت النقود السوفياتية صفتها كنقود و لم تعد مقياسا للقيمة ف "الاسعار الثابتة" تحددها الحكومة. و لم تعد التشرنوفييتز" سوى العلامة الاصطلاحية للاقتصاد المخطط او بطاقة توزيع عامة. باختصار لقد انتصرت الاشتراكية "نهائيا و دون عودة".

و ظهرت الافكار الاكثر طوباوية لشيوعية الحرب على قاعدة اقتصادية جديدة ارقى بقليل و لكنها غير كافية لزوال المال. و كانت الاوساط الحاكمة تعتقد ان التضخم المالي امر لا يخشى خطره في اقتصاد مخطط و هذا يعني ان ثقب الماء لا يشكل خطرا على المركب ما دام لدينا بوصلة. و الحقيقة ان التضخم المالي ان يؤدي الى تضخم التسليف يحل قيما كاذبة مكان القيم الحقيقة و يفترس الاقتصاد المخطط من الداخل.

و قد ادى التضخم المالي الى فرض عبء ضريبي ثقيل جدا على عاتق الجماهير الكادحة بينما بقيت منافعه بالنسبة للاشتراكية غير اكيدة اطلاقا.

لقد تابع الجهاز الانتاجي نموه المتسارع و لكن التاثير الاقتصادي للمشاريع الضخمة الحديثة تم تقديره وفقا لمعايير احصائية لا وفقا لمعايير الاقتصاد. ان البيروقراطية اذ تتحكم بالروبل اي تزوده اعتباطا بقدرات شرائية متنوعة وسط شتى شرائح السكان حرمت نفسها من وسيلة لا غنى عنها لقياس اوجه نجاحها و فشلها بشكل موضوعي. و قد ادى غياب المحاسبة الدقيقة المقنع على الورق بتركيبات "الروبل الاصطلاحي" الى ضياع الحافز الفردي و انتاج اسوا البضائع مع مردود عمل ضعيف.

و اخذ الخلل خطيرا منذ المرحلة الاولى للخطة الخمسية. ففي توز / يوليو 1931 وضع ستالين شروطه الستة المعروفة الهادفة الى تخفيض سعر التكلفة. هذه "الشروط" (اجر متلائم مع مردود العمل الفردي حساب سعر التكلفة ...الخ) لم تحتو اي جديد: ذلك ان "قواعد الحق البرجوازي" تعود الى بداية السياسة الاقتصادية الجديدة و قد جرى تطويرها في المؤتمر الثاني عشر للحزب في بداية عام 1923. ان ستالين لم يتعثر بها الا في عام 1931 تحت ضغط الفعالية المتضائلة للاستثمارات الصناعية. لم يظهر في الصحافة السوفياتية خلال السنتين اللاحقتين مقال واحد لم يتحدث عن قدرة هذه "الشروط" على انقاذ الموقف. و الحال انه لما كان التضخم متواصلا لم يكن بالامكان معالجة الامراض التي يولدها كما لم تعط التدابير القمعية المتخذة ضد المخربين اية نتيجة.

يبدو اليوم غير قابل للتصديق تقريبا ان تكون البيروقراطية التي شهرت الحرب على "الغفلية" و "نزعة المساواة" في العمل اي على العمل المتوسط لقاء اجر "متوسط" و متساو للجميع، قد ارسلت "الى الشيطان" في الوقت ذاته النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة" او تقدير السلع بصورة نقدية بما فيها العمل. لقد كانت تثبت "القواعد البرجوازية" بيد فيما تدمر الاداة المفيدة الوحيدة باليد الاخرى. و قد ادى استبدال التجارة "بالمخازن المغلقة" و فوضى الاسعار الى اختفاء كل صلة بين العمل الفردي و الاجر الفردي و انعدمت الحوافز الفردية عند العمال.

بقيت التعليمات الاكثر صرامة المتعلقة بالحسابات الاقتصادية و نوعية المنتجات و اسعار التكلفة و مردود العملة في الفضاء. و لكن هذا يمنع المسؤلين من من تفسير الفشل بعدم التنفيذ المتعمد لشروط ستالين الستة. و اصبح التعرض و لو من بعيد لموضوع التضخم المالي جريمة نكراء. كانت السلطات تبدي حسن النية ذاته عن طريق اتهام معلمي المدارس باهمال قواعد علم الصحة مع حرمانهم في الوقت نفسه من امكانية التذكير بنقص الصابون.

لقد كان مصير "التشرفونييتز" في طليعة المسائل التي بحثت خلال الصراع بين اجنحة الحزب البلشفي ففي عام 1927 طالبت المعارضة ب "تثبيت الوحدة النقدية تثبيتا مطلقا". و بقي هذا المطلب مطروحا خلال السنوات التالية. و في عام 1932 كتبت صحيفة المعارضة في الخارج عن ضرورة "ايقاف التضخم المالي بيد من حديد و تامين وحدة نقدية ثابتة" حتى و لو كان ذلك على حسابتخفيض جريء لتثميرات رؤوس الاموال...". بدا كما لو ان "جماعة التصنيع الكبير" تبادلوا الادوار مع دعاة "سرعة السلحفاة". و ردت المعارضة على التبجح بارسال السوق "الى الشيطان" ناصحة لجنة الخطة بان تضع نصب اعينها ان "التضخم المالي هو سفليس الاقتصاد المخطط".

اما في الزراعة فلم تكن نتائج التضخم المالي اقل خطرا. فعندما كانت السياسة تجاه الفلاحين تحابي الكولاك ساد اعتقاد بان تحول الزراعة الاشتراكي على قواعد السياسة الاقتصادية الجديدة سيتم خلال عشرات السنين بواسطة التعاونيات التي كان عليها ان تستوعب ميادين التخزين و البيع و التسليف و احدة بعد الاخرى لتحقق في النهاية اشتراكية الانتاج طبقا لما كان يسمى انذاك "مخطط لينين التعاوني". و لقد اخذ التنفيذ بعد ذلك كما نعلم طريقا اخر مختلفا كل الاختلاف و متعارضا مع هذا المخطط و هو طريق المصادرة بالقوة و الجماعية الكاملة. و لم يعد هنالك اثر لموضوع التشريك التدريجي لمختلف الوظائف الاقتصادية كلما سمحت الموارد المادية و الثقافية بذلك. و برزت الجماعية كما لوكانت تود تحقيق الشيوعية في

الزراعة فورا. و كان من نتائج ذلك ابادة اكقر من نصف المواشي و استشراء اللامبالاة التامة بين الكولخوزيين ازاء الملكية الاشتراكية او ازاء مردود عملهم الفردي. و نفذت الحكومة بعد ذلك تراجعا غير منتظم و تملك الفلاحون من جديد دجاجا و خنازير و خرفانا و ابقارا كما تلقوا قطع ارض قرب مساكنهم و بدا فيلم الجماعية يدور بالاتجاه المعاكس.

و يعتبر احياء هذه المشاريع الخاصة تنازلا من الحكومة امام رغبات الفلاحين الفردية، و لكن الكولخوزات بقيت، لهذا يبدو تراجع الدولة للوهلة الاولى ثانويا وهو في الحقيقة تراجع غير خطير. و اذا ما استثنينا ارستقراطيي[1] الكولخوزات لوجدنا ان الحاجة الضرورية للفلاح مغطاة اليوم بشكل عام بواسطة عمله "لحسابه" اكثر مما بواسطة عمله المشترك في الكولخوز. و قد يبلغ مكسبه من ارضه الخاصة، لا سيما اذا ما نفذ زراعة فنية، او زرع المواد او ربى الماشية، ضعفي او ثلاثة اضعاف اجره من المشروع الجماعي. و تكشف هذه الحقيقة التي تؤيدها الصحافة السوفياتية التبديد البشع لقوة عمل عشرات الملايين من الرجال و النساء في زراعات قميئة و مردود العمل الضعيف جدا في الكولخوزات.

و لرفع مستوى الزراعة الجماعية الكبيرة كان من الضروري مخاطبة الفلاح بلغة يفهمها اي هجر اسلوب الضرائب العينية و العودة الى التجارة و فتح السوق من جديد. و هذا يعني ان نطلب من الشيطان اعادة السياسة الاقتصادية الجديدة التي ارسلت قبل الاوان. و هكذا اصبح الانتقال الى قاعدة نقدية ثابتة نسبيا شرطا ضروريا لتطور الزراعة اللاحق.

رد اعتبار الروبل

نحن نعرف ان البومة العاقلة لا تطير الا تحت جنح الظلام. و نظرية المال في النظام "الاشتراكي" لا تاخذ كل معناها الا في ظلمة اوهام التضخم المالي. لقد استطاع بعض الاساتذة المطيعين ان يبنوا على اقوال ستالين نظرية كاملة يتم تحديد السعر السوفياتي بموجبها من قبل الخطة او عن طريق توجيهات و ذلك بعكس سعر السوق. لم يكن ذلك مقولة اقتصادية بل مقولة ادارية معدة لتخدم بصورة افضل توزيع الدخل القومي لمصلحة الاشتراكية. و لقد نسي هؤلاء الاساتذة ان يشرحوا لنا كيف يمكن "توجيه" الاسعار دون معرفة سعر التكلفة الحقيقي و كيف يمكن حساب هذا السعر اذا كانت كل الاسعارتعبر عن ارادة بيروقراطية بدلا من التعبير عن كمية العمل الضروري اجتماعيا لانتاج السلع؟ و الحقيقة ان الحكومة كانت تملك من اجل توزيع جديد للدخل القومي روافع بقوة الضرائب و الموازنة و نظام التسليف. ففي ميزانية المصروفات لعام 1936 خصص اكثر من 37.6 مليار روبل لمختلف فروع الاقتصاد علاوة على مليارات اخرىتذهب في اتجاهها بصورة غير مباشرة. كما ان ميكانيكيي الميزانية و التسليف كافون لتوزيع الدخل القومي توزيعا مخططا. اما الاسعار فانها تخدم قضية الاشتراكية بشكل افضل بقدر ما تعبر عن العلاقات الاقتصادية الحالية بشكل اصدق.

و لقد اثبتت التجربة ذلك. و لم ياخذ السعر "الاتجاهي" في الحياة الشكل المؤثر الذي وصفه العلماء في كتبهم. لقد كان هنالك اسعار مختلفة لسلعة واحدة فعشعشت بين بين فروقها بكل سهولة جميع انواع المضاربات و المحسوبية و التطفل و المساوئ الاخرى التي اردت شكل القاعدة لا الاستثناء. اما التشرفونييتز التي كان عليها ان تصبح الظل الملازم للاسعار الثابتة فلم تعد سوى ظل نفسها.

و اصبح من الضروري تغيير الاتجاه بصورة مفاجئة هذه المرة بسبب النجاح الاقتصادي. و بدا عام 1935 بالغاء بطاقة الخبز ثم الغيت بطاقات المواد الاخرى في تشرين الاول / اوكتوبر. ثم اختفت بطاقات التموين بالحاجيات الضرورية في كانون الثاني / يناير 1936. و عادت العلاقات الاقتصادية للدولة مع العمال الصناعيين و الزراعيين الى لغة النقود. و غدا الروبل وسيلة الشعب للتاثير على الخطة الاقتصادية بدءا بنوعية المواد الاستهلاكية و كميتها. و لم يكن امام الاقتصاد السوفياتي اي سبيل عقلاني اخر ممكن.

و اعلن رئيس لجنة الخطة في كانون الاول / ديسمبر 1935 ما يلي:"يجب اعادة النظر في النظام الحالي للعلاقات المتبادلة بين البنوك و الاقتصاد. كما ان على البنوك تطبيق نظام المراقبة بواسطة الروبل". و هكذا ماتت خرافات الخطة الادارية و اوهام السعر الاداري. و اذا كان اقتراب الاشتراكية يعني في عالم المال اقتراب الروبل من بطاقة التوزيع فان اصلاحات عام 1935 ينبغي اعتبارها اذاك ابتعادا عن الاشتراكية الا ان هذا التقدير خاطئ كليا. ان طرد الروبل للبطاقة ليس سوى التخلي عن وهم الاعتراف الصريح بضرورة خلق القواعد الاساسية للاشتراكية بواسطة العودة الى اساليب التوزيع البرجوازية.

و في كانون الثاني / يناير 1935 اعلن مفوض الشعب للمالية في اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية للسوفياتات: "ان الروبل السوفياتي ثابت اكثر من اية عملة في العالم". و ليس هذا القول مجرد ثرثرة فارغة فميزانية الاتحاد السوفياتي تدل على ان زيادة مستوى الدخل اكثر من زيادة الاستهلاك كما ان ميزان التجارة الخارجية كان ايجابيا و لقد تجاوز احتياطي الذهب في مصرف الدولة اليوم مليار روبل و ازداد استخراج الذهب من المناجم بسرعة فالاتحاد السوفياتي يحاول الوصول بهذه الصناعة الى المركز الاول في العالم عام 1936. و زادت حركة البضائع بشكل ملحوظ منذ اعادة السوق و توقف التضخم المالي تقريبا منذ عام 1934. ان العناصر اللازمة لثبات الروبل موجودة و لكن وضع تصريح مفوض الشعب للشؤون المالية موضع التنفيذ يستلزم افراطا في التفاؤل. و اذا كانت قوة الروبل اليوناني نتاجا للتقدم الاقتصادي العام فان الانتاج بسعر تكلفة زائد يمثل بالنسبة اليه عقب اخيل. و لن يكون الروبل اثبت وحدة نقدية في العالم الا اذا تجاوز مردود العمل السوفياتي المستوى العالمي لمردود العمل اي عندما يتحتم على الروبل ان يزول.

و لا يزال الروبل عاجزا ادعاء التكافؤ من وجهة النظر التقنية فمع احتياطي ذهبي يبلغ المليار تتداول البلاد ثمانية مليارات من الروبلات الورقية فالتغطية لا تزيد اذن عن 12.5 بالمائة. و ذهب بنك الدولة الان احتياطي لحالة الحرب اكثر منه قاعدة للنظام النقدي. لا شك ان العودة الى القياس الذهبي من اجل اعطاء الخطط الاقتصادية المزيد من الدقة و تبسيط العلاقات مع الخارج ليست مستبعدة نظريا في مرحلة من التطور اكثر تقدما. يمكن للنظام النقدي ان يستعيد مرة اخرى الق الذهب الصافي و ذلك قبل ان يسلم انفاسه. الا ان هذه المشكلة لا تنطرح في كل الاحوال على جدول اعمال الغد القريب.

ان من المتعذر طرح موضوع التعادل بين النقد المتداول و التغطية الذهبية في المستقبل القريب و لكن بمقدار ما تجتهد الحكومة فيما تكون احتياطيا ذهبيا في زيادة نسبة التغطية حتى و لو كان ذلك نظريا و بمقدار ما يجري الحد من عمليات الاصدار لاسباب موضوعية مستقلة عن ارادة البيروقراطية يمكن ان يتوصل الروبل السوفياتي الى ثبات نسبي. و هكذا ستجني البلاد فوائد جمة. ان النظام النقدي اذ يتخلى عن التضخم يحزم من الان و صاعدا سوف يساهم بالتاكيد في تضميد العديد من الجروح العميقة الناجمة فيما يخص الجهاز الاقتصادي عن النزعة الذاتية البيروقراطية في السنوات السابقة حتى و لو حرم هذا النظام من منافع التعادل مع الذهب.

الحركة الاستاخانوفية

يقول ماركس: "ان توفير الوقت هو الاقتصاد كله" اي صراع الانسان ضد الطبيعة في كل مراحل الحضارة. فاذا اعادنا التاريخ الى قاعدته الاساسية و جدنا انه تتابع لعمليات توفير وقت العمل. و لا تبرر الاشتراكية نفسها بالغاء الاستغلال فقط ان عليها ان توفر وقت المجتمع اكثر مما يفعل النظام الراسمالي. فان لم يتوفر هذا الشرط فان الالغاء الاستغلال حلقة درامية لا مستقبل لها. فقد اثبتت اول تجربة تاريخية الامكانيات الكبيرة الكامنة في الاساليب الاشتراكية و لكن الاقتصاد السوفياتي لم يتعلم بعد كيف يستفيد من الوقت الذي يعتبر اثمن مادة اولية في الحضارة. و الى الان لم يعط استيراد التقنية التي تعد الوسيلة الرئيسية لتوفير الوقت لم يعط في الاتحاد السوفياتي النتائج التي تعطيها التقنية هذه في البلاد الراسمالية. فالاشتراكية لم تنتصر بعد في هذا المجال الحضاري الحاسم. لقد برهنت انها قادرة على الانتصار و ان عليها ان تنتصر و لكنها لم تصل حتى الان الى ذلك و كل التاكيدات المعاكسة عبارة عن ثمرة من ثمار الجهل و الشعوذة.

ففي كانون الثاني / يناير 1936 اعلن مولوتوف (المتحرر احيانا من الشكليات الجامدة اكثر من غيره من القادة السوفيات) امام المجلس التنفيذي: "ان معدل مستوى مردود العمل عندنا منخفض بشكل كبير عما هو عليه في امريكا و اوروبا". و كان عليه ان يحدد بدقة فرق المستويات و ان يذكر ان مستوانا اقل ب 3 مرات و احيانا عشر مرات من مستوى اوروبا و امريكا، الامر الذي يجعل سعر التكلفة عندنا اكبر بكثير. و لقد اعترف مولوتوف في الخطاب ذاته: "لا يزال مستوى ثقافة عمالنا اقل من مستوى ثقافة عمال عدة بلدان راسمالية". و كان عليه ان يضيف ان احوالهم المادية اسوا ايضا. ان كلامه الواضح و اعترافه العرضي يمحوان بكل شدة التبجحات التي صدرت عن عدد كبير من الشخصيات الرسمية و احاديث "الاصدقاء" الاجانب التي تتصف بالنفاق و المداهنة!

ان النضال من اجل زيادة مردود العمل، مقرونا بهم الدفاع، يشكل المحتوى الجوهري لنشاط الحكومة السوفياتية. و لقد اخذ هذا الصراع خلال مختلف مراحل تطور الاتحاد السوفياتي اشكالا مختلفة. و كانت طرائق "فيالق الصدمة" المستخدمة خلال تنفيذ الخطة الخمسية الاولى و في بداية الخطة الخمسية الثانية تعتمد على التحريض و المثل الفردي و الضغط الاداري و كل انواع التشجيع و الامتيازات المقدمة للمجموعات. و اصطدمت محاولات تنظيم العمل بالقطعة على اساس "الشروط الستة" الموضوعة عام 1931 بعملة وهمية و بتنوع الاسعار. و جاء نظام التوزيع الحكومي للمنتوجات

ليحل محل التفاضل المرن للاجور ""مكافات" تدل على الاعتباطية البيروقراطية. و ادخل السعي وراء الامتيازات الى صفوف عمال الصدمة عددا كبيرا من الشاطرين المتمتعين بانواع من الحماية.

ووجد النظام نفسه في النهاية متناقضا مع اهدافه. ثم سمح الغاء بطاقات التموين و بداية ثبات الروبل و توحيد الاسعار باستخدام نموذج العمل بالقطعة او بالالتزام. و قد جاءت حركة استاخانوف على هذا الاساس لتحل مكان فيالق الصدمة.

و ما ان اخذ الروبل اهمية اكثر واقعية حتى بدا العمال اكثر اهتماما بالاتهم و صاروا يهتمون باستخدام وقتهم افضل اصبحت حركة استاخانوف عبارة عن تكثيف العمل لا بل اطالة يومه: حيث ان الاستاخانوفيين ينظمون ورشاتهم و الاتهم و يجهزون المواد الاولية اللازمة و يعطي رؤساء الورش تعليماتهم لفرق العمل خارج اوقات العمل. و هكذا لم يبق من يوم العمل سبع ساعات سوى الاسم اغلب الاحيان.

لم يخترع الاداريون السوفيات بالحقيقة سر العمل بالقطعة هذا النظام المتصف بمنتهى الاستغلال دونما اجبار ظاهر و الذي اعتبره ماركس "وسيلة متلائمة كل التلائم مع عالم الانتاج الراسمالي". و لقد تلقى العمال هذه البدعة بحذر لا بل بعداء واضح و كان انتظار موقف اخر منهم امرا غير طبيعي. اننا لا نستطيع انكار مساهمة اشتراكيين متحمسين حقيقيين في حركة استاخانوف و لكن يصعب علينا ان نقول كم تغلب هؤلاء الاشتراكيين على الوصوليين و المشعوذين. ان جمهور العمال يقدر اجور العمل الجديدة حين يكون الدفع اسخى وهو مضطر عادة لملاحظة تضاؤل قيمة الاجر.

مع ان عودة الحكومة السوفياتية الى العمل بالقطعة بعد "انتصار الاشتراكية النهائي بلا ردة" يمكن ان تبدو للوهلة الاولى كتراجع الا ان علينا ان نكرر هنا ما قيل عن رد الاعتبار للروبل: ان الامر لا يتعلق بالتخلي عن الاشتراكية و لكنه يتعلق بهجر الاوهام الزائفة. ان شكل الاجور اكثر توافقا مع الموارد الحقيقة للبلاد: "لا يمكن ان يعلو الحق ابدا على النظام الاقتصادي...".

و لكن الاوساط الحاكمة في الاتحاد السوفياتي لم تعد قادرة على التخلص من التمويه الاجتماعي. و لقد اعلن رئيس لجنة الخطة مجلاوك اثناء دورة المجلس التنفيذي عام 1936 ما يلي: "لقد اصبح الروبل عبارة عن الوسيلة الوحيدة الحقيقية لتحقيق المبدا الاشتراكي(!)" لاجر العمل"، و اذا كان كل شيء في النظام الملكي القديم ملكيا حتى المراحيض العامة فلا يجب ان نستنتج ان كل شيء اصبح اشتراكيا بالقوة لمجرد وجوده داخل الدولة العمالية. ان الروبل هو "الوسيلة الوحيدة و الحقيقية" لتحقيق المبدا الراسمالي لاجر العمل حتى و لو كان ذلك مع استخدام اشكال اشتراكية للملكية، و هذا تناقض واضح. و ليبرر مجلاوك الاسطورة الجديدة للعمل "الاشتراكي" بالقطعة اضاف قائلا: "ان مبدا الاشتراكية الاساسي كامن في ان يعمل كل فرد حسب قدرته و ياخذ اجرا حسب عمله". ولكم يستوطي هؤلاء السادة حائط النظرية! اذ عندما يحدد الركض وراء الروبل ايقاع العمل فان الافراد لا يعملون حسب "قدرتهم" اي حسب حالة عضلاتهم و اعصابهم بل يستنزفون انفسهم. و لا يمكن اعتبار هذا الاسلوب صحيحا الا في حالة الضرورة القصوى اما اعتبارها "المبدا الاساسي للاشتراكية" فدوس بالاقدام للمثل الاعلى لثقافة حديثة اسمى بغية القائها في وحل الراسمالية المعهود.

و يسير ستالين خطوة جديدة على هذا الطريق عندما يقدم حركة استاخانوف على انها حركة تهيء "الظروف الملائمة لانتقال الاشتراكية للشيوعية". و يرى القارئ هنا ضرورة تحديد علمي للمفاهيم المستخدمة في الاتحاد السوفياتي تحقيقا لاهداف ذات منفعة ادارية. تتطلب الاشتراكية اي الطور الادنى من الشيوعية بدون شك القيام بمراقبة حازمة للعمل و الاستهلاك الا انها تفترض في كل حال اساليب مراقبة اكثر انسانية من الاساليب التي اخترعتها العبقرية الراسمالية المستغلة. ان في الاتحاد السوفياتي جهازا بشريا متخلفا تدرب بقسوة على استخدام التقنية المستعارة من الراسمالية و يستخدم في السباق للوصول الى معدلات العمل الاوروبية و الامريكية طرقا كلاسيكية للاستغلال كالاجر بالقطعة.

و لكن الاسلوب عتيق و قاس لدرجة لا تقبلها حتى النقابات الاصلاحية في البلاد البرجوازية. و القول بان عمال الاتحاد السوفياتي يعملون "لحساب الخاص" قول غير دقيق و محق الا من وجهة النظر التاريخية شريطة ان لا تخنقهم بيروقراطية قوية. و على كل حال فان ملكية الدولة لوسائل الانتاج لا تحول روث الحيونات ذهبا و لا تحيط بهالة قدسية نظام الرق الذي ينهك القوة الانتاجية الرئيسية: الانسان. اما تحضير "الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية" فلا يجب ان يبدا بالعمل بالقطعة بل بالغاء هذا العمل لانه ارث جاءنا من ايام الهمجية الغابرة.

ان رسم صورة كاملة لنتائج حركة استاخانوف امر سابق لاوانه. و لكننا نستطيع ان نحدد خصائص هذه الحركة التي تسحب نفسها على النظام بمجمله. الحقيقة ان لبعض النتائج التي حصل عليها بعض العمال اهمية كبرى لانها تدل على امكانيات خاصة بالاشتراكية على وجه الحصر. لكن بين نجاح هذه النتائج الجزئي و امتدادها الى الاقتصاد باكمله طريقا

طويلا. ضمن التداخل الوثيق لسيرورات الانتاج لا يمكن للمردود العالي و غير المنقطع للعمل ان يكون قمرة الجهود الفردية على وجه الحصر. فزيادة المردود المتوسط مستحيلة دون اعادة تنظيم الانتاج في المصنع و اعادة النظر في العلاقات بين المشاريع. و رفع المعلومات التقنية لملايين العمال اصعب بكثير من دفع مئات العمال المهرة الى العمل.

و لقد سمعنا الرؤساء انفسهم يشتكون من ثقافة العمال السوفياتيين المحدودة و ليس هذا سوى جزء من الحقيقة. ان العامل الروسي ذكي ماهر و لديه امكانيات كبيرة و ان جماعة مؤلفة من مئات العمال الروس قادرة خلال بضعة اشهر لا بل بضعة اسابيع ان وضعت في ظروف الانتاج الامريكي ان تسير على قدم المساواة مع جماعة مماثلة من العمال الامريكيين. ان المتاعب تاتي من التنظيم العام للعمل و الجهاز الاداري السوفياتي متخلف عموما امام مهام الانتاج الحديثة اكثر من العمال.

باستخدام التقنية الحديثة يؤدي الاجر بالقطعة حتما الى رفع المستوى المتدني كثيرا حاليا لجردود العمل. و لكن خلق الشروط الضرورية لذلك يتطلب من الادارة ابتداء من رؤساء الورشات و وصولا الى المسؤولين في الكرملين مهارة ارفع بكثير. و حركة استاخانوف لا تؤمن هذا الشرط الا في اضيق الحدود. و تحاول البيروقراطية القفز من فوق الصعوبات التي لا تستطيع مجابهتها. و بما ان الاجر بالقطعة لم يحقق المعجزة المنتظرة فقد جاء الضغط الاداري ليساعده: جوائز مالية و دعاية من جهة و عقوبات من جهة اخرى.

و رافق بداية الحركة عملية قمع كبيرة ضد الفنيين و المهندسين و العمال المتهمين بالمقاومة و التخريب او بقتل الاستاخانوفيين في بعض الحالات. و تدل قسوة هذه التدابير على قوة المعارضة السياسية و الحقيقة ان الاسباب كانت تقنية و اقتصادية و ثقافية يعود قسم كبير منها الى البيروقراطية نفسها. و تحطمت حركة "التخريب" بسرعة. و خاف المنتقدون و اعتصم العقلاء بالصمت و تقاطرت البرقيات معلنة عن نجاحات لا مثيل لها. و الحقيقة انه عندما يتعلق الامر برواد متفوقين معزولين تقوم الادارة المحلية بناء على التعليمات بتسهيل العمل لهم بكل بساطة حتى و لو ضحت بمصلحة العمال الاخرين في المنجم و الورشة. و ما ان يدخل العمال في الحركة الاستاخانوفية بالمئات و الالاف حتى تسقط الادارة في ضياع كامل. فلما كانت عاجزة عن الضبط السريع لنظام الانتاج تظطر الى معاملة اليد العاملة و الالات بقسوة كمن يحاول دفع عجلات الساعة المسننة بمسمار بغية تسريع حركتها. ان نتائج "الايام" و عشرات الايام الاستاخانوفية هي ادخال الفوضى الكاملة في حياة كثير من المشاريع. و هذا ما يفسر لنا الظاهرة الغريبة للوهلة الاولى المتمثلة في انخفاض المردود العام للمشروع مع ازدياد عدد الاستاخانوفيين.

لقد انتهت الفترة "الحماسية" لهذه الحركة و عاد النشاط اليومي من جديد. ان علينا ان نتعلم من ذلك و على من يعلمون غيرهم ان يتعلموا هم على وجه الخصوص الكثير من الاشياء الا انهم اقل الناس رغبة في العلم. و الورشة التي تؤخر و تشل الورش الاخرى في الاقتصاد السوفياتي هي البيروقراطية.

1.ارستقراطيي الكولخوزات: يقصد بهم المدراء و الفنيين و الكتبة...الخ و كل من لا يعملون بالارض في الكولخوزات و يستفيدون مع ذلك من خيراتها. (المعرب)

الفصل الخامس

الترميدور السوفياتي

لماذا انتصر ستالين؟

يستنتج من يود كتابة تاريخ الاتحاد السوفياتي ان سياسة البيروقراطية الحاكمة كانت تقف مواقف متناقضة في المسائل الكبيرة و قامت بسلسلة من التعرجات. و تبرير هذه التعرجات او تفسيرها "بتغير الظروف" امر غير مقبول. ان الحكم يتطلب حسن التوقع و التكتل الستاليني لم يتوقع ابدا النتائج الحتمية للتطور التي انهكته مرارا. لقد رد بارتكاسات ادارية و اضعا بعد فوات الاوان النظريةالتي تحكم انعطافاته دون اهتمام بما كان يعلمه البارحة. ان الوقائع و الوثائق الدامغة سوف تجبر كذلك المؤرخ على الاستنتاج ان المعارضة اليسارية قدمت تحليلا اصح مئات المرات عن التطورات الجارية في البلاد و توقعت بشكل افضل بكثير مجراها اللاحق.

و يبدو هذا التاكيد للوهلة الاولى متناقضا مع الحقيقة الماثلة في انتصار اقل اجنحة الحزب قدرة على التوقع و انتقال اكثر الاجنحة فطنة من فشل الى اخر. هذا الاعتراض الذي يتبادر الى الذهن غير مقنع الا بالنسبة لمن يطبق الفكر العقلاني على السياسة فلا يرى فيها سوى جدل منطقي او لعبة شطرنج. و الحال ان الصراع السياسي هو في الحقيقة صراع مصالح و قوى لا صراع حجج. و لا يمكن تجاهل ميزات الزعماء في نتيجة المعركة و لكنها ليست العامل الوحيد او الحاسم فكل من المعسكرات المعادية يتطلب زعماء على صورته و مثاله.

لقد حملت ثورة فبراير الى الحكم كيرنسكي و تسيريتيلي و ليس ذلك لانهما "اذكى" او "احذق" من الجماعة القيصرية الحاكمة بل لتمثيلهما مؤقتا على الاقل الجماهير الثائرة ضد النظام القديم. و اذا كان تمكن كيرنسكي من دفع لينين الى العمل السري و القى بزعماء اخرين في السجون فلم يكن بفضل صفاته الشخصية و تفوقه عليهم بل لان غالبية العمال و الجنود مانت كانت ما تزال تسير انذاك خلف البرجوازية الوطنية الصغيرة. لقد كانت "ميزة" في انه لم يكن يرى ابعد مما تراه الاغلبية. ثم انتصر البلاشفة على الديمقراطية البرجوازية الصغيرة لا بفضل عظمة زعمائهم بل بفضل تجميع القوى تمكنت البروليتاريا خلاله من جر الفلاحين المتذمرين وراءها ابان المعركة ضد البرجوازية.

ويظهر تسلسل مراحل الثورة الفرنسية الكبرى في صعودها و انحدارها ان قوة "الزعماء و الابطال" كانت تتجسد في انسجامهم مع طبيعة الطبقات و الشرائح الاجتماعية التي تدعمهم حيث سمح هذا التوافق و حده لكل منهم ان يطبع بشخصيته مرحلة تاريخية معينة. و في تسلسل وصول ميرابو و بريسو و روبار سبيير و باراس و بونابرت الى السلطة شرعية موضوعية اقوى من المميزات الشخصية لهؤلاء الاشخاص التاريخيين انفسهم. اننا نعرف ان الثورات تثير بعدها ردود فعل و ثورات مضادة تسلب الوطن الكثير من مكاسبه و لكنها لا تنجح في اعادته الى نقطة انطلاقه الاولى. كما اننا نعرف ان الرواد الاوائل و المعلمين و الزعماء الذين كانوا على راس الجماهير في المراحل الاولى هم ضحايا اول موجة رد فعل بينما نرى كيف يتقدم الى الصف الاول رجال من الصف الثاني متحدين مع من كانوا في العشية اعداء الثورة. و تخفي المبارزات الدرامية للادوار الكبيرة الاولى على المسرح السياسي انزلاقات في العلاقات بين الطبقات و تبدلات عميقة في نفسية الجماهير التي كانت بالامس ثائرة.

ردا على عدد كبير من الرفاق كانوا يتساءلون باستغراب عما حل بنشاط الحزب البلشفي و الطبقة العاملة و ببداهتهما الثورية و كبريائهما الشعبي، تلك الصفات التي حل محلها ما نراه اليوم من دناءة و جبن و تردد ووصولية استرجع راكوفسكي تقلبات الثورة الفرنسية التي قامت في القرن الثامن عشر و ذكر كيف خرج بابوف من سجن لابيي فتسائل مندهشاعما حل بالشعب البطل في ضواحي باريس؟ ان الثورة مفترس كبير للطاقات الفردية و الجماعية. و الاعصاب تتعب فيها و يتراخى الضمير و تنفل الطباع. و تجري الحوادث بسرعة بحيث يعجز تدفق القوى الجديدة عن تعويض الخسائر. لقد تاثرت ضواحي باريس بالمجاعة و البطالة و خسارة الكادرات الثورية و ابعاد الجماهير عن المراكز

الحساسة بحيث اصيبت بفقر دم معنوي و مادي لدرجة انها احتاجت الى اكثر من 30 سنة حتى تقف على قدميها من جديد.

اما التاكيد البديهي من جانب الصحافة السوفياتية الذي يرى ان قوانين الثورة البرجوازية "لا تنطبق" على الثورة البروليتارية فلا اساس علمي لها. ان الطابع البروليتاري لثورة اوكتوبر نتج عن الوضع العالمي و عن توازن القوى في الداخل الا ان الطبقات بالذات تشكلت في روسيا في احضان الهمجية القيصرية و الراسمالية المتخلفة دون ان تكون معدة لمتطلبات الثورة الاشتراكية. لا بل ان العكس هو الصحيح. فلان البروليتاريا الروسية المتخلفة في العديد من النواحي حققت في اشهر قليلة قفزة لا مثيل لها في التاريخ من ملكية نصف اقطاعية الى الديكتاتورية الاشتراكية كان لا بد ان تنشط الرجعية حتما في صفوف البروليتاريا نفسها. و تزايد ذلك خلال الحروب التي تلت و غذته الظروف الخارجية و الحوادث بلا انقطاع. لقد جاء التدخل الاجنبي عقب التدخل و لم تقدم البلاد الغربية المساعدة المباشرة وانتظرت البلاد السعادة فحل مكانها البؤس امدا طويلا. و توفي كبار ممثلي الطبقة العاملة في الحرب الاهلية و انفصل الباقون عن الجماهير نظرا لارتفاع مستواهم المادي بضع درجات. و بعد فترة توتر كبير للقوى و الامال و الاوهام جاءت فترة طويلة من التعب و الانهيار و خيبة الامل. و انحسر "الكبرياء الشعبي" ليتلوه مد من الاصولية و الجبانة. و حمل المد و الجزر الى السلطة شريحة جديدة من القادة.

لقد لعب تسريح الجيش الاحمر المؤلف من خمسة ملايين رجل دورا كبيرا في تشكيل البيروقراطية اذ احتل القادة المنتصرون مراكز هامة في السوفياتات المحلية و الانتاج و التعليم و حملوا معهم الى كل مكان النظام الذي حقق لهم النصر في الحرب الاهلية ووجدت الجماهير نفسها في كل مكان مبعدة شيئا فشيئا عن الاشتراك الفعلي في السلطة.

و جاء رد الفعل في اوساط البروليتاريا لينعش الامال و الثقة بشكل غير اعتيادي لدى البرجوازية الصغيرة في المدن و الريف، التي دعتها السياسة الاقتصادية الجديدة "النيب"، الى حياة جديدة فتزايدت هكذا جراتها و اصبحت البيروقراطية التي تشكلت بالاساس لخدمة البروليتاريا حكما بين الطبقات فتحررت بذلك شهرا بعد اخر من كل رقابة. و اثر الوضع العالمي بشدة ضمن الاتجاه ذاته. و كانت البيروقراطية السوفياتية تكسب ثقة اضافية كلما تلقت الطبقة العاملة العالمية هزائم قاسية جديدة. ليست العلاقة بين هاتين الحقيقتين علاقة تسلسل زمني و حسب بل هي علاقة سببية و متبادلة: لقد ساهمت الادارة البيروقراطية للحركة في الهزائم و جاءت الهزائم لتقوي البيروقراطية. ان فشل الثورة البلغارية و تقهقر العمال الالمان المذل في عام 1923 و فشل محاولة للثورة في استونيا عام 1924 و التصفية المنافقة للاضراب العام في انجلترا و تصرف الشيوعيين المخزي خلال انقلاب بيلسودسكي في بولونيا عام 1926 و الهزيمة المنكرة للثورة الصينية في عام 1927 و الهزائم الاكثر خطرا التي تلت ذلك في المانيا و النمسا تلك هي الكوارث التاريخية التي دمرت ثقة الجماهير بالثورة العالمية و سمحت للبيروقراطية السوفياتية بان تتالق باستمرار كمنارة وحيدة للنجاة.

و الكاتب مضطر الان للرجوع الى مؤلفاته السابقة التي حاول ان يبرز فيها الدور المشؤوم الذي لعبه في الحركة الثورية للبلدان جميعا قادة الكرملين المحافظون و ذلك لتحديد اسباب الهزائم التي لحقت بالبروليتاريا العالمية ابان السنوات الثلاث عشرة الاخيرة. و المهم هنا هو ان الهزائم التي منيت بها الثورة في اوروبا و اسيا في حين كانت تضعف موقف الاتحاد السوفياتي عالميا كانت تثبت في الوقت نفسه البيروقراطية السوفياتية. و يبرز في هذا النطاق هذا التسلسل التاريخي تاريخان مهمان: ففي النصف الثاني من عام 1923 تركز انتباه العمال السوفيات بشغف على المانيا حيث كان يبدو ان البروليتاريا تمد يدها نحو السلطة. لقد جاء التراجع المريع للحزب الشيوعي الالماني يثير لدى الجماهير العمالية في الاتحاد السوفياتي خيبة امل مريرة و قد اعلنت البيروقراطية السوفياتية انذاك الحرب فورا ضد "الثورة الدائمة" و كبدت المعارضة اليسارية هزيمتها القاسية الاولى. و في عامي 1926–1927 تجددت الامال في نفوس الشعب السوفياتي و اتجهت الانظار هذه المرة نحو الشرق حيث كانت تدور احداث الثورة الصينية. و استعادت المعارضة اليسارية قواها بعد الفشل و كسبت مناضلين جددا. الا انه لم تات نهاية عام 1927 حتى كان الجلاد تشان كاي شاك ينسف الثورة الصينية بعد ان سلمه قادة الاممية الشيوعية مصائر العمال و الفلاحين الصينيين. و مرت موجة خيبة املباردة فوق جماهير الاتحاد السوفياتي. و قامت معركة محمومة في الصحف و الاجتماعات قررت البيروقراطية بعدها القيام بعمليات تنكيل واسعة النطاق بين صفوف المعارضة (1928).

لقد تجمع عشرات الالوف من المناضلين الثوريين تحت علم البلاشفة–اللينيين و نظر العمال الى المعارضة بود اكيد و لكنه ود سلبي لاعتقاد الجميع بعدم جدوى الصراع لتغيير الوضع. و الحالة هذه كانت البيروقراطية تؤكد ما يلي: "ان المعارضة تستعد لتلقي بنا في اتون حرب ثورية لمصلحة الثورة العالمية. لقد شاهدنا من التقلبات ما فيه الكفاية! و علينا ان نرتاح قليلا لنبني المجتمع الاشتراكي في بلادنا فثقوا بنا نحن رؤساءكم!" و جمعت الدعوة للراحة كتلة الموظفين مع كتلة العسكريين ووجدت بلا شك بعض الصدى بين العمال المتعبين و في صفوف جماهير الفلاحين على وجه

الخصوص. و تساءل البعض: افلا تقوم المعارضة بتضحية مصالح الاتحاد السوفياتي على مذبح 'الثورة الدائمة'؟ في الواقع ان مصالح الاتحاد السوفياتي الحيوية هي التي كانت في خطر اذ سببت سياسة الاممية الشيوعية الخاطئة خلال 10 سنوات انتصار هتلر في المانيا و هذا يعني خطرا محدقا لنشوب الحرب في الغرب. كما ادت السياسة الخاطئة الى تقوية الامبريالية اليابانية و اقتراب الخطر في الشرق. و ليس هذا غريبا ففترات المد الرجعي تتصف غالبا بالجبانة الفكرية.

ووجدت المعارضة نفسها منعزلة فاستغلت البيروقراطية الفرصة لتطرق الحديد حاميا وستفيدة من ضياع و سلبية العمال و مسلطة الجهلاء منهم على الواعين متعمدة دائما على الكولاك و عموما على البرجوازيين الصغار و قد نجحت البيروقراطية في الانتصار خلال سنوات على الطليعة الثورية العمالية .

و من الخطا ان نعتقد ان ستالين الذي كانت تجهله الجماهير ظهر فجاة من خلف الكواليس مسلحا بمخطط استراتيجي جاهز. كلا لقد اختارته البيروقراطية قبل ان يرى طريقه. كان يقدم لها كل الضمانات المطلوبة: هيبة بلشفي قديم و شخصية صلبة و افقا ضيقا و صلة لا تنقطع مع المكاتب التي تشكل مصدر تاثيره الوحيد. و فوجئ ستالين في بادئ الامر بنجاحه. لقد حصل على التاييد المطلق لشريحة جديدة من الحكم تريد التخلص من المبادئ القديمة و مراقبة الجماهير و تحتاج الى حكم مضمون في قضاياها الداخلية. ان ستالين الذي كان وجها من الصف الثاني في الثورة و في نظر الجماهير بدا قائدا بلا منازع للبيروقراطية الترميدورية و الاول بين الترميدوريين [1].

و ظهر بعد ذلك ان للطبقة الحاكمة الجديدة اراءها و مشاعرها و مصالحها. و اغلب البيروقراطيين من الجيل الحاضر كانوا خلال ثورة اوكتوبر في الخندق الاخر. (و نكتفي لاثبات ذلك بالتكلم على الديبلوماسيين السوفيات مثل السادة ترويانوفسكي – مايسكي – بوتامكين – سوريتس – خينتشوك – و اخرين) – او كانوا في افضل الحالات خارج الصراع. اما البيروقراطيون الحاليون الذين كانوا ايام اوكتوبر مع البلاشفة فاغلبهم ممن لعبوا دورا صغيرا غير هام. و اذا نظرنا الى البيروقراطيين الشباب لوجدنا انهم تتلمذوا على يدي البيروقراطينن القدامى الذين اختاروهم بانفسهم او انهم يمتون اليهم بصلات القرابة. و لم يكن هؤلاء الرجال ليصنعوا ثورة اوكتوبر و لكنهم وجدوا انفسهم في افضل المواقع لاستغلالها.

و اثرت العوامل الشخصية حتما في تسلسل هذه الفصول التاريخية. و لا شك ان مرض لينين و وفاته سرعا الخاتمة. و لو عاش لينين مدة اطول لكان تقدم البيروقراطية ابطا و خاصة في السنوات الاولى. الا ان كروبسكايا قالت عام 1926 لانصار المعارضة اليسارية: "لو كان لينين اليوم حيا لكان حتما في السجن".

لقد كانت توقعات لينين و مخاوفه ما تزال حية في ذاكرتها و لم تكن لديها اوهام حول قدرته على مواجهة الرياح و التيارات المعاكسة للتاريخ.

ان البيروقراطية لم تنتصر على المعارضة اليسارية فحسب و لكنها انتصرت على الحزب البلشفي و على برنامج لينين الذي كان يرى الخطر الرئيسي في انقلاب اجهزة الدولة من "خدام للمجتمع الى سادته". لقد انتصرت على كل اعدائها (المعارضة، حزب لينين) لا بالحجج و الافكار بل بسحقهم تحت وزنها الاجتماعي. و لقد وجدت المقطورة الخلفية المرصصة نفسها اثقل وزنا من راس الثورة. هذه هي تفسيرات الترميدور السوفياتي.

انحطاط الحزب البلشفي

لقد اعد الحزب البلشفي انتصار ثورة اوكتوبر و فاز به. بنى الدولة السوفياتية على هيكل متين. اما انحطاط الحزب فكان سببا لتبقرط الدولة و نتيجة له. يهمنا هنا ان نبين باختصار كيف تم ذلك.

يتصف النظام الداخلي للحزب البلشفي بالمركزية الديمقراطية و ليس في اتحاد هاتين الموضوعتين اي تناقض. لقد كان الحزب يحدد ابعاده بدقة و لكنه يعتبر ان كل تجاوز الحدود الى داخله يملك الحق في توجيه سياسته و كان النقاش الفكري و حرية النقد يشكلان محتوى ديمقراطية الحزب. اما العقيدة الحالية التي تدعم امكانية توافق البلشفية مع وجود

الاجنحة فيه تخالف الواقع. و تاريخ البلشفية في الحقيقة عبارة عن صراع الاجنحة. و كيف يمكن اتنظيم ثوري حقيقي يهدف الى قلب نظام العالم و يجمع تحت لوائه الرافضين و الثائرين و المقاتلين الشجعان ان يعيش و ينمو هادئا دون نزاعات فكرية او تجمعات او اجنحة مؤقتة؟ لقد نجحت قيادة الحزب غالبا بالنظر لبعد رؤيتها في تخفيف الصراعات التكتلية و اختصارها و لكنها لم تفعل اكثر من ذلك. كانت اللجنة المركزية تستند الى هذه القاعدة الفوارة و تستمد منها الجراة في التنظيم و اتخاذ القرار و اعطتها نظرتها الصائبة في كل المراحل الحرجة سلطة كبيرة شكلت راس مال معنويا ثمينا للمركزة.

ان نظام الحزب البلشفي قبل الاستيلاء على السلطة متعارض كليا مع نظام الاممية الشيوعية الحالية "برؤوسها" المعينين بصورة متسلسلة و انعطافاتها المنفذة حسب الطلب و مكاتبها البعيدة عن الخضوع للمراقبة و احتقارها للقاعدة و خضوعها للكرملين. و لو تجرا احد الاشخاص في السنوات الاولى التي تلت الاستيلاء على السلطة حين بدا الصدا البيروقراطي يغطي الحزب و رسم صورة الحزب بالشكل الذي وصل اليه بعد 10–15 سنة لاعتبره ستالين و اي بلشفي اخر متخرصا حقيرا.

كان اهتمام لينين و معاونيه منصبا دائما على حفظ صفوف الحزب البلشفي من اخطاء السلطة. الا ان الاتصال الوثيق بين الحزب و الدولة و اندماجه باجهزتها في بعض الاحيان سبب منذ السنوات الاولى اضرارا اكيدة لحرية النظام الداخلي للحزب و مرانته. و تضاءلت الديمقراطية مع تزايد الصعوبات. و قد اراد الحزب في البدء ان يحافظ على حرية الصراعات السياسية في اطار السوفياتات. الا ان الحرب الاهلية و جهت لهذه الرغبة ضربة صارمة فالغيت احزاب المعارضة الواحد بعد الاخر. و راى زعماء البلاشفة في هذه التدابير المتعارضة مع فكرة الديمقراطية السوفياتية ضرورة من الضرورات المؤقتة اللازمة للدفاع لا قررات مبدئية

و ادت زيادة عدد اعضاء الحزب الحاكم السريعة في مواجهة جدة المهمات و اتساعها الى بروز اختلافات فكرية لا يمكن تلافيها. و مارست تيارات المعارضة ضغوطها على عمل الحزب الشرعي الوحيد باساليب مختلفة و سببت زيادة في حدة الصراع بين الاجنحة. و اخذ الصراع في نهاية الاهلية شكلا عنيفا لدرجة كادت تهز السلطة كلها. و في اذار / مارس 1921 عندما قامت انتفاضة كرونشتادت التي تجاوب معها عدد لا باس به من البلاشفة اضطر المؤتمر العاشر للحزب الى الغاء الاجنحة و هذا يعني سحب نظام الدولة السياسي على الحياة الداخلية للحزب الحاكم. و كان الغاء الاجنحة مجرد تدبير استثنائي ينتظر الغاؤه عند اول تحسن جدي للموقف و بدت اللجنة المركزية حذرة جدا في تنفيذ هذا القانون الجديد حتى لا تصاب الحياة الداخلية للحزب بالاختناق.

و لكن القيادة البيروقراطية وجدت التدبير الاستثنائي، الذي اعتبر في البدء ضريبة ينبغي دفعها تحت ضغط ظروف قاسية ملائما لذوقها، فهي بدات تنظر الى حياة الحزب الداخلية من زاوية راحة الحكام و حسب. و في عام 1922 بعد ان تحسنت صحة لينين مؤقتا ارتعب من تزايد خطر البيروقراطية و جهز هجوما على جناح ستالين الذي امسك جيدا بدفة جهاز الحزب قبيل استيلائه على جهاز الدولة. و لكن مرض لينين و موته لم يسمحا له بامتحان قواه في مواجهة قوى الردة.

و تركزت جهود ستالين منذ ذلك التاريخ على تحرير جهاز الحزب من مراقبة الاعضاء و سايره في ذلك زينوفييف و كامينييف. و في الصراع من اجل تامين "استقرار "اللجنة المركزية كان ستالين اكثر مثابرة و حزما من حلفائه. لم يكن عليه ان يشيح بوجهه عن المشكلات الاممية التي لم يهتم بها في يوم من الايام. و كانت الذهنية البرجوازية الصغيرة للشريحة الجديدة الحاكمة متلائمة مع ذهنيته فهو يؤمن بان بناء الاشتراكية عمل قومي و اداري و يعتبر الاممية الشيوعية شرا لا بد منه عليه الاستفادة منه قدر الامكان لاغراض تتصل بالسياسة الخارجية و لم يقم اي وزن للحزب الا كقاعدة منقادة للدواوين.

لقد صيغت الى جانب نظرية "الاشتراكية في بلد واحد" نظرية اخرى لحساب البيروقراطية تعتبر اللجنة المركزية كل شيء بالنسبة للبلاشفة بينما الحزب لا شيء. و قد حظيت النظرية الثانية بنجاح اكثر من الاولى. و ما ان توفي لينين حتى بدات البيروقراطية حملة تجميع اعضاء تحت اسم "دورة لينين" و فتحت ابواب الحزب المحروسة جيدا حتى ذلك الحين على مصراعيها و دخل منها العمال و المستخدمون و الموظفون باعداد كبيرة. و كان الهدف السياسي من وراء ذلك ذوبان الطلائع الثورية داخل كتل بشرية محرومة من التجربة و معدومة الشخصية لكن معتادة بالمقابل على اطاعة الرؤساء، و نجح المخطط. فبتحرر البيروقراطية من مراقبة الطليعة البروليتارية وجهت "دورة لينين" طعنة قاتلة لحزب لينين. و حصلت الدواوين على الاستقلال الذي تريده و حلت المركزية البيروقراطية محل المركزية الديمقراطية.

اجريت تعديلات جذرية كبيرة على اجهزة الحزب و اصبحت الطاعة العمياء احسن ميزة يتمتع بها البلشفي. و باسم الصراع ضد المعارضة استبدل الثوريون بموظفين محترفين و دخل تاريخ الحزب البلشفي في مرحلة انحدار سريع.

بقي المعنى السياسي لهذا الصراع غامضا على الكثيرين نظرا لان زعماء الاتجاهات الثلاثة اليمين و الوسط و اليسار كانوا ينتمون لهيئة اركان واحدة هي قيادة الكرملين التي تشكل المكتب السياسي و كان اصحاب الافكار السطحية يعتقدون يعتقدون ان هناك صراعا شخصيا و سباقا على "خلافة" لينين و الحقيقة ان الديكتاتورية الحديدية كانت تخفي الصراعات الاجتماعية في البداية فلا تبدو الا من خلال اجهزة الحزب الحاكم. ان كثيرا من التيرميدوريين ظهروا في الماضي من الحزب اليعقوبي الذي بدا بونابرت حياته عضوا فيه. بين اليعاقبة القدامى بالذات و جد القنصل الاول و امبراطور فرنسا فيما بعد اخلص خدامه. فالايام تتغير و اليعاقبة يتبدلون بما فيهم يعاقبة القرن العشرين.

لم يبق اليوم من المكتب السياسي الذي كان في عهد لينين سوى ستالين. لقد حكم على زينوفييف و كامينيف اقرب مساعدي لينين خلال فترة الهجرة الطويلة بالسجن عشر سنوات لجريمة لم يرتكباها. و عزل ريكوف و بوخارين و تومسكي عن السلطة و نالوا و ظائف صغيرة مكافاة لهم على سلبيتهم و استسلامهم. و كاتب هذه السطور مطرود من البلاد. و ارملة لينين كروبسكايا محاطة بالشكوك لانها لم تعرف كيف تتلائم مع التيرميدوريين رغم محاولاتها بهذا الصدد. اما اعضاء المكتب السياسي الحاليين فقد احتلوا في تاريخ الحزب البلشفي مراكز ثانوية و لو تنبا اي امرئ بصعودهم في السنوات الاولى للثورة لكانت نبوءته موضع دهشتهم و استغرابهم هم بالذات. و اصبحت القاعدة ان المكتب السياسي دائما على حق و لا يمكن لانسان ان يكون محقا في عدائه له. الا ان المكتب السياسي لا يمكن ان يكون على حق في مواجهة ستالين الذي لكونه لا يخطئ لا يمكن ان يكون على حق ضد نفسه. لقد كانت المطالبة بعودة الحزب الى الديمقراطية اكثر مطالب مختلف تجمعات المعارضة الحاحا في الماضي و اقلها املا. لقد اشترط برنامج المعارضة اليسارية في عام 1927 اضافة مادة الى قانون العقوبات تقضي "باعتبار الاضطهاد المباشر او غير المباشر لاحد العمال، بسبب انتقاداته، جريمة خطيرة ضد الدولة" و ها نحن نجد اليوم في قانون العقوبات مادة تطبق ضد المعارضة. و لم يبق من ديمقراطية الحزب سوى ذكريات باهتة في مخيلة الجيل القديم. و زالت مع ديمقراطية الحزب ديمقراطية السوفياتات و النقابات و التعاونيات و التنظيمات الرياضية و الثقافية. و سيطر نظام السكرتيريين في كل مكان و على كل انسان. و اخذ النظام شكل الحكم المطلق قبل ان يسود في المانيا بعدة سنوات. لقد كتب راكوفسكي في عام 1928: "استطاعت الجماعة الحاكمة ان تغدو اوليغارشية لا تتزحزح و لا يمكن قلبها و ان تحل محل الطبقة و الحزب و ذلك بفضل اساليب تحطم المعنويات و تقلب الشيوعيين المفكرين الى الات و تقتل الارادة و الشخصية و الكرامة الانسانية". لقد حقق الانحطاط المشار اليه تقدما خطيرا منذ ان كتبت هذه السطور الناقمة و اصبح البوليس السياسي عاملا حاسما في حياة الحزب الداخلية. و اذا كان استطاع مولوتوف في اذار / مارس 1936 ان يهنئ نفسه امام احد الصحفيين الفرنسيين بان الحزب الحاكم لم يعد يعرف الصراع الداخلي فهذا عائد الى ان الخلافات في وجهات النظر اصبحت تسوى ميكانيكيا بتدخل البوليس السياسي. ان الحزب البلشفي قد مات و لا يمكن لاية قوة ان تعيد له الحياة. و مع تزايد الانحراف السياسي للحزب تفاقم الفساد في بيروقراطية لا تتخضع لاية مراقبة. و دخلت كلمة "سوفبور" اي برجوازي سوفياتي في احاديث العمال للدلالة على امتيازات الموظفين الكبار. ووجدت التطلعات البرجوازية في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة مجالا افضل. لقد حذر لينين اعضاء المؤتمر الحادي عشر للحزب في اذار / مارس 1923 من فساد الاوساط الحاكمة. و يعرف التاريخ امثلة عديدة تبنى المنتصر فيها حضارة المهزوم عندما تكون هذه الحضارة اسمى من حضارته. ان ثقافة البرجوازية والبيروقراطية الروسيتين كانت تافهة بلا ريبو لكن ثقافة الشرائع الحاكمة الجديدة لا تزال دونها مستوى. "ان 4600 شيوعي مسؤول يديرون جهاز الحكومة في موسكو فمن هو الراعي و من هي الراعية؟ انني اشك في ان الشيوعيين هم الحكام الحقيقيون..." و لم تتح الفرصة للينين كي يتكلم بعد ذلك في مؤتمر الحزب و لكن كل افكاره خلال الاشهر الاخيرة من حياته كانت منصبة على ضرورة حماية و تسليح العمال ضد الضغط و الاعتباط و الفساد البيروقراطي مع انه لم يقيض له ان يلاحظ سوى بعض معالم الخطر الاولى.

حينما وجد كريستيان راكوفسكي نفسه في المنفى بعد ان كان رئيس لجنة مفوضي الشعب الاوكراني ثم سفير السوفيات في لندن و باريس ارسل عام 1928 الى احد اصدقائه دراسة قصيرة عن البيروقراطية استعرنا منها بعض الاسطر اعلاه لانها احسن ما كتب الى الان بهذا الصدد. كتب راكوفسكي: "كان هدف زعامة الحزب براي لينين و براينا جميعا صيانة الحزب و الطبقة العاملة من التاثير السيء الذي تحمله الامتيازات و المكاسب و الحظوات التي تتمتع بها السلطة و حمايتهما من الاقتراب من بقايا طبقة النبلاء القديمة و البرجوازية الصغيرة و ايديولوجيتها. يجب ان نجهر بكل صراحة ووضوح ان مكاتب الحزب لم تستطع تنفيذ هذه المهمة وانها اثبتت عجزها التام عن القيام بدورها المضاعف في الحماية و التثقيف. و هكذا اعلنت افلاسها و خانت مهمتها وواجبها...".

صحيح ان راكوفسكي انكر انتقاداته بعد ذلك تحت تاثير القمع البيروقراطي. مثلما اضطر غاليليه وهو في السبعين من عمره الى انكار كروية الارض تحت ضغط محاكم التفتيش المقدسة دون ان يمنع ذلك الارض من الدوران. نحن لا اؤمن بانكار راكوفسكي لما كتبه وهو في الستين من عمره خاصة و انه كان يهاجم بلا هوادة عمليات النكران المشابهة. و لكن انتقاده السياسي وجد في الوقائع العملية قاعدة اصلب من صلابة كاتبه الذاتية.

ان عملية الاستيلاء على السلطة لا تغير موقف البروليتاريا باتجاه الطبقات الاخرى فقط و لكنها تغير كذلك في الوقت نفسه تركيب البروليتاريا الداخلي و تصبح ممارسة السلطة مقصورة على مجموعة اجتماعية معينة تحاول دائبة حل "قضيتها" الاجتماعية الخاصة بها بمقدار ما ترى جسامة مهمتها. لقد كتب راكوفسكي: "ان نظرنا للدولة العمالية التي لا يسمح فيها لاعضاء الحزب الحاكم بالقيام بتراكم راسمالي و جدنا ان التمايز يكون في بادئ الامر وظيفيا ثم يصبح اجتماعيا و انا لا اقول تمايزا طبقيا بل اجتماعيا". و يشرح راكوفسكي فكرته: "ان الحالة الاجتماعية للشيوعي الذي يملك سيارة و منزلا جميلا و يتمتع بعطلات منتظمة و يتلقى اعلى مرتب يحدده الحزب تختلف عن حالة الشيوعي الذي يعمل في المناجم و يكسب حوالي 50–60 روبلا في الشهر".

و فيما يحدد اسباب انحطاط اليعاقبة بعد الاستيلاء على السلطة بالثراء و تموينات الدولة...الخ يذكر ملاحظة طريفة لبابوف عن الدور الذي تلعبه في هذا المجال نساء الطبقة الارستقراطية اللواتي كن يثرن الكثير من اهتمام اليعاقبة و يهتف بابوف متعجبا: "ماذا تفعلون ايها العاميون الجبناء؟ انهم يقبلنكم اليوم و سيذبحنكم غدا". و تعطي احصائيات زوجات المسؤولين في الاتحاد السوفياتي صورة مشابهة. و لقد حدد الصحفي السوفياتي المشهور سوسنوفسكي دور "السيارة–الحريم" في تشكيل البيروقراطية. صحيح ان سوسنوفسكي قد اعلن ندمه و عاد من سيبيريا الا ان عادات البيروقراطية لم تتبدل بل على العكس يدل اعتذار سوسنوفسكي على مدى التقدم الذي احرزه الانهيار الاخلاقي. و تحوي وقالات سوسنوفسكي القديمة التي كانت تنتقل في الماضي من شخص الى اخر على شكل وريقات منسوخة بخط اليد على فقرات حية من حياة الحكام الجدد تدل على اية درجة تشرب المنتصرون عادات المهزومين. و حتى لا نعود الى السنوات القديمة – ما دام سوسنوفسكي قد استبدل سوطه نهائيا بقيثارة عام 1934 – لنكتف الان بامثلة قريبة ماخوذة من الصحافة السوفياتية و لنختر الاشياء العادية المعروفة رسميا من قبل الراي العام متغاضين عن "التجاوزات" المثيرة.

يتباهى مدير شيوعي معروف في مصنع من مصانع موسكو على صفحات البرافدا بالتطور الثقافي في مصنعه فيقول: "لقد اتصل بي عامل الهاتف سائلا: هل تسمحون لي بايقاف الفرن ام ان علي ان انتظر" فرددت عليه: "انتظر لحظة...". ان عامل الهاتف يخاطبه بصيغة الجمع بكل احترام وهو يرد عليه بصيغة المفرد، هذا الحوار المخجل و المستحيل في بلد راسمالي متمدن ينقله المدير بلا غضاضة كانه حديث عادي! فلا تعترض هيئة التحرير و لا يحتج القراء فقد اعتادوا على ذلك.و لا نعجبن نحن ففي جلسات الكرملين الرسمية يخاطب مفوضو الشعب و "الرؤساء" بصيغة المفرد مرؤوسيهم من مدراء مصانع م رؤساء كولخوزات و مراقبين و عمال مدعوين لاستلام الاوسمة. علما بان احدى الشعارات الثورة الاكثر شعبية في النظام القديم كان يتطلب الغاء مخاطبة الرؤساء للمرؤوسين بصيغة المفرد [2].

و تثبت احاديث المسؤولين في الكرملين المتعالية مع "الشعب" انه رغم ثورة اوكتوبر و تاميم وسائل الانتاج و التجميع و تصفية الكولاك كطبقة فان العلاقات بين الناس في قمة الهرم السوفياتي بعيدة عن الارتفاع الى مستوى الاشتراكية و لم تصل في كثير من النواحي الى مستوى الراسمالية المتمدنة. لقد مشى الكثيرون خطوة كبيرة الى الوراء في هذا الحقل الهام خلال السنوات الاخيرة و لا شك ان سبب العودة الى البربرية الروسية القديمة يقع على التيرميدور السوفياتي الذي اعطى البيروقراطية محدودة الثقافة حرية كاملة معفية من الرقابة و امر الجماهير بالصمت و الطاعة.

نحن لا نفكر بمقارنة مفهومي الديكتاتورية و الديمقراطية لنزن صفاتهما المتقابلة بموازين العقل الصرف فكل شيئ نسبي في هذا العالم الذي لا دائم فيه سوى التبدل: لقد كانت ديكتاتورية الحزب البلشفي اقوى دوافع التقدم في التاريخ. و لكننا نذكر هنا قول الشاعر: يصبح العقل جنونا و المعروف كدرا. لقد ادى الغاء الاحزاب المعارضة الى الغاء الاجنحة في الحزب و ادى الغاء الاجنحة الى تعطيل التفكير الا بالشكل الذي يريده الرئيس المعصوم من الخطا. و ادت وحدة الحزب البوليسية الى الحصانة البيروقراطية التي غدت بدورها سبب كل اشكال الانحلال و الفساد.

الاسباب الاجتماعية للتيرميدور:

لقد عرفنا التيرميدور السوفياتي كانتصار للبيروقراطية على الجماهير و حاولنا ان نبين الظروف التاريخية لهذا النصر. لا شك ان قسما من الطليعة الثورية العمالية ذاب في اجهزة الدولة و فقد اندفاعه شيئا فشيئا و تدمر القسم الثاني في الحرب الاهلية ثم جاءت عمليات التطهير لتزيل القسم الثالث. اما الجماهير التي اصابتها خيبة الامل فكانت تنظر الى ما يجري في الاوساط الحاكمة بلامبلاة. و لكل هذه الاسباب على اهميتها لا تكفي لان تشرح لنا كيف نجحت البيروقراطية في الارتفاع فوق المجتمع و امسكت بيدها مصيره لمدة طويلة: ان ارادتها وحدها غير كافية و لا بد ان هنالك اسبابا اجتماعية اعمق ادت الى تشكيل شريحة حاكمة جديدة.

و الواقع ان تعب الجماهير و تحلل الكادرات في القرن الثامن عشر اديا الى انتصار التيرميدور على اليعاقبة الا ان سيرورة عضوية و تاريخية اعمق كانت في ظل هذه الظاهرات، الثانوية في الواقع. و دلت الدراسة التحليلية التاريخية العميقة لهذا الموضوع بعد ذلك ان قاعدة اليعاقبة كانت مستندة الى الشرائح السفلى من البرجوازية الصغرى المندفعة مع الموجة الجارفة. فكان من الطبيعي ان تؤدي ثورة القرن الثامن عشر المتجاوبة مع تطور قوى الانتاج الى دفع البرجوازية الكبيرة الى السلطة و لم تكن حركة التيرميدوريين سوى حلقة من هذا التطور الحتمي. فاية ضرورة اجتماعية تختفي اذا خلف التيرميدور السوفياتي؟

لقد حاولنا في فصل سابق اعطاء تفسير تمهيدي للاسباب التي ادت الى انتصار الدرك. فلنتابع هنا تحليل شروط التحول من الراسمالية الى الاشتراكية و الدور الذي تلعبه الدولة في هذا التحول. و لنقارن مرة اخرى التوقع النظري مع الحقيقة. كتب لينين في عام 1917 متحدثا عن المرحلة التي تتبع الاستيلاء على السلطة: "ان من الضروري حتى الان الضغط على البرجوازية و لكن جهاز الضغط هو غالبية الشعب لا اقليته كما كانت الحالة حتى الان...بهذا المعنى تبدا الدولة بالزوال" فكيف يتم زوالها؟ انه يتم قبل كل شيء باستبدال "الجهاز الخاص الذي تملكه الاقلية ذات الامتيازات" (موظفون ذوو امتيازات، قيادة الجيش الدائم) باغلبية قادرة على "القيام" بنفسها بوظائف الضغط. ثم كتب لينين بعد ذلك نظرية لا تقبل النقد لبداهتها: "كلما اصبحت وظائف السلطة و ظائف للشعب كله كلما تضاءلت ضرورة هذه السلطة". ان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يلغي المهمة الاساسية للدولة التي شكلها التاريخ و هي الدفاع عن امتيازات الملكية في يد الاقلية ضد الاغلبية العظمى.

و يبدا زوال الدولة حسب راي لينين غداة نزع ملكية نازعي الملكية اي قبل ان يبدا النظام الجديد و ظائفه الاقتصادية و الثقافية. و كل نجاح في تنفيذ هذه المهمات يعني مرحلة جديدة من ذوبان الدولة في المجتمع الاشتراكي. و هنا يمكن صياغة النظرية الاجتماعية التالية: يتناسب اكراه الجماهير في الدولة العمالية طردا مع حجم القوى التي تحاول الاستغلال او العودة الى الراسمالية كما يتناسب عكسا مع التضامن الاجتماعي و الاخلاص المشترك للنظام الجديد. اما البيروقراطية اي "الموظفون ذوو الامتيازات و قيادة الجيش الدائم" فانها تقوم بنوع من الاكراه لا تستطيع الجماهير ممارسته او لا تريد ذلك وهو يمارس بصورة او باخرى رغما عنها و ضدها.

فلو استطاعت السوفياتات الديمقراطية ان تحافظ حتى اليوم على قوتها و استقلالها في الوقت الذي تستمر فيه مجبرة على اللجوء الى الاكراه بالنسبة ذاتها التي كانت واردة في السنوات الاولى، لاقلقنا ذلك جديا. فكم يجب ان يكون قلقنا الان بعد ان تركت السوفياتات المسرح نهائيا و سلمت وظائفها النهائية لستالين و ياجودا [3] و شركائهما! و اي و ظائف اكراهية هي هذه! لنتساءل الان و قبل ان نبدا عن السبب الاجتماعي الكامن وراء حيوية الدولة العنيدة هذه و "اضفاء الطابع البوليسي" عليها. فلهذا السؤال اهمية كبرى لان الاجابة عليه تستوجب منا اما القيام بمراجعة جذرية لافكارنا العقائدية حول المجتمع الاشتراكي او رفض كافة التقديرات الرسمية حول الاتحاد السوفياتي. لنقرا في عدد حديث لصحيفة من صحف موسكو الصفة المحددة للنظام السوفياتي الحالي تلك الصفة التي يرددها الجميع يوما بعد يوم و يحفظها التلاميذ عن ظهر قلب: "ان طبقات الراسماليين و الملاك الفلاحين الاغنياء الطفيلية قد انتهت الى الابد في الاتحاد السوفياتي و انتهى معها الى الابد استغلال الانسان للانسان و اصبح الاقتصاد الوطني بمجموعه اشتراكيا. و تقوم حركة استاخانوف المتعاظمة بتحضير الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية" (البرافدا 4 نيسان / ابريل 1936). و تردد الصحافة العالمية للاممية الشيوعية القول نفسه. و لكن مادام الاستغلال قد انتهى 'الى الابد' و ما دمت البلاد سائرة فعلا على طريق الشيوعية اي المرحلة العليا فانه لا يبقى على المجتمع الا ان يتخلص من وثاق الدولة الثقيل. و لكننا نرى بدلا من ذلك تناقضا غريبا مؤداه ان الدولة السوفياتية تاخذ شكلا بيروقراطيا كليانيا.

و يمكننا ان نلاحظ التناقض نفسه عند دراسة مصير الحزب. و تتلخص المسالة تقريبا كما يلي: "لماذا كنا نستطيع بين عامي 1917 – 1921 ان نناقش داخل الحزب اخطر المواضيع السياسية دونما خوف رغم ان الطبقات الحاكمة القديمة كانت ما تزال تقاوم بقوة السلاح بدعم من الامبرياليين في العالم اجمع و رغم وجود كولاك مسلحين يخربون دفاع و تموين البلاد. فلماذا لا يمكن الان بعد انتهاء التدخل المسلح و هزيمة الطبقات المستغلة و نجاح التصنيع و القيام

بالتجميع على صعيد اغلبية الفلاحين العظمى قبول اصغر نقد موجه للمسؤولين الذين لا يمكن زحزحتهم؟ و لماذا يبعد كل بلشفي يطالب حسب قواعد الحزب بعقد المؤتمر؟ ان كل مواطن يعبر بصوت مسموع عن شكوكه بعصمة ستالين من الخطا يعامل كانه ارهابي متامر. فمن اين تولدت هذه القوة المخيفة البشعة التي يتخذها القمع و الجهاز البوليسي؟

ليست النظرية سندا ماليا يمكن دفعه في كل لحظة انها شيء قبل للتبدل فاذا ما ظهر خطاها و جبت مراجعتها و سد ثغراتها. فلنكشف الان القوى الاجتماعية الحقيقة التي سببت ظهور التناقض بين الواقع السوفياتي و الماركسية المالوفة. فلا يمكن على كل حال السير في الظلام مع ترديد الجمل الطقوسية التي قد تنفع في زيادة هيبة الرؤساء و لكنها تصفع الحقيقة الحية. و لنرى ذلك فورا بفضل مثل مقنع. اعلن رئيس مجلس مفوضي الشعب في كانون الثاني / يناير 1936 امام اللجنة التنفيذية: "ان الاقتصاد الوطني غدا اشتراكيا (تصفيق). و في هذا الصدد حللنا مسالة تصفية الطبقات (تصفيق)". ان الماضي يثقلنا حتى الان "بعناصر معادية حقا" و هي بقايا الطبقات المسيطرة سابقا. و يمكن ان نجد بين عمال الكولخوزات و موظفي الدولة و احيانا بين العمال متلاعبين صغارا" و "مبددين لاموال الدولة و الكولخوزات" و "مروجي شائعات ضد السوفيات"..الخ. من هنا تاتي ضرورة تصليب الديكتاتورية. لقد كان المجلس يتطلع الى اليوم الذي "ستغفوا" فيه الدولة الا ان عليها اليوم ان تزداد صحوا. ان تصريحات رئيس الدولة السوفياتية مطمئنة تماما لو انها تحمل في طياتها تناقضا واضحا. انه يقول ان الاشتراكية قد انتصرت نهائيا في البلاد و تم "في هذا الصدد" الغاء الطبقات (و مادامت الطبقات ملغاة في هذا الصدد فيه ملغاة في كل صدد). لا شك ان الانسجام الاجتماعي مضطرب هنا و هناك بفضل بقايا الماضي الكامنة تحت الرماد و لكننا لا نصدق ان اشخاصا مبعثرين محرومين من السلطة و الملكية يحلمون بعودة الراسمالية يستطيعون مع "المتلاعبين الصغار" تقويض مجتمع بلا طبقات. ان كل شيء يبدو على احسن صورة فلماذا اذا هذه الديكتاتورية البيروقراطية الحديدية؟

اننا اعتقد ان الحالمين الرجعيين يختفون شيئا فشيئا و السوفياتات الديمقراطية قادرة على ضرب "المتلاعبين الصغار" و "مروجي الشائعات". لقد رد لينين في 1917 على المنظرين البرجوازيينو و الاصلاحيين للدولة البيروقراطية قائلا: "نحن لسنا بطوباويين. اننا لا ننكر وجود تجاوزات يرتكبها بعض الافراد كما لا ننكر ضرورة قمع هذه التجاوزات. و لكن الامر لا يتطلب جهاز قمع خاص. فالشعب المسلح يكفي وحده كما تكفي الجماهير المتمدنة للفصل بين المتشاجرين او لحماية امراة من الشتائم". و تبدو هذه الكلمات و كانها جاءت لدحض اعتبارات احد خلفاء لينين في قيادة الدولة. و يدرس لينين في مدارس الاتحاد السوفياتي و لكنه لا يدرس كما يبدو في مجلس مفوضي الشعب. لانه لو تم ذلك لما استخدم مولوتوف دون تفكير حجبا حاربها لينين سابقا و هذا تناقض واضح بين المؤسس و الخلفاء! في حين لينين يعتقد بامكانية تصفية طبقات المستغلين دون الحاجة الى جهاز بيروقراطي لا يجد مولوتوف من مبرر بعد تصفية الطبقات لخنق كل مبادرة شعبية في طريق الالة البيروقراطية الا التعلل بوجود بقايا الطبقات التي تم تصفيتها!

و لكن من الصعب اخذ هذه "البقايا" حجة طويلة الامد لان تصريحات ممثلي البيروقراطية المسؤولين تؤكد ذوبان الاعداء الطبقيين القدماء بنجاح داخل المجتمع السوفياتي. لقد قال بوستيشيف احد امناء سر اللجنة المركزية في نيسان / ابريل 1936 في مؤتمر الشبيبة الشيوعية: "ان عددا من المخربين قد تابوا صادقين...وعادوا الى صفوف الشعب السوفياتي..." و بما ان التجميع قد نجح "فلا يجب ان يتحمل اولاد الكولاك وزر اباءهم" و ليس هذا كل شيء "فالكولاك انفسهم لم يعودوا يؤمنون بامكانية قيامهم باستغلال القرية من جديد". وليس بلا سبب ان تكون بدات الحكومة بالغاء القيود القانونية الناجمة عن الاسباب الاجتماعية! و لكن اذا كانت تاكيدات بوستيشيف التي ايدها مولوتوف تعني شيئا فهي تعني ان البيروقراطية غدت مفارقة تاريخية شوهاء و لم يعد لاكراه الدولة اي مبرر على الارض السوفياتية. الا مولوتوف و بوستيشيف لا يقبلان مع ذلك بهذا الاستنتاج المنطقي بل يفضلان الاحتفاظ بالسلطة حتى ولو ادى ذلك الى تناقض مع نفسيهما.

و الحقيقة ان الغاء الدولة حاليا غير ممكن اي ان المجتمع السوفياتي الحالي لا يستطيع ان يتخلى عن الدولة و الى حد ما عن البيروقراطية. و ليس ذلك ناجما عن بقايا الماضي التافهة بل عن التطلعات القوية الحالية. ان تبرير وجود الدولة السوفياتية التي تشكل جهاز اكراه يكمن في واقع ان المرحلة الانتقالية الحالية لا تزال مليئة بتناقضات اجتماعية خطيرة في مجال الاستهلاك تهدد بالظهور كل حين في حقل الانتاج. و هكذا يتعذر علينا ان نقول ان انتصار الاشتراكية نهائي او اكيد. و تعتمد السلطة البيروقراطية على قلة المواد الاستهلاكية و الصراع ضد الجميع الناجم عن ذلك. حين توجد كمية كافية من البضائع في المخازن يمكن للمشترين ان ياتوا كل وقت للشراء اما عندما يكون عدد البضائع قليلا فانهم يظطرون للوقوف في رتل الانتظار الطويل. و ما ان يصبح الرتل طويلا حتى يغدو وجود الشرطي ضروريا للمحافظة على النظام. هذه هي نقطة انطلاقة البيروقراطية السوفياتية. انها "تعرف" لمن تعطي و عمن تمنع.

ينبغي لتحسين الوضع المادي و الثقافي ان يخفف للوهلة الاولى من ضرورة الامتيازات و يضيق مجال "الحق البرجوازي" و يسحب البساط بالتالي من تحت اقدام البيروقراطية، حامية تلك الحقوق. الا ان ما تم حتى الان كان عكس ذلك. لان تزايد القوة الانتاجية يترافق حتى الان مع التضخم الحاد لكل اشكال اللامساواة و الامتيازات البيروقراطية. و ليس هذا هو الاخر من غير سبب. لقد كان النظام السوفياتي في مرحلته الاولى يتصف اكثر بكثير بالمساواة و يشكو من البيروقراطية اقل بكثير مما هي الحال اليوم. و لكن مساواته كانت مساواة في البؤس العام حيث كانت موارد البلاد قليلة الى درجة لا تسمح بفصل الجماهير عن الاوساط ذات الامتيازات مهما تكن ضئيلة. و اصبحت فكرة الرواتب "المتساوية" التي تلغي الحوافز الفردية حاجزا امام تطور قوى الانتاج. و كان على الاقتصاد السوفياتي ان يخرج قليلا عن فقره حتى يصبح تكديس تلك المواد الدسمة التي تدعى الامتيازات ممكنا. ان حالة الانتاج الحاضرة عاجزة الى الان عن تامين الضروريات للجميع و لكنها تسمح الان باعطاء امتيازات كبيرة للاقلية و بجعل عدم المساواة مهمازا للاكثرية. هذا هو السبب الاول الذي من اجله دعم تزايد الانتاج الملامح البرجوازية، لا الاشتراكية، للدولة.

و ليس هذا السبب الوحيد فالى جانب العامل الاقتصادي الذي يتطلب في المرحلة الحاضرة العودة الى الاساليب الراسمالية في اجور العمل هنالك العامل السياسي الذي تجسده البيروقراطية نفسها لان البيروقراطية تخلق الامتيازات بطبيعتها و تدافع عنها. انها تظهر في البداية كالجهاز البرجوازي للطبقة العاملة. في حين ترتب امتيازات الاقلية و تدافع عنها تقتطع بالطبع الافضل من الحصص حيث لا يمكن لموزع المكاسب ان ينسى نفسه و هكذا يخلق من حاجة المجتمع عضو يتجاوز بكثير وظيفته الاجتماعية الضرورية فيصبح عاملا مستقلا و في الوقت ذاته مصدرا لاخطار كبيرة على كل التنظيم الاجتماعي.

و هكذا يبدو التيرميدور السوفياتي بوضوح. ان الفقر و الجهل لدى الجماهير يتجسد يتجسدان من جديد و يتخذان الاشكال المهددة لرئيس مسلح بعصى قوية. اما البيروقراطية التي كانت مبتذلة في الماضي فقد انقلبت من خادمة المجتمع الى سيدته و ابتعدت اجتماعيا و نفسيا عن الجماهير لدرجة لا تستطيع معها قبول اية مراقبة على اعمالها و مداخيلها.

ان خوف البيروقراطية الصوفي في بادئ الامر من "المضاربين الصغار و ضعاف الذمة و مروجي الاشاعات" يجد هنا تفسيره الطبيعي. ان الاقتصاد السوفياتي الذي ما يزال عاجزا عن ارضاء المتطلبات الاساسية للجماهير يولد في كل حين ميولا الى المضاربة و الغش. كما ان نمتيازات الارستقراطية الجديدة تدفع الجماهير الى الاصغاء لكل "الاشاعات المضادة للسوفياتات" و الموجهة الى السلطات الاعتباطية و الشجعة. فليس الامر اذن امر اشباح من الماضي و بقايا لم يعد لها وجود وهو لا يتعلق بثلج العام الماضي بل بميول جديدة و جادة و متجددة باستمرار الى مراكمة الثروات بدل ان يضعفها. ووجد غير centrifugesالفردية. ان اول دفق من الرخاء مهما يكن متواضعا قوى هذه الميول النابذة المتميزين انفسهم و قد تنامت لديهم الرغبة الصامتة في دفع شجع الاعيان الجدد الى الاعتدال. و غدا الصراع الاجتماعي خطيرا من جديد. هذه هي مصادر قدرة البيروقراطية وهي في الوقت نفسه منبع الاخطار التي تهدد هذه القدرة.

---

1. نسبة الى احداث 9 تيرميدور عام 2 الجمهوري (و تيرميدور هو الشهر الحادي عشر من العام الجمهوري و يقابل من 20 يوليو، تموز، حتى 18 اغسطس، اب، من العام الميلادي). ففي هذا اليوم الموافق 27 يوليو تموز 1794 سقط حكم روبسبيير في فرنسا على يد الردة البرجوازية. و يقصد بهذا التعبير كل ردة رجعية في سياق ثورة. (المعرب)

2. في اللغة الروسية و الالمانية طريقتان للمخاطبة احداهما بالجمع للدلالة على الاحترام و الاخرى بالمفرد و تستخدم لرفع التكليف بين الافراد المتالفين. (المعرب)

(3) ياجودا هنري فريفوريفيتش (1891 – 1928) سياسي سوفياتي عضو في الحزب البلشفي منذ عام 1908. اصبح بعد ثورة اوكتوبر 1917 احدى رؤساء البوليس السياسي ثم مفوضا للشعب في الامور الداخلية 1934–1936. و في عام 1937 اتهم بتدبير مؤامرة بالتعاون مع بوخارين و اعدم. (المعرب)

الفصل السادس

تنامي اللامساواة و التضادات الاجتماعية

فاقة – بذخ – مضاربات:

بعد البدء "بالتوزيع الاشتراكي" وجدت سلطة السوفيات نفسها في عام 1921 مضطرة لاعادة السوق. ان النقص الكبير في الموارد خلال الخطة الخمسية الاولى ادى من جديد الى التوزيع بواسطة الدولة او العودة الى تجربة "شيوعية الحرب" على نطاق اوسع. ثم تبين ان هذه القاعدة غير كافية ايضا. و في عام 1935 ترك نظام التوزيع المخطط مكانه من جديد للتجارة. و لقد ظهر مرتين ان الطرق الحيوية لتوزيع المنتجات تتوقف على مستوى التقنية و الموارد المادية اكثر مما على اشكال الملكية.

ان زيادة مردود العمل الناتجة بالاخص عن استخدام الاجر بالقطعة تسمح بزيادة كمية البضائع و تؤدي الى انخفاض الاسعار الامر الذي يؤدي الى زيادة رفاهية الجماهير. و ليس هذا اكثر من وجه للمشكلات امكن ملاحظته في النظام القديم خلال الازدهار الاقتصادي. ينبغي النظر الى الظواهر و السيرورات الاجتماعية انطلاقا من علاقاتها بعضها بالبعض الاخر و التداخل في ما بينها. ان زيادة مردود العمل الناتجة خصوصا عن حركة البضائع تعني ايضا زيادة عدم المساواة و يتجاوز ازدياد رفاهية الطبقات الحاكمة نزدياد رفاهية الجماهير بشكل واضح. و فيما تثري الدولة يبدا المجتمع بالتمايز.

و يقسم المجتمع السوفياتي منذ الان من حيث ظروف حياته اليومية الى اقلية متميزة امنة على غدها و اغلبية تعيش في الفاقة و يسبب هذا الوضع تباينا واضحا بين القطبين المتعارضين. ان المنتجات المخصصة لاستهلاك الجماهير غالية السعر سيئة النوع و كلما ابتعدنا عن المركز غدا من الصعب ايجادها. و في مثل هذه الظروف تصبح السرقة و المضاربات وباء كان في الماضي مكملا للتوزيع المخطط فاصبح اليوم مصححا للتجارة السوفياتية.

و يكتب "اصدقاء" الاتحاد السوفياتي رايهم عادة و عيونهم مغمضة و اذانهم مسدودة لذا يصعب الاعتماد عليهم. اما الاعداء فيروجون اشاعات احيانا. فلنسال البيروقراطية نفسها. انها ليسي عدوة نفسها لذا فان الاتهامات التي توجهها لنفسها و تعللها دائما بحاجات ملحة و عملية تستحق التصديق اكثر من تبجحاتها المعهودة الجوفاء. نحن نعرف انه قد تم تجاوز المخطط الصناعي لعام 1935. و لكن مخطط بناء المساكن لم ينفذ الا بمعدل 55.7 في المائة. ان بناء المساكن العمالية هو الاكثر بطئا و الاكثر رداءة و اهمالا. و يعيش فلاحوا الكولخوزات في الاكواخ كما في الماضي مع ابقارهم و حشراتهم. بينما يشتكي الاعيان السوفياتيون المحترمون من فقدان "غرف الخدم" في المساكن المبنية لهم.

و يعبر كل نظام عن نفسه باثاره و فن مبانيه و يتصف العصر السوفياتي الحاضر ببناء القصور و مساكن السوفياتات المنتشرة باعاداد كبيرة و التي تشكل معابد حقيقة للبيروقراطية (مكلفة احيانا عشرات الملايين) و مسارح مبنية بتكاليف باهظة و مساكن للجيش الاحمر اشبه بنواد معدة غالبا للضباط و مترو انيق لمن يستطع الدفع بينما يعاني بناء المساكن العمالية من التاخر بصورة مريعة و باستمرار حتى و لو كانت من نوع الثكنات.

هنالك انجازات على صعيد السكك الحديدية. و لكن المواطن السوفياتي البسيط لم يستفد من ذلك كثيرا. و تدل تقارير الكثير من المسؤولين على "قذارة العربات و المحلات المفتوحة للعموم" و "النقص الشنيع في خدمة المسافرين" و "عمليات السرقة و الاحتيال في بيع تذاكر السفر و اخفاء الامكنة الخالية لبيعها في السوق السوداء و البقشيش و سرقة الامتعة اثناء الطريق". ان هذه الامور "اهانة للنقل الاشتراكي"! و يعتبرها النقل الراسمالي جرائم ضد الحق العام. و تثبت شكايات المديرين بما لا يقبل الشك ان نقص وسائل المواصلات للشعب و النقص المدقع في الوسائط المعطاة للنقل و انعزال مدراء السكك الحديدية ككل المدراء عن المواطن العادي. اما البيروقراطية فتعرف كيف تؤمن لنفسها الخدمة في البر و البحر و الجو. و الدليل على ذلك عدد عربات الصالون و القطارات الخاصة و المراكب الموضوعة تحت تصرفها و التي يتم استبدالها باستمرار بسيارات و طائرات اكثر راحة.

و لقد تكلم جدانوف ممثل اللجنة المركزية في لينينغراد على نجاح الصناعة السوفياتية فصفق له المستمعون منتفعون مباشرة لدى وعده اياهم بانه "لن يحضر اعضاؤنا الفعالون الى الجمعيات في العام القادم في سيارات الفورد المتواضعة بل بسيارات ليموزين". و هكذا انه بقدر ما تتجه التقنية السوفياتية نحو الانسان فانها تحاول قبل كل شيء تلبية الرغبات المتزايدة للاقلية ذات الامتيازات . و حافلات الترام ان وجدت فيه مزدحمة كما كانت في الماضي!!

لقد تباهى ميكويان مفوض الشعب للصناعة الغذائية قائلا: ان السكاكر سيئة النوع تزول يوما يعد يوم و يحل مكانها انواع افضل. و ان "نساءنا" تتطلب عطورا افضل. و هذا يعني حصرا ان العودة الى السوق جعلت الصناعة تتلاءم مع مستهلكين افضل. هذا هو قانون السوق حيث يبرز تاثير نساء الشخصيات الكبيرة التي تحتل المراكز العالية. و لكننا نعرف في الوقت ذاته انه في عام 1935 كانت السكاكر مفقودة في 68 تعاونية من اصل 95 تعاونية في اوكرانيا. و لا تتم تلبية الطلب من الحلويات الا بنسبة 15 في المائة و بانواع سيئة جدا. و تشتكي الازفستيا من "ان المصانع لا تاخذ مطالب المستهلكين بعين الاعتبار" عندما يكون الامر متعلقا طبعا بمستهلك يعرف كيف يدافع عن نفسه.

و يطرح الاكاديمي باخ الموضوع من ناحية الكيمياء العضوية فيقول: "ان خبزنا من نوعية سيئة احيانا". و العمال و العاملات الذين لا يعرفون سر التخمر هم من رايه ايضا و لكنهم عاجزون عن اعطاء رايهم كالاكاديمي المحترم الى الصحف.

و يروج اتحاد صناعة الملابس الجاهزة في موسكو دعاية لملابس مصنوعة من اقمشة حريرية مصممة في بيت الازياء. بينما يقف العمال في المحافظات لا بل المراكز الصناعية الكبرى ارتالا طويلة للحصول على قميص قطني رخيص لان هنالك نقصا كما كان في الماضي. و يدل التاريخ على ان تامين الضروريات لاكبر عدد من الناس اصعب بكثير من تامين الكماليات للقلة منهم.

و يعدد ميكويان منجزاته مستدركا "ان صناعة المارغرين حديثة". صحيح انه لم يكن في النظام القديم مارغرين و لكن لا نستنتج من ذلك ان الوضع تفاقم: فالزبدة لم يكن يراها الشعب انذاك اكثر مما يراها اليوم الا ان ظهور مادة بديلة يعني على كل حال وجود طبقتين من المستهلكين في الاتحاد السوفياتي: تفضل احداهما الزبدة بينما تحاول الثانية الاكتفاء بالمارغرين. و يعلن ميكويان " نحن نلبي طلب الدخان الثقيل ماخوركا" ناسيا ان يضيف انه لا اوروبا و لا امريكا تستخدمان دخانا بهذه النوعية السيئة.

ان اكثر مظاهر اللامساواة وضوحا – ان لم نقل اثارة – فتح مخازن في موسكو و في مدن اخرى مهمة تبيع بضائع ممتازة و تحمل اسما اجنبيا معبرا جدا "لوكس" بينما تدل الشكاوي الدائمة من السرقات في مخازن البقالة في موسكو و المحافظات على اه ليس هنالك منتجات كافية الا للاقلية و ان الجميع يودون مع ذلك الحصول على الغذاء...

ان العاملة التي لديها طفل مرتبطة بالنظام الاجتماعي و مقياس "الاستهلاك" لديها - كما يقول بازدراء كبار الشخصيات الحريصون جدا على استهلاكهم الخاص بهم – هو الذي يقرر في نهاية المطاف. و في الصراع بين البيروقراطية و العاملة نضع انفسنا مع ماركس و لينين الى جانب العاملة ضد البيروقراطي الذي يبالغ في النتائج المتحصل عليها و يخفي التعارضات و يكتم مشاعر العاملة.

و اذا سلمنا ان المارغرين و التبغ الثقيل ضروريان اليوم بشكل قاهر فلا يجب في هذه الحالة ان نمتدح انفسنا و نزخرف الحقيقة. ان سيارات ليموزين 'للفعالين' و عطورا ممتازة 'لنسائنا' و مارغرين للعمال و مخازن دو لوكس للمحظوظين و صورة اطعمة شهية معروضة في الواجهات للشعب هذه الاشتراكية لا يمكن ان تمثل في اعين الجماهير سوى راسمالية مقلوبة. و ليس هذا مبالغة فعلى ارض "البؤس المشرك" يهدد الصراع من اجل الضروريات بعودة "كل الركام القديم" وهو يعيد له الحياة جزئيا مع كل خطوة.

و تختلف السوق الحالية عن سوق السياسة الاقتصادية الجديدة في 1921 – 1928 من حيث عليها ان تتطور دون وسيط و دون تجارة خاصة و اضعة منظمات الدولة و التعاونيات و الكولخوزات و المواطن وجها لوجه. و لكن هذا من ناحية المبدا فقط. ان الزيادة السريعة لتجارة المفرق (دولة و تعاونيات) ستصل بها الى 100 مليار روبل في عام 1936 و تجارة الكولخوزات التي تبلغ 16 مليارا في 1935 ستزيد كثيرا هذه السنة. و يصعب علينا ان نقول اي مكان يحتله الوسطاء غير القانونيين في هذا الرقم و الى جانبه، و لكنه مكان لا باس به على كل حال. كما الحال مع المزارعين نلاحظ ان الكولخوزات و بعض اعضاء الكولخوزات ميالون الى الاستعانة بالوسطاء. و يسير الحرفيون و التعاونيون و الصناعات المحلية التي تتعامل مع الفلاحين على الطريق نفسها. و يتكشف فجاة بين ان و اخر ان تجارة اللحوم و الزبدة و البيض في منطقة كبيرة قد سقطت في ايدي "تجار فاقدي الذمة".

اما المواد الاكثر ضرورة كالملح و عيدان الكبريت و الدقيق و البترول فتشح طوال اسابيع و اشهرفي التعاونيات القروية التي تهيمن عليها البيروقراطية رغم توفرها بكميات كبيرة في مستودعات الدولة. و من الواضح ان الفلاحين يحصلون عليها من مكان اخر. و تتكلم الصحافة السوفياتية على من يبيعون بالمفرق بصورة غير مشروعة كما لو كان الامر عاديا.

ان الوجوه الاخرى للمبادرة و التراكم الفرديين تلعب بشكل واضح دورا اقل اهمية. ان الحوذيين الذين يملكون مركبة اجرةو الحرفيين المستقلين تماما كما المزارع المستقل تعترضهم صعوبات جمة. و في موسكو عدد كبير من دكاكين التصليح يملكها افراد و تتعامى العيون عنها لانها تسد ثغرات كبيرة. و هناك عدد اكبر بكثير ممن يعملون تحت اللافتات المزيفة لجمعيات و تعاونيات او يتغطون بالكولخوزات. و تعمل مصلحة الابحاث الجنائية كما لو كانت مهتمة بكشف الثغرات في جدار الاقتصاد فتوقف بين اونة و اخرى في موسكو نساء فقيرات جائعات يبعن قبعات او قمصانا قطنية مصنوعة بايديهن بتهمة المضاربة.

لقد قال ستالين في خريف عام 1935: "ان قاعدة المضاربة قد دمرت في بلادنا و ما وجود بعض التجار الغشاشين سوى نتيجة نقص اليقظة الطبقية لدى العمال و ليبيرالية بعض السلطات السوفياتية تجاه المضاربين" ، و هذا هو التفكير البيروقراطي المثالي! اذا كانت القاعدة الاقتصادية للمضاربات قد دمرت فليس هناك ضرورة لليقظة. و و لو كانت الدولة مثلا قادرة على ان تقدم عددا كافيا من القبعات اية حاجة تبقى حينذاك لتوقيف البائعات البائسات في الشوارع. و على كل حال فان سجنهن غير ضروري حتى في الوضع الحالي.

و ليست انواع المبادرة الفردية التي ذكرناها مخيفة في حد ذاتها سواء من ناحية الحجم او الكمية. اننا لا نخاف ان يهاجم بعض سائقي العربات او بائعات القبعات و مصلحي الساعات و بائعي البيض بالمفرق سور ملكية الدولة المنيع! الا ان المسالة لا يمكن حلها بواسطة النسب الحسابية و حسب. ان ظهور عدد كبير و متنوع من المضاربين و المتلاعبين على مختلف اشكالهم من اول تساهل اداري على شكل بقع حمى فوق جسم مريض يدل على الضغط الدائم للميول البرجوازية الصغيرة. ان درجة ضرر جرائم التلاعب هذه التي تلحق بالمستقبل الاشتراكي تحددها القدرة العامة على المقاومة المتوفرة لدى الجهاز الاقتصادي و السياسي في البلاد.

ان الحالة الفكرية و السلوك عند العمال و شغيلة الكولخوزات اي عند 90 بالمائة تقريبا من السكان تحددهما قبل كل شيء تعديلات اجورهم الفعلية. الا انه ليس للعلاقة بين دخلهم و دخل الشرائح الاجتماعية الاكثر حصولا على امتيازات اهمية ادنى. و يظهر قانون النسبية مباشرة في حقل الاستهلاك! ان التعبير عن العلاقات الاجتماعية جميعها بالحسابات المالية يكشف حصة مختلف الشرائح الاجتماعية من الدخل القومي. فاذا ما رضخنا للضرورة التاريخية للامساواة و بقائها ايضا وقتا طوايلا نسبيا فان حدود هذه اللامساواة و فائدتها الاجتماعية في كل حالة ملموسة ما تزال مطروحة. و سينقلب الصراع على الحصص من الدخل القومي حتما الى صراع سياسي. و هنا لنا سؤال: هل النظام الحالي اشتراكي ام لا؟ ان سفسطات البيروقراطية عاجزة عن اعطاء الجواب الحاسم الذي لن يقدمه سوى موقف الجماهير اي العمال و فلاحي الكولخوزات.

تباين البروليتاريا:

يجب ان تكون المعطيات المتعلقة بالاجر الحقيقي هدفا لدراسة دقيقة خاصة في دولة عمالية كما يجب ان تكون احصائيات الدخل المتعلقة بفئات السكان واضحة في متناول الجميع و لكن هذا المجال الذي يهم مصالح العمال الحيوية يغطيه ضباب داكن. و تشكل ميزانية عائلة عمالية سوفياتية رقما غامضا اكثر غموضا منه في اي بلد راسمالي. و نحن نحاول دون جدوى رسم منحني الاجور الحقيقية لكل درجات العمال خلال الخطة الخمسية الثانية نظرا لصمت الدولة و المسؤولين بهذا الصدد و عرضهم لارقام موجزة بلا مدلول.

و لقد صرح نيكيدزه مفوض الشعب للصناعة الثقيلة ان المردود الشهري المتوسط للعامل قد زاد 3.2 مرات في 10 سنوات ما بين 1925- 1935 بينما زاد متوسط الاجر 4.5 مرات. فكم يلتهم الاخصائيون و العمال ذوو الاجور العالية من هذا الرقم الاخير الذي يبدو رائعا؟ و ما هي القيمة الفعلية لهذا الاجر – وهذا امر هام -؟ اننا عاجزون عن معرفة اي شيء من محتوى هذا التقرير او من تعليقات الصحف عليه. لقد قال كوساريف سكريتير الشبيبة الشيوعية في مؤتمر الشبيبة في نيسان / ابريل 1936 ما يلي: "لقد زاد اجر الشباب بمقدار 340 بالمائة اعتبارا من كانون الثاني / يناير 1931 حتى كانون الاول / ديسمبر 1936" و لكن هذا التبجح لم لم يثر التصفيق المنتظر حتى في صفوف الشباب الذين كانوا كالمحاضر نفسه يعرفون ان الانتقال السريع الى اسعار السوق زاد من خطورة وضع اغلبية العمال.

و في عام 1935 كان الاجر المتوسط الناتج من جمع اجور كافة العاملين من مدير التروست الى الكناسة حوالي 23000 روبل و سيصل في عام 1936 الى حوالي 2500 روبل و هذا يعني بالسعر الاسمى للصرف 7500 فرنك تعادل قوتها الشرائية 3500 – 4000 فرنك فرنسي. و يبدو هذا الرقم المتواضع اصغر حجما اذا عرفنا ان زيادة الاجور في عام 1936 ليست سوى تعويض جزئي من الغاء جوائز الامتياز و مجانية بعض الخدمات. و المهم في كل هذا ان الاجر 2500 روبل سنويا اي 207 روبل شهريا ليس سوى متوسط اي وهم حسابي معد ليخفي حقيقة اللامساواة القاسية في اجور العمل.

و مما لا جدال فيه ان وضع الشريحة العليا من العمال و خصوصا ما يسمى بالاستاخانوفيين قد تحسن بشكل واضح خلال السنة الماضية. و تذكر الصحف كم بذلة و حذاء و حاكيا و دراجة و علبة ماكولات محفوظة اشترى العمال الذين يحلمون الاوسمة. وهي تكشف بالمناسبة ذاتها كم هذه الاشياء بعيدة عن متناول العامل العادي. و يقول ستالين عن الاسباب التي ولدت حركة استاخانوف: "اننا نعيش بشكل افضل و اكثر مرحا و عندما يعيش المرء بشكل اكثر مرحا فان

العمل يسير بصورة افضل". و يوجد في هذا الكلام المتفائل الذي اختص به المسؤولون و المتعلق بالعمل بالقطعة جزء من الحقيقة: ان تشكيل ارستقراطية عمالية لم يصبح ممكنا الا بفضل النجاحات الاقتصادية السابقة. و دوافع الاستاخانوفيين ليست في "المرح" بل في الرغبة في كسب اكبر. و لقد عدل مولوتوف تاكيدات ستالين بهذا الصدد قائلا: "لقد اندفع الاستاخانوفيون لتقديم مردود عمل كبير بسبب رغبتهم البسيطة بزيادة دخلهم". و في الحقيقة تشكلت فئة كاملة من العمال خلال بضعة اشهر اطلق عليها اسم "جماعة الالف" لان دخلهم كان يزيد عن 1000 روبل شهريا. و هنالك من يكسب اكثر من 2000 روبل بينما غالبا ما يكسب العامل من الفئة الادنى اقل من مائة روبل.

ان ضخامة الاختلاف في الاجور تولد لوحدها اختلافا كافيا بين العامل "المرموق" والعامل "العادي" و لكن البيروقراطية لا تكتفي بهذا. فالاستاخانوفيون مغمورون بالامتيازات انهم ياخذون مساكن جديدة و تتم في بيوتهم اصلاحات عديدة و يستفيدون من الاجازات الاضافية في بيوت الراحة و الاستجمام و يذهب المعلمون و الاطباء الى بيوتهم عند الحاجة بلا اجر و يدخلون دور السينما مجانا كما يحلقون شعورهم في محلات الحلاقة مجانا او دون انتظار دورهم. و تبدو بعض هذه الامتيازات كانها مخصصة لجرح و ايذاء العامل البسيط. ان سبب المراعاة المفرطة من جانب السلطات عائد الى الوصولية و في الوقت ذاته لسوء النية: ينتهز القادة المحليون الفرصة بشره لاجل الخروج من عزلتهم و ذلك عن طريق اعطاء امتيازات للارستقراطية العمالية. و النتيجة ان يتجاوز اجر الاستاخانوفيين اجور العمال العاديين ب 20 الى 30 مرة. و اجور المختصين المحظوظين تكفي غالبا لدفع اجر 80 الى 100 اجير. و هكذا لحق الاتحاد السوفياتي البلاد الراسمالية و سبقها في مجال اللامساواة بالاجور.

ان افضل الاستاخانوفيين الذين يعملون حقيقة بدوافع اشتراكية لا يغتبطون بالامتيازات بل يستاؤون منها. و نحن نفهمهم: ان التمتع الفردي بمختلف الخيرات في جو من البؤس الشامل يحيطهم بحلقة من العداء و الحسد و يسمم حياتهم. و هذه العلاقات بين عمال يجمعهم النضال المشترك بوجه الاستغلال.

و الحقيقة ان حياة العامل المختص اليومية صعبة لا سيما في المحافظات. فبالاضافة انه تم التضحية اكثر فاكثر بيوم العمل المؤلف من سبع ساعات على مذبح زيادة مردود العمل هنالك ساعات كثيرة يلتهمها الكفاحي الاضافي لتامين الحياة. و هنالك دلالة خاصة على الرخاء مفادها ان افضل العمال في السوفخوزات و سائقي الجرارات و الالات الذين يشكلون حاليا ارستقراطية واضحة يملكون ابقارا و خنازير. لقد هجرت اذا النظرية القائلة بان اشتراكية بدون لبن افضل من لبن بدون اشتراكية. و يجري الاعتراف حاليا بان عمال مشاريع الدولة الزراعية حيث تتوفر الابقار و الخنازير مضطرون كي يؤمنوا حياتهم لتربية بعض الحيوانات الخاصة. و هنالك تصريح يدعو الى الدهشة يقول ان 96 الف عامل من خاركوف يملكون حدائق خاصة لزراعة الخضار. كما ان المدن الاخرى مدعوة لتقليد خاركوف. فاي تبذير خطير للقوى البشرية يعنيه امتلاك "بقرة خاصة و حديقة خاصة"؟ و اي عبئ يتحمله العامل و زوجته و اولاده بالعودة الى عمل القرون الوسطى بالمجرفة و السماد و التراب؟

ان اغلب العمال لا يملكون طبعا بقرة او حديقة و ينقصهم غالبا سقف يؤويهم. و يبلغ اجر العامل اليدوي 1200 – 1500 روبل سنويا و قد ينقص عن ذلك و هذا يعني بالنسبة للاسعار السوفياتية منتهى البؤس. اما حالة الاسكان التي تدل بوضوح على الحالة المادية و الفكرية فسيئة و لا تحتمل احيانا. فاغلب العمال يتكدسون في مساكن جماعية اسوا من الثكنات. هل الامر يتعلق بتبرير اخفاقات في الانتاج و تقصيرات في العمل و سوء في نوعية البضائع؟ ان الادارة تقدم عبر صحفييها اوصافا من هذا النوع لظروف سكن العمال: "العمال ينامون على الارض ذلك ان اخشاب الاسرة مليئة بالبق، الكراسي محطمة و ليس هنالك اقداح للشرب...". "تسكن عائلتان في غرفة واحدة سقفها مثقوب و عندما تمطر يجمع الماء في دلاء". "المراحيض في حالة لا يمكن وصفها". و يمكن ان نذكر الى ما لا نهاية تفاصيل كهذه صالحة لوصف الوضع في البلاد باسرها. و لقد كتب مدير صناعة البترول ان ظروف الحياة القاسية ادت الى "ان يبلغ التميع في ملاك العمل نسبة كبيرة جدا...و يتم ايقاف استغلال الكثير من الابار بسبب نقص اليد العاملة". و في بعض المناطق النائية المهملةلا يقبل بالعمل سوى العمال المفصولين من اعمالهم لاسباب انضباطية. و هكذا يتشكل في قاع البروليتاريا شريحة من البؤساء المحرومين من كل الحقوق هم المنبوذون السوفيات و يضطر فرع هام من الصناعة كصناعة البترول الى استخدامهم.

و لقد نجحت البيروقراطية بفعل اللامساواة الصارخة في نظام الاجور التي تزيدها تفاقما الامتيازات الاعتباطية في خلق صراعات مريرة داخل البروليتاريا. و ترسم تقارير الصحف الصادرة حديثا لوحة حرب اهلية صغيرة. فقد كتبت صحيفة النقابات مثلا: "يشكل تخريب الالات الاسلوب الافضل (!) للصراع ضد حركة الاستاخانوف". و يذكر "الصراع الطبقي" في كل خطوة. في هذا "الصراع الطبقي " يقف العمال في جهة و النقابات في جهة اخرى و يطالب ستالين علنا "بالضرب على رؤوس المقاومين". و يهدد اعضاء اخرون من اللجنة المركزية "الاعداء الذين لا يخجلون" بالفناء التام. و تظهر تجربة حركة استاخانوف اية هوة تفصل بين السلطة و البروليتاريا و كيف تطبق البيروقراطية بكل مثابرة قاعدة

"فرق تسد"! و لتمويه العمل بالقطعة و تجميله في نظر العامل يطلقون عليه اسم "التنافس الاشتراكي". ان هذه الكلمات في حد ذاتها تدعو الى السخرية.

ان التنافس الذي تغوص جذوره في البيولوجيا هو في النظام الشيوعي افضل محرك للحضارة شريطة ان يكون منزها عن فكرة الكسب و الحسد و الامتيازات. و لكن في المرحلة السابقة لذلك و التي تعتبر بحد ذاتها مرحلة تحضيرية ينبغي ان يتم توطيد المجتمع الاشتراكي لا باساليب الراسمالية المتاخرة المذلة التي تطبقها الدولة السوفياتية بل بوسائل تليق بالرجل المتحرر و بعيدا قبل كل شيء عن هراوة البيروقراطيين لان هذه الهراوة هي ابشع ما في التركة التي ورثتها من الماضي. ان من الضروري تحطيمها و حرقها علنا حتى يصبح الحديث عن الاشتراكية ممكنا دون ان تحمر الجباه من الخجل.

تناقضات اجتماعية في القرية الجماعية:

اذا كانت التروستات الصناعية منشات اشتراكية من حيث المبدا فلا يمكن ان نقول الشيء ذاته عن الكولخوزات التي لا تعتمد على ملكية الدولة بل على ملكيات جماعية. انها افضل بكثير من الزراعة الفردية المجزاة فهل ستقود الى الاشتراكية؟ ان الامر يتعلق بسلسلة من الظروف بعضها داخلي و البعض الاخر خارجي يتعلق بالنظام السوفياتي بمجمله. اما البعض الاخر وهو ليس قليلا فيتعلق بالوضع العالمي.

ان الصراع بين الفلاحين و الدولة لم ينته بعد و التنظيم الحالي للزراعة الذي ما يزال بعيدا عن الاستقرار ليس غير مساومة لارضاء الطرفين بعد حرب اهلية طاحنة. ان 90 بالمائة من العائلات خضعت للتجميع و حقول الكولخوزات قد اعطت 44 في المائة من الانتاج الزراعي و اذا ما تغاضينا عن بعض الكولخوزات المزيفة التي تخفي ورائها مصالح خاصة لوجدنا ان الزراعة المجزاة قد هزمت بنسبة 9 اعشار و لكن الصراع الحقيقي للقوى و الميول في القرى يتجاوز التعارض البسيط بين المزارعين المنفردين و الكولخوزات.

و لتهدئة الريف اضطرت الدولة الى تقديم تنازلات كبيرة امام الميول الفردية و روح الملكية لدى ابناء الريف بدا باعطاء الارض للكولخوزات بصورة دائمة اي بتصفية تاميم الارض. فهل هذا مجرد وهم قانوني؟ قد يصبح هذا الوهم تبعا لميزان القوى حقيقة و يشكل في المستقبل القريب حاجزا منيعا امام الاقتصاد المخطط. و الاهم من ذلك بكثير اضطرار الدولة للسماح باعادة الحياة لمشاريع الفلاحين الفردية على قطع ارض صغيرة مع ابقارهم و خنازيرهم و خرفانهم و طيورهم... الخ... و يقابل هذه الاساءة الى عملية التشريك و هذا الحد من عملية التجميع موافقة من الفلاح على العمل بسلام و ان بدون حماس كبير حاليا داخل الكولخوزات التي تتيح له القيام بواجباته تجاه الدولة و الحصول على بعض المكاسب. و لهذه العلاقات الجديدة اشكال غامضة لدرجة يصعب معها تحديدها بالارقام حتى و لو كانتالاحصائيات السوفياتية اكثر صدقا. الا ان هنالك اسبابا عديدة تدعونا الى الاعتقاد بان الفلاح الصغير يفضل ملكيته الصغيرة الفردية على الكولخوز. و هذا يعني ان صراعا يشكل كل الحياة الريفية بين الميول الفردية و الجماعية و ان نتيجة هذا الصراع لم يتم حسمها بعد. فالى اي اتجاه يميل الفلاحون؟ حتى هم لا يعرفون.

في نهاية عام 1935 قال مفوض الشعب للزراعة: "لقد اصطدمنا حتى الفترة الاخيرة مع الكولاك الذين قاوموا تنفيذ خطة تخزين الحبوب". و هذا يعني ان اغلب الكولخوزيين ظلوا يعتبرون "حتى الفترة الاخيرة" عملية تسليم القمح للدولة عملية خاسرة و يميلون الى التجارة الخاصة. و تدل القوانين الصارمة التي وضعت لتحمي مصالح الكولخوزات من اعضاء الكولخوزات انفسهم على الامر نفسه و لكن من زاوية اخرى. و هنالك ظاهرة صارخة هي ان الدولة تؤمن على ممتلكات الكولخوزات ب 20 مليار روبل بينما تؤمن على الممتلكات الفردية لاعضاء الكولخوزات ب 21 مليارا.

و اذا كان هذا لا يعني ان الفلاحين اغنى من الكولخوزات الا انه يدل على ان الفلاحين يؤمنون على ممتلكاتهم الفردية باعتناء يفوق اعتناءهم بالممتلكات العامة.

و تربية الحيوانات مهمة في هذا الصدد. ففي حين استمر عدد الخيول في الانخفاض حتى عام 1935 و لم يرتفع قليلا الا في هذه السنة بفضل تدابير خاصة اتخذتها الدولة ارتفع عدد الحيوانات القرنية باستمرار حيث بلغت الزيادة في السنة الماضية 4 ملايين راس. ان خطة زيادة الخيول لم تنفذ في السنة الملائمة 1935 الا بنسبة 94 بالمائة بينما تم تجاوز خطة زيادة الحيوانات القرنية. و هذا يرجع الى ان الخيول تدخل في في ملكية الكولخوزات بينما الابقار ملكية فردية لاغلب الفلاحين. و هنا علينا ان نضيف ان زيادة الخيول في البراري حيث يسمح لفلاحي الكولخوزات بامتلاك خيول خاصة اسرع من نسبة زيادتها في الكولخوزات التي تتفوق في هذا المجال على السوفخوزات. و من الخطا ان نستنتج هنا

ان المزارع الصغيرة الفردية افضل من المزارع الجماعية. و لكن الانتقال من الاولى الى الثانية اي الانتقال من الهمجية الى الحضارة يسبب عددا من المشاكل لا يمكن حلها بالتدابير الادارية وحدها.

"لا يمكن ان يعلو الحق ابدا على النظام الاقتصادي او على التطور الثقافي للمجتمع الناجم عن هذا النظام.." ان تاجير الارض الممنوع قانونا ينفذ عمليا على نطاق واسع و باسوا اشكاله اي بالاجر المدفوع على شكل عمل. و تؤجر بعض الكولخوزات الاراضي الى كولخوزات اخرى كما تؤجرها احيانا الى الافراد او الى بعض اعضائها النشطين انفسهم. و السوفخوزات تؤجر الارض رغم كونها "مشاريع اشتراكية". و الادهى من ذلك ان سوفخوزات البوليس السياسي تتصرف التصرف نفسه... وتحت اشراف المؤسسة العليا الحامية للقانون نرى مدراء سوفخوزات يفرضون على الفلاحين المستاجرين شروطا مستعارة من عقود القنانة القديمة التي كان السادة يفرضونها على الفلاحين. و هنالك حالات يتم فيها استغلال الفلاحين من قبل بيروقراطيين لا يعملون كموظفي دولة بل كسادة للارض شبه رسميين.

اننا لا المبالغة في اهمية هذه التصرفات البشعة التي لا يمكن البحث عنها في الاحصائيات و لكننا لا نستطيع تجاهل مدلولها الكبير. انها تؤكد بلا جدال قوة الميول البرجوازية في هذا النوع المتاخر من الاقتصاد الذي يهم اغلبية المواطنين و يزيد تاثير السوق على الميول الفردية كما يضخم خطر التباين الاجتماعي في الريف رغم البنية الجديدة للملكية.

ارتفع الدخل المتوسط للاسرة في الكولخوزات في عام 1935 الى حوالي 4000 روبل . ولكن المعدلات لدى الفلاح غرارة اكثر من المعدلات لدى العمال. لقد قيل في الكرملين ان صيادي الاسما الجماعيين ربحوا في عام 1935 ضعف ما ربحوه في عام 1934 فقد ربح الصياد الواحد مبلغ 1919 روبلا. فالتهبت الاكف بالتصفيق مما يدل على ان هذا الرقم اكبر بكثير من متوسط الدخل لاغلبية العاملين في الكولخوزات. هناك كولخوزات من جهة اخرى زاد الدخل فيها الى معدل000 30 روبل لكل اسرة دون حساب الدخل العيني و المالي للاستثمارات الفردية و لا الدخل العيني لعمليات الاستثمار الجماعي بمجموعه: ان دخل مزارع كبير في كولخوزات من هذا النوع يزيد 10 – 15 مرة عن اجر عامل "متوسط" او صغير في الكولخوزات.

و لا يتحدد سلم الدخل بالاجتهاد في العمل و بالمهارات. فظروف استغلال الكولخوزات و قطع الارض الشخصية متباينة تماما وفقا للطقس و الارض و نوع الزراعة و الوضع بالنسبة للمدن و المراكز الصناعية. ان التعارض بين المدن و الريف لم يختف خلال فترات الخطط الخمسية بل زاد بسبب التضخم المحموم الذي لحق بالمدن و المناطق الصناعية الجديدة. و تؤدي هذه التناقضات الاساسية في المجتمع السوفياتي الى تناقضات بين الكولخوزات و في قلبها تماما بسبب الريع المتغير.

و السلطة البيروقراطية غير المحدودة سبب هام من اسباب التباين. انها تملك رافعات كالاجور و التسليف و الاسعار و الضرائب. و تتوقف الارباح الكبيرة لبعض مزارع القطن الجماعية في اسيا الوسطى على العلاقات بين الاسعار التي تحددها الدولة اكثر مما على عمل الفلاحين ان استغلال بعض شرائح المواطنين للبعض الاخر لم ينته و لكنه اصبح مقنعا. ان الكولخوزات الاولى "الغنية" و هي بعشرات الالوف حصلت على رفاهيتها على حساب بقية الكولخوزات و العمال. ان تامين الرفاهية لكل الكولخوزات يحتاج لجهد اكبر و مدة نطول من منح امتيازات للاقلية على حساب الاغلبية.

لقد وجدت المعارضة اليسارية في عام 1927 ان "دخل الكولاك قد زاد عن دخل العامل بصورة محسوسة" و هذا الوضع يستمر اليوم بشكل اخر: فدخل الاقلية المتميزة في الكولخوزات قد ازداد اكثر بكثير من دخل غالبية جماهير الكولخوزات و المراكز العمالية. و تباين الظروف الحياتية اليوم اكبر من التباين عشية تصفية الكولاك.

و يظهر التباين وسط الكولخوزات في حقل الاستهلاك الفردي و في الاقتصاد الخاص بالاسرة حيث غدت وسائل الانتاج الرئيسية اشتراكية. و قد اصبح للتباين بين الكولخوزات نتائج عميقة الاثر حيث تستطيع الكولخوزات الغنية استخدام السماد و الالات بشكل اوسع فتثري بسرعة اكبر. و قد تستاجر الكولخوزات الغنية اليد العالمة من الكولخوزات الفقيرة في حين تغلق السلطات عينها عن الامر. و الواقع ان منح مساحات غير متساوية من الارض للكولخوزات بصورة نهائية يساعد الى اقصى الحدود على حصول التباين في المستقبل و بالتالي على تشكيل "كولخوزات برجوازية" او كما تسمى الان "الكولخوزات مالكة الملايين".

و تستطيع الدولة بلا شك التدخل كمعدل لهذا التباين الاجتماعي. و لكن في اي اتجاه و باي قدر؟ ان ضرب الكولخوزات الغنية يعني فتح معركة جديدة مع اكثر العناصر "تقدمية" في الريف تلك العناصر التي تشعر بعد فترة الارهاق و الالم برغم كبيرة في "حياة هنيئة". هذا و ان الدولة نفسها تغدو اقل فاقل قدرة على ممارسة رقابة اشتراكية. انها تبحث في الزراعة و الصناعة عن دعم و صداقة الاقوياء المنتفعين من النجاح و 'استاخانوفيي الحقول" و "الكولخوزات مالكة الملايين". و بعد ان بدات بالتفكير في قوى الانتاج تنتهي حتما بالتفكير في نفسها.

و في حقل الزراعة حيث يرتبط الاستهلاك بالانتاج ارتباطا وثيقا خلقت البيروقراطية اساسا للتطفل البيروقراطية الذي يصيب المسؤولين في الكولخوزات. اما "الهدايا" التي يحملها عمال الكولخوزات الى القادة في الاجتماعات الاحتفالية في الكرملين فتمثل بشكل رمزي الاتاوة غير الرمزية ابدا التي يقدمونها الى السلطات المحلية.

و هكذا نجد في حقل الزراعة اكثر مما في الصناعة ان مستوى الانتاج المنخفض يدخل في صراع مع الاشكال الاشتراكية و حتى التعاونية و الكولخوزية للملكية. و تقوم البيروقراطية الناجمة عن هذا التناقض بزيادة حدته بدورها.

الوجه الاجتماعي للاوساط الحاكمة:

تهاجم الادبيات السوفياتية "البيروقراطية" عادة و تعتبرها شكلا سيئا للتفكير او العمل. (هذه الادانات يوجهها الرؤساء دائما للمرؤوسين و هي بالنسبة للرؤساء وسيلة للدفاع عن انفسهم). و لكننا لا نجد في اي مكان دراسة مخصصة للبيروقراطية كشريحة حاكمة و حجمها و بنيتها و لحمها و دمها و امتيازاتها و شهواتها و مقدار ما تمتصه من الدخل االقومي. و مع ذلك فهذه الوجوه من البيروقراطية موجودة. و لكن اخفاءها وجهها الاجتماعي بكل انتباه يدل على وعيها الخاص "كطبقة" حاكمة لا ينقصها حتى الان سوى ضمانة حقها في السلطة. و من المستحيل اعطاء ارقام دقيقة عن البيروقراطية السوفياتية و هذا ناجم عن سببين اولهما صعوبة القول اين تنتهي الاداة الادارية في بلد الدولة فيه سيد مطلق وحيد و ثانيهما السكوت المطبق للاحصائيين و الاقتصاديين و الصحفيين السوفيات حول هذا الموضوع و يقلدهم في هذا السكوت "اصدقاء الاتحاد السوفياتي". و لنذكر هنا ان الزوجين ويب لم يعتبرا ابدا في كتابهما المؤلف من 1200 صفحة ان البيروقراطية السوفياتية فئة اجتماعية. و ليس هذا غريبا لقد كانا يكتبان في الحقيقة بوحي منها.

كانت المكاتب المركزية للدولة في اول التشرين الثاني / نوفمبر 1933 حسب الارقام الرسمية تتالف من 55.000 رجل ينتمون الى الجماعة الحاكمة و لكن هذا الرقم قد تضاعف بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة وهو لا يشمل الجيش او الاسطول او البوليس السياسي او ادارة التعاونيات و ما يسمى الشركات (طيران، كيمياء) و اخرى غيرها. و لكل جمهورية اضافة الى ذلك جهازها الحكومي الخاص. و بالتوازي مع هيئات اركان الدولة و النقابات و التعاونيات و المؤسسات الاخرى ثمة في الاخير هيئة اركان الحزب كلية القدرة التي تمتزج جزئيا بتلك الهيئات. و لا نبالغ ابدا اذا اعتبرنا عدد افراد الوسط الحاكم للاتحاد السوفياتي و الجمهوريات المتواجدة فيه ب 400 الف رجل و قد يبلغ اليوم اصف مليون. و ليس هؤلاء مجرد موظفين. انهم موظفون كبار، "رؤساء" يشكلون[1] فئة مغلقة حاكمة بكل معنى الكلمة مقسمة بالطبع بشكل تسلسلي و بحواجز كبيرة.

و يدعم هذه الشريحة الاجتماعية العليا هرم اداري ضخم متعدد الوجوه و اسع القاعدة. و يبلغ تعداد افراد اللجان التنفيذية لسوفياتات المدن و المناطق و الاقسام مضافا اليها الاجهزة الموازية الخاصة بالحزب و النقابات و الشبيبة الشيوعية و النقل و الجيش و الاسطول و الامن العام حوالي مليوني شخص علاوة على رؤساء سوفياتات 600 الف قرية و دسكرة.

كانت ادارة المنشات الصناعية عام 1933 بين ايدي 17 الف مدير و مدير مساعد. و كان عدد الاشخاص الاداريين و الفنيين في المصانع و المناجم بما فيهم الكادرات الادنى حتى درجة مراقب حوالي 250 الف شخص (منهم 54 الف اخصائي لا يقومون بوظائف ادارية بكل معنى الكلمة). يضاف الى ذلك اعضاء الحزب و النقابات و المشاريع المدارة عبر الثلاثي ادارة – حزب – نقابة. و لا نبالغ اذا قدرنا عدد اداريي المؤسسات الاهم بنصف مليون شخص. ثم علينا ان نضيف الى ذلك اشخاص المؤسسات التابعة للجمهوريات القومية و السوفياتات المحلية. و

تدل الاحصايات الرسمية لعام 1933 على ان هنالك اكثر من 860 الف مدير و اخصائي في الاقتصاد السوفياتي باكمله منهم 480 الف في الصناعة و اكثر من 100 الف في النقل و 93 الف في الزراعة و 25 الف في التجارة. و تشمل هذه الارقام الاخصائيين الذين لا يقومون بوظائف ادارية و لكنها لا تشمل اشخاص التعاونيات و الكولخوزات. و لقد تزايدت هذه الارقام بسرعة في السنوات الاخيرة.

اما عدد الرؤساء و المنظمين الشيوعيين ل 250 الف كولخوز فقد بلغ مليون شخص و قد يكون اكثر من ذلك بكثير. فاذا ما شملنا مدراء السوفخوزات و محطات الاليات و الجرارات و جدنا ان الجهاز القيادي في الزراعة الاشتراكية يتجاوز المليون كثيرا.

في عام 1935 كانت الدولة تملك 113 الف مؤسسة تجارية و التعاونيات 200 الف مؤسسة و ليس مدراء الاولى و الثانية وكلاء بل موظفون تابعون لاحتكارات الدولة. و تشتكي الصحافة السوفياتية نفسها ما بين آونة و اخرى "من ان

التعاونيين قد كفوا عن اعتبار فلاحي الكولخوزات موكليهم". كما لو ان آلية التعاون تختلف نوعيا من آلية النقابات و السوفياتات و الحزب!

اما الشريحة الاجتماعية التي لا تقدم عملا انتاجيا مباشرا و تقود و تدير و توزع العقوبات و المكافات (و نحن لا نشمل المدرسين) فان عددها يتراوح بين خمسة و ستة ملايين شخص و ليس هذا الرقم دقيقا تماما. انه عبارة عن نتيجة تقديرات اولية تدل على ان "الخط العام" غير متجرد اطلاقا.

تتراوح نسبة الشيوعيين في مختلف مستويات الوظائف الادارية المتسلسلة من الاسفل الى الاعلى بين 20 و 90 في المائة و يشكل الشيوعيون و الشبيبة الشيوعية في الكتلة البيروقراطية 1.5 –2 مليون شخص. و لقد نقص هذا الرقم الان بعد عمليات التطهير المتواصلة. هذا هو هيكل السلطة العام. و يشكل الرجال ذاتهم هيكل الحزب و الشبيبة الشيوعية. و لم يعد الحزب البلشفي السابق هو طليعة البروليتاريا بل التنظيم السياسي للبيروقراطية. ان مجموع اعضاء الحزب و الشبيبة يقدمون الاعضاء الفعالين او بمعنى اخر احتياطي البيروقراطية. و يلعب الافراد الفعالون غير الحزبيين الدور ذاته ايضا.

و من المحتمل ان تساوي الارستقراطية العمالية و الكولخوزية عدد افراد البيروقراطية اي 5 – 6 مليون شخص (الاستاخانوفيون و المواطنون الفعالون غير الحزبيين و الرجال الموثوقون و الاقارب و الاصحاب النفعيون). و تصل هاتان الشريحتان الاجتماعيتان المتداخلتان مع علائتهما الى حوالي 20 – 25 مليون شخص. و لقد قدرنا العائلات بارقام قليلة آخذين بعين الاعتبار ان الزوج و الزوجة و اولادهما احيانا يشكلون غالبا جزءا من الجهاز البيروقراطي. زد على ذلك ان نساء الاوساط الحاكمة قادرات على تحديد نسلهن بسهولة اكثر من العاملات و الفلاحات و لا يتاثرن بالحملة الحالية التي تقوم بها البيروقراطية ضد عمليات الاجهاض. و هكذا فان 12 – 15 بالمائة من الشعب يشكلون القاعدة الاجتماعية الحقيقة للوسط الحاكم المطلق.

و في الوقت الذي لا تجد فيه اغلبية الشعب غرفة للفرد او تغذية كافية او البسة لائقة يعمل ملايين البيروقراطيين كبارا و صغارا على استخدام السلطة لتامين رفاهيتهم الخاصة قبل كل شيء اخر. و من هنا تنبع اناية هذه الشريحة الاجتماعية و تماسكها الشديد و خوفها من نقمة الجماهير و اصرارها على قمع كل نقد. و عبادتها المخاتلة "للزعيم" الذي يدافع عن امتيازات السادة الجدد و سلطاتهم.

و البيروقراطية نفسها اقل تجانسا من العمال و الفلاحين. فثمة هوة بين رئيس سوفييت القرية و الشخصية الكبرى في الكرملين. و للموظفين الصغار على اختلاف درجاتهم مستوى معاشي بدائي جدا يقل عن مستوى العامل المختص في الغرب. و لكن كل شيء نسبي: فمستوى حياة الناس من حوله اقل من مستواه بكثير . انت وضع مدير الكولخوز و المنظم الشيوعي و التعاوني في القاعدة و الموظف الاعلى قليلا لا يتوقف ابدا على ارادة "الناخبين". كما يمكن لكل رئيس ان يضحي باي موظف بغية امتصاص بعض النقمة كما يمكن لكل موظف ان يرتفع حين تسنح الفرصة الى درجة اعلى. و كلهم متصلون ببعضهم – حتى اول صدمة جدية - بمسؤولية جماعية امام الكرملين.

و تتضمن الاوساط الحاكمة من حيث ظروف معيشتها مختلف الدرجات من البرجوازية الريفية الصغيرة الى البرجوازية المدينية الكبيرة. و تتوافق مع الظروف المادية عادات و مصالح و اساليب في التفكير. و لا تختلف نفسية رؤساء النقابات السوفياتية اليوم عن نفسية امثال سيترين و جوهو و غرين[2].

ان تقاليدهم و تعابيرهم مختلفة و لكن مواقفهم تشترك بالتعالي الدائم على الجماهير و المهارة الوقحة في المناورات الصغيرة و بروح المحافظة و ضيق الافق و الرغبة الانانية بتامين السلامة الشخصية و احترام اكثر انواع الثقافة البرجوازية ضحالة. و لا يختلف الجنرالات و العقداء الا قليلا عن ضباط بقية الجيوش العالمية و لكنهم يحاولون التشبه بهم ما امكن. اما الديبلوماسيون السوفيات كل حسب طريقته و لكنهم يخدعون قراءهم مثل صحفيي البلاد الاخرى. من الصعب اعطاء تقديرات عددية عن البيروقراطية و لكن من الاصعب تقدير دخلها. لقد احتجت المعارضة منذ عام 1927 لان "الجهاز الاداري المتضخم و المتمتع بامتيازات عديدة يستهلك جزئا كبيرا من فائض القيمة". و حدد برنامج المعارضة ان الجهاز التجاري وحده "يستهلك جزئا كبيرا من الدخل القومي يزيد عن 1/10 الانتاج العام". عندها اخذت السلطات احتياطاتها لتجعل من المستحيل اعداد حسابات مماثلة الامر الذي زاد المصروفات العامة بدلا من ان يقللها.

و ليس الوضع في الشؤون الاخرى افضل من وضع التجارة. و كتب راكوفسكي عام 1930 ان صراعا مؤقتا بين بيروقراطيي الحزب و النقابات كشف للشعب ان المكاتب استهلكت 80 مليون روبل من اصل ميزانية نقابية تعادل 400 مليون روبل. هذا فيما يتعلق بالميزانية الرسمية. اذ تتلقى البيروقراطية النقابية من البيروقراطية الصناعية منحا مالية و

مساكن ووسائل مواصلات...الخ. و قد تساءل راكوفسكي "كم تكلف صيانة مكاتب الحزب و التعاونيات و الكولخوزات و السوفخوزات و الصناعة و الادارة بكل تشعباتها؟ و اجاب بما يلي: "حتى المعلومات الاحتمالية تنقصنا في هذا الصدد".

و لفقدان المراقبة نتيجة حتمية هي المبالغات و المصروفات الزائدة. ففي 29 ايلول / سبتمبر 1935 تساءلت الحكومة للمرة الثانية عن سر سوء العمل في التعاونيات و لاحظت تحت توقيع ستالين و مولوتوف وجود "سرقات و عمليات تبذير كبيرة و اعمال مصابة بالعجز في كثير من التعاونيات الريفية". و في كانون الثاني / يناير 1936 اشتكى مفوض الشعب للمالية في دورة اللجنة التنفيذية من ان السلطات التنفيذية المحلية تقوم باستخدام موارد الدولة بشكل تعسفي و لم يسكت مفوض الشعب عن الاجهزة المركزية الا لانه عضو فيها.

اننا لا نملك معطيات تدلنا على قيمة ما تاخذه البيروقراطية من الدخل القومي. لا لانها تخفي دخلها القانوني فحسب و لا لانها اذ تحاذي التجاوزات باستمرار و تقع فيها غالبا تستحوذ على مداخيل غير مشروعة ضخمة بل لان التقدم الاجتماعي بمجموعه كتنظيم المدن و تامين الرفاهية و الثقافة يتم اساسا ان لم يكن حصرا لمصلحة الاوساط الحاكمة. و يمكن القول عن البيروقراطية كمستهلكة ما قيل في الماضي عن البرجوازية. انها لا تبالغ في استهلاك المواد الاساسية و لكنها تحتكر كل مكاسب الحضارة القديمة و الحديثة. مبدئيا على الاقل هذه المكاسب هي في متناول كل المواطنين او على الاقل سكان المدن. و الحقيقة ان الشعب لا يستفيد منها الا استثنائيا بينما تحصل البيروقراطية منها على ما تريد و عندما تريد كما لو انها من ممتلكاتها الخاصة. فاذا ما اضفنا الى الاجور كل الامتيازات المادية و المكاسب الاضافية شبه القانونية و حصة البيروقراطية من الحفلات و مدن الراحة و المستشفيات و اماكن النقاهة و الراحة و المتاحف و النوادي و المنشات الرياضية لوجدنا ان 15 – 20 بالمائة يتمتعون بالقدر من الخيرات الذي يتمتع به 80 الى 85 بالمائة من المواطنين.

ان على "اصدقاء" الاتحاد السوفياتي الذين سيحتجون على هذه الارقام ان يعطونا ارقاما اكثر دقة. فليتحصلوا من البيروقراطية على نشر مداخيل و مصاريف المجتمع السوفياتي: اننا سنتمسك براينا حتى يتم ذلك. ان توزيع خيرات الارض في الاتحاد السوفياتي اكثر ديمقراطية بكثير مما كان عليه ايام النظام الروسي القديم لا بل في اكثر البلاد الغربية ديمقراطية و لكن ليس فيه من الاشتراكية الى الان شيء تقريبا.

بفئة مغلقة. و الكلمة مرجعها نظام الطوائف الاجتماعية المنغلق المتميز اجتماعيا. 1caste. لقد آثرت ترجمة كلمة (المعرب)

2. زعماء نقابيين غربيين (المعرب)

الفصل السابع

الاسرة – الشبيبة – الثقافة

التيرميدور في العائلة:

لقد برت ثورة اوكتوبر بوعودها المتعلقة بالمراة. و لم تكتف السلطة الجديدة بمنح المراة حقوق الرجل القانونية و السياسية ذاتها بل بذلت كل ما بوسعها و نكثر من اي نظام اخر لتفتح امامها الطريق لكل المجالات الاقتصادية و الثقافية. و لكن اقوى الثورات عاجزة تماما مثل البرلمان البريطاني "كلي القدرة" عن جعل المراة كائنا مشابها للرجل. او بمعنى اخر عاجزة عن ان توزع بينها و بين رفيقها متاعب الحمل و الولادة و الرضاعة و تربية الاطفال. لقد حاولت الثورة بكل شجاعة تدمير "البيت العائلي" الآمن. تلك المؤسسة القديمة الرتيبة الخانقة التي حكم على نساء الطبقات الكادحة فيها بالاشغال الشاقة منذ الطفولة حتى الموت. و كان الثوريون يؤمنون بضرورة استبدال الاسرة من حيث هي مؤسسة صغيرة مغلقة بنظام مكتمل للخدمات الاجتماعية: مراكز امومة، حضانات، حدائق للاطفال، مطاعم، اماكن لتنظيف الثياب، مستوصفات، مستشفيات، مراكز للنقاهة، منظمات رياضية، سينما، مسارح ...الخ و قيام المجتمع الاشتراكي بكل مهام الاسرة الاقتصادية بغية ربط الجيل كله بفكرة المشاركة و التعاون المتبادل يؤدي الى تحرير المراة و بالتالي الى تحرير الزوجين تحريرا حقيقيا من النير الدهري. و طالما بقي هذا الامر بعيدا عن التنفيذ فان اغلبية الاسر السوفياتية البالغ عددها 40 مليون اسرة ستبقى بين براثن عادات القرون الوسطى و العبودية و هيستيريا النساء و الاهانات اليومية للاطفال ووساوس هذه و تلك. و ليس هنالك اي امل في هذا المجال. هذا هو السبب في ان التعديلات المتعاقبة لوضع الاسرة في الاتحاد السوفياتي هي تلك التي تحدد بالشكل الافضل طبيعة المجتمع السوفياتي الحقيقية و تطور شرائحه الحاكمة.

لم ينجح الهجوم على الاسرة القديمة. و ليس هذا بسبب انعدام النية الحسنة او لصلابة فكرة الاسرة في اعماق الضمير فالعاملات و الفلاحات المتقدمات و قفن موقف الحذر من الدولة و دور حضانتها و حدائق اطفالها و مختلف مؤسساتها لمدة قليلة ثم بدان يقدرن المكاسب الكبيرة للتربية الجماعية و تشريك اقتصاد الاسرة. و لكن المجتمع بدا في واقع الامر بغاية الفقر و الجهل و لم تكن موارد الدولة الحقيقية تتلائم مع الخطة او مع نوايا الحزب الشيوعي. لذا فان من الصعب الغاء الاسرة و يستحسن الاكتفاء باستبدالها. ان تحرير المراة الحقيقي مستحيل على ارض "البؤس الاشتراكي". لقد اكدت التجربة هذه الحقيقة التي تكلم ماركس عنها قبل 80 سنة.

كان العمال في سنوات المجاعة يتغذون – مع اسرهم في بعض الاحيان – في مطاعم المصانع او المؤسسات المماثلة. و فسر الامر بصورة رسمية كبداية للتقاليد الاشتراكية. و لسنا بحاجة الان للتوقف عند خصائص المراحل المختلفة – شيوعية الحرب السياسة الاقتصادية الجديدة الخطة الخمسية الاولى – فالواقع انه منذ الغاء بطاقة الخبز في عام 1935 بدا العمال ذوو الاجور الحسنة بالعودة الى مائدة الطعام العائلية. و من الخطا ان نرى في هذا حكما على النظام الاشتراكي الذي لم يكن قد جرب بعد. و لكن العمال و زوجاتهم كونوا انطباعا قاسيا عن "التغذية الاجتماعية" التي نظمتها البيروقراطية كما كونوا الانطباع و الفكرة ذاتيهما عن اماكن التنظيف الاشتراكية حيث تسرق الثياب و تحرق بدلا من ان تنظف. فهل نعود الى البيت؟ ان العودة الى المطبخ و التنظيف المنزلي التي يمتدحها بعض الخطباء و الصحفيين السوفيات بحرج تعني عودة المراة الى القدور و اوعية التنظيف اي الى العبودية القديمة. و مما يشك فيه ان تقتنع ربة البيت بعد ذلك بتصريحات الامية الشيوعية عن "انتصار الاشتراكية الكامل و النهائي في الاتحاد السوفياتي"!

اما بالنسبة للاسرة الريفية المرتبطة بالاقتصاد المنزلي و الزراعة فهي محافظة اكثر من الاسرة المدينية بكثير. و عموما نلاحظ ان الكومونات الزراعية قليلة العدد هي وحدها التي ارست لديها في البدء التغذية الجماعية و الحضانات. لقد قالوا ان على الجماعية ان تؤدي الى تغيير جذري في الاسرة: فبدؤا بمصادرة ابقار الفلاح و دجاجه ايضا. و مع ذلك لم تنخفض نسبة التصريحات و الاعلانات حول السير المظفر للتغذية الاجتماعية في الريف.. و عندما بدا التراجع ظهرت الحقيقة من طيات ضباب الخداع. ان الكولخوزات لا تؤمن للمزارع عادة سوى القمح لبيته و العلف

لحيواناته اما اللحوم و منتجات الالبان و الخضار فياتي اغلبها من انتاج اعضاء الكولخوز الفردي. و ما دامت اهم عناصر التغذية ناتجة عن الجهد الفردي فمن الصعب التحدث عن التغذية الجماعية. و هكذا تعطي اجزاء الارض الصغيرة قاعدة جديدة للاسرة و تحمل المراة عبئا مضاعفا.

في عام 1933 كان عدد الاماكن الدائمة في دور الحضانة 600 الف كما كان هنالك حوالي 4 ملايين مكان موسمي تستخدم خلال فترة العمل الزراعي. و في عام 1935 كان هنالك 5 ملايين و ستمائة سرير في الحضانات بينما بقيت الاماكن الدائمة قليلة كالسابق. و على اية حال فان دور الحضانات الموجودة حتى في موسكو و لينينغراد و المراكز الكبيرة لا تؤمن ابسط المتطلبات. و تقول صحيفة سوفياتية كبيرة: "يجد الاطفال انفسهم في دور الحضانة في وضع اسوا من وضعهم البيتي. و ما هذه الدور سوى ملاجئ سيئة". و من الطبيعي ان لا يرسل العمال الميسورون اولادهم اليها. و لكن جماهير العاملين لا يجدون هذه "الملاجئ السيئة" كافية و لقد قررت السلطة التنفيذية مؤخرا ان تعهد بالاطفال المشردين و الايتام الى الاسر التي ترغب بذلك. و هذا اعتراف من البيروقراطية بعجزها عن القيام بوظيفة اشتراكية هامة. و لقد زاد عدد الاطفال المقبولين في حدائق الاطفال خلال السنوات الخمس الاخيرة 1930– 1935 من 370 الفا الى 1 مليون و 181 الفا و يبدو رقم 1930 متواضعا و لكن رقم 1935 رغم كبره لا يكفي اطلاقا متطلبات الاسر السوفياتية. و تدل الدراسة الدقيقة على ان معظم حدائق الاطفال و افضلها محجوزة لاسر الموظفين و الفنيين و الاستاخانوفيين الخ...

وصرح المجلس التنفيذي منذ فترة قريبة "عن بطء تنفيذ عملية وضع حد لواقع الاطفال المشردين او غير الخاضعين لمراقبة كافية"، فماذا يخفي هذا القول؟ اننا نعرف مصادفة و من المقالات الصغيرة في زوايا الصحف ان "اكثر من الف طفل يعيشون في موسكو داخل المنزل بالذات في ظروف سيئة جدا". و ان بيوت الاطفال في العاصمة تحوي 1500 مراهق لا يعرفون ما هو مصيرهم و ينتظرون العودة الى الشارع. و ان 7500 اسرة حوكمت في موسكو و لينينغراد خلال خريف 1935 لانها تركت اطفالها دون مراقبة. فما فائدة هذه الحكومة؟ و كم من الاف العائلات استطاعت التهرب منها؟ و ماهو عدد الاطفال "الذين يعيشون في البيوت في ظروف سيئة جدا" و لم تذكرهم الاحصائيات؟ و بم تختلف الظروف "السيئة جدا" عن الظروف السيئة فقط؟ هنالك اسئلة كثيرة تحتاج الى جواب. ان الطفولة المشردة الظاهرة و المستترة وباء يبلغ نسبا خطيرة بفعل الازمة الاجتماعية التي تفتت الاسرة بسرعة تجعل المؤسسات الجديدة عاجزة عن الحلول مكانها.

و يعرف القارئ من خلال المقالات الصحفية ذاتها في المناسبات و من خلال الوقائع القضائية ان الدعارة وهي اخر درجات انحطاط المراة لصالح الرجل القادر على الدفع تعبث فسادا في الاتحاد السوفياتي. و لقد نشرت الازفستيا في الخريف الماضي فجاة انه تم توقيف حوالي 1000 امراة يبعن في شوارع موسكو اجسادهن بصورة سرية" و منهن 177 عاملة، 92 مستخدمة، 5 طالبات...الخ. فما الذي القى بهن الى الرصيف؟ ان الذي القى بهن على رصيف الشارع هو: نقص الدخل و الحاجة و ضرورة "الحصول على دخل اضافي يكفي لشراء احذية و ثياب". و لقد حاولنا دون جدوى معرفة الحجم التقريبي لهذا المرض الاجتماعي فالبيروقراطية تطلب من مصلحة الاحصاء ان تلتزم بالصمت. و لكن هذا الصمت الاجباري دلالة على ان "طبقة" العاهرات كبيرة العدد. و ليس الامر استمرارا للماضي لان العهرات هنا شابات يافعات. و لا يوجد من يستطيع اتهام النظام السوفياتي و اعتباره سبب هذا الجرح القديم قدم الحضارة. و لكن من غير المغتفر ان نتكلم على انتصار الاشتراكية ما دامت الدعارة موجودة. و تؤكد الصحف ضمن الحدود المرسومة لها لبحث هذا الموضوع الحساس ان الدعارة في تناقص مستمر. و قد يكون هذا صحيحا بالمقارنة مع سنوات المجاعة و الانحلال (1931 – 1933) و لكن العودة الى العلاقات المبنية على المال تؤدي بصورة حتمية الى تنامي الدعارة و انتشار الطفولة المشردة. فحيث يوجد افراد متميزون يوجد اناس منبوذون! ان

ازدياد عدد الاطفال المشردين يدل بما لا يقبل الجدل على وضع الام الماساوي. حتى البرافدا المتفائلة تجد نفسها مضطرة للاعتراف بمرارة "ان ولادة طفل بالنسبة لكثير من النساء تشكل خطرا جديا". و لهذا منحت السلطة الثورية المراة حق الاجهاض وهو احد حقوقها المدنية و السياسية و الثقافية الاساسية طالما استمر البؤس و الاضطهاد العائلي رغم ما يقوله الخصيان و العوانس من الجنسين. و لكن هذا الحق البائس يصبح بسبب اللامساواة الاجتماعية امتيازا. ان المعلومات القليلة التي تقدمها الصحافة حول ممارسة الاجهاض مؤثرة: ان احد المستشفيات الريفية في الاورال استقبل في عام 1935 "195 امراة مشوهة من جراء عمليات اجهاض قامت بها نساء دجالات غير مختصات" منهن 33 عاملة و 28 مستخدمة و 65 فلاحة كولخوزية و 28 ربة منزل الخ. و لا تختلف هذه المنطقة عن غيرها الا ان بان المعلومات الخاصة بها قد انتشرت فكم امراة تشوه بعمليات اجهاض سيئة في الاتحاد السوفياتي كله؟

و عندما شعرت الدولة بعجزها عن تقديم العناية الطبية اللازمة و المنشات الصحية للمراة المضطرة للاجهاض غيرت اتجاهها فجاة و سارت في طريق منع الاجهاض هكذا تجعل البيروقراطية من الفقر فضيلة كما في الكثير من الحالات. و يبرر سوليتز احد اعضاء المحكمة السوفياتية العليا و المختص بمواضيع الزواج حظر الاجهاض قريبا قائلا انه لما كان المجتمع الاشتراكي لا يعرف البطالة ...الخ لا يمكن منح المراة حق نبذ "مسرات الامومة". و ما هذه سوى فلسفة كاهن رعية في متناوله عصا الدركي. لقد قرانا مؤخرا في صحيفة الحزب المركزية ان ولادة طفل بالنسبة لكثير من النساء – و الافضل ان نقول غالبية النساء – تشكل "تهديدا". كما سمعنا مرجعا سوفياتيا عليا يتحدث عن "عدم تنفيذ القرار بوضع حد لحالة الاطفال المشردين". و هذا يعني زيادة التشرد عند الاطفال. و ها نحن نرى قاضيا كبيرا يعلن ضرورة فرض العقوبة اللازمة على عملية الاجهاض في بلاد "الحياة السعيدة" تماما كما الحال في البلاد الراسمالية حيث التعاسة . و اننا لنرى مسبقا ان العاملات و الفلاحات و الخادمات اللواتي يصعب عليهن اخفاء خطيئتهن هن اللواتي سوف يقعن بين ايدي السجانين سواء اكان ذلك في الاتحاد السوفياتي ام في الغرب. اما "تساؤنا"اللواتي يطلبن عطورا ممتازة و ادوات زينة اخرى فانهن قادرات على تنفيذ كل ما يرغبن به على مراى من عدالة متساهلة. و يضيف سوليتز: "نحن بحاجة الى رجال" متجاهلا وجود الاطفال المشردين. و لو لم تضع البيروقراطية على افواه العاملات ختم الصمت لاجبنه قائلات: "اذن فلتنجبوا انتم الاطفال!" لقد نسي هؤلاء السادة ان على الاشتراكية ان تلغي الاسباب التي تدفع المراة الى الاجهاض لا ان تدفع الشرطي ليتدخل بكل قحة في الحياة الخاصة للمراة فارضا عليها "سعادة الامومة".

و لقد تعرض مشروع قانون الاجهاض لمناقشة عامة. و لقد اضطرت مصفاة الصحافة السوفياتية الضيقة للسماح بتسرب عدد من الشكوى المريرة و الاحتجاجات المكتومة. ثم انتهت المناقشة بسرعة كما بدات. و قد جعلت السلطات في 27 حزيران / يونيو 1936 من المشروع السافل قانونا مثلث السفالة.. و ابدى كثير من المحامين العاملين في كنف البيروقراطية تبرمهم منه. و كتب لويس فيشر ان القانون الجديد هو مجرد سوء فهم مؤسف. و الحقيقة ان هذا القانون الموجه ضد المراة و الذي يرسي بالنسبة للسيدات المحترمات نظام استثناءات هو احد النتائج الطبيعية للردة التيرميدورية[1].

ان رد الاعتبار الاحتفالي للاسرة الذي ترافق مع رد اعتبار الروبل – يا للصدفة الالهية! – يعود الى فقر الدولة ماديا و ثقافيا. بدل ان يقول قادة النظام: "كنا فقراء و جهلاء لدرجة منعتنا من تامين علاقات اشتراكية بين الناس الا ان اولادنا و احفادنا سيفعلون ذلك" يقومون بترميم اناء الاسرة المحطم. و يفرضون عبر التهديد بالعقوبات القاسية عقيدة الاسرة التي تشكل القاعدة المقدسة للاشتراكية المظفرة و من الصعوبة بمكان قياس عمق هذا التراجع!

و يجرف التطور الجديد كل ما امامه، الاديب و رجل القانون، و القاضي و الميليشيا، و الصحيفة و التعليم. و عندما كتب شيوعي شاب شريف و سليم النية لصحيفته: "يستحسن ان تجدوا حلا لهذه المعضلة: كيف تستطيع المراة ان تهرب من كماشة الاسرة؟" تلقى ردا قاسيا فصمت. ان كتاب الف باء الشيوعية[2] اعتبر اغراقا في اليسارية. بينما تنتعش الافكار المسبقة الفجة و السخيفة للطبقات الوسطى الجاهلة لتخذ صفة الاخلاق الحميدة. و ماذا يجري في حياة الاصقاع النائية اليومية لبلاد مترامية الاطراف؟ ان الصحافة لا تكشف عمق الردة التيرميدورية داخل الاسرة الا بمقدار بالغ الضالة.

و تتنامى رغبة الوعاظ النبيلة مع ازدياد الرذائل و تكتسب الوصية السابعة[3] شعبية كبيرة في الاوساط الحاكمة و ليس على الاخلاقيين السوفيات الا ان يغيروا قليلا في تركيب الجمل. لقد بدات حملة ضد الطلاق السهل كثير الوقوع. و يبشر الفكر الخلاق للمشرعين بتدبير "اشتراكي" يتضمن دفع رسوم تسجيل الطلاق و زيادة هذه الرسوم عند التكرار. اننا لم نخطئ عندما قلنا ان الاسرة تتجد في الوقت الذي يستعيد فيه الروبل دوره و نحن نامل ان لا تكون الرسوم عائقا امام افراد الوسط الحاكم. ان من يملكون شققا جيدة و سيارات ووسائل رفاهية اخرى ينظمون شؤونهم الخاصة دون دعاية نافلة و بالتالي من غير تسجيل. و ليس للدعارة وجه مخز اليم الا في قاع المجتمع السوفياتي. اما في قمة هذا المجتمع حيث تتحد السلطة مع الرفاهية فانها تاخذ مظهرا انيقا على شكل خدمات صغيرة متبادلة لا بل مظهر "العائلة الاشتراكية". و قد سبق و عرفنا سوسنوفسكي على اهمية عامل "السيارة – الحريم" وراء انحطاط القادة.

ان "لاصدقاء" الاتحاد السوفياتي العاطفيين و الاكاديميين عيونا لا يرون بها. ان قانون تنظيم الزواج الذي قدمته ثورة اوكتوبر فكان في حينه مصدر فخر قد عدلته و شوهته استعارات كبيرة من الكنز القانوني للبلاد البرجوازية. و كما لو كان هناك اصرار على جمع السخافة مع الخيانة تجري الان استعادة الحجج التي استخدمت في الماضي للدفاع عن حريتي الاجهاض و الطلاق غير المشروطتين – "تحرير المراة" "الدفاع عن الحقوق الشخصية" "حماية الامومة" – و ذلك للحد من هاتين الحريتين او حظرهما معا.

وياخذ التراجع شكل نفاق مقزز و يتجاوز في ابعاده حجم الضرورة الاقتصادية القاسية. و تضاف الى الذرائع الموضوعية للعودة للقواعد البرجوازية من مثل دفع نفقة غذائية للطفل المصلحة الاجتماعية للاوساط الحاكمة في تعميق الحق البرجوازي. و ما المبرر القاهرللعبادة الحالية للاسرة سوى حاجة البيروقراطية لايجاد تسلسل صلب للعلاقات الاجتماعية و لخلق شبيبة تتولى ضبطها 40 مليون اسرة تعمل كنقاط استناد للسلطة و الحكم. و طالما كان يؤمل ايلاء الدولة مهمة تربية الاجيال الجديدة عملت السلطة على فصل الاطفال عن عائلاتهم لتحصينهم ضد التقاليد القديمة بدل الاهتمام بدعم سلطة البالغين و لا سيما الوالد و الوالدة. و خلال الخطة الخمسية الاولى كانت المدارس و منظمات الشبيبة الشيوعية تدعو الاطفال لكشف الاب السكير او الام المتدينة و احراجهما و تخجيلهما و محاولة "اعادة تربيتهما". الامر الذي ادى الى هز قواعد السلطة العائلية. لقد جرى تبديل جذري في هذا الحقل الذي لا يخلو من الاهمية. اعيد العمل بالوصية الخامسة[4] اضافة للوصية السابعة دون التطرق مرحليا الى السلطة الالهية. الا ان المدارس الفرنسية تستغني هي الاخرى عن هذا الامر و لكن ذلك لا يمنعها من بث الروتين و روح المحافظة.

ان الاهتمام بسلطة الاهل قد استتبع تغييرا في السياسة المتبعة حيال الدين. و كان نكران الله و مساعديه و معجزاته من اخطر عوامل التجزئة التي استخدمتها السلطة الثورية لتفريق الاباء عن الابناء. الا ان النضال ضد الكنيسة الذي قاده رجال من امثال ياروسلافسكي تجاهل تطور الثقافة و الدعاية الجدية و التربية العلمية فانتهى في اغلب الاحيان الى ترهات وتنكيدات. ثم انتهى الهجوم على السماوات مثلما انتهى الهجوم على العائلة و امرت البيروقراطية الراغبة بتحسين سمعتها الشباب الملحد بتراك السلاح و البدء بالمطالعة. و لم يكن ذلك سوى البداية. ان نظاما من الحياد الساخر يتبلور تدريجيا بالنسبة للدين. هذه هي المرحلة الاولى و ليس من الصعب توقع المرحلتين التاليتين اذا تعلق سير الامور بالسلطات الحاكمة فقط.

ان التضادات الاجتماعية تضاعف على الدوام و في كل مكان من نفاق الاراء السائدة: و هذا هو تقريبا القانون التاريخي لتطور الافكانر مترجما بلغة حسابية. و تعني الاشتراكية الحقة علاقات متجردة بين الناس و صداقة بدون حسد و دسائس و حبا دون حسابات دنيئة. و تعلن السلطات الرسمية ان هذه القواعد المثالية قد تحققت و ذلك بشدة تتناسب مع شدة احتجاج الحقيقة على مثل هذه التاكيدات. و يقول برنامج الشبيبة الشيوعية السوفياتية الجديد المعلن في نيسان / ابريل 1936: "تخلق اليوم اسرة جديدة تهتم الدولة السوفياتية بتفتحها و ذلك على ارض المساواة الحقيقية بين الرجل و المراة". و اضاف معلق رسمي قائلا: "لا يدفع شبيبتنا لاختيار الرفيق او الرفيقة سوى الحب. و لا مكان للزواج البرجوازي المبني على المصلحة في جيلنا الصاعد". (البرافدا 4 نيسان / ابريل 1936). و يتمتع هذا القول بصحة كبيرة اذا نظرنا الى وسط العمال و العاملات الشباب. و لكن زواج المصلحة قليل الانتشار ايضا في اوساط عمال البلاد الراسمالية. و يختلف الامر بالمقابل في الشرائح السوفياتية العليا و المتوسطة اذ تلحق التجمعات الاجتماعية الجديدة العلاقات الشخصية بدائرة قراراتها بصورة الية. و تزدهر المساوئ الناجمة عن السلطة و المال في حقل العلاقات الجنسية و سط البيروقراطية السوفياتية كما لو كان هدفها اللحاق بالبرجوازية الغربية في هذا المجال.

لقد بعث حيا "زواج المصلحة" بالتناقض المطلق مع تاكيد البرافدا الذي اشرنا اليه اعلاه. و الصحافة السوفياتية تؤكد كلامنا سواء اكان ذلك بدافع الضرورة او بفعل ميل عارض الى الصراحة. و تكتسب الوظيفة و الاجر و العمل و عدد الاشرطة على الاكمام اهمية تزداد مع الايام لان مسائل الاحذية و الفرو و المسكن و الحمام و السيارة – حلم الاحلام – مرتبطة بها. و يجمع الصراع على الغرف و يفرق عددا لا باس به من الازواج في موسكو كل عام. و لمسالة اولياء الامور اهمية خاصة. فمن المفيد ان يكون والد الزوجة ضابطا او شيوعيا متنفذا او ان تكون امها شقيقة شخصية كبيرة. فمن يستغرب هذا و هل يمكن ان يكون الامر غير ذلك؟

ان انهيار الاسرة و تحطمها بسبب التطلعات الجديدة للزوج بعد ان يغدو عضوا في الحزب او عضوا فعالا في نقابة من النقابات او ضابطا او مديرا فيما زوجته مسحوقة تحت اعباء الاسرة لا تستطيع رفع مستواها عبارة عن فصل درامي في كتاب المجتمع السوفياتي. و تحدد ماساة المراة المتاخرة المهجورة طريق جيلين من البيروقراطية السوفياتية. و يمكن ملاحظة الحالة نفسها اليوم في الجيل الجديد. و اننا لا نجد اكثر اشكال القسوة و القحة شدة في المستويات البيروقراطية العليا حيث يعتبر محدثو النعمة الجهلاء، و هم يشكلون نسبة مرتفعة، ان كل شيء مسموح لهم. و ستكشف الذاكرة و الوثائق يوما من الايام الجرائم الحقيقية المرتكبة ضد الزوجات القديمات و النساء بصورة عامة على يد وعاظ الاخلاق العائلية و دعاة "سعادة الامومة" الاجبارية" التي يعتبرها القانون غير قابلة للانتهاك.

كلا ان المراة السوفياتية لم تتحرر حتى الان. و تقدم المساواة لنساء الشرائح العليا التي تعيش من العمل البيروقراطي و التقني و التعليمي و الفكري على وجه العموم فوائد تفوق ما تقدمه للعاملات و الفلاحات على وجه الخصوص. و ما دام المجتمع عاجزا عن القيام باعباء الاسرة المادية فان الام غير قادرة على ممارسة وظيفة اجتماعية الا اذا كانت تملك

رقيقا ابيض كالمرضعة و الخادمة و الطباخة...الخ. و يبني 5 بالمئة – 10 بالمئة من عائلات الاتحاد السوفياتي رفاهيتهم بصورة مباشرة او غير مباشرة على حساب عمل الخدم. و معرفة عدد الخدم الصحيح في الاتحاد السوفياتي مفيدة لمعرفة حقيقة وضع المراة من وجهة النظر الاشتراكية اكثر من كل القوانين السوفياتية مهما كانت تقدمية. و لكن الاحصائيات تخفي الخدم تحت باب العاملات اون "وظائف اخرى"!

و يختلف وضع ربة الاسرة الشيوعية المحترمة التي تستخدم خادمة و هاتفا لطلب ما تبغيه من المخازن و سيارة لتنقلاتها اختلافا كليا عن وضع العاملة التي تجري من حانوت الى اخر و تطبخ عشاءها و تجلب اطفالها من حديقة الاطفال عندما يتوفر لهم في حديقة الاطفال مكان. و لا يمكن لاي شعار اشتراكي ان يخفي هذه المفارقة الاجتماعية التي لا تقل عن تلك الموجودة في البلاد الغربية بين السيدة البرجوازية و المراة العاملة.

و لا تحتاج الاسرة الاشتراكية الحقيقية التي حررها المجتمع من المتاعب اليومية الثقيلة و المهينة الى اي تنظيم. و لا تبدو لها فكرة القوانين حول الطلاق و الاجهاض افضل من ذكرياتها عن بيوت الدعارة او التضحيات البشرية. و اتخذت تشريعات اوكتوبر خطوة جريئة في صالح هذه الاسرة. و لكن التاخر الاقتصادي و الثقافي للبلاد خلق ردة قاسية. و تتراجع قوانين التيرميدوريين نحو الاشكال البرجوازية مخفية تراجعها بجمل كاذبة حول قداسة الاسرة "الجديدة". و تختفي مظاهر الميوعة هنا تحت ستار من الاحترام الكاذب.

و يستغرب المراقبون الصادقون لوضع الاطفال، على وجه الخصوص، التناقض بين المبادئ السامية و الحقيقة المحزنة. ان مجرد استخدام العقوبات الجزائية القاسية ضد تشريد الاطفال يدعونا الى التفكير بان القوانين الاشتراكية الموضوعة لصالح المراة و الطفل ليست سوى نفاق بحت. اما المراقبون من النوع المعاكس فهم مبهورون بحجم الخطة التي اخذت شكل قوانين و اجهزة ادارية و بشهامتها. و لدى مراى الامهات و العاهرات و الاطفال المشردين البائسين يقول هؤلاء المتفائلون ان تزايد الثروة المادية سيحول القوانين الاشتراكية شيئا فشيئا الى حقيقة. و ليس من السهل معرفة اي هذين النوعين من التفكير اكثر خطا و اشد ضررا. و على المرء ان يكون مصابا بالعمى التاريخي لكي لا يرى اتساع الخطة الاشتراكية و جسارتها و اهمية المراحل الاولى من تنفيذها و سعة الافاق المفتوحة امامها. الا انه ليس بالامكان كذلك الا ان نغتاظ من التفاؤل السلبي اللامبالي في الواقع الذي نجده لدى من يغمضون اعينهم عن تنامي التناقضات الاجتماعية و يعزون النفس بافاق مستقبل يطرحون ترك مفاتيحه للبيروقراطية. كما لو ان المساواة بين الرجل و المراة لم تصبح عند البيروقراطية مساواة في انكار كل حق! و كما لو ان البيروقراطية عاجزة عن صنع نير جديد بدلا من الحرية!

و يعلمنا التاريخ كثيرا حول عبودية المراة للرجل و عبوديتهما معا للمستغل و يذكر لنا الكثير عن جهد الشغيلة الذين دفعوا دماءهم ليحطموا هذا النير فلم يصلوا في الحقيقة الا الى تغيير القيود. ثم يصمت التاريخ و لايذكر في النهاية شيئا اخر. فكيف يمكن تحرير الطفل و المراة و الرجل حقا؟ ان الامثلة الايجابية في هذا الصدد ناقصة. فكل التجارب الماضية سلبية و تفرض على الشغيلة قبل كل شيء ضرورة الحذر من الاوصياء ذوي الامتيازات الذين لا يخضعون للمراقبة.

النضال ضد الشبيبة:

يجد كل حزب ثوري دعمه الاساسي لاول وهلة في جيل الطبقة الصاعدة الجديد. و يمكن التعبير عن الشيخوخة السياسية بفقدان المقدرة على جذب الشبيبة. و الاحزاب الديمقراطية البرجوازية التي تبعد نفسها عن المسرح السياسي مضطرة لتسليم الشباب للثورة او الفاشية. عندما كانت البلشفية محظورة كان افرادها من العمال الشباب بينما كان المنشفيك يستمدون قوتهم من اوساط العمال العالية و المسنة الى حد البعيد. و كانوا يتباهون بذلك و ينظرون الى البلاشفة من عل. و لقد اظهرت تطورات الاحداث خطاهم ففي اللحظة الحاسمة جرت الشبيبة الرجال الناضجين و حتى المسنين.

و اعطى الانقلاب الثوري للجيل السوفياتي الجديد دفعة الى الامام و انتزعه مرة واحدة من التقاليد المحافظة و كشف اول اسرار الجدلية القائل بانه ليس هنالك على الارض شيء ابدي و ان المجتمع مكون من مواد قابلة للتشكل. و تظهر تجربة عصرنا غباء نظرية الاجناس التي لا تتبدل! فالاتحاد السوفياتي بوتقة هائلة تذوب فيها صفات عشرات القوميات و تتوارى منها فكرة الروح السلافية كما حثالة المعادن.

و لكن الدفع الذي تلقاه الجيل الجديد لم يجد حتى الان مخرجا في مشروع تاريخي ملائم. و الشبيبة في الحقيقة فعالة جدا في الحقل الاقتصادي. ففي الاتحاد السوفياتي 7 ملايين عامل تنقص اعمارهم عن 23 سنة و يعمل 3.14 ملايين منهم في الصناعة و 700 الف في الورشات. و يشكل العمال الشباب في المصانع الجديدة العملاقة حوالي نصف اليد العاملة. و في

الكولخوزات اليوم 1.2 مليون شاب شيوعي. و هناك مئات الالاف من الشيوعيين الشباب الذين ذهبوا في السنوات الاخيرة للعمل في الورشات و مناجم الفحم و الغابات و مناجم الذهب في القطب الشمالي او سخالين او على شواطئ نهر امور حيث تبنى مدينة جديدة هي كومسومولك (مدينة الشبيبة الشيوعية). و يقدم الجيل الجديد عمال الصدمة و العمال المهرة و الاستاخانوفيين و رؤساء العمال و صغار الاداريين. و هم يدرسون بهمة و اجتهاد في اغلب الاحيان و يشاركون في حقل الرياضة بشكل فعال و خاصة الرياضة الخطرة كالقفز بالمظلات او رياضات القتال كالرمي و يذهب المندفعون منهم مع الحملات الاستكشافية الخطيرة من كل نوع.

و يقول مكتشف المنطقة القطبية المعروف شميدت: "ان خيرة شبيبتنا يرغبون بالعمل الصعب". هذه هي الحقيقة بلا شك و مع هذا يبقى جيل ما بعد الثورة في كل المجالات تحت الوصاية. فماذا يعمل و كيف يعمل؟ ان كل شيء محدد له من قبل رؤسائه و السياسة شكل القيادة المثلى تبقى بمجملها بين ايدي ما يسمى بالحرس القديم. و في حين يظهر الكبار للشبيبة محبتهم و اعجابهم يحافظون بكل حرص على احتكارهم.

كان انجلس يرى ان تطور المجتمع الاشتراكي لا يتم دون "زوال" الدولة اي قيام الادارة الذاتية للمنتجين و المستهلكين مكان جميع المؤسسات البوليسية. و كان يولي مهمة اكمال هذا العمل للجيل الجديد "الذي سيكبر في مناخات الحرية الجديدة و يجد نفسه قادرا على ان يضع على الرف كل التفاهات القديمة المتعلقة بالدولة". و اضاف لينين في هذا المجال: "و كل ما يتعلق بالدولة بما في ذلك ما يخص الجمهورية الديمقراطية...". هكذا فكر انجلس و لينين بمنظور بناء المجتمع الاشتراكي: يبدا الجيل الذي استولى على السلطة الحرس القديم بتصفية الدولة ثم ياتي الجيل الذي يليه لينهي هذا العمل.

فما هي الحقيقة الان؟ ان 43 بالمئة من شعب الاتحاد السوفياتي مولود بعد ثورة اوكتوبر. فاذا عينا حدود الاجيال عند 23 سنة و جدنا اكثر من 50 بالمئة من الشعب السوفياتي لم يبلغ هذه الحدود. اي ان اكثر من نصف السكان لم يعيشوا تجربة اي نظام غير النظام السوفياتي. و لكن هذا الجيل لا يكبر في "ظروف الحرية" كما فكر انجلس. انه ينمو تحت النير غير المحتمل للشريحة الحاكمة التي تدعي انها قامت بثورة اوكتوبر. ففي المصنع و الكولخوز و الثكنة و الجامعة و المدرسة و حديقة الاطفال لكي لا نقول في دور الحضانة تقاس فضائل الانسان بمقدار اخلاصه لرؤسائه و طاعتهم دون جدال. و كثير من المثل التعليمية تبدو و كانها مستوحاة من غوبلز لو ان غوبلز نفسه لم ياخذها الى حد بعيد من بطانة ستالين.

و تدخل الشكليات و النفاق بعمق في تعليم الطلاب و في حياتهم الاجتماعية. و لقد تعلم الاطفال حضور الكثير من الاجتماعات حيث يختنقون من الملل مع مجلس رئاستهم الفخري الذي لا بد منه و تبخيرهم للرؤساء المحبوبين و مناقشتهم الامتثالية المدروسة مسبقا و التي يقول المرء خلالها شيئا و يفكر بشيء اخر. فاذا ما حاولت نوادي الطلاب البريئة ان تخلق وسط هذه الصحراء واحة انصبت عليها تدابير زجرية قاسية. و يتدخل البوليس السياسي في المدارس المسماة "اشتراكية" ليفتت المعنويات بالوشاية و الخيانة. و يبدو اعقل المربين و مؤلفي الكتب الخاصة بالاطفال رغم تفاؤلهم الرسمي خوفهم من الضغط و النفاق و الملل الذي يثقل كاهل المدارس.

ان الجيل الجديد محروم من خبرة الثورة و صراع الطبقات فلا يمكنه ان يعد نفسه ليشترك بكل وعي في الحياة الاجتماعية الا وسط ديمقراطية سوفياتية عن طريق الاجتهاد في دراسة تجارب الماضي و دروس الحاضر. و لا ينمو الفكر و الشخصية الفرديان بدون نقد. و لكن فكرة تبادل الاراء و الوقوع في الخطا و مراجعة الاخطاء الشخصية و اخطاء الاخرين و تصحيحها فكرة محرمة على الشبيبة السوفياتية. و تحل كافة المسائل حتى المتعلقة بها دون اخذ رايها و ما عليها سوى التنفيذ و التسبيح بالحمد. و ترد البيروقراطية على كل نقد بقصف رقبة من يجرؤ عليه. انها تقمع كل ما هو موهوب و متمرد لدى الشبيبة، تزيله من الوجود، او تبيده جسديا. وهكذا يمكن تفسير لماذا ملايين و ملايين الاعضاء في منظمات الشبيبة الشيوعية لم يكونوا الى اليوم شخصية بارزة و احدة.

ان الشبيبة التي تندفع في مجالات التقنية و العلوم و الاداب و الرياضة و الشطرنج تبدو كما لو كانت تتدرب على نشاطات اسمى بكثير. و هي تتنافس في كل هذه المجالات مع الجيل القديم سيء الاعداد فتلحق به و تتجاوزه في بعض الاحيان. فاذا ما اقتربت من السياسة احرقت السياسة اصابعها، لذا فامامها ثلاثة احتمالات: ان تنضم الى البيروقراطية و تنجح في العمل او ان تخلد للصمت و تذوب في العمل الاقتصادي و العلمي و في حياتها الخاصة او ان تلقي بنفسها خارج القانون و تتمرس بالصراع و تعد نفسها للمستقبل. ان العمل البيروقراطي مقفل الا في وجه اقلية ضئيلة و في القطب الاخر تاتي المعارضة جماعات قليلة و يبقى القسم المتوسط كثير التنوع. و هنالك سيرورات غير مرئية كبيرة المعنى تتم تحت ضغط المدحلة و سيكون لها اهمية بارزة في تحديد مستقبل الاتحاد السوفياتي.

ان اتجاهات التقشف خلال الحرب الاهلية اخلت المكان في مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة لصالح عقليات اكثر ابيقورية[5] لكي لا نقول اكثر ميلا للانغماس في اللذات. و في مرحلة الخطة الخمسية الاولى ساد تقشف قسري بالنسبة

للجماهير و الشبيبة و حسب في حين كان المسؤولون يتمتعون برفاهيتهم الشخصية. و تتصف مرحلة الخطة الخمسية الثانية بوجود رد فعل عنيف ضد الحرمان و تفكير بالمكاسب الشخصية بين صفوف المواطنين عامة و الشباب بصورة خاصة. فالاقلية الضئيلة التي تتوصل الارتفاع فوق مستوى الجماهير انطلاقا من اوساط الشبيبة السوفياتية تجد الباب مفتوحا امامها نحو امكانية اللحاق بالاوساط الحاكمة. من جهة اخرى تقوم البيروقراطية باختيار موظفيها ووصولييها و بتكوينهم بصورة واعية.

و يؤكد المعلق الرئيسي لمؤتمر الشبيبة الشيوعية المنعقد في نيسان / ابريل 1936 ان "الشبيبة السوفياتية لا تعرف ما هي الرغبة بالثراء و تجهل الدناءة البرجوازية الصغيرة و الانانية المنحطة". و يبدو هذا الكلام زائفا حيال الشعار السائد اليوم: "رفاهية و حياة رغيدة" و العمل بالقطعة و المكافات و الاوسمة. ليست الاشتراكية تقشفا انها تتعارض بشدة مع التقشف المسيحي و كل دين اخر ذلك انها تتعلق بهذا العالم و حسب و لكنها تمتلك سلمها للقيم الارضية. و لا تبدا الشخصية الانسانية بالنسبة اليها مع الاهتمام بالحياة الراغدة بل على العكس حيث يتلاشى هذا الاهتمام. الا انه ليس هنالك جيل قادر على القفز فوق نفسه. ان كل حركة استاخانوف مبنية حتى هذا الحين على الانانية و مقياسها الوحيد هو عدد البنطلونات و رباطات العنق التي يمكن شراؤها بثمن العمل و يدل هذا المقياس على "الدناءة البرجوازية الصغيرة" الكامنة فيه. و قد تكون هذه المرحلة ضرورة تاريخية و لكن ذلك لا يمنعنا من ان نراها على حقيقتها. و تفتح العودة الى العلاقات التجارية دون شك امكانية تحسين ملموس للرفاهية الفردية و ان رغبة الشباب السوفياتي في ان يكونوا مهندسين لا ترجع الى حبهم للبناء الاشتراكي بل لكون المهندسين يكسبون اكثر من الاطباء و المعلمين بكثير. و عندما تتكشف مثل هذه الميول في جو من الضغط الفكري و الردة الايديولوجية و عندما يرخي المسؤولون العنان لغرائز الوصوليين ينحط تكوين "الثقافة الاشتراكية" الى مستوى تربية انانية معادية للمجتمع الى ابعد الحدود.

انه لافتراء قاس مع ذلك اتهام الشبيبة السوفياتية بالنفعية بصورة مطلقة او رئيسية. لا. انها في مجملها كريمة و مدركة و جريئة. و لا تلوثها الوصولية الا بشكل سطحي بينما تكمن في اعماقها ميول متنوعة لم تتوضح بعد غالبا و شجاعة تنتظر افاقا للعمل. و تعيش الوطنية السوفياتية الجديدة على هذه الامال بصورة جزئية. نها عميقة و مخلصة و فعالة و لكنها تعاني كذلك من سوء التفاهم بين شيوخها و شبابها. و تجد الصدور الشابة النقية جو النفاق خانقا لا يمكن فصله عن الردة التيرميدورية اي الردة التي ما تزال مكرهة على ارتداء لباس الثورة. ان التناقض الصارخ بين الشعارات الاشتراكية و الحقيقة التي نعيش فيها يدمر الثقة بالقوانين و النظم الرسمية. و يتخذ كثير من الشباب حيال السياسة موقفا متعاليا و يصطنعون في حركاتهم الفظاظة لا بل انعدام الحشمة و الوقار. و تعبر القحة و عدم المبالاة في العديد من الحالات و ربما في غالبيتها عن اشكال بدائية للتذمر و الرغبة بالانطلاق بحرية. و تدل عمليات الطرد من الشبيبة و الحزب و عمليات التوقيف و النفي لمئات الالاف من الشباب سواء اكانوا من "الحرس الابيض" و "الانتهازيين" او من البلاشفة اللينينيين على ان مصادر المعارضة السياسية الواعية من اليمين و اليسار لا تنضب بل انها تزايدت خلال السنوات الثلاث الاخيرة. و اخيرا فان الاكثر حماسا و فراغ صبرا و الاقل اتزانا الذين جرحت مشاعرهم او مست مصالحهم يلجاون الى الانتقام و الارهاب. هذه هي الصورة التقريبية اليوم للذهنية السياسية للشبيبة السوفياتية.

ان تاريخ الارهاب الفردي في الاتحاد السوفياتي يطبع بقوة مراحل التطور العام للبلاد. ففي فجر سلطة السوفيات نظم البيض و الاشتراكيون الثوريون محاولات ارهابية في اجواء الحرب الاهلية. و عندما فقدت الطبقات المالكة القديمة كل امل بالعودة الى السلطة توقف الارهاب. و لكن اعتداءات الكولاك التي امتدت حتى الوقت الاخير كان لها طابع محلي اذ كانت تكمل حرب عصابات ضد النظام. ان الارهاب الاكثر حداثة لا يعتمد على الطبقات الحاكمة القديمة او على الفلاحين الاغنياء. فارهابيو الجيل الجديد يظهرون حصرا بين الشباب السوفياتي و الشبيبة الشيوعية و الحزب و ابناء الحكام انفسهم. ان الارهاب الفردي العاجز عن حل المعضلات التي تواجهه له مع ذلك مغزى كبير من حيث يطبع حدة التضاد بين البيروقراطية و الجماهير الشعبية عامة و الشبيبة بوجه خاص.

و يمكن اعتبار النشوة الاقتصادية و القفز بالمظلات و الحملات القطبية و عمليات الارهاب العرضية دلائل على قرب انفجار تذمر الشباب ضد وصاية الشيوخ الثقيلة. و قد تكون الحرب صمام امان لبخار التذمر المتجمع. و لكنها لن تكون صماما لمدة طويلة لان الشبيبة تكسب خلالها ما ينقصها من صلابة المحاربين و ارادتهم كما يفقد الشيوخ كثيرا من سمعتهم. و قد توفر الحرب للبيروقراطية في احسن الظروف فترة تاجيل جديدة و لكن حدة الصراع السياسي بعد الحرب ستكون شديدة. و من الخطا تصوير مشكلة الاتحاد السوفياتي على انها مشكلة اجيال. اذ تعتبر البيروقراطية ان بين الشيوخ عددا لا باس به من الاعداء الظاهرين او المستترين كما ان هنالك مئات الالاف من الشباب البيروقراطين المكتملين. و لكن سواء انطلق الهجوم ضد الشرائح الحاكمة من اليمين او اليسار فسيجد المهاجمون قوتهم الرئيسية في الشبيبة المخنوقة المتذمرة المحرومة من الحقوق السياسية. و البيروقراطية تفهم هذا الامر جيدا فيها بالغة الحساسية ضد كل ما هددها و تقوم بتقوية مواقعها مسبقا فتحفر خنادقها الرئيسية و تبني معاقلها الحصينة في وجه الجيل الجديد.

لقد اشرنا سابقا الى انه انعقد في الكرملين في نيسان / ابريل 1936 مؤتمر الشبيبة الشيوعية العاشر. لم يحاول احد بالطبع ان يفسر سر عدم انعقاد هذا المؤتمر خلافا للانظمة خلال خمس سنوات. لقد تكشف حالا ان هذا المؤتمر تعرض لعملية اختيار و تصفية بكل عناية قبل ان يجتمع ليصادر الشبيبة بالمعنى السياسي: لقد فقدت "الكومسومول" – او منظمة الشبيبة الشيوعية - حتى من الناحية القانونية كل حق بالاشتراك في الحياة الاجتماعية حسبما يظهر من انظمتها الجديدة. اصبحت التربية و التعليم مجال نشاطها الوحيد. و لقد اعلن السكريتير العام للشبيبة الشيوعية بناء على اوامر رؤسائه: "ان علينا... ايقاف الثرثرة حول الخطة الصناعية و المالية بصدد انخفاض سعر التكلفة و توازن الحسابات و البذار و كل مهام الحكومة الاخرى كما لو كان لنا نتخذ القرار حولها". ان الامر المتعجرف "بايقاف الثرثرة" الذي لم يثر اي حماس في مؤتمر مخضع كليا يبدو مدهشا اذا عرفنا ان القانون السوفياتي يحدد سن الرشد السياسي ب 18 سنة و يمنح الشباب من الجنسين اعتبارا من هذا السن حق الانتخاب بينما كان الحد الاعلى لسن الشبيبة الشيوعية حسب الانظمة القديمة 23 سنة علما بان ثلث اعضاء المنظمة قد تجاوزوا هذا الحد. و لقد قام المؤتمر بالتصويت على تعديلين: اولهما رفع حدود سن اعضاء المنظمة لزيادة عدد الشبيبة المنتخبة و ثانيهما حرمان المنظمة من حق التدخل في السياسة العامة (الامر الذي لم يكن موضع بحث) لكن كذلك في المواضيع الاقتصادية العادية. ان رفع حدود السن ناجم عن زيادة صعوبة عملية الانتقال من منظمة الشبيبة الشيوعية الى الحزب. اما الغاء ما تبقى من الحقوق السياسية لا بل مجرد مظهرها فناجم عن الرغبة في اخضاع الشبيبة الشيوعية نهائيا للحزب الذي تم تطهيره. و التدبيران متناقضان و لكن لهما سببا مشتركا هو خوف البيروقراطية من الجيل الجديد.

اما مقدمو تقارير المؤتمر الذين كانوا ينفذون، باعترافهم، مهمات كلفها بهم ستالين - و هذه التحذيرات كانت تتجه لالغاء اي نقاش – فقد شرحوا هدف التعديل بصراحة مدهشة قائلين: "لسنا بحاجة لحزب اخر". و قد كان هذا اعترافا بان القياديين يخشون ان تتحول الكومسومول في حال عدم قمعها نهائيا الى حزب ثان. و لتحديد الاتجاهات المحتملة لهذا الحزب الافتراضي اضاف احد المتحدثين هذا الانذار : "لقد حول تروتسكي في حينه ان يقنع الشبيبة التي كان يغازلها بديماغوجية بفكرة مناهضة للينينية و البلشفية تقول بضرورة خلق حزب اخر". و ينطوي تلميح المتحدث على مفارقة تاريخية: لقد اكتفى تروتسكي انذاك بالتحذير من ان البقرطة اللاحقة للنظام ستؤدي حتما الى القطيعة مع الشبيبة و تهدد بولادة حزب اخر. و ليس هذا مهما: ان الاحداث التي اكدت صحة هذا الانذار جعلت منه برنامجا كاملا. و لم يحتفظ الحزب بجاذبيته بعد انحطاطه الا بالنسبة للوصوليين.. اما الشابات و الشباب الشرفاء و القادرون على التفكير فلا يسعهم الا التقزز من هذه العبودية البيزنطية و من البلاغة الزائفة التي تخفي الامتيازات و التعسف و من تبجح البيروقراطيين التافهين الذين اعتادوا علة ان يمتدحوا بعضهم بعضا و من كل هؤلاء الماريشالات الذين لم ينتزعوا يوما نجوم السماء فقد رصعوا بها كل بزاتهم. اذن فالامر لم يعد يتعلق بخطر ظهور حزب اخر كما كانت الحالة منذ 12 او 13 سنة و لكن بضرورة ايجاد هذا الحزب كقوة وحيدة قادرة على متابعة ثورة اوكتوبر. ان تعديل انظمة الشبيبة الشيوعية حتى و لو تدعم بتدابير بوليسية جديدة لن يمنع الشبيبة من ان تكسب قوة الرجال و تدخل في صراع مع البيروقراطية. ففي اي اتجاه ستسير الشبيبة في حالة الانقلاب السياسي؟ و تحت اية راية ستتجمع؟ ليس هنالك من يستطيع اعطاء جواب اكيد على هذه الاسئلة. و الشبيبة نفسها اعجز من غيرها على ايجاد هذا الجواب فهنالك عوامل متناقضة تتفاعل في ضميرها. ان احداثا تاريخية ذات اهمية عالمية ستجبر هذه الجماهير في المحصلة على اتخاذ قرارها: حرب، انتصارات فاشستية جديدة او على العكس انتصار الثورة في الغرب. و ستقنع البيروقراطية في كل الاحوال بان الشبيبة المحرومة من الحقوق تشكل في التاريخ عاملا متفجرا من الدرجة الاولى.

ان الاوتوقراطية الروسية التي تكلمت في عام 1894 بلسان القيصر الشاب نيقولا الثاني كانت ترد على اعضاء الزيمستفوات[6] الذين اظهروا بحياء رغبتهم بالاشتراك في الحياة السياسية قائلة: " احلام مجنونة!". و انها لكلمات ماثورة. اما في عام 1936 فتجيب البيروقراطية على التطلعات المرتبكة الى الان لدى الجيل السوفياتي الجديد بامر صارم "لايقاف الثرثرة". و لسوف تدخل هذه الكلمات ايضا في التاريخ و سيدفع النظام الستاليني ثمنا لا يقل عما دفعه النظام القديم الذي كان يراسه نيقولا الثاني.

الامة و الثقافة

ان السياسة القومية للبلشفية بتحقيقها انتصار ثورة اوكتوبر قد ساعدت الاتحاد السوفياتي على الصمود في مرحلة لاحقة رغم احتشاد قوى المعارضة الداخلية و عداء البلاد المجاورة ثم جاء انحطاط الدولة البيروقراطي فاعاق هذه السياسة. و لقد كان لينين يعد العدة لخوض معركة اولى ضد ستالين حول المسالة القومية في مؤتمر في مؤتمر الحزب الثاني عشر في ربيع 1923 و لكنه اضطر للتخلي عن العمل قبل انعقاد المؤتمر. و لا تزال الوثائق التي كتبها انذاك في ملفات الرقابة[7] . ان الحاجات الثقافية للامم التي توقظها الثورة تتطلب اوسع الاستقلال. اما الاقتصاد فلا يمكن ان يتطور جيدا الا اذا

خضعت كل اجزاء الاتحاد لخطة عامة ممركزة. و الواقع انه لا يمكن تفريق الاقتصاد عن الثقافة بحواجز واضحة. و قد تدخل الاتجاهات الى الحرية الثقافية في صراعات مع المركزة الاقتصادية الا انها صراعات قابلة للحل. و اذا لم يكن هنالك صيغ جاهزة لحل مثل هذه الامور فان الارادة المرنة للجماهير ذات المصلحة الموجودة و يمكن لمشاركتها الفاعلة في تقرير مصيرها يوما بيوم ان ترسم في كل مرحلة محددة حدودة تفصل بين متطلبات المركزية الاقتصادية و المتطلبات الحيوية للثقافات القومية. الا ان الماساة تعود بمجملها الى كون ارادة سكان الاتحاد السوفياتي المتجسدة في عناصرهم القومية المتنوعة تخضع لتزويرات البيروقراطية التي لا تنظر الى الاقتصاد و الثقافة الا من زاوية المصالح الخاصة بالشريحة الحاكمة و تسهيلات الحكم.

صحيح ان البيروقراطية تقدم في هذين المجالين اسهاما تقدميا مستمرا و لكن بتكاليف كبرى باهظة. و يتعلق هذا القول قبل كل شيء بالقوميات المتاخرة في الاتحاد السوفياتي التي يتحتم عليها ان تمر بمرحلة الاستعارة و التقليد و الامتصاص و هي مرحلة يمكن ان تطول او تقصر. و تبني البيروقراطية لهذه القوميات جسرا نحو المحاسن الاولية للثقافة البرجوازية و جزئيا ما قبل البرجوازية. و يقوم النظام بالنسبة لمناطق و قوميات متعددة بالدور التاريخي الذي قام به بطرس الاول و بطانته في روسيا القديمة و لكن على مستوى اوسع و بسرعة اكبر.

يتم التدريس اليوم في الاتحاد السوفياتي بثمانين لغة على الاقل لم يكن لمعظمها ابجديات او كان لها ابجديات اسيوية ارستقراطية جدا فاستعيض عنها بابجدية لاتينية يسهل على الجماهير تعلمها. و تصدر الصحف بعدد مساو من اللغات و هي تعرف الرعاة الرحل و المزارعين البدائيين بمبادئ الثقافة. تظهر صناعات في المناطق النائية التي كانت في الماضي مهملة و يدمر الجرار التقاليد القديمة التي تعود الى عصر القبيلة. و يظهر مع الكتابة الطب و فن الزراعة الحديثة. و ليس سهلا تقويم هذا الاستخدام لشرائح جديدة من البشرية. ان ماركس لم يخطئ عندما قال: ان تطور الثورة قاطرة تجر التاريخ.

و لكن اقوى القاطرات عاجزة عن صنع المعجزات: انها لا تبدل قوانين الكون و لكنها تعجل سرعة الحركة. و تدل ضرورة تعليم عشرات الملايين اصول الكتابة و قراءة الصحف و ابسط مبادئ الصحة على ان امامنا طريقا طويلا لا بد من اجتيازه قبل ان تنطرح جديا مسالة ثقافة اشتراكية جديدة. ان الصحف تنشر مثلا ان سكان سيبيريا الغربية البدائيين الذين كانوا يجهلون الاستحمام يملكون الان "في كثير من القرى حمامات يؤمها الناس من مسافة 30 كيلومترا". و يدل هذا المثال للتقدم الاولي على مستوى العديد من المكاسب الاخرى التي حصل عليها الشعب في كل المناطق و ليس فقط في الاصقاع البعيدة و المتخلفة. و عندما اراد رئيس الحكومة الدلالة على انتشار التقدم قال: "ان الطلب قد زاد في الكولخوزات "على الاسرة المعدنية و الساعات و الالبسة الداخلية و البلوزات والدراجات". و هذا يعني بدء الفلاحين الاغنياء باستخدام منتجات الصناعة التي دخلت حياة فلاحي الغرب منذ امد بعيد. و تردد الصحافة باستمرار تنبؤاته حول "التجارة الاشتراكية المتمدنة". و يتعلق الامر في الواقع باعطاء شكل جديد و نظيف و جذاب لمخازن الدولة و تزويدها بالادوات و بتشكيلات كافية و حفظ التفاح من العطب و بيع الجوارب مع خيوط خاصة لترقيعها عند اللزوم و تعويد الباعة على معاملة الزبائن باهتمام و لباقة اي الوصول الى مستوى التجارة الراسمالية العادي. و مع ذلك فاننا لا نزال دون هذا الهدف الذي لا يمكن وصفه بالاشتراكية اطلاقا.

اما اذا تركنا القوانين و المؤسسات لحظة و نظرنا دون اوهام الى حياة الجماهير اليومية لراينا ان تاثير ارث الحكم المطلق و الراسمالية يفوق في تاثيره على العادات تاثيرات بذور الاشتراكية. و يدلل الشعب على ذلك بتهافته على كل ما ياتيه من الغرب من وسائل الرفاهية الجاهزة. و يحاول المستخدمون و العمال السوفيات الشباب تقليد سلوك و لباس المهندسين و الفنيين الامريكيين الذين يقابلونهم في المصنع و تلتهم المستخدمات و العاملات بنظراتهن السائحات الاجنبيات ليتعلمن طريقتهن في الملبس و يقلدن تصرفاتهن. فاذا ما نجحت احداهن في ذلك التوجه غدت بدورها مجالا للتقليد. و تذهب العاملات كبيرات الاجر الى حلاقي السيدات بدلا من تجعيد شعورهن بقصاصات الورق. و تتعلم الشبيبة "الرقصات الحديثة" بشغف. و يمكننا اعتبار كل هذه الامور تقدما من نوع ما و لكنها لا تدل في الوقت الحاضر على تفوق الاشتراكية على الراسمالية بل تدل على تفوق الثقافة البرجوازية على الثقافة البطريركية و تفوق المدينة على الريف و المراكز على المقاطعات و الغرب على الشرق.

و تقلد الاوساط السوفياتية المتميزة اعلى المستويات الراسمالية و يلعب دور الحكم في هذه المسائل الديبلوماسيون و مدراء التروستات و المهندسون الذين يسافرون غالبا الى امريكا و اوروبا. و لا يمكن للنقد ان يتعرض لهذه الامور لان من الحظر عليه التشهير من قريب او من بعيد "بالعشرة الاف" مسؤول قيادي. و هنا لا بد ان نذكر بمرارة فشل المبعوثين السوفيات في الخارج في الظهور بمظهر خاص بهم امام الحضارة الراسمالية. لانهم لا يتمتعون بصلابة داخلية كافية تجعلهم يتعففون عن التعلق بالمظاهر و يحافظون على مواقعهم. انهم يطمحون اجمالا الى التقليل قدر الامكان من تمايزهم عن المتانقين البرجوازيين. انهم بكلمة مختصرة لا يشعرون بانهم ممثلوا عالم جديد قدر احساسهم بانهم محدثو النعمة و هم في الواقع يتصرفون على هذا الاساس.

ان اعتبار الاتحاد السوفياتي يتبع اليوم الخطوات الثقافية التي اختطتها البلاد المتقدمة في زمن بعيد على اسس راسمالية هو نصف الحقيقة على الاقل. فليست الاشكال الاجتماعية الجديدة حيادية وهي لا تكتفي بفتح السبيل امام بلد متاخر للوصول الى مستوى البلاد المتقدمة بل تدفع التقدم ليسير بسرعة تفوق السرعة التي سار بها الغرب. و ما ذلك الا لان رواد البرجوازية اخترعوا تقنيتهم و تعلموا تطبيقها على الاقتصاد و الثقافة بينما وجد الاتحاد السوفياتي مكسبا جاهزا حديثا وهو لا يطبقه جزئيا و شيئا فشيئا بل دفعة واحدة و على مدى واسع بفضل تشريك وسائل الانتاج.

و كثيرا ما امتدح العسكريون القدامى دور الجيوش في تثقيف الشعب و خاصة جماهير الفلاحين. اننا لا نريد ان تخدعنا الحضارة الخاصة التي تنشرها العسكرية البرجوازية و لكننا لا ننكران كثيرا من العادات المفيدة لخدمة التقدم و صلت الى الجماهير عن طريق الجيش. لهذا نرى الجنود و ضباط الصف يسيرون غالبا على راس الثوار في جميع الحركات الثورية و خاصة حركات الفلاحين. و لا يؤثر النظام السوفياتي على حياة الجماهير الشعبية عن طريق الجيش فحسب بل كذلك بواسطة اجهزة الدولة و الحزب و الشبيبة الشيوعية و النقابات المتلاحمة مع الدولة. و تتم عملية هضم الاشكال الجاهزة للتقنية و العناية الصحية و الفنون و الرياضة في مهل اقصر بكثير من المدة التي انفقها الغرب لانشاء هذه الاشكال بالذات و ذلك بفضل ملكية الدولة و الديكتاتورية السياسية و الادارة المخططة.

و لو لم تقم ثورة اوكتوبر الا بدفع العجلة و اسراع الخطى لانصفها التاريخ و برر قيامها. لان النظام البرجوازي المتهاوي لم يظهر قدرته في اواخر القرن الماضي على تطوير بلد واحد متخلف في اي جزء من اجزاء العالم. و لقد قامت البروليتاريا الروسية بالثورة لاهداف اكبر من هذا الهدف بكثير و لا تزال عناصرها المخلصة متمسكة بالبرنامج الشيوعي و اماله الكبيرة رغم النير المفروض عليها. و على البيروقراطية ان تتكيف مع البروليتاريا عن طريق توجه سياستها و تفسير هذه السياسة . لذا فان كل تقدم في الاقتصاد او العادات يصبح بغض النظر عن تفسيره التاريخي الصحيح و معناه الحقيقي بالنسبة لحياة الجماهير مكسبا كبيرا ولا مثيل له "للثقافة الاشتراكية". لا ريب ان وضع فرشاة الاسنان و صابون التواليت بين ايدي ملايين الناس الذين كانوا يجهلون الى عهد قريب ابسط مبادئ النظافة انجاز حضاري كبير. و لكن الصابون و فرشاة الاسنان و حتى العطور التي تطلبها "نساؤنا" عاجزة عن صنع الثقافة الاشتراكية خاصة اذا كانت هذه الرموز البائسة للحضارة في متناول 15 بالمئة فقط من الشعب.

ان "تحويل الناس" الذي تتكلم الصحافة السوفياتية دائما عليه يتم بسرعة ملحوظة وجيدة. و لكن هل هو تحويل اشتراكي و الى اي مدى؟ لم يعرف الروس في الماضي اصلاحا دينيا كبيرا كالالمان و لا ثورة برجوازية كبيرة كالفرنسيين. فاذا ما استبعدنا الثورة الاصلاحية البريطانية في القرن السابع عشر وجدنا ان الشخصية البرجوازية قد تشكلت في هاتين البوتقتين. و شكل تطور هذه الشخصية مرحلة من اهم مراحل تطور الشخصية الانسانية بصورة عامة و جاءت ثورتا روسيا في عامي 1905 و 1917 فحددتا بصورة قاطعة يقظة الشخصية الفردية وسط الجماهير و اكدتاها في وسط بدائي. لقد قامتا اذن بسرعة و على مستوى اضيق بالعمل التربوي للاصلاحات و الثورات البرجوازية في الغرب. و قبل ان ينتهي انجاز هذا العمل او تنفيذ خطوطه الرئيسية على الاقل وجدت الثورة الروسية المولودة في غسق الراسمالية انها مدفوعة عبر صراع الطبقات على طريق الاشتراكية. ان التناقضات في ميدان الثقافة تعكس او تبدل اتجاهات التناقضات الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن هذه القفزة و تكتسب يقظة الشخصية الفردية مذ ذاك حتما سمات برجوازية صغيرة على مستوى الاقتصاد و العائلة و الشعر. و لقد اصبحت البيروقراطية مثالا للروح الفردية المستفحلة التي لا يعود يكبحها كابح في بعض الاحيان. و في حين تسمح بالفردية الاقتصادية و تشجعها (عمل بالقطعة، قطع اراضي للمزارعين، مكافات و اوسمة) تقوم من جهة اخرى بالقمع الصارم للتجليات التقدمية للروح الفردية في اطار الثقافة العقلية (نظرات نقدية، تكوين اراء شخصية، كرامة فردية). و كلما ارتفع مستوى جماعة قومية معينة ارتفع مستوى انتاجها الفكري و نما اهتمامها بمشاكل الفرد و المجتمع و ازداد تحسسها لثقل الكماشة البيروقراطية. و لا يمكننا ان نتكلم على فرادة الثقافات القومية مادامت هراوة رئيس جوقة واحد – او بالاحرى هراوة شرطي واحد – تريد قيادة الوظائف الفكرية لكل شعوب الاتحاد السوفياتي. و ليست الصحف و الكتب الصادرة باللغة الاوكرانية او الجيورجية او التركية او بلغة روسيا البيضاء سوى ترجمة للاوامر البيروقراطية بهذه اللغات. و تنشر الصحافة كل يوم في موسكو الترجمة الروسية للقصائد المهداة للرؤساء التي يكتبها شعراء من القوميات المختلفة فائزون بجوائز و هذه القصائد هي بمجموعها منظومات بائسة لا يختلف بعضها عن البعض الاخر الا بدرجة فراغها و تزلفها.

ان الثقافة الروسية الكبرى التي تعاني كغيرها من الثقافات القومية السوفياتية الاخرى من هذا النظام العسكري تعيش على حساب الجيل القديم الذي نشا قبل الثورة. و تبدو الشبيبة كانها مسحوقة تحت صخرة كبيرة. لسنا اذا ازاء اضطهاد قومية لاخرى بالمعنى الحصري للكلمة بل ازاء اضطهاد كل الثقافات القومية بما فيها الثقافة الروسية من جانب جهاز بوليسي ممركز. و هنا لا بد لنا ان نذكر ان 90 بالمائة من صحف الاتحاد السوفياتي تظهر باللغة الروسية. و اذا كانت هذه النسبة تتناقض بشكل صارخ مع النسبة العددية للروس الى مجموع شعوب الاتحاد فهي تتناسب بشكل افضل مع تاثير الحضارة الروسية و دورها الوسيط بين الغرب و الشعوب السوفياتية المختلفة. الا ينبغي ان نرى مع ذلك في الحصة المبالغ في

ضخامتها التي اعطيت للروس في مجال النشر (و المجالات الاخرى) امتيازا قوميا فعليا هو امتياز قوة عظمى على حساب القوميات الاخرى؟..قد يكون ذلك صحيحا. و لكن من الصعب الاجابة على هذا السؤال الهام بتعابير قاطعة ذلك ان الذي يحسمه في الحياة ليس التعاون و التنافس و الانضاج المتبادل على صعيد الثقافات المختلفة بل القرار التحكيمي الذي لا رجعة فيه الذي تتخذه البيروقراطية. و بما ان الكرملين هو مركز السلطة و المحيط يتبع المركز فان البيروقراطية المركزية تاخذ بالضرورة منحى ترويسيا[8] في حين تعطي للقوميات الاخرى حقا واحدا لا يمكن الجدال فيه: هو حق امتداح الحكم (بفتح الكاف) بلغاتها الخاصة بها.

تتغير العقيدة الثقافية الرسمية بتغير التعرجات الاقتصادية و الاعتبارات الادارية. و لكنها تحافظ في كل تبدلاتها على سمة حاسمة على الاطلاق. فالى جانب نظرية الاشتراكية في بلد واحد حصلت نظرية "الثقافة البروليتارية" التي كانت سابقا في المؤخرة على التطويب الرسمي. ان اخصامها يقولون ان ديكتاتورية البروليتاريا عملية انتقالية على وجه الحصر و البروليتاريا بعكس البرجوازية لا تفكر بالحكم على امتداد مرحلة تاريخية طويلة و ان مهمة الجيل الحاضر من الطبقة الحاكمة الجديدة هي قبل كل شيء هضم افضل ما في الثقافة البرجوازية و انه بقدر ما تبقى البروليتاريا بروليتاريا اي بقدر ما تواصل حمل اثار عبودية الامس بقدر ما تعجز عن الارتفاع فوق ارث الايام الخالية و ان امكانات عمل خلاق جديد لن تنفتح حقا الا بمقدار ما تذوب البروليتاريا في المجتمع الاشتراكي. و كل هذا يعني ان الثقافة الاشتراكية – لا ثقافة البروليتاريا – مدعوة لان تحل مكان الثقافة البرجوازية. و لقد اجرى مؤلف هذا الكتاب عدة مناقشات مع منظري فن بروليتاري هو من نتاج المختبر فكتب: "تتغذى الثقافة من نسخ الاقتصاد وهي تتطلب وجود فوائض مادية لتنمو و تتعقد و تتصفى. ان حل المشاكل الاقتصادية الاولية بشكل جيد لا يعني حتى الان و في اي من الحالات انتصارا كاملا للاشتراكية التي تشكل مبدئا تاريخيا جديدا". و يدل تقدم الفكر العلمي على اسس شعبية كما يدل تقدم الفن الجديد على ان البذرة قد نبتت و ازهرت. و من هذه الزاوية "يعتبر تطور الفن من اكبر الدلائل على حيوية و اهمية عصر من العصور"[9]. لقد كانت هذه الفكرة مقبولة حتى الامس ثم اعلنت التصريحات الرسمية فجاة انها "استسلام" يمليه "ضعف الايمان" بقوى البروليتاريا الخلاقة. لقد افتتحت حقبة ستالين – بوخارين. لقد كان بوخارين ينادي منذ مدة طويلة بالثقافة البروليتارية اما ستالين فلم يكن قد فكر بهذا الامر قبل ذلك. و لكن كليهما كان من انصار سير الاشتراكية "بخطوات السلحفاة" و يريان ان امام البروليتاريا عشرات السنين لتشكل ثقافتها الخاصة اما سمات هذه الثقافة فكانت مشوشة مضطربة في افكار منظرينا بالاضافة الى كونها قليلة الطموح.

و جاءت سنوات الخطة الخمسية الاولى فقلبت فكرة "خطوات السلحفاة" راسا على عقب. و منذ عام 1931 و فيما البلاد على حافة مجاعة كبيرة "دخلت في الاشتراكية". قبل ان يقوم الكتاب و الفنانون المدعوون رسميا بخلق فن بروليتاري او نماذج اولى بارزة منه على الاقل قالت الدولة ان البروليتاريا ذابت في المجتمع اللاطبقي. و لم يبق الا التكيف مع واقع كونها لم يتوفر لها لخلق ثقافتها هذا العامل الذي لا غنى عنه: الوقت. و غابت فكرة البارحة في مجاهل النسيان و اتجهت الانظار نحو "الثقافة الاشتراكية" التي نعرف الان محتواها.

ان الخلق الفكري بحاجة لحرية واسعة و الفكرة الشيوعية المتمثلة باخضاع الطبيعة للتقنية و التقنية للخطة بغية اجبار المادة على منح الانسان كل ما هو بحاجة اليه، و اكثر، تتطلع نحو هدف اسمى هو تحرير الطاقة الخلاقة في الانسان من جميع العوائق و من كل تبعية مذلة او اكراه قسري. لا تعود العلاقات الشخصية و العلم و الفن تخضع لاي مخطط مفروض او اكراه غير مقبول، فالى اي حد يصبح النتاج الفكري فرديا او جماعيا؟ ان هذا عائد قبل كل شيء الى الشخص المبدع نفسه.

ثمة شيء اخر هو النظام الانتقالي. ان الديكتاتورية تعبر عن الهمجية القديمة لا عن الثقافة المقبلة وهي تفرض حتما تضييقات صارمة على كل النشاطات بما في ذلك النشاط الفكري. و لقد راى برنامج الثورة فيها منذ البداية شرا مؤقتا و تعهد بالقضاء على كل ما تلاقيه الحرية من تضييقات مع مرور الزمن و توطيد النظام الجديد. و لقد وجد زعماء الثورة في اكثر سنوات الحرب الاهلية عنفا انه اذا كانت الحكومة قادرة على الحد من الحرية الخلاقة انطلاقا من اعتبارات سياسية الا انها عاجزة عن التنطح للقيادة في المجالات العلمية و الادبية و الفنية. و لقد كان لينين المعروف بميوله "المحافظة" على الصعيد الفني كثير الحذر في هذا المجال لذا فقد كان الى عدم خبرته فيه. ان حماية مفوض الشعب للتعليم لوناتشارسكي لبعض اشكال الفن الحديث كانت تثير غالبا قلق لينين الا انه كان يكتفي بابداء ملاحظات ساخرة حول هذا الموضوع في مجالسه الخاصة حريصا على ان لا يشترع من ذوقه الادبي الخاص قانونا عاما. و في عام 1924 على عتبة مرحلة جديدة قال مؤلف هذا الكتاب فيما يتعلق بموقف الدولة من الاتجاهات الفنية: "ان عليها ان تحدد قبل كل شيء ما اذا كانت هذه الاتجاهات مع الثورة او ضدها ثم تترك لها في مجالها الخاص حرية كاملة".

طالما بقيت الديكتاتورية تتمتع بتاييد جماهيري و كان افق الثورة العالمية مفتوحا امامها لم تكن تخاف التجربة و الابحاث و صراع المدارس لانها تعرف ان تحضير مرحلة ثقافية جديدة لا يتم الا على هذا الطريق. و كانت جميع شرايين العملاق الشعبي لا تزال تنبض بالحياة. و كان هذا العملاق يفكر بصوت عال لاول مرة منذ الف عام. و كانت القوى الفنية الشابة

متفتحة حية. و في هذه السنوات الاولى الغنية بالامال و الجراة سنت اثمن القوانين الاشتراكية و خطت اجود مؤلفات الادب الثوري و اخرجت احسن الافلام السوفياتية التي اذهلت العالم بحيويتها وواقعيتها رغم ضعف الامكانات الفنية المستخدمة لانتاجها.

و عندما بدا النضال ضد المعارضة في الحزب بدات السلطات بمحاصرة المدارس الادبية واحدة بعد الاخرى. و لم يتوقف التدمير عند حدود الادب بل امتد الى كل الافاق الفكرية و كان تدميرا قويا لانه تدمير غير واع تقريبا. و اعتبر الحاكمون انفسهم مسؤولين عن مراقبة الحياة الفكرية و توجيه تطورها سياسيا. و لقد فرض البيروقراطيين اوامرهم التي لا تقبل المناقشة سواء اكان ذلك في معسكرات الاعتقال او في الزراعة و الموسيقى. و تنشر الجريدة المركزية للحزب مقالات تشبه الاوامر العسكرية لتاوجيه فن البناء و الادب و المسرح و الباليه و الفلسفة و العلوم الطبيعية و التاريخ.

و تخاف البيروقراطية خوفا هائلا من كل ما لا يخدمها و من كل ما لا تفهمه. وهي محقة عندما تشترط ارتباطا بين العلوم الطبيعية و الانتاج و لكنها عندما تامر الباحثين بالتوقف عند اهداف قريبة مباشرة تغدو عاملا يهدد بتجفيف اثمن الينابيع الخلاقة بما في ذلك ينابيع الاكتشافات العلمية التي تتم غالبا بصورة غير متوقعة. و لقد كوت التجارب الاليمة بنارها علماء الطبيعة و الرياضيات و النحو و منظري الفن العسكري لذا فانهم يبتعدون عن التعميمات الكبيرة خوفا من ان ياتي"عالم احمر" وهو في الغالب جاهل وصولي و يضربهم بقسوة ببعض ما يحفظه من اقوال ماثورة عن لينين او ستالين . لان دفاع المرء في هذه الحالة عن الفكر او الكرامة العلميين يعني التعرض للاضطهاد.

و تتعرض العلوم الاجتماعية لاسوا معاملة. و يحاول رجال الاقتصاد و التاريخ و الاحصاء و الصحافة ان لا يقفوا موقفا يتعارض بصورة مباشرة او غير مباشرة مع المواقع الحالية للسياسة الرسمية. و لا يمكن للمرء ان يتحدث عن الاقتصاد السوفياتي او عن السياسة الداخلية و الخارجية الا بعد ان يحمي مؤخرته و جنبانه باستعارة جمل تافهة من اقوال الزعيم[10] اخذا بعين الاعتبار ضرورة اظهار الامور و كانها تتم كما كان متوقعا لها او بشكل افضل. و الانصياع الكامل يجنب المرء كثيرا من المتاعب و لكنه يحمل في داخله بذور عقابه الا وهو الاجداب. و من الغريب انه لم ينشر في الاتحاد السوفياتي خلال السنوات ال12 الاخيرة اي كتاب ماركسي يتحدث عن الاقتصاد او الاجتماع او التاريخ او الفلسفة يستحق الاهتمام او الترجمة رغم ان الماركسية ايديولوجية الاتحاد السوفياتي الرسمية. و لا يخرج اصدار الكتب الماركسية عن كتيبات مدرسية تردد الافكار القديمة المعروفة و تعيد استخدامها حسب حاجات الموقف. تعني الدولة باصدار ملايين الكتب و النشرات التي لا يحتاج اليها احد يدخل في صناعتها الصمغ و التملق الدنيء و مواد لزجة اخرى. اما الماركسيون القدرون على كتابة شيء ذي قيمة فهم قابعون في السجون او مكرهون على الصمت في وقت يطرح فيه تطور الاشكال الاجتماعية في كل لحظة مشاكل و مهام ضخمة!

ان الشهامة التي لا بد منها في كل عمل نظري تتعرض للدوس بالاقدام. و تعدل الشروح المرفقة لكتابات لينين مع كل طبعة جديدة بغية خدمة المصالح الشخصية لهيئة الاركان الحاكمة و اعلاء منزلة "الزعماء" و تسديد صفحة اعدائهم و لو ادى ذلك الى شطب بعض الفقرات...و تتلقى الكتب حول تاريخ الحزب و الثورة المعاملة ذاتها اذ يتم تشويه الحوادث و اخفاء الوثائق او اختلاقها، تحسين سمعة فرد و تحطيم سمعة اخر. و لو قارنا بين الطبعات المتتالية لنص كتاب واحد خلال 12 سنة لراينا حقيقة انحطاط فكر القادة و وعيهم. و ليس النظام التوتاليتاري اقل سوءا بالنسبة للادب. لقد حل محل صراع الاتجاهات و المدارس تفسير إرادات الرؤساء. و تنتمي التجمعات الادبية لتنظيم موحد اجباري كانه معسكر اعتقال للادب. ان كتابا رديئين لكن مطواعين من مقل جلادكوف و سيرافيموفيتش يجري اعتبارهم كتابا كلاسيكيين اما الكتاب الموهوبون الذين لا يتقنون كبح جماح انفسهم قدر ما يطلب منهم فخاضعون لمجموعة شرسة من الوصاة المسلحين ببعض الاقوال الماثورة. و ينتحر بعض الفنانين الكبار بينما يغوص البعض الاخر في أحداث الماضي البعيد بحثا عن مواضيع لعملهم او يسكتون. و لا تظهر الاعمال الادبية الشريفة و التي تنم عن موهبة الا صدفة، كما لو كانت تفلت من مخنق، تشكل نوعا من البضاعة المهربة.

ان حياة الفن السوفياتي سجل من سجلات الشهداء. فبعد ان اصدرت البرافدا مقالها التوجيهي ضد النزعة الشكلية في الفن اجتاحت الكتاب و الرسامين و مديري المسارح و مغنيات الاوبرا موجة من الندامة و بدا الجميع يتبرأون من اخطاء الامس متحاشين في الوقت نفسه – على سبيل الحذر – تحديد ماهية النزعة الشكلية حتى اضطرت السلطات في النهاية الى ايقاف هذا السيل الجارف من النقد الذاتي بتوجيهات جديدة. و أعيد النظر في جميع الاحكام الادبية خلال عدة اسابيع و عدلت الكتب المدرسية و غيرت الشوارع اسماءها و نصبت التماثيل لان ستالين مدح مایاكوفسكي. و اذا ما اعجبت احد اعمال الاوبرا شخصية هامة كان ذلك بمثابة توجيهات للمؤلفين الموسيقيين. فلقد قال سكريتير الشبيبة الشيوعية في اجتماع للكتاب: "ان تعليمات الرفيق ستالين قوانين بالنسبة للجميع"، و صفق الحاضرون رغم حمرة الخجل التي صبغت وجوه بعضهم. و كانما هنالك اصرار على اذلال الادب فقد تم تكريس ستالين العاجز عن تاليف جملة روسية صحيحة كاتبا كلاسيكيا. ان لهذه التصرفات البيزنطية و هذه السيطرة البوليسية شكلا مضحكا يخفي وراءه ماساة عميقة.

و تقول التعليمات الرسمية ان على الثقافة ان تكون اشتراكية بمحتواها قومية بشكلها. و محتوى الثقافة الاشتراكية لا يمكن ان يكون موضوعا لغير فرضيات ممكنة الى هذا الحد او ذاك. و لا يمكن لاحد ان يرسي هذه الثقافة على قاعدة اقتصادية غير كافية. و الفن اقل من العلم قدرة على توقع المستقبل. مهما يكن فان وصفات من مثل "تمثيل البناء القادم" و "اظهار طريق الاشتراكية" و "تحويل الانسان" لا تدفع الالهام او تثير الخيال اكثر من سعر المنشار او دليل السكك الحديدية.

تجري المماثلة بين الشكل الشعبي للفن ووضع المؤلفات في متناول كل الناس. و تقول البرافدا: "ان ما لا يفيد الشعب لا يتمتع باي قيمة جمالية". و لكن هذه الفكرة الخاصة بالناردونيكيين التي تستبعد التربية الفنية للجماهير تاخذ شكلا رجعيا بقدر ما تحتفظ البيروقراطية لنفسها بحق تقرير ماهو الفن الذي يحتاجه او لا يحتاجه الشعب. ان البيروقراطية تنشر الادبيات و المؤلفات كما تزيد و تفرض البيع و التوزيع بصورة اجبارية دون ان تترك للقرائ اية حرية. كل شيء يؤدي في نهاية المطاف الى جعل الفن يستوحي مصالحها و يجهد لجعلها جذابة في اعين الجماهير الشعبية. انها عبثا تعمل ...اذ لا يمكن لاي ادب ان يحل هذه المشكلة. و يعترف المسؤولون انفسهم بان "الخطتين الخمسيتين الاولى و الثانية تستثيرا موجة خلق ادبي اقوى من تلك التي ولدتها ثورة اوكتوبر". هذا الكلام الملطف جرت تحليته بشكل رهيب. و الحقيقة انه رغم الاستثناءات سوف يدخل العصر التريميدوري في التاريخ كعصر الناس التافهين و حاملي الجوائز و الخبثاء.

1. جرى الغاء هذا القانون مذ ذاك.

2. كتاب تبسيطي عن الشيوعية كتبه بوخارين وبريبراجنسكي في السنوات الاولى للثورة.

3. و يقصد بذلك وصية من وصايا الله العشر وهي "لا تزن".

4. الوصية الخامسة من وصايا الله العشر و هي "اكرم اباك و امك".

5. نسبة للفيلسوف اليوناني ابيقور الذي كان يدعو للتمتع بالحياة و لذائذها. (المعرب)

6. الزيمستفو: يمكن تسميتها "مجلس المقاطعة". انشات في عام 1864 و كانت صلاحيتها محصورة بالقضايا الاقتصادية المحلية الصرفة (مستشفيات – طرقات – احصاء) و بعد ثورة اوكتوبر تم تحويلها لتكون مؤسسات للحكم الذاتي. (المعرب)

7. لم تنشر هذه الوثائق في الاتحاد السوفياتي الا عام 1956 اي ثلاث سنوات بعد موت ستالين.

8. نسبة الى روسيا (المعرب)

9. الاستشهادات من كتاب تروتسكي "الادب و الثورة".

10. يقصد بالزعيم هنا "ستالين"

الفصل الثامن

السياسة الخارجية و الجيش

من الثورة العالمية الى "الوضع الراهن

تعتبر السياسة الخارجية دائما و في كل مكان استمرارا للسياسة الداخلية لانها سياسة الطبقة الحاكمة نفسها و تتبع الهدف ذاته. لذا رافق انحطاط الفئة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي تعديل ملائم لاهداف و اساليب الديبلوماسية السوفياتية. و ظهرت "نظرية" الاشتراكية في بلد واحد للمرة الاولى في خريف 1924 و كانت تعني محاولة تخليص السياسة الخارجية السوفياتية من برنامج الثورة العالمية. لم تضع البيروقراطية نصب عينها مع ذلك قطع علاقتها مع الاممية الشيوعية خوفا من انقلاب هذه الاممية الى معارضة عالمية ضدها و ما يمكن ان يحدثه ذلك من خلل في توازنات القوى داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. على العكس من ذلك فكلما قل استرشاد الكرملين بالروح الاممية القديمة كلما كان زعماء الكرملين يتمسكون بالاممية الثالثة بشدة اكبر. كان على الاممية الشيوعية ان تخدم اهدافا جديدة في الوقت الذي تحتفظ فيه بتسميتها ذاتها. من هنا كان عليها ان تاتي برجال جدد. و اعتبارا من عام 1923 يتلخص تاريخ الاممية الشيوعية في عمليات تجديد قيادتها الموسكوفية و قيادات الفروع القومية عن طريق ثورات القصر و عمليات التطهير على الطلب و عمليات الطرد...الخ. و لم تعد الاممية الشيوعية في الوقت الحاضر سوى اداة طيعة جاهزة لتقبل كل التعرجات في خدمة السياسة الخارجية السوفياتية[1].

لقد قطعت البيروقراطية صلاتها مع الماضي. ليس هذا و حسب بل فقدت كذلك القدرة على فهم الدروس الاساسية و اهمها ان سلطة السوفياتات لم تكن لتصمد سنة واحدة لولا دعم البروليتاريا العالمية عامة و الاوروبية خاصة و لولا الحركة الثورية لشعوب المستعمرات. ان العسكرية الالمانية – النمساوية اذا كانت لم تستطع تعميق هجومها ضد روسيا السوفياتية الى اقصى مداه فلانها شعرت على عنقها باللهاث الحارق للثورة. فثورات المانيا و النمسا و المجر ادت في ظرف تسعة اشهر الى الغاء معاهدة بريست- ليتوفسك، و انتفاضات اسطول البحر الاسود في نيسان / ابريل 1919 اجبرت حكومة الجمهورية الثالثة[2] على التخلي عن فكرة توسيع العمليات العدوانية في جنوب البلاد السوفياتية. وجلت الحكومة الانجليزية عن الشمال في ايلول / سبتمبر 1919 تحت ضغط العمال البريطانيين بالذات. كما ان موجة من الاحتجاجات الثورية منعت دول الوفاق بعد تراجع الجيوش الحمراء عن فرصوفيا في عام 1920 من مساعدة بولونيا لتوجيه ضربة حاسمة للسوفياتات. و في عام 1923 اطلق كورزون[3] انذاره ضد موسكو و لكنه وجد يديه مقيدتين نتيجة مقاومة التنظيمات العمالية الانجليزية. و ليست هذه الحلقات منعزلة انها تحدد اولى مراحل حياة السوفياتات و اكثرها صعوبة. و مع ان الثورة لم تنتصر الا في روسيا فان الامال التي كانت معقودة على الثورات الاخرى لم تكن بدون جدوى. و لقد وقعت الحكومة السوفياتية نذ ذاك عدة معاهدات مع دول برجوازية: معاهدة بريست – ليتوفسك في اذار / مارس 1918 و معاهدة مع استونيا في شباط / فبراير 1920 و معاهدة راباللو مع المانيا في نيسان / ابريل 1922 و اتفاقات ديبلوماسية اخرى اقل اهمية. و لكن الحكومة السوفياتية لم تفكر لحظة بتقديم شركائها البرجوازيين "كاصدقاء للسلام" كما لم تفكر بدعوة الاحزاب الشيوعية في المانيا و استونيا و بولونيا الى دعم الحكومات البرجوازية التي وقعت هذه المعاهدات باصواتها الانتخابية. و هذا امر هام بالنسبة لتربية الجماهير ثوريا. و لم تكن السوفياتات قادرة على رفض السلم في بريست - ليتوفسك تماما كما لا يستطيع المضربون المنهكون رفض الشروط القاسية التي يمليها صاحب العمل. و لكن موافقة الاشتراكيين- الديمقراطيين الالمان على هذه المعاهدة بامتناعهم المنافق عن التصويت فضحها البلاشفة و كشفوا حقيقتها كدعم للقراصنة و عنفهم. و مع ان معاهدة راباللو قد عقدت بعد اربع سنوات على اسس الحقوق المتساوية للاطراف الموقعة عليها لم يفكر الحزب الشيوعي الالماني بتاييد ديبلوماسية بلاده و لو فعل هذا لطرد من الاممية فورا. لقد كانت فكرة السياسة الخارجية السوفياتية الاساسية ترتكز على اعتبار الاتفاقات التجارية و الديبلوماسية و العسكرية مع الاستعماريين وهي اتفاقات لا بد منها لا يجب ان توقف نضال البروليتاريا في البلاد الراسمالية صاحبة العلاقة او تضعفه لان انقاذ الدولة العمالية لا يتم الا بتطور الثورة العالمية. وعندما عرض تشيتشرين[4] خلال التحضيرات لمؤتمر جينيف فكرة القيام بتعديلات "ديمقراطية" للدستور السوفياتي بغية ارضاء "الراي العام" الامريكي اصر لينين برسالة رسمية في 22 كانون الثاني / يناير 1922 على ارسال تشيتشرين بدون ابطاء الى مصحة للراحة. و لو سمح احدهم لنفسه انذاك بعرض شراء تاييد الاستعماريين بالانضمام مثلا الى معاهدة جوفاء كاذبة من مثل معاهدة كيللوغ او بالحد من نشاط الاممية الشيوعية لما تاخر لينين بارسال هذا المجدد الى مستشفى الامراض العقلية و لما عارضه في ذلك اي عضو من اعضاء المكتب السياسي. و

لم يكن مسؤولو تلك الايام يتسامحون اطلاقا تجاه الاوهام السلمية من مثل عصبة الامم و الامن الجماعي و التحكيم و نزع السلاح...الخ. لانهم كانوا يرون فيها وسيلة لتخدير و اضعاف يقظة الجماهير العمالية بغية مفاجاتها عندما تندلع نيران الحرب الجديدة. و يتضمن برنامج الحزب الذي وضعه لينين و تبناه مؤتمر 1919 مقطعا لا لبس فيه في هذا الصدد: "يؤدي ضغط البروليتاريا المتزايد و انتصاراتها على وجه الخصوص في بعض البلاد الى زيادة مقاومة الاستغلاليين و يدفعهم نحو اشكال جديدة من التجمعات الراسمالية العالمية (عصبة الامم ...الخ) التي تنظم على المستوى العالمي استغلال شعوب الكرة الارضية و تحاول بالتالي قبل كل شيء لجم الحركة العمالية الثورية العالمية. و يؤدي هذا بصورة حتمية الى حروب اهلية في العديد من البلدان ترافقها حروب ثورية في البلدان البروليتارية التي تدافع عن نفسها و عند الشعوب المسحوقة المنتفضة ضد القوى الامبريالية. في مثل هذه الظروف لا تصبح شعارات السلام مثل نزع السلاح العالمي في ظل النظام الراسمالي و محاكم التحكيم ...الخ طوباوية رجعية و حسب بل تخدع العمال لنزع سلاحهم و ابعادهم عن مهمتهم الرامية الى تجريد الاستغلاليين من السلاح". و تشكل هذه السطور الماخوذة من البرنامج البلشفي ادانة مسبقة قاسية للسياسة الخارجية السوفياتية الحالية و سياسة الاممية الشيوعية و سياسة كل "اصدقائها" دعاة السلام في كل اجزاء العالم..

لقد كان الضغط الاقتصادي العسكري من جانب العالم الراسمالي على الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء فترة العدوان و الحصار اقل قوة حقا مما كنا نخشاه و عاشت اوروبا وسط ذكريات الحرب الماضية لا في جو الحرب المقبلة. ثم جاءت ازمة اقتصادية عالمية اذهلت الطبقات الحاكمة في العالم اجمع. و سمحت هذه الظروف للاتحاد السوفياتي بتجربة الخطة الخمسية الاولى في حين وقعت البلاد من جديد فريسة الحرب الاهلية و المجاعة و الاوبئة. و لقد حملت السنوات الاولى للخطة الخمسية الثانية تحسنا ملموسا للوضع الداخلي ترافق مع بداية خمود الازمة في البلدان الراسمالية و مع موجات الامل و المطامع و فقدان الصبر و اعادة التسلح. ان خطر عدوان مشترك على الاتحاد السوفياتي لا يشكل في نظرنا خطرا ملموسا الا لان البلاد السوفياتية ما زالت منعزلة و لان معظم "الجزء السادس من العالم" عبارة عن مملكة للهمجية البدائية و لان مردود العمل فيها ما يزال رغم التاميم اقل بكثير مما هو عليه في البلاد الراسمالية و اخيرا لان تجمعات البروليتاريا العالمية الرئيسية مهزومة تفتقد الى قيادة حقيقية و الى ثقة بالنفس. هكذا فان ثورة اوكتوبر التي كان زعماؤها يعتبرونها منطلقا للثورة العالمية لمنها اصبحت تحت ضغط الواقع عاملا لذاته تكشف في هذه الحقبة التاريخية الجديدة اعتمادها العميق على تطور الوضع العالمي. غدا بديهيا من جديد ان السؤال التاريخي "من سينتصر؟" لا يمكن الاجابة عليه ضمن الحدود القومية. كما ان النجاحات او الهزائم الداخلية تحفر الشروط الملائمة الى هذا الحد او ذاك لحسم المسالة عالميا.

لقد اكتسبت البيروقراطية السوفياتية خبرة واسعة في التعامل مع الجماهيرالبشرية سواء لتنويمها او تجزئتها او اضعافها او لخداعها بغية فرض سلطتها المطلقة عليها . الا انها لهذا السبب بالذات فقدت كل قدرة على تربيتها تربية ثورية. فبعد ان اخمدت عفوية اندفاع الجماهير الشعبية في بلادها اصبح من العسير عليها ان تثير في العالم الجراة الثورية و الفكر النقدي. وهي تفضل من حيث هي تشكيلة حاكمة متميزة صداقة و مساعدة البرجوازيين الراديكاليين او البرلمانيين الاصلاحيين او البيروقراطيين النقابيين الغربيين على صداقة و مساعدة العمال الذين تفصلها عنهم هوة عميقة. و لن نبحث هنا تاريخ انهيار الاممية الثالثة و انحطاطها فقد افرد لها كاتب هذه السطور عدة دراسات خاصة مترجمة الى كل لغات العالم المتقدم تقريبا. و لكننا سنذكر ان البيروقراطية السوفياتية بوصفها قائدة للاممية الشيوعية قد سببت بجهلها و عدم تحملها اعباء المسؤولية و ميولها المحافظة تشبعها بروح قومية قصيرة النظر كثيرا من الكوارث للحركة العمالية العالمية. و كما لو كان يدفع الاتحاد السوفياتي اليوم نوعا من الفدية التاريخية اذ يتاثر وضعه الحاضر بعزيمة البروليتاريا العالمية اكثر بكثير مما يتاثر بنجاحات الاشتراكية في بلد منعزل. و يكفي ان نتذكر ان هزيمة الثورة الصينية في اعوام 1925 –1927 التي اطلقت يدي العسكرية اليابانية في الشرق الاقصى و انهيار البروليتاريا الالمانية الذي قاد هتلر الى النصر و حمى التسلح في الرايخ الثالث هما من ثمار سياسة الاممية الشيوعية ايضا. ان البيروقراطية التريموديرية التي خانت الثورة العالمية في حين اعتبرت انها ضحية خيانة تلك الثورة تحدد لنفسها هدفا رئيسيا هو "تحييد" البرجوازية. هكذا تجد لزاما عليها ان ترتدي مظهرا معتدلا قوميا و كانها حارس حقيقي للنظام. لكن من اجل ان تتخذ هذا المظهر باستمرار لا بد ان يصبح جوهرها مع مرور الوقت و قد ساعدها في ذلك التطور العضوي للاوساط الحاكمة. ان البيروقراطية التي تراجعت خطوة اثر خطوة بنتيجة فداحة اخطائها اصبحت تتصور ان تامين سلامة الاتحاد السوفياتي كامن في ضم الاتحاد السوفياتي الى نظام "الوضع الراهن" في اوروبا الغربية. و هل هنالك افضل من معاهدة عدم اعتداء دائمة بين الراسمالية و الاشتراكية؟ ان الصيغة الحالية للسياسة الخارجية الرسمية التي تنشرها الديبلوماسية السوفياتية بشكل واسع و يسمح لها هكذا ان تتكلم اللغة المتعارف عليها في المهنة كما تنشرها كذلم الاممية الشيوعية فيتعين عليها التعبير عن نفسها بلغة الثورة هذه الصيغة تقول: " نحن لا نريد شبرا من الارض الاجنبية و لكننا لن نتخلى عن شبر واحد من ارضنا" و كان الامر صراع على الارض لا صراع عالمي لنظامين لا يمكن ان يلتقيا! عندما اعتقد الاتحاد السوفياتي ان من التعقل التخلي عن سكك حديد الصين الشرقية لصالح اليابان اظهرت الدعاية هذا العمل المستخذي الذي حضرت له هزيمة الثورة الصينية و كانه مظهر من مظاهر القوة و الحفاظ على السلام. علما بان اعطاء هذا الطريق الاستراتيجي بالغ الاهمية للعدو سهل مهمته و ساعده في معاركه و انتصاراته في شمال الصين و في اعتداءاته على منغوليا. و لم تؤد هذه التضحية الاجبارية الى تحييد الخطر و

لكنها منحت الاتحاد السوفياتي في احسن الاحوال استراحة مؤقتة و اثارت في الوقت ذاته اطماع الطغمة العسكرية في طوكيو.

ان قضية منغوليا هي قضية المواقع الاستراتيجية اليابانية الامامية في وجه الاتحاد السوفياتي. لذا اعلنت الحكومة السوفياتية انها سترد على اجتياح منغوليا بالحرب و الحال ان الامر لا يتعلق هنا بالدفاع عن "ارضنا" فمنغوليا دولة مستقلة[5].

كان الدفاع السلبي عن الحدود السوفياتية يبدو كافيا حين لم يكن هنالك من يهدد هذه الحدود جديا. و الدفاع الحقيقي هو اضعاف مواقع الامبريالية و تقوية مواقع البروليتاريا و الشعوب المستعمرة في العالم الاجمع. ان اضطراب ميزان القوى ضد مصلحتنا يمكن ان يؤدي الى تخلينا عن العديد من اشبار الارض كما حدث اثناء معاهدة بريست – ليتوفسك ثم اثناء توقيع معاهدة ريغا او عندما اضطررنا للتخلي عن سكك حديد الصين الشرقية. ان النضال من اجل ميزان القوى العالمية يفرض على الدولة العمالية ضرورة مساعدة الحركات التحررية في مختلف البلدان بشكل متواصل و هذه مهمة رئيسية تتناقض كليا مع سياسة "الوضع الراهن" المحافظة.

عصبة الامم و الاممية الشيوعية

ان التقارب مع فرنسا العائد الى انتصار النازية و الذي تحول فيما بعد الى اتفاق عسكري يؤمن لفرنسا حارسة "الوضع الراهن" الرئيسية مزايا و مكاسب اكبر بكثير مما يقدمه للاتحاد السوفياتي. اذ يقدم السوفيات المساعدة العسكرية لفرنسا عند الضرورة دون شروط وفقا لبنود المعاهدة بينما لا تقدم فرنسا اية مساعدة للاتحاد السوفياتي دون الموافقة المسبقة من جانب انجلترا و ايطاليا الامر الذي يفتح مجالا واسعا للألاعيب ضد الاتحاد السوفياتي. و لقد اثبتت احداث اجتياح القوات الهتلرية منطقة الراين انه كان بامكان موسكو لو هي تصرفت بحزم ان تحصل من فرنسا على ضمانات في عصر انعطافات مفاجئة و ازمات ديبلوماسية دائمة و عمليات تقارب و تباعد بين الدول. كما اثبتت الاحداث المتتالية ان الديبلوماسية السوفياتية تتصرف ضد عمال بلدها بشدة تفوق شدتها خلال المباحثات مع الديبلوماسيين البرجوازيين. اما الحجة القئلة بان مساعدة الاتحاد السوفياتي لفرنسا ستكون قليلة الفاعلية نظرا لعدم وجود حدود مشتركة بين الاتحاد السوفياتي و الرايخ فقول عديم الاهمية . فاذا اراد الالمان الاعتداء على الاتحاد السوفياتي وجدوا دون صعوبة الحدود اللازمة لذلك. اما اذا ما اعتدى الالمان على النمسا او تشيكوسلوفاكيا او فرنسا فان بولونيا لا تستطيع الالتزام بالحياد يوما واحدا: فاما ان تنفذ واجباتها نحو فرنسا فتفتح حدودها للجيش الاحمر فورا او تمزق المعاهدة فتصبح تابعة لالمانيا و يجد الاتحاد السوفياتي بذلك "حدودا مشتركة". و من المتوقع ان تلعب "الحدود" البحرية و الجوية في الحرب المقبلة دورا هاما لا يقل عن دور الحدود البرية. ان الدعاية السوفياتية الجديرة بغوبلز و التي تقدم عملية انضمام الاتحاد السوفياتي الى عصبة الامم كانها انتصار للاشتراكية و نتيجة "لضغوطات" البروليتاريا العالمية لم تصبح مقبولة لدى البرجوازية الا بعد ان ضعف الخطر الثوري بصورة قصوى و هذا الانضمام ليس انتصارا للاتحاد السوفياتي انه استسلام البيروقراطية التريميدورية امام مؤسسة جنيف التي يعتبر البرنامج البلشفي انها "تكرس جهودها الفورية لوقف اندفاعة الحركات الثورية". فما الذي تبدل جذريا منذ اصدار دستور البلشفية؟ هل تغيرت طبيعة عصبة الامم؟ ام وظيفة الدعوة الى السلام في العالم الراسمالي؟ ام تبدلت سياسة السوفياتات؟؟ ان طرح هذه الاسئلة يعني الاجابة عنها.

لقد اظهرت التجربة ان الاشتراك في عصبة الامم لا يضيف شيئا الى المنافع العملية التي كان يمكن تامينها عن طريق الاتفاقات المنفصلة مع الدول البرجوازية و لكنه يفرض على العكس قيودا وواجبات ينفذها الاتحاد السوفياتي بدقة ليحافظ على سمعته الجديدة كدولة محافظة. فلكي يستطيع الاتحاد السوفياتي ملائمة سياسته مع سياسة فرنسا و حلفائها اضطر الى اتخاذ موقف غامض خلال الصراع بين ايطاليا و الحبشة. ففي الوقت الذي عبر فيه ليتفينوف[6] الذي لم يكن في جينيف غير ظل لافال[7] عن عرفانه بجميل الديبلوماسيين الفرنسيين و الانجليز لجهودهم "من اجل السلام"، تلك الجهود التي تكللت باحتلال الحبشة تابع الاسطول الايطالي الحصول على تموينه من بترول القفقاس. و قد نفهم رغبة حكومة موسكو بالمحافظة على اتفاق تجاري ما و لكن النقابات السوفياتية لم تكن ملزمة اطلاقا بالاخذ بالاعتبار التزامات مفوضية التجارة الخارجية.

و لو اوقفت النقابات السوفياتية تصدير البترول السوفياتي الى ايطاليا بقرار منها لكان عملها نقطة انطلاق لحركة مقاطعة عالمية اكثر فعالية من "العقوبات" المنافقة المترددة المحسوبة مسبقا من قبل الديبلوماسيين و القانونيين المتفقين في الاصل

مع موسوليني. ان النقابات التي جمعت في عام 1926 ملايين الروبلات لدعم اضراب عمال المناجم البريطانيين علنا لم تحرك هذه المرة ساكنا و هذا لان البيروقراطية حرمت عليها مثل هذه الاعمال مرضاة لفرنسا. الا انه لن يعوض اي تحالف عسكري يعقده الاتحاد السوفياتي في الحرب القادمة خسارته ثقة شعوب المستعمرات و الجماهير الكادحة اجمالا.

فهل يعقل ان يجهل الكرملين هذا؟ تقول الجريدة شبه الرسمية في موسكو: "ان الهدف الرئيسي للفاشية الالمانية كان عزل الاتحاد السوفياتي... و ما معنى هذا الكلام...؟ ان للاتحاد السوفياتي الان في العالم اجمع اصدقاء اكثر من اي وقت مضى" (ازفستيا 17-9-1935). ان البروليتاريا الايطالية مسحوقة تحت عقب الفاشية و الثورة الصينية المهزومة و البروليتاريا الالمانية مغلوبة على امرها الى حد انها لا تبدي اية مقاومة تجاه الاستفتاءات الهتلرية و البروليتاريا النمساوية مقيدة باقسى القيود و الاحزاب الثورية في البلقان مطاردة مضطهدة و يسير العمال في فرنسا واسبانيا وراء البرجوازية الراديكالية. و مع ذلك تدعي حكومة السوفيات ان لديها منذ انضمامها لعصبة الامم "اصدقاء اكثر من اي وقت مضى"! ان هذا التبجح الذي يبدو غريبا للوهلة الاولى لا يعود تبجحا اذا لم ننسبه الى الدولة العمالية بل الى قياداتها. لان هزائم البروليتاريا العالمية القاسية هي التي سمحت للبيروقراطية السوفياتية باغتصاب السلطة داخل بلادها و بكسب مودة "الراي العام" في البلدان الراسمالية. و كلما ضعفت امكانيات الاممية الشيوعية و قدرتها على تهديد راس المال كلما بدت حكومة الكرملين مقبولة في اعين البرجوازية الفرنسية و التشيكية و غيرهما. ان قوة البيروقراطية في الداخل و الخارج تتناسب عكسا مع قوة الاتحاد السوفياتي من حيث هو دولة اشتراكية و قاعدة الثورة البروليتارية العالمية. و لكن هذا وجه واحد للمسالة. و هنالك وجه اخر يستحق الدراسة.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1934 وقف لويد جورج[8] الذي لا تخلو تذبذباته و صراعاته المثيرة من ومضات فطنة فخطب في مجلس العموم محذرا و ناصحا بعدم ادانة المانيا الفاشية لانها ستكون اصلب حاجز يحمي اوروبا من الخطر الشيوعي. ثم قال " سوف نحييها في يوم من الايام كصديقة لنا". و لكلامه هذا معنى كبير! ان المديح نصف الابوي نصف الساخر الذي تكيله البرجوازية العالمية للكرملين لا يضمن السلام ابدا و لم يقلل خطر الحرب. ان تطور البيروقراطية السوفياتية يهم على وجه الخصوص البرجوازية العالمية من زاوية تعديل اشكال الملكية. لقد قطع نابليون الاول الخيوط التي تربطه مع تقاليد اليعاقبة و ليس التاج و اعاد الدين الكاثوليكي و لكنه بقي مع هذا هدفا لحقد الدول الاوروبية نصف الاقطاعية لانه استمر في الدفاع عن الملكية الجديدة الناجمة عن الثورة. و مادام احتكار الدولة للتجارة قائما و ما دام راس المال فاقدا لحقوقه فان الاتحاد السوفياتي سيبقى بنظر برجوازية العالم رغم كل ميزات زعمائه عدوا لدودا لا صلح معه بينما تبقى الاشتراكية الوطنية الالمانية صديقة اذا لم يكن اليوم فعلى الاقل غدا. و ابان المفاوضات التي قام بها بارتو و لافال مع موسكو رفضت البرجوازية الفرنسية الكبيرة رفضا قاطعا ان تلعب بالورقة السوفياتية رغم جسامة الخطر الهتلري و اهتداء الحزب الشيوعي الفرنسي الى النزعة الوطنية. و بعد توقيع المعاهدة الفرنسية – السوفياتية اتهم اليساريون لافال بانه فيما كان يلوح امام برلين بشبح موسكو سعى في الواقع للتقارب مع برلين و روما ضد موسكو. و هذا استباق للحوادث و لكنه استباق لا يتعارض مع ذلك مع مجراها العادي.

و مهما يكن راينا في محاسن و مساوئ المعاهدة الفرنسية – السوفياتية فليس لاي سياسي ثوري جدي ان ينكر على الدولة السوفياتية بحثها عن دعم اضافي في اتفاقات مؤقتة مع هذه الدولة الامبريالية او تلك. و لكن يجب مصارحة الجماهير بكل وضوح حول موقع المعاهدات التكتيكية الجزئية وسط مجموع القوى التاريخية. كما انه ليس من الضروري ان تدفعنا الرغبة في استغلال الصراع بين فرنسا و المانيا الى جعل الحليف البرجوازي المؤقت او المحاولات الامبريالية المخفية تحت ستار عصبة الامم مثلا اعلى. و الحال ان الديبلوماسية السوفياتية التي تتبعها في هذا المجال الاممية الثالثة تحول حلفاء موسكو المؤقتين الى "اصدقاء للسلام" و تخدع العمال بالحديث عن "الامن الجماعي " و "نزع السلاح" فتصبح مذ ذاك فرعا سياسيا للشركة الامبريالية الام وسط الجماهير العمالية.

في اول اذار/ مارس 1935 ادلى ستالين بحديث صحفي ماثور للسيد روي هوفر رئيس صحيفة سكريب – هوفر. و يعتبر هذا الحديث وثيقة ثمينة تدل على العمى البيروقراطي في القضايا الكبرى للسياسة العالمية. فعندما سئل ستالين: هل يتعذر تلافي الحرب..؟ اجاب قائلا: "ان مواقع اصدقاء السلام تزداد قوة و يمكنهم ان ينشطوا في وضح النهار فهم يتمتعون بدعم الراي العام العالمي علاوة على امتلاكهم وسيلة مثل عصبة الامم". و ليس في هذا الكلام ادنى اقتراب من الواقعية! ان الدول البرجوازية لا تنقسم اطلاقا الى "اصدقاء" و الى "اعداء" للسلام لا سيما انه ليس هناك سلام لذاته. فكل بلد امبريالي يهتم بدعم سلامه وهو يهتم به بقدر ما يكون قاسيا على اعدائه. اما الصيغة التي يشارك بها ستالين و بالدوين و ليون بلوم و التي تقول: "سوف يتحقق السلام حقا اذا انضمت جميع الدول الى عصبة الامم للدفاع عنه" فلا يعني الا ان السلام سيتحقق اذا لم يكن هنالك ما يستوجب خرقه. ان الفكرة في حد ذاتها صحيحة و لكنها بدون معنى عملي. فالدول العظمى التي بقيت بعيدة عن عصبة الامم تهتم بحرية حركتها اكثر من اهتمامها بفكرة "السلام" المجردة. فلماذا تبحث عن حرية حركتها؟ هذا ما سيكشفه المستقبل. ان الدول التي تنسحب من عصبة الامم كالمانيا و اليابان او "تبتعد" عنها مؤقتا كايطاليا تملك اسبابا كافية لمثل هذا التصرف. و هجرها عصبة الامم هو في الحقيقة تعديل للشكل الديبلوماسي للصراعات الحاضرة لا يمس

اعماقها و لا يغير طبيعة عصبة الامم بالذات. اما الاستفادة منها للمحافظة على سلامهم دون ان يكون هنالك بينهم اي اتفاق. فانجلترا راضية باطالة السلام مع التضحية بمصالح فرنسا في اوروبا و افريقيا. اما فرنسا فجاهزة للتضحية بسلامة المواصلات البحرية للامبراطورية البريطانية بغية الحصول على دعم ايطاليا. و كل دولة مستعدة للجوء الى الحرب دفاعا عن مصالحها و هذه الحرب ستكون في نظرها اعدل الحروب بالطبع. و تبحث الدول الصغيرة التي لا تملك و سيلة افضل من عصبة الامم عن امنها تحت سقف هذه المؤسسة العالمية. و لكنها ستجد نفسها في النهاية مدفوعة الى جانب التجمع الحربي الاقوى لا نحو السلام.

ان عصبة الامم تدافع عن "الوضع الراهن" و ليس هذا تنظيما للسلام و لكنه تنظيم للعنف الامبريالي من جانب الاقلية ضد الاكثرية العظمى للبشرية. هذا"النظام" لا يمكن المحافظة عليه الا بحروب صغيرة و كبيرة لا تنتهي تبدا اليوم في المستعمرات و تنتقل غدا الى الحاضرات. فالاخلاص الامبريالي "للوضع الراهن" اخلاص مؤقت و محدود. لقد وافقت ايطاليا البارحة على "الوضع الراهن" في اوروبا دون ان توافق عليه في افريقيا و من يدري ماذا ستكون سياستها غدا في اوروبا؟ ليس هنالك من يعرف. و لكن تعديل الحدود في افريقيا بدا ينعكس الان في اوروبا. فهتلر لم يجرؤ على ادخال جيوشه في منطقة الراين الا بعد ان اجتاح موسوليني الحبشة. و من الصعب اعتبار ايطاليا من "اصدقاء " السلام و لكن فرنسا تفضل حاليا الصداقة الايطالية على الصداقة الروسية. و تحاول انجلترا تمتين الصداقة مع المانيا. تتبدل التجمعات في ما تستمر المطامع. و مهمة انصار "الوضع الراهن" تكمن في الواقع في الوقوع داخل عصبة الامم على مزيج القوى الاكثر ملاءمة و على التمويه الافضل من اجل تهيئة الحرب المقبلة. فمن سيبداها و متى؟ ان هذا يتوقف على ظروف ثانوية و لكن لا بد من ان يبداها احدهم فما "الوضع الراهن" سوى برميل من البارود لا نهاية له.

و برنامج "نزع السلاح" في حد ذاته خداع واضح ما دام هنالك تناقضات امبريالية. حتى و لو تحقق نزع السلاح هذا عن طريق اتفاقيات – وهذه فرضية خيالية حقا! – فلن يكون ذلك عائقا في وجه الحرب. فالامبرياليون لا يشهرون الحرب لانهم يمتلكون اسلحة بل يصنعون الاسلحة عندما يكونون بحاجة الى الحرب. و التقنية الحديثة قادرة على تسهيل اعادة التسلح بسرعة كبيرة. و كل اتفاقيات نزع او تحديد السلاح عاجزة عن منع المصانع الحربية و المختبرات و الصناعات الراسمالية بمجموعها من ان تحتفظ بقدرتها. و هكذا تصبح المانيا بفضل قوتها الصناعية قلعة العسكرية الاوروبية رغم انها منزوعة السلاح و خاضعة لمراقبة المنتصرين الصارمة (وهي الشكل الحقيقي الوحيد لـ 'نزع السلاح'). كما انها تستعد بدورها لتجرد بعض جيرانها من سلاحهم. و ما "فكرة نزع السلاح بالتدريج" سوى محاولو لتخفيض النفقات العسكرية الباهظة زمن السلم وهي تتعلق بالميزانية لا بحب السلام كما انها فكرة متعذرة التنفيذ! و بسبب التفاوتات في الاوضاع الجغرافية و القوة الاقتصادية و الاشباع الاستعماري فان اي قاعدة لنزع السلاح تؤدي لتعديل ميزان القوى لمصلحة البعض ضد البعض الاخر. و من هنا جاء عقم محاولات جنيف فبعد 20 سنة من الوفاوضات و المباحثات حول نزع السلاح عاد العالم لسباق التسلح من جديد بسرعة لم يعهدها قبل الان. ان بناء السياسة الثورية البروليتارية على اساس برنامج نزع السلاح لا يعني حتى ارساءها على الرمال بل يعني تاسيسها على شاشة الدخان التي تموه النزعة العسكرية.

و يتعذر كبت صراع الطبقات لمصلحة الحرب الامبريالية الا بمساعدة زعماء المنظمات العمالية الجماهيرية. و في عام 1914 استخدم الامبرياليون لهذا الغرض شعارات براقة مثل "اخر الحروب" و "الحرب ضد العسكرية البروسية" و "حرب الديمقراطية" و لكن تاريخ السنوات العشرين الماضية كشف زيف هذه الشعارات مما اضطرهم الى استخدام شعارات جديدة مثل "الامن الجماعي" و "نزع السلاح الشامل". و يحاول زعماء المنظمات العمالية في اوروبا تحت ستار دعم عصبة الامم تحضير نسخة جديدة من الاتحاد المقدس الذي يعتبر لازما للحرب مثل الدبابات و الطيران و الغزات الخانقة "الممنوعة".

لقد ولدت الاممية الثالثة كاحتجاج صارخ على فكرة الاشتراكية – الوطنية. و لكن المحتوى الثوري اليذ استمدته من ثورة اوكتوبر استنزف منذ زمن بعيد. و الاممية الشيوعية تعمل الان تحت راية عصبة الامم كالاممية الثانية و لكن مع درجة اكبر من القحة السافرة. عندما سمى الاشتراكي الانجليزي ستافورد كريس عصبة الامم: "الاتحاد الدولي لقطاع الطرق و هي تسمية جارحة و لكنها لا تخلو من الحقيقة تساءلت التايمز بسخرية: "كيف يمكن ان نفسر في هذه الحالة انضمام الاتحاد السوفياتي الى عصبة الامم؟" ان من الصعب الاجابة على هذا السؤال. و هكذا تقدم البيروقراطية الروسية دعما قويا للاشتراكية – الوطنية التي سددت لها ثورة اوكتوبر في ايامها ضربة قاصمة.

و لقد حاول السيد روي هوفارد ان يحصل على تفسير بهذا الصدد من ستالين و دار بينهما الحديث التالي نذكره حرفيا:

- "ما هو مصير مخططاتكم و نواياكم حول الثورة العالمية؟"

-"اننا لم نحمل ابدا افكارا كهذه".

–"ولكن ..." "هذه ثمرة سوء تفاهم".

– "سوء تفاهم ماساوي؟"

- "كلا بل هزلي او قل ماساوي-هزلي".

ثم تابع ستالين قائلا: "ما هو الخطر الذي يمكن ان تراه الدول المجاورة في افكار المواطنين السوفيات اذا كانت هذه الدول ثابتة الاركان؟". و لو اراد السائل لساله هنا: و اذا لم تكن ثابتة؟ و على كل حال قدم له ستالين حجة اخرى مطمئنة بقوله: "ان تصدير الثورة نكتة تافهة فكل بلد قادر على القيام بثورته ان اراد ذلك. فاذا لم يرغب تعذرت الثورة. و لقد ارادت بلادنا تفجير الثورة و فجرتها..." و هكذا كان الطبيعي الانتقال من نظرية الاشتراكية في بلد واحد الى نظرية الثورة في بلد واحد. فلماذا اذن توجد الاممية؟ لقد كان روي قادرا على طرح هذا السؤال و لكنه يعرف حدوده فلا يتجاوزها. و تحتوي تفسيرات ستالين المطمئنة التي يقراها العمال كما يقراها الراسماليون كثيرا من الثغرات. لقد استحضرت "بلادنا" قبل تفجير ثورتها افكارا ماركسية من بلاد اخرى. كما استخدمنا خبرة و تجارب الاخرين. و جاءنا خلال عشرات السنين كثير من المهاجرين الثوريين الذين قادوا الصراع في روسيا. و دعمتنا المنظمات العمالية في اوروبا و امريكا ماديا و معنويا. ثم انشانا فور انتصارنا عام 1919 الاممية الشيوعية. لقد قلنا اكثر من مرة ان على البروليتاريا في البلاد الثورية المنتصرة مساعدة الطبقات المسحوقة الثائرة على صعيد الافكار و حسب بل كذلك باستخدام السلاح اذا امكن. و لم نكتف بهذا الكلام بل دعمنا عمال فنلندا و استونيا و ليتوانيا و جيورجيا بقوة السلاح كما دفعنا الجيش الاحمر نحو فرصوفيا[9] لنعطي البروليتاريا البولونية فرصة الثورة و ارسلنا المنظمين و المدربين العسكريين الى الثوار الصينيين. و جمعنا في عام 1926 ملايين الروبلات لمساعدة العمال الانجليز المضربين. و الان يبدو ان هذا لم يكن سوى سوء تفاهم. محزن؟ كلا بل مضحك.. ان ستالين لم يخطئ عندما قال ان الحياة في الاتحاد السوفياتي غدت "مرحة": فالاممية الشيوعية نفسها قد انقلبت من شخص جدي الى اخر هزلي.

و لو ان ستالين ابتعد عن هجاء الماضي و اكتفى بتاكيد تعارض السياسة التيرميدورية مع سياسة ثورة اوكتوبر لكان اكثر اقناعا. كان في وسعه ان يقول: "كانت عصبة الامم بنظر لينين منظمة لاعداد حروب امبريالية جديدة و لكننا نرى فيها وسيلة للسلام. و كان لينين يعتبر الحروب الثورية لا بد منها و نحن نجد ان تصدير الثورة نكتة تافهة. و يعتبر لينين تحالف البورليتاريا مع البرجوازية الامبريالية خيانة و نحن ندفع البروليتاريا العمالية بكل قوتنا نحو هذا التحالف. ويسخر لينين من شعار نزع السلاح في النظام الراسمالي و يرى فيه اسلوبا لخدع العمال و لكننا نبني سياستنا على هذا الشعار". كما و كان يمكن لستالين ان يختم حديثه مع محاوره بالاستنتاج التالي: "ان سوء فهمكم الماساوي- الهزلي ناجم عن اعتقادكم باننا نتابع سير البلشفية في الوقت الذي نقوم فيه بدفنها".

الجيش الاحمر و عقيدته:

قديما كان الجندي الروسي الناشئ في جو عائلي محافظ وسط السلام القروي يتصف بروح الطاعة العمياء. لذا كان سوفوروف في عهد كاترين الثانية و بولس الاول سيد جيوش الاقنان بلا منازع. ثم جاءت الثورة الفرنسية الكبرى فصفت بلا رجعة الفن العسكري لاوروبا القديمة و روسيا القيصرية. و لا شك ان امبراطورية القياصرة اضافت بعد ذلك الى تاريخها انتصارات كبيرة و لكنها لم تنتصر على اي جيش من جيوش البلاد المتقدمة. و كان لا بد من الهزائم الخارجية و الانتفاضات الداخلية لاعادة بناء الشخصية القومية للجيوش الروسية. و كان الجيش الاحمر بحاجة لقاعدة اجتماعية و سيكولوجية جديدة من اجل ان يبصر النور. و جاءت الاجيال الجديدة فتركت صفات المسالمة والطاعة العمياء و الخضوع الى الطبيعة و تحلت بالجراة و الرغبة في تعلم التقنية الحديثة. و في حين كان يستيقظ الفرد كان المستوى الثقافي يتحسن. وبدا عدد المجندين الاميين يقل باستمرار. فالجيش الاحمر لا يقوم بتسريح الاميين من الخدمة قبل تعلمهم القراءة و الكتابة. كل انواع الرياضة تمارس فيه بحماس و تنشر خارج الجيش. و انتشرت بين الموظفين و العمال و الطلاب مدالية مهرة الرماة. و اعطى التزحلق على الثلج للوحدات العسكرية قدرة جديدة على الحركة شتاء و اعطت تدريبات القفز بالمظلات و الطيران الشراعي و الطيران العادي نتائج مرموقة و اخذت عمليات الطيران فوق القطب و في الاجواء العالية تحتل اذهان الجميع و ظهر التقدم و الحماس في كل مجال. لم يكن تنظيم الجيش الاحمر و قدرته على العمليات في الحرب الاهلية مثاليين و كانت سنوات الحرب بالنسبة للكادرات الشابة سنوات عماد كبير. و تكشف جنود عاديون و ضباط صف و ملازمون عن كفاءات جعلت منهم منظمين و قادة. و تصلبت ارادتهم خلال الصراع الطويل. و هزم هؤلاء العصاميون مرارا و لكنهم انتصروا في النهاية. ثم بدا افضلهم بمتابعة الدراسة و التحصيل. لقد مر كافة قواد اليوم بمدرسة الحرب الاهلية ثم تابع معظمهم بعد ذلك الدراسة في الاكاديمية العسكرية و تلقوا دورات تدريبية خاصة لتحسين المعلومات. و يتمتع نصف الضباط الكبار تقريبا بتثقيف عسكري جيد بينما يتمتع النصف الاخر بتثقيف متوسط. و لقد منحتهم النظرية انضباطا فكريا ضروريا دون ان تقتل فيهم الجراة التي حفزتها عمليات الحرب الاهلية الماساوية. و يتراوح سن هذا الجيل الان بين

40 و 50 سنة وهو سن اتزان القوى الفكرية و الجسمية حيث تعتمد المبادرة الجريئة على التجربة دون ان تكون التجربة عبئا ثقيلا عليها.

و يتولى الحزب و الشبيبة الشيوعية و النقابات – بغض النظر عن اسلوبها في تطبيق الاشتراكية – تكوين كادرات ادارية باعداد كبيرة معتادة على استخدام الجماهير البشرية و كتل البضائع و التماثل مع الدولة: تلك هي الاحتياطات الطبيعية لكادرات الجيش. كما ان اعداد الشبيبة للخدمة العسكرية يشكل احتياطا اخر و يؤلف الطلاب كتائب مدرسية قادرة على التحول الى مدارس ضباط احتياطي في حالة التعبئة. و يكفي لتقدير اهمية هذه الامكانيات ان نعرف ان عدد المتخرجين من المعاهد العالية يبلغ سنويا 80 الف خريجا و ان عدد طلاب هذه المعاهد يزيد عن نصف المليون و عدد الدارسين في جميع المؤسسات التعليمية حوالي 27 مليونا. لقد حققت الثورة الاجتماعية في حقل الاقتصاد و خاصة الصناعة تقدما كبيرا على مستوى الدفاع عن البلاد لم تكن روسيا القديمة تحلم به. و تعني طرائق التخطيط في الواقع تعبئة الصناعة و تسمح باستخدام المشاريع الجديدة منذ انشائها لصالح الدفاع. و يمكن اعتبار العلاقة بين القوة الحية و القوة التقنية للجيش الاحمر في المستوى ذاته لافضل الجيوش الغربية المتقدمة. و لقد تم تجديد المدفعية خلال الخطة الخمسية الاولى بنجاح منقطع النظير كما خصصت اموال كثيرة لصنع العربات المدرعة و سيارت النقل و الدبابات و الطائرات. و تملك البلاد اليوم نصف مليون جرار و ستصنع في عام 1936 60 الف ذات قوة اجمالية تعادل 8.5 مليون حصان بخاري. و يتم صنع الدبابات الهجومية بصورة متوازية مع الجرارات. و يتوقع المراقبون ان يكون نصيب كل كيلومتر من الجبهة العاملة في حالة التعبئة 30 – 40 دبابة.

و بعد الحرب الكبرى انخفض الاسطول السوفياتي من 548.000 طن في عام 1917 الى 82.000 طن في عام 1928 اعلن توخاتشيفسكي[11] امام المجلس التنفيذي: "نحن نبني اسطولا قويا مركزين جهودنا الرئيسية على بناء الغوصات". و قيادة الاسطول الياباني تدرك هذا التقدم. و يشكل بحر البلطيق في الوقت الحاضر هدف اهتمام مشابه. مع الاخذ بعين الاعتبار ان مهمة اسطول لعالي البحار ستكون في السنوات المقبلة مقتصرة على القيام بادوار ثانوية للدفاع عن الحدود البحرية.

اما الاسطول الجوي فقد تقدم بسرعة اكبر. و منذ اكثر من سنتين صرح وفد عسكري فني فرنسي للصحافة عن "استغرابه و اعجابه" بهذا التقدم و اقتناعه بان الجيش الاحمر يبني عددا كبيرا من قاذفات القنابل الثقيلة التي تعمل الى مدى 1200 و 1500 كيلومتر. و في حالة صراع مقبل في الشرق الاقصى سوف تتعرض المراكز السياسية و الاقتصادية اليابانية دون شك لضربات طيران تنطلق من القاعدة البحرية في فلاديفستوك. و تتوقع الخطة الخمسية انشاء 62 لواء جويا تستخدم 500 طائرة عام 1935 و لا شك ان الخطة قد نفذت في هذا الصدد بكل دقة لا بل تم تخطيها.

و يرتبط الطيران بفرع من الصناعة لم يكن في الماضي موجودا في روسيا و لكنه تقدم تقدما كبيرا خلال السنوات الاخيرة وهو فرع الكيمياء. و الحكومة السوفياتية كغيرها من الحكومات لم تؤمن بمنع الحرب الغازية ايمانا كاملا. و لقد اظهر عمل اغلمحضرين الايطاليين في الحبشة مرة اخرى قيمة وضع الحدود الانسانية للقرصنة العالمية. و الجيش الاحمر مستعد دون شك ضد المفاجات الكارثية للحرب الكيميائية و الجرثومية مثل جيوش البلاد الغربية.

ان نوعية منتجات الصناعة الحربية تثير بالضرورة شكوكا مشروعة. و لنذكر في هذا المجال ان وسائل الانتاج في الاتحاد السوفياتي افضل من المنتجات الاستهلاكية. و كلما مرت الطلبات بالتجمعات البيروقراطية الحاكمة كان نوع المنتجات مرتفعا بشكل ظاهر عن مستواها العادي المنخفض. و مصالح الجيش هي اكثر زبائن الصناعة سلطة. فلا ندهشن اذا كانت معدات التخريب احسن نوعا من المنتجات الاستهلاكية او وسائل الانتاج. و لكن تبقى صناعة الحرب مع ذلك جزءا من الصناعة بصورة عامة و تعكس كل اخطاء هذه الصناعة و ان مع التقليل من مخاطرها. و لا يترك فورشيلوف و توخاتشيفسكي فرصة دون ان يذكرا المدراء بصورة علنية: "اننا غير راضين دائما عن نوعية الانتاج المقدم للجيش الاحمر". و يمكن الاعتقاد ان قادة الدفاع يعبرون عن افكارهم بصراحة اكبر فيما بينهم. و مستوى التجهيزات عادة ادنى من مستوى التسليح و الذخيرة. و الاحذية اسوا نوعا من الرشاشات. و محركات الطائرات رغم التقدم الكبير متخلفة عن افضل المحركات الغربية الحديثة. و الهدف القديم – التقرب ما امكن من مستوى العدو المقبل – لا يزال قائما بالنسبة للتقنية الحربية.

ان وضع الزراعة اشد سوءا. و غالبا ما يسمع في موسكو ان دخل الصناعة قد تجاوز دخل الزراعة و ان الصناعة تحتل اليوم المركز الاول. و الحقيقة ان الفرق بين الصناعة و الزراعة لا يتعلق بتقدم الصناعة (رغم كبر هذا التقدم) قد تعلقه بمستوى الزراعة المنخفض جدا. و من الاسباب التي دفعت الديبلوماسية السوفياتية الى المرونة و التساهل طيلة سنوات مع اليابان سبب وجيه هو صعوبات التموين. و لقد تحسن الموقف في السنوات الثلاث الاخيرة مما سمح بانشاء قواعد تموين كافية لمتطلبات الدفاع عن الشرق الاقصى.

انها لمفارقة ان يشكل النقص في عدد الجياد بالنسبة للجيش نقطة الضعف الاهم اذ سببت الجماعية الكاملة خسارة 55 بالمائة من الخيول. و الجيش بحاجة رغم استخدام الاليات الى حصان لكل ثلاثة رجال كما كانت الحالة ايام نابليون. و لقد طرا على الموقف تحسن في السنة الماضية و بدات الخيول تتزايد. و على كل حال فان بلد تعداده 170 مليون نسمة قادر حتى و لو اندلعت الحرب خلال عدة اشهر على استنفار قوى كبيرة و خيول كافية للجبهة على حساب مجموع الشعب. و الجماهير الشعبية في جميع البلدان لا تتوقع عموما من الحرب الا الجوع و الغازات و الاوبئة. لقد خلقت الثورة الفرنسية الكبرى جيشها بمزج التشكيلات الجديدة مع وحدات الجيش الملكي. و لكن ثورة اوكتوبر حلت جيش النظام القديم بكامله و اسست الجيش الاحمر من جديد بادئة من القاعدة. و لقد ظهر هذا الجيش مع النظام السوفياتي بان واحد فقاسمه متاعبه. و يعود امتيازه غير المحدود على الجيش القيصري الى التطور الاجتماعي العميق الذي اصاب البلاد.. و الحقيقة ان الجيش لم ينج من الانحطاط الذي اصاب النظام السوفياتي بل وجد الانحطاط تعبيره الاكمل في الجيش. و علينا قبل تحديد الدور المحتمل للجيش الاحمر في الزلزال القادم دراسة تطور افكاره الرئيسية و بنيته.

ففي 12 كانون الثاني / يناير 1918 اصدر مجلس مفوضي الشعب مرسوما بتاسيس جيش نظامي حددت مهمته بما يلي: "ان انتقال السلطة الى الطبقات الكادحة و المستغلة يجعل من الضروري وجود جيش جديد يعمل كحاجز لحماية سلطة السوفيات...و كساد للثورة الاشتراكية المقبلة في اوروبا". و في اول ايار / مايو يقسم الجنود الحمر الشباب "القسم الاشتراكي" الذي حوفظ على نصه منذ عام 1918 الى الان و يتعهدون بموجب هذا القسم "امام الطبقة العاملة الروسية و العالمية" بالقتال "في سبيل الاشتراكية و اخوة الشعوب باذلين كل قوتهم و حياتهم". و عندما يقول ستالين ان اممية الثورة عبارة عن "سوء تفاهم مضحك" فانه يخرق القرارات التي لم تلغ حتى الان. و عاش الجيش بعد انشائه على افكار الحزب و الدولة. كما استوحت القوانين و الصحافة و التحريض بالصورة ذاتها من الثورة العالمية المعتبرة هدفا اساسيا. و قد اتخذ برنامج الاممية الثورية في كثر من الاحيان مظهرا مبالغا به في مصالح الحرب. و في 1921 كتب غوسييف الذي تراس ردحا من الزمن المصلحة السياسية في الجيش ثم اصبح احد القمربين لستالين: "اننا نجهز جيش الطبقة البروليتارية..لا لمجابهة الثورة المضادة البرجوازية و الاقطاعية فحسب بل للقيام كذلك بحروب ثورية (دفاعية و هجومية) ضد القوى الامبرالية". و كان غوسييف ياخذ على قادة الجيش الاحمر[12] تقصيرهم في تحضير هذا الجيش لمهماته العالمية. و قد شرح الكاتب للرفيق غوسييف عن طريق الصحافة ان القوة المسلحة مدعوة لتلعب في الثورات الاجنبية دورا ثانويا لا رئيسيا. وهي عاجزة عن تسريع الحل و تحقيق النصر اذا لم تتوفر لها الظروف الملائمة. "ان التدخل العسكري مفيد مثل اجهزة التوليد لان هذه الاجهزة تخفف الام الوضع اذا استخدمت في الوقت المناسب. فاذا ما استخدمت قبل الاوان ادت الى الاجهاض" (كانون الاول / ديسمبر 1921). اننا لا نستطيع مع الاسف ان نطرح هنا كما يجب تاريخ الافكار حول هذا الموضوع الهام. و لكن علينا ان نذكر ان توخاتشيفسكي وهو اليوم مارشال اقترح على مؤتمر الاممية الشيوعية في عام 1921 تشكيل 'اركان حرب عالمية' تعمل بالتنسيق مع مكتب "الاممية الشيوعية": و نشرت رسالته الهامة انذاك مع مجموعة مقالات تحت اسم "حرب الطبقات ". و لقد اعلمت توخاتشيفسكي القائد الناجح المتهور احيانا بخطاب موجه اليه بانه "يمكن تاليف هيئة اركان حرب عالمية من هيئات الاركان القومية لمختلف البلدان البروليتارية. و طالما ليس الامر هكذا تصبح هيئة الاركان الاممية كاريكاتورية بالضرورة". و لم يكن ستالين يتخذ انذاك موقفا تجاه الامور المبدئية لا سيما الجديدة منها و لكن عددا ممن اصبحوا رفاق طريقه بعد ذلك كانوا في ذلك الوقت "الى يسار" قيادتي الحزب و الجيش و كان في افكارهم العديد من المبالغات الساذجة او اذا شئتم من "سوء التفاهم المضحك". و هل يمكن القيام بثورة عظيمة من غير ذلك؟ لقد قاومنا "كاريكاتور" الاممية المتطرف مدة طويلة قبل ان نضطر الى توجيه اسلحتنا نحو نظرية لا تقل عنه سخفا وهي نظرية "الاشتراكية في بلد واحد".

لقد كانت الحياة الايديولوجية للبلشفية غنية متفاعلة و خاصة في اقسى مراحل الحرب الاهلية و ذلك على نقيض المفاهيم التي تم ارساؤها فيما بعد، هذه المفاهيم المنكفئة الى الماضي. و قد كانت هناك مناقشات طويلة تتواصل في كل مستويات الحزب و الدولة و الجيش و خاصة في المواضيع العسكرية كما تعرضت سياسة المسؤولين مرات عديدة لنقد حر كثيرا ما كان مريرا قاسيا. و قد كتب قائد الجيش انذاك[13] في المجلة العسكرية الاكثر نفوذا مقالا ينقد فيه المبالغة في الرقابة: "انني ارى ان الرقابة قد ارتكبت عددا كبيرا من الاخطاء و اعتبر من الضروري تنبيهها لتخفف من غلوائها. فمهمة الرقابة المحافظة على الاسرار الحربية و اما ما عدى ذلك فلا يدخل ضمن اختصاصها" (22 شباط / فبراير 1919).

لم يكن لفكرة اركان الحرب العالمية اهمية كبرى في الصراع الايديولوجي الذي في حين بقي في الحدود التي يرسمها انضباط العمل شجع في الوقت نفسه على تشكيل تكتل معارض في الجيش او في قياداته على الاقل. و كانت مدرسة "العقيدة الحربية البروليتارية" التي يؤمن بها فرونتزه[14] و توخاتشيفسكي و غوسييف و فورشيلوف و اخرون تعتقد مسبقا بضرورة ان يكون الجيش الاحمر مختلفا في اهدافه السياسية و تكوينه و استراتيجيته و تكتيكه عن الجيوش القومية في البلاد الراسمالية و ترى ان على الطبقة الحاكمة الجديدة خلق نظام سياسي جديد مختلف تماما عن انظمة تلك البلاد. و كان خلال الحرب الاهلية قد اكتفينا بالاحتجاج المبدئي ضد استخدام الجنرالات اي الضباط القدامى في الجيش القيصري[15] كما اكتفينا بالصراع ضد القيادة العليا التي كانت هي نفسها في صراع دائم مع الارتجالات المحلية و الاساءات المتواصلة الى

الانضباط. لقد حاول مطلقو الاطروحة الجديدة الاكثر حماسا ان يدينوا ايضا باسم مبادئ "المناورة" و "الهجوم" المعتبرة امورا لا جدال فيها التنظيم الرمزي للجيش الذي قد يعيق المبادهة الثورية في حقول المعارك الاممية في المستقبل. كانت تلك محاولة لرفع اساليب حرب العصابات المستخدمة في بداية الحرب الاهلية الى مستوى نظام دائم شامل. و اظهر بعض القادة حماسة للعقيدة الجديدة منعتهم من دراسة القديمة. و كانت تزاريتسين (فولغاغراد اليوم) المركز الرئيسي لهذه الافكار و لقد بدا فيها بوديني و فورشيلوف (وبعد ذلك ستالين) حياتهم العسكرية.

و عندما حل السلام جرت محاولات اكثر جدية لصياغة هذه الاتجاهات الجديدة في المذهب. و ابتدا هذا العمل و تابعه قائد من قواد الحرب الاهلية الممتازين و سجين سياسي قديم هو فرونتزه و دعمه في اتجاهه فورشيلوف و الى حد ما توخاتيشفسكي. و في الحقيقة كان المذهب البروليتاري الحربي يشبه الى مدى بعيد مذهب "الثقافة البروليتارية" فلكليهما طابع تخطيطي و ميتافيزيقي واحد. و لا تحتوي المؤلفات التي كتبها مؤلفوه سوى جزء يسير من الوصفات العملية التي لا شيء جديد فيها و المستوحاة من تعريف نموذجي للبروليتاريا بانها طبقة عالمية في حالة الهجوم اي المستنتجة من تجريدات سيكولوجية غامضة لا من الظروف الحقيقية للزمان و المكان.

و تصر هذه المؤلفات في كل سطر من سطورها على تاكيد ماركسيتها و لكنها تترك هذه الماركسية في الحقيقة لتقع في احضان المثالية البحتة. لقد كانت هذه الاعمال في الحقيقة مخلصة و لكن ليس من الصعب ان تكتشف فيها بذرة غرور البيروقراطية تلك البيروقراطية التي تفكر و تجبر الاخرين على التفكير بانها قادرة على تنفيذ معجزات تاريخية في جميع المجالات دون تحضير خاص و بدون قاعدة مادية.

و قد اجاب قائد الجيش[16] انذاك على اقوال فرونتزه: " انني لا اشك بانه اذا اضطر بلد يتمتع باقتصاد اشتراكي متقدم للقيام بحرب ضد بلد برجوازي فان استراتيجيته ستاخذ شكلا اخر. و لكن ليس معنى ذلك اننا نرغب اليوم بتخيل استراتيجية بروليتارية... اننا اذا طورنا الاقتصاد الاشتراكي و رفعنا مستوى الجماهير الثقافي اغنينا الفن العسكري بمضامين و اساليب جديدة". لهذا علينا ان نتبع بصورة منهجية مدرسة البلاد الراسمالية المتقدمة دون ان نحاول ان نستنتج بعمليات منطقية استراتيجية جديدة من طبيعة البروليتاريا الثورية". (اول نيسان / ابريل 1922). لقد وعد ارخميدس بان يقلب الارض اذا توفرت له نقطة ارتكاز. و قد كان ذلك كلاما جميلا الا انه لو حصل على هذه النقطة للاحظ ان الرافعة تخونه. لقد اعطتنا الثورة المنتصرة نقطة ارتكاز جديدة و لكن قلب العالم بحاجة لرافعات ينبغي بناؤها. لقد رفض الحزب "العقيدة الحربية البروليتارية" رغم وصول مطلقيها القدامى الى سدة الحكم بسرعة. و الاختلاف بين مصيري هاتين العقيدتين مميز جدا للمجتمع السوفياتي. فلم تكن "الثقافة البروليتارية" تحتوي افكارا هامة لذا لم تجد البيروقراطية باسا من تقديمها للبروليتاريا كتعويض في حين كانت تنحيها بفظاظة عن السلطة. اما العقيدة العسكرية فكانت تصيب في العمق المصالح الدفاعية و مصالح الشريحة الحاكمة و لا تترك حيزا للحذلقة الايديولوجية. لقد وصل الاعداء القدامى لفكرة استخدام "الجنرالات" الى مرتبة الجنرالات في غضون ذلك: غدا المطالبون باركان حرب عالمية اكثر تعقلا و ارتدوا رداء "اركان حرب بلد واحد". و حلت موضوعة "الامن الجماعي" محل "حرب الطبقات" و اخلى منظور الثورة العالمية الساحة لعبادة "الوضع الراهن". و كان من الضروري لكسب ثقة الحلفاء المحتملين و عدم استثارة غضب الاعداء التشبه ما امكن بالجيوش الراسمالية لا التميز عنها مهما غلا الثمن. و اخفت التعديلات في العقيدة و الواجهة سيرورات اجتماعية ذات اهمية تاريخية. و كانت سنة 1935 سنة تغيير جذري مزدوج لنظام الميلشيا و للكادرات.

تصفية الميليشيا و اعادة الرتب

هل تشبه القوات السوفياتية المسلحة بعد الثورة بعشرين عاما الشكل الذي رسمه لها برنامج الحزب البلشفي و الى اي درجة؟

يحدد برنامج الحزب ان على جيش ديكتاتورية البروليتاريا "ان يتسم بطابع طبقي واضح اي ان يتكون من عمال و فلاحين ينتمون الى الشرائح الريفية الفقيرة نصف البروليتارية. و لا ينقلب جيش الطبقة هذا الى ميليشيا اشتراكية للشعب اجمع الا بعد الغاء الطبقات". ان التجاهل المؤقت لفكرة جيش يمثل كل الشعب لا يعني استغناء الحزب عن نظام الميليشيا. و لقد اصدر المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي على العكس قرارا يقول: "اننا نبني الميليشيا على قاعدة طبقيةو نحولها الى ميليشيا اشتراكية". و كان الهدف هو خلق جيش "بلا ثكنات قدر الامكان اي جيش يعيش في ظروف مشابهة لظروف الطبقة العاملة خلال العمل". و كان على كافة الوحدات ان تتناسب في النهاية مع المعامل و المناجم و القرى و الكومونات الزراعية و تشكيلات عضوية اخرى يكون لها "قيادة محلية و احتياطات محلية من السلاح و التموين" و ان يحل التماسك

على مستوى المنطقة و المدرسة و الصناعة و الرياضة محل الروح العسكرية التي تنمو في الثكنة. و ان يتم خلق الانضباط الواعي دون الاستعانة بضباط محترفين يسيطرون على الجيش.

و لما كانت الميليشيا تتناسب افضل ما يكون مع طبيعة المجتمع الاشتراكي فهي تتطلب اقتصادا متقدما. ان جيش الثكنات موضوع في ظروف مصطنعة بينما يعكس الجيش الاقليمي وضع البلاد الحقيقي. و كلما كانت الثقافة بدائية و الفرق بين القرية و المدينة واضحا ظهرت الميليشيا اقل تجانسا و تنظيما. و يؤدي النقص في السكك الحديدية و الطرق و المواصلات النهرية و الافتقار الى طرق واسعة و ضعف النقل بالسيارات الى الحكم على الجيش الاقليمي باقصى البطء في الحركة في الاسابيع و الاشهر الحرجة الاولى للحرب. لذا يجب تشكيل جيش دائم الى جانب الميليشيا بغية تغطية الجبهة خلال التعبئة و تامين النقل الاستراتيجي و تجميع القوى. و لقد بني الجيش الاحمر كحل وسط ضروري بين النظامين مع التاكيد على اهمية الجيش النظامي الخاصة.

في عام 1924 كتب قائد الجيش[17] ما يلي: " يجب ان نتمثل دائما الاعتبارين التاليين: اذا كان ارساء النظام السوفياتي يؤمن لاول مرة امكانية انشاء نظام الميليشيا فالوقت اللازم لهذه العملية يتوقف على الحالة العامة لثقافة البلاد – تقنية، مواصلات، تعليم...الخ - لقد انشانا القواعد السياسية للميليشيا و لكن قواعدها الاقتصادية و الثقافية لا تزال متخلفة جدا". فاذا ما توفرت الظروف المادية المطلوبة فان الجيش الاقليمي سيتفوق على الجيش النظامي الدائم بدل ان يبقى دونه. ان الاتحاد السوفياتي يدفع غاليا ثمن دفاعه لانه فقير لدرجة لا تسمح له بتغطية تكاليف انشاء جيش اقليمي رخيص. و ليس ما في هذا الامر ما يدعو للعجب: فبسس فقر الاتحاد السوفياتي بالذات يرزح يرزح هذا البلد تحت عبء بيروقراطية مكلفة. و تعرض لنا المشكلة ذاتها دائما و في كل مجالات الحياة دون استثناء و هي مشكلة عدم التناسب بين القاعدة الاقتصادية و البناء الاجتماعي الفوقي. ففي المصنع و الاسرة و الكولخوز و المدرسة و الادب و الجيش تعتمد كل العلاقات على التناقض بين مستوى قوى الانتاج المنخفض (حتى من وجهة نظر راسمالية) و اشكال الملكية التي هي اشتراكية من حيث المبدا.

و ترفع العلاقات الاجتماعية الجديدة من مستوى الثقافة. و لكن الثقافة الناقصة تخفض مستوى الاشكال الاجتماعية. و تتارجح الحقيقة السوفياتية بين هذين الميلين. اما بالنسبة للجيش بفضل بنية هياكله العام الواضحة كليا يتم قياس المحصلة بارقام صحيحة بما فيه الكفاية. و يمكن لنسب الوحدات الدائمة و الاقليمية ان تلعب دور مؤشرات و تقيس درجة التقدم نحو الاشتراكية.

لقد منحت الطبيعة و التاريخ الاتحاد السوفياتي حدودا طويلة مفتوحة تبعد الواحدة عن الاخرى10 الاف كيلومتر و شعبا موزعا و طرقا سيئة. و في 15 تشرين الاول / اوكتوبر 1924 حثت القيادة القديمة للجيش و هي في اواخر ايام نشاطها على عدم نسيان الموضوعة التالية: "لا يمكن لاي تنظيم للميليشيا في المستقبل القريب الا ان يكون له طابع تحضيري و كل تقدم في هذا الصدد ينبغي ان يمليه علينا التحقق الدقيق من النتائج المكتسبة". و في عام 1925 جاء عهد جديد و تولى انصار "العقيدة الحربية البروليتارية" السلطة. و في الحقيقة ان الجيش الاقليمي كان متناقضا تماما مع مبدا "الهجوم" و "المناورة" الخاص بالمدرسة المذكورة. الا انه كان قد بدا تناسي الثورة العالميةحيث عمل الزعماء الجدد على تحاشي اندلاع الحرب "بتحييد" البرجوازية. و انتقل 74 بالمائة من وحدات الجيش في السنوات التالية الى نظام الميليشيا!

طالما كانت المانيا مجردة من السلاح و "صديقة" ايضا كانت القيادة العامة في موسكو تاخذ بالحسبان بصدد الحدود الغربية قوى جيران الاتحاد السوفياتي: بولونيا، رومانيا، ليتونيا، ليتوانيا، استونيا، فنلندا. علما بان هؤلاء الخصوم كانوا يعتمدون على دول عظمى من مثل فرنسا على وجه الخصوص التي لم تكن انذاك صديقة للسلام (انتهى هذا العهد في عام 1922) و كانت الدول المجاورة قادرة على تجنيد 120 الف فرقة مشاة اي 3.5 مليون رجل. و كانت خطة تعبئة الجيش الاحمر مبنية على تجميع قوى مماثلة تقريبا على الحدود الغربية. اما في الشرق الاقصى فقد كانت ظروف مسرح العمليات تفرض ان يؤخذ بالحسبان مئات الالوف من المقاتلين. و نحن نعلم ان 100 رجل في الجبهة بحاجة كل سنة لـ 75 اخرين من اجل استبدالهم بهم. و تحتاج سنتا حرب بين 10 – 12 مليون رجل اذا لم ندخل في حسابنا الجرحى الذين سيذهبون الى الجبهة فور خروجهم من المستشفى. و لم يكن الجيش الاحمر حتى 1935 يضم سوى 563.000 رجل عامل. و كان تعداده مع وحدات البوليس السياسي 620.000 رجل منهم 40 الف ضابط. و كان 74 بالمائة من مجموع هذه القوى تابعا للفرق الاقليمية بينما يتبع 26 بالمائة فقط للوحدات المعسكرة في الثكنات. و هذا في الحقيقة انتصار لنظام الميليشيا "بشكل نهائي اكيد" و بنسبة 74 بالمائة لا 100 بالمائة.

و منذ وصول هتلر الى الحكم اصبحت هذه الحسابات، سريعة العطب بحد ذاتها، موضع تساؤل. اندفعت المانيا في التسلح المحموم ضد الاتحاد السوفياتي قبل كل شيء و اختفت فورا فكرة التعايش السلمي مع الراسماليين و ظهر خطر الحرب واضحا. الامر الذي حدا الحكومة السوفياتية لاعادة النظر جذريا في بنية الجيش الاحمر رافعة تعداده الى 1.300.000 رجل. و غدا 77 بالمائة من فرق الجيش نظامية بينما لم يبق في الفرق المحلية سوى 23 بالمائة. و هذا يشبه الى حد بعيد

التخلي عن نظام الميليشيا اذا فكرنا ان ما يجعل الحرب لا بد منها ليس سلام لا شائبة فيه بل احتمال الحرب. و هكذا تؤكد لنا التجربة التاريخية اننا لا نكسب بشكل "نهائي اكيد" الا المكاسب المستندة الى قاعدة المجتمع الانتاجية لا سيما في ميدان لا مزاج فيه.

ان خفض نسبة الميليشيا من 74 بالمائة الى 23 بالمائة يبدو مبالغا به رغم كل شيء و نحن لا نعتقد انه حصل من غير ممارسة هيئة الاركان الفرنسية ضغطا "وديا". و من المرجح ايضا ان البيروقراطية وجدت في ذلك فرصة ملائمة للتخلص من هذا النظام لاسباب سياسية الى حد بعيد. فالفرق الاقليمية تابعة مباشرة للاهالي و هذه ميزة الميليشيا الكبرى من وجهة النظر الاشتراكية. و لكنها في الوقت نفسه ميزة سيئة من وجهة نظر الكرملين. ان البلاد الراسمالية المتقدمة قادرة على تنفيذ نظام الميليشيا من الناحية التقنية و لكنها ترفضه خوفا من تلاحم الجيش و الشعب. و لا شك ان التفاعلات داخل الجيش الاحمر خلال تنفيذ الخطة الخمسية الاولى كانت سببا اضافيا لتعديل فكرة الفرق الاقليمية.

و لو ان عندنا خطا بيانيا يبين تشكيل الجيش الاحمر قبل التعديل و بعده لتاكدت فرضيتنا. و لكنه ليس في متناول ايدينا، و لو كان ذلك لما سمحنا لانفسنا بشرحه هنا. و هنالك حقيقة لا بد من ذكرها: هي ان الحكومة السوفياتية انقصت نسبة الميليشيا بنسبة 51 بالمائة في الوقت الذي اعادت به تنظيم وحدات القوزاق و هي الوحدات الاقليمية الوحيدة في النظام البائد!.. و تعتبر الخيانة دائما عنصرا متميزا و محافظا في كل جيش و قد شكل القوزاق في الماضي اكثر عناصر الخيالة محافظة. استخدمهم القياصرة كقوة بوليسية خلال الحرب و الثورة ثم عملوا في خدمة كيرنسكي بعد ذلك. و يمكن اعتبارهم داخل النظام السوفياتي اكثر العناصر رجعية و تحجرا. ان عملية التجميع التي تم تنفيذها بينهم تحت ضغط العنف الشديد لم تبدل تقاليدهم او ذهنيتهم بل تم منحهم على العكس حقا استثنائيا بامتلاك الخيول و بعض المزايا الاخرى. سوف يجد خيالة البراري انفسهم من جديد في صف المتميزين ضد الناقمين. هل ثمة شك في ذلك؟ و في خضم تدابير القمع الموجهة ضد العمال الشباب المعارضين ظهرت الرتب العسكرية و القوزاق بقبعاتهم الكريهة فكان هذا مظهرا من مظاهر التيرميدور الاكثر صدما! و يعتبر القرار باعادة تنظيم ملاك الضباط بكل ابهته البرجوازية ضربة قاسية لمبادئ ثورة اوكتوبر. فقد تشكلت كادرات الجيش الاحمر بمحاسنها و مساوئها خلال الثورة و الحرب الاهلية كما لا تزال الشبيبة المحرومة من النشاط السياسي الحر تعطي قادة حمرا ممتازين. ان انحطاط الدولة المستمر انتقل من جهة اخرى الى اعلى الرتب القيادية. و عندما تحدث فورشيلوف في محاضرة سياسية عن المثل الذي يتحتم على القادة اعطاؤه لمرؤوسيهم وجد نفسه مضطرا لان يعترف: "انني لا استطيع مع الاسف ان اهنئ نفسي"، "ان الكادرات لا تتمكن غالبا من متابعة التقدم" الذي يتم داخل الوحدات "فالقادة عاجزون غالبا عن التصرف امام الاوضاع الجديدة"...الخ. و تقلقنا اعترافات فورشيلوف المريرة و لكنها لا تثير استغرابنا فما يقوله عن القيادة ينطبق على البيروقراطية باجمعها. و قد لا تقبل الخطيب ان يكون ممكنا وضع المسؤولين في صفوف المتاخرين" لانهم ينتقدون الجميع باستمرار و يطلبون من الجميع ان يرتفعوا الى المستوى اللائق. و الحقيقة ان جماعة "الرؤساء" التي لا تخضع للمراقبة و التي يعتبر فورشيلوف منها هي السبب الرئيسي للوضع المتخلف و الروتين و اشياء اخرى ايضا.

ان الجيش الاحمر جزء من المجتمع و يشكو ما كل امراضه وهو يعاني منها على وجه الخصوص عندما ترتفع الحرارة. ان مهنة الحرب قاسية لدرجة لا يمكن ان نقبل فيها اشياء خيالية او مغشوشة و جيش الثورة بحاجة الى حرية النقد الواسعة و القيادة بحاجة لمراقبة ديمقراطية. و لقد راى منظمو الجيش الاحمر ذلك منذ البدء اقتنعوا بضرورة الاعداد لانتخاب القادة و يقول القرار الرئيسي للحزب في هذا الموضوع: "ان ارتفاع روح الوحدة في القطعات العسكرية و بذر فكرة النقد الذاتي لدى الجنود لينتقدوا انفسهم و رؤساءهم يؤمنون الظروف الملائمة لتطبيق اوسع فاوسع لفكرة انتخاب القيادة". و لكن بعد خمسة عشر عاما من تبني هذا القرار – و هذا وقت كاف لتاكيد روح الوحدة و فكرة النقد الذاتي – يسير المسؤولون السوفيات على الطريق المعاكس.

في ايلول / سبتمبر 1935 علم الاصدقاء و الاعداء بكل استغراب عودة الجيش الاحمر الى اعتماد نظام التراتب على صعيد الضباط بحيث نبدا بالملازم و ننتهي بالمشير. و صرح توخاتشيفسكي و هو القائد الحقيقي للجيش: "ان اعادة الرتب العسكرية تخلق قاعدة امتن لكادرات الجيش الفنية و القيادية". و هذا تفسير غامض. فالقيادة تتقوى قبل كل شيء بثقة الرجال. و لهذا السبب نفسه قام الجيش الاحمر في الماضي بتصفية فئة الضباط. و لا تعتبر اعادة فئة تسلسلية ضرورية لمتطلبات الدفاع فوظيفة القيادة هي الاساس لا رتبتها. و لا يحمل الاطباء و المهندسون رتبا و مع هذا يجد المجتمع طريقة لوضعهم في اماكنهم. و ياتي الحق في القيادة عن طريق المعرفة و الموهبة و الشخصية و الخبرة وهي عوامل تتطلب تقديرا دائما و بما يخص كل فرد. ان رتبة رائد لا تضيف شيئا لقائد الكتيبة. و نجوم المشير الممنوحة للقادة الخمسة الكبار في الجيش الاحمر لا تضفي على هؤلاء القادة مواهب جديدة او سلطة اكبر. ان الجيش لم ياخذ "قاعدة متينة" و انما اخذ الضباط هذه القاعدة و دفعوا ثمنها بابتعادهم عن بقية افراد الجيش. و لهذا التعديل هدف سياسي بحت: هو اعطاء الضباط وزنا اجتماعيا. ان مولوتوف يعترف بذلك في معرض تبريره هذا القرار بضرورة "زيادة اهمية الكادرات التي تقود الجيش". و لا يقتصر الامر على اعادة الرتب بل يتعداه الى بناء مساكن للضباط. ففي عام 1936 سيتم تسليمهم 47 الف

غرفة. و سيخصص لرواتبهم مبلغ يزيد بنسبة 57 بالمائة عن تسليفات السنة الماضية. ان "زيادة اهمية الكادرات التي تقود الجيش" تعني ربط الضباط بشكل امتن بالاوساط الحاكمة عبر اضعاف علاقتهم بالجيش. و هناك ظاهرة تستدعي الانتباه وهي عدم استخدام اسماء جديدة لرتب الجيش و الاصرار على تقليد جيوش الغرب وع حذف رتبة الجنرال لانها تعتبر في روسيا رمزا للسخرية. و عندما علقت الصحافة الروسية على تسمية خمسة مشيرين – تم اختيارهم لولائهم الشخصي لستالين لا لمواهبهم و خدماتهم – لم تنس التذكير بجيش القياصرة القديم المعروف "بروح الفئة المغلقة التي كان يتصف بها و تقديسه للرتب و عبوديته امام التسلسل" لماذا تقلده اذن بهذه الخساسة؟ ان البيروقراطية التي تخلق الامتيازات تختلق دائما حججا استخدمت في الماضي لتدمير الامتيازات القديمة. انها لوقاحة مقرونة هكذا بالجبانة مع درجة عالية من النفاق.

مهما بدت غير متوقعة اعادة "روح الفئة المغلقة و تقديس الرتب و العبودية امام التسلسل" فلقد اقدمت الحكومة على هذا التصرف مضطرة لان تعيين القادة حسب ميزاتهم الشخصية يتطلب سيادة النقد و البداهة بحرية في جيش يخضع رقابة الراي العام. ان الانضباط الحازم لا يتعارض مع الديمقراطية بل يجد فيها سندا و لكن ديمقراطية الجيش من ديمقراطية النظام الذي يغذيه. و ليست النزعة البيروقراطية بروتينها و غرورها ناجمة عن الحاجات الخاصة بالتنظيم العسكري بل عن الحاجات السياسية للقادة. هذه الحاجات تجد في الجيش على وجه الحصر تعبيرها الاكثر اكتمالا. ان اعادة فئة الضباط المغلقة بعد 18 سنة من الغاء الثورة لها تشهد على مدى اتساع الهوة بين الحاكم و المحكوم و الى اي حد فقد الجيش الصفات الاساسية التي كانت تسمح باطلاق تسمية الجيش الاحمر عليه و على مقدار وقاحة البيروقراطية التي تجعل من نتائج هذا التثبيط للمعنويات قانونا. و لقد فهمت الصحافة البرجوازية هذا الاصلاح – المضاد على حقيقته. و كتبت صحيفة الزمن في 25 ايلول / سبتمبر 1935: "هذا التبديل الخارجي هو احد الدلائل على التبديل العميق الذي يجري حاليا في الاتحاد السوفياتي كله. ان النظان الذي توطدت دعائمه نهائيا بدا يميل للاستقرار بصورة تدريجية. و ها هي العادات و التقاليد الثورية تترك مكانها في الاسرة السوفياتية و المجتمع للعواطف و العادات السائدة في البلاد الراسمالية. ان السوفياتات "تتبرجز". ليس لدينا ما نضيف على هذا التقدير.

الاتحاد السوفياتي و الحرب:

ان استمرار خطر الحرب من الشواهد الدالة على ارتباط الاتحاد السوفياتي بالعالم و حجة ضد طوباوية مجتمع اشتراكي معزول، حجة مرهوبة تقف الان في الطليعة.

و محاولة توقع كل العوامل المؤثرة على تطاحن الشعوب في المستقبل محاولة غير مجدية. و لو كانت مثل هذه المحاولة ممكنة لامكن حل صراع المصالح عبر مساومة يقوم بها بعض المحاسبين. و لكن هنالك كثيرا من المعميات الغامضة في معادلة الحرب الدموية. و يملك الاتحاد السوفياتي على كل حال ميزات كبيرة بعضها موروث من الماضي و بعضها ناجم عن النظام الجديد. و لقد اثبتت تجربة العدوان و التدخل المسلح في الحرب الاهلية ان اتساع روسيا يمنحها كما في الماضي تفوقا لا يستهان به. ان هنغاريا السوفياتية الصغيرة لم تصمد امام الامبريالية الاجنبية، التي وفر لها حظوظ الانتصار الديكتاتوري المشؤوم بيلاكون، سوى عدة ايام. بينما قاومت روسيا السوفياتية المقطوعة منذ البدء عن محيطها التدخل المسلح مدة 3 سنوات. و لقد تضاءلت ارض الثورة في بعض الاوقات الى حدود دوقية موسكو الكبرى القديمة. و لكن هذا كان كافيا لتصمد و تنتصر في النهاية.

و الاحتياط البشري ميزة اخرى هامة. ان الشعب السوفياتي الذي يتزايد بمعدل 3 ملايين شخص في السنة تجاوز تعداده 170 مليون نسمة. ان طبقة تضم حاليا 1.300.000 و لا يمكن للاختيار الاكثر صرامة على المستويين المادي و السياسي ان يستبعد اكثر من 300 الف. ان احتياطي الرجال المقدر ب 18 – 20 مليون رجل هو احتياطي يتعذر استهلاكه.

و لكن الطبيعة و الرجال لا يشكلان سوى المادة الاولية للحرب. اما "المقدرة" العسكرية فتتوقف قبل كل شيء على قدرة الدولة الاقتصادية. و لقد تقدم الاتحاد السوفياتي كثيرا في هذا المجال بالنسبة لروسيا القديمة. و كنا قد ذكرنا سابقا ان الاقتصاد السوفياتي المخطط هو الذي اعطى احسن النتائج في الحقل العسكري. و لقد ادى تصنيع المناطق النائية و في سيبيريا بصورة خاصة الى اعطاء مساحات الغابات و البراري الشاسعة اهمية جديدة. و مع هذا يبقى الاتحاد السوفياتي متخلفا. و لا يعوض عن ضعف مردود العمل و سوء نوعية المنتجات و ضعف وسائل النقل سوى الاتساع و الثروات الطبيعية و عدد السكان و ذلك بصورة جزئية. ان مقارنة القوى الاقتصادية لانظمة اجتماعية متخلفة في زمن السلم امر غير ملح و يمكن تاجيله – فترة طويلة و لكنها لا تدوم الى الابد – يتصرفات سياسية معينة و باحتكار الدولة للتجارة الخارجية على وجه الخصوص. اما في زمن الحرب فالامتحان يجري على ارض المعركة مباشرة و هنا يكمن الخطر. و تؤدي الهزائم عادة الى تبديل سياسي كبير و لكنها تعجز عن القيام دائما بانقلابات اقتصادية. و لا يمكن قلب نظام اجتماعي

يتسم بمستوى رفيع من الثقافة و بثراء عظيم بواسطة اسنة الحراب. و كثيرا ما نرى المنتصرين على العكس يستخدمون اساليب و عادات المنهزمين عندما يكون هؤلاء اكثر منهم تطورا. و لا يمكن تبديل اشكال الملكية بالحرب الا اذا كانت متناقضة بشكل خطير مع قواعد البلاد الاقتصادية. و ستؤدي هزيمة المانيا في حرب مقبلة ضد الاتحاد السوفياتي الى سقوط هتلر و زوال النظام الراسمالي و لا يمكن ان نشك لحظة ان هزيمة تلحق بالاتحاد السوفياتي سوف يكون لها نتائج مشؤومة بالنسبة لقادته و نظامه الاجتماعي. ان عدم ثبات النظام الحالي في المانيا ناجم عن ان قواها الانتاجية تجاوزت منذ امد بعيد شكل الملكية الراسمالية اما عدم ثبات النظام السوفياتي فناجم عن ان قواه الانتاجية منخفضة جدا عن مستوى الملكية الاشتراكية. و قواعد الاتحاد السوفياتي الاجتماعية تهددها الحرب للاسباب ذاتها التي تجعلها ايام السلم بحاجة الى البيروقراطية و احتكار التجارة الخارجية اي لما تعانيه الى الان من ضعف.

فهل سيخرج الاتحاد السوفياتي من الحرب المقبلة دون هزيمة؟ لنجب بصراحة على هذا السؤال الواضح! لو كانت الحرب مجرد حرب عادية فان هزيمة الاتحاد السوفياتي اكيدة لان الامبريالية اقوى منه بكثير في مجالات التقنية و الاقتصاد و الفن العسكري. فاذا لم تشلها الثورة في الغرب فسوف تدمر النظام الذي ارسته ثورة اوكتوبر. ان الامبريالية تجريد عام لانها ممزقة بتناقضاتها الخاصة و لولا هذه التناقضات لاختفى الاتحاد السوفياتي عن المسرح منذ زمن بعيد. و ترتكز الاتفاقيات الديبلوماسية و العسكرية السوفياتية جزئيا على هذه التناقضات. و لكن من الخطا الذريع التعامي عن الحدود التي تتوقف عندها هذه التمزقات فكما يتوقف الصراع بين الاحزاب البرجوازية و البرجوازية الصغيرة (ابتداء من غلاة الرجعيين حتى الاشتراكيين-الديمقراطيين) امام خطر الثورة البروليتارية المباشر تجد الاختلافات الامبريالية دائما حلا وسطا بغية منع الاتحاد السوفياتي من النصر العسكري.

ان الاتفاقيات الديبلوماسية مجرد "قصاصات ورق" كما يقول احد مستشاري الرايخ و لا يقدر لها ان تعيش حتى الحرب. و لا تستطيع اي معاهدة مع الاتحاد السوفياتي مقاومة خطر اندلاع ثورة عارمة في اي جزء من اوروبا. يكفي ان تدخل الازمة السياسية في اسبانيا (لكي لا نقول فرنسا) في مرحلة ثورية حتى تتقبل كل الحكومات البرجوازية فكرة 'هتلر المنقذ' التي ابتدعها لويد جورج. و اذا انتهت الاوضاع المضطربة في فرنسا و اسبانيا و بلجيكا بانتصار الرجعية فقت المعاهدات التي تربط هذه البلدان بالاتحاد السوفياتي كل قيمتها. و اخيرا، اذا افترضنا ان "قصاصات الورق" تحتفظ بقوتها في المرحلة الاولى من العمليات الحربية فاننا لا نشك بان تكتل القوى في المرحلة الحاسمة يتم بناء على عوامل اهم بكثير من الارتباطات الاحتفالية لديبلوماسيين متخصصين بالالاعيب السياسية. و يتبدل الوضع بشكل كامل اذا حصلت الحكومات البرجوازية على ضمانات مادية تؤكد ان حكومة موسكو ستكون الى جانبها لا في حالة الحرب فقط بل في حالة الصراع الطبقي ايضا. و سيستفيد "اصدقاء السلام" الراسماليون من وقوع الاتحاد السوفياتي بين نارين فيعملون طبعا على اتخاذ التدابير الكفيلة بتحطيم احتكار التجارة الخارجية و القوانين السوفياتية المتعلقة بالملكية الفردية. و من المعروف ان حركة الدفاع القومي التي تنمو بين المهاجرين الروس في فرنسا و تشيكوسلوفاكيا تعيش على هذه الامال. فاذا اعتبرنا ان الصراع العالمي لن يحله غير اندلاع الحرب سيكون للحلفاء حظ كبير لتحقيق هدفهم. فاذا لم تندلع الثورة في بلادهم اصبحت قواعد الاتحاد السوفياتي الاجتماعية معرضة للانهيار في حالتي النصر او الهزيمة.

و منذ اكثر من سنتين ظهرت وثيقة برنامجية عنوانها "الاممية الرابعة و الحرب" شارحة هذا الاحتمال بالكلمات التالية: "تحت تاثير الحاجة الملحة للبضائع الضرورية التي ستشعر الدولة بها ستتنامى الميول الفردية في الاقتصاد الريفي و ستتعاظم القوى النابذة للمركز في داخل الكولخوزات من شهر الى اخر...و يمكننا ان نتوقع ... في جو الحرب المحموم القيم بدعوة الرساميل الاجنبية الحليفة" مع محاولات لتحطيم احتكار التجارة الخارجية و اضعاف مراقبة الدولة على التروستات و استفحال التنافس بين التروستات بالذات علاوة على نشوب الخلافات بين التروستات و العمال..الخ. و بمعنى اخر فان حربا طويلة قادرة اذا بقيت البروليتاريا العالمية سلبية على دفع التناقضات الداخلية السوفياتية الى ردة بونابرتية معاكسة. و قد جاءت احداث السنتين الاخيرتين فضاعفت امكانية وقوع هذا الاحتمال.

ان كل ما تقدم لا يؤدي بالضرورة الى استنتاجات "متشائمة". اننا لا نريد ان نتعامى عن التفوق المادي الكبير الذي يتمتع به العالم الراسمالي و لا ان نتجاهل خيانة "الحلفاء" الامبرياليين الاكيدة و لا ان نخدع انفسنا بصدد التناقضات الداخلية في النظام السوفياتي. و لكننا لا نميل ابدا الى المبالغة في تقدير قيمة صلابة النظام الراسمالي في البلاد المعادية او الحليفة. قبل ان تضع حرب الاستنزاف ميزان القوى موضع التجربة بزمن طويل ستعرض التوازن النسبي داخل تلك الانظمة لامتحان قاس. ان المنظرين الجديين لمذبحة الشعوب المقبلة يدخلون في حسابهم امكانية بل حتمية قيام الثورات. ان الفكرة التي تصدر اكثر فاكثر عن بعض الدوائر بصدد انشاء جيوش صغيرة محترفة وهي فكرة اكثر واقعية بقليل من فكرة مبارزة بين ابطال مستوحاة من سابقة داود و جوليات تكشف بما تنطوي عليه من خيال مفرط هلع تلك الدوائر حيالة فكرة الشعب المسلح. و لا يترك هتلر مناسبة لا يعلن فيها عن رغبته بالسلام مشيرا الى ما ستؤدي اليه الحرب من اكتساح البلشفية لاقطار الغرب. ان القوة التي لا تزال تحول دون الحرب المستعدة للاندلاع لا تكمن في عصبة الامم او معاهدات الضمان او الاستفتاءات الداعية للسلم و لكنها كامنة في خوف الدول القوية من اندلاع الثورات داخل بلادها. يجب الحكم

على الانظمة الاجتماعية بالمقارنة . فاذا قارنا الاتحاد السوفياتي مع غيره وجدنا انه يملك على صعيد الاستقرار و رغم تناقضاته تفوقا كبيرا على انظمة اعدائه المتوقعين. ان امكانية سيطرة النازيين على الشعب الالماني ناجمة عن التوتر الشديد على مستوى التناقضات الاجتماعية في المانيا. هذه الصراعات لم تنته و لم تضعف. ان رحى الفاشية لا تفعل اكثر من الضغط عليها و ستظهرها الحرب من جديد. و حظ هتلر في حسم الحرب لمصلحته اقل من حظ غيوم الثاني. و لن ينقذ المانيا من هزيمة محققة سوى ثورة تقوم في الوقت المناسب و تبعد خطر الحرب.

و تظهر الصحافة العالمية عملية اغتيال بعض الضباط للوزراء اليابانيين كعملية وطنية تدل على الحماس و التهور. و يمكن تصنيف هذه الاعمال رغم اختلاف الايديولوجيا مع عمليات الفوضويين الروس في القاء القنابل على البيروقراطيين اثناء حكم القياصرة. و يرزح شعب اليابان اليوم تحت نير استغلال مزدوج لزراعة اسيوية و راسمالية حديثة جدا. و ستثور كوريا و مندشوكو و الصين ضد الظلم الياباني عندما ستتراخى قبضة اليابان العسكرية. و ستدفع الحرب اليابان حتما الى زلزال اجتماعي. و ليس الوضع في بولونيا افضل بكثير. فالنظام الذي يقوده بيلسودسكي وهو الاكثر عقما بين القادة عجز عن تخفيف عبودية الفلاحين. و تتعرض اوكرانيا الغربية لاضطهاد عنيف يثير مشاعرها القومية مما يؤدي الى تفاقم الاضطرابات و الانتفاضات في المراكز العمالية. و تحاول البرجاوزية البولونية توفير مستقبل لها بالتحالف مع فرنسا و التقرب من انجلترا و لكن هذا لا يفيدها بشيء بل على العكس يعجل قيام الحرب التي ستكون سبب هلاكها.

ان خطر الحرب و خطر هزيمة الاتحاد السوفياتي فيها امران محتملان. فان لم تمنع الثورة الحرب فالحرب قادرة على خلق الظروف الملائمة للثورة. و عملية ولادة ثانية اسهل عموما من ولادة اولى. و لن تدعنا الحرب القادمة الجديدة ننتظر سنتين و نصفا بانتظار العصيان المسلح الاول! و ما ان تبدا الثورات حتى يصعب توقفها في منتصف الطريق. و لن يتقرر مصير الاتحاد السوفياتي على خرائط اركان الحرب بل في خضم صراع الطبقات. و اذا ما وقفت البروليتاريا الاوروبية ضد برجوازيات بلدانها بما فيها "صديقات السلام" فيه وحدها التي تستطيع انقاذ الاتحاد السوفياتي من الهزيمة و من الطعنات التي يوجهها "حلافاؤه" الى ظهره. ان هزيمة الاتحاد السوفياتي نفسها لن تكون اكثر من حادث عرضي يدوم فترة قصيرة مؤقتة لا اهمية اذا استطاعت البروليتاريا ان تنتصر في بلاد اخرى. و على العكس سيصبح اي انتصار عسكري عاجزا عن حماية مكاسب ثورة اوكتوبر اذا ما بقيت الامبريالية في بقية اجزاء العالم.

ان اتباع البيروقراطية سوف يرددون و يقولون اننا "نبخس قيمة" قوى الاتحاد السوفياتي الداخلية و لا نقدر الجيش الاحمر حق قدره..الخ كما قالوا سابقا باننا "ننكر" امكانية البناء الاشتراكي في بلد واحد. و لكن هذه الحجج سخيفة لدرجة تمنعنا من الرد عليها. فلولا الجيش الاحمر لهزم الاتحاد السوفياتي و قطعت اوصاله كما حدث في الصين. و مقاومته الطويلة البطولية المستمرة المصممة قادرة وحدها على منح الثورة دفعة قوية. و لكن وحدها الثورة قادرة على تنفيذ المهمة الرئيسية التي هي من اكبر امكانيات و قوى الجيش الاحمر. ليس هنالك من يطلب من الحكومة السوفياتية ان تتعرض لمغامرات عالمية او تتجاهل صوت العقل او تحاول التسريع في سير الحوادث العالمية. فلقد تمت محاولات سابقة مشابهة في بلغاريا و استونيا و كانتون فلم تخدم سوى الرجعية و ادانتها المعارضة اليسارية في حينها. و لكننا نطلب منها توجيها جديدا للسياسة السوفياتية. ان تناقض سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع مصالح البروليتاريا العالمية و شعوب المستعمرات يجد شكله المشؤوم في تبعية الاممية الشيوعية للبيروقراطية المحافظة التي الت على نفسها الا تتحرك.

و لن يستطيع العمال الاوروبيون او شعوب المستعمرات تحت لواء الوضع الراهن ان يقوموا بثورة ضد الامبريالية. و الحرب التي ستندلع و تقلب هذا الوضع الراهن بالحتمية ذاتها التي التي ياتي معها مولود الى العالم عند تمام مدة الحمل سوف تعكر صفو الوضع الراهن للحمل. و ليس من مصلحة العمال الدفاع عن الحدود الحالية خاصة في اوروبا سواء اكان ذلك تحت قيادة برجوازيتهم او خلال ثورة ضد هذه البرجوازية. ان الانحطاط الاوروبي ناجم عن اوروبا مقسمة اقتصاديا الى حوالي 40 دولة قومية او شبه قومية. ان جماركها و جوازات سفرها و انظمتها النقدية المختلفة و جيوشها المخيفة العاملة في خدمة الخصوصية القومية قد اصبحت حواجز كبيرة امام تطور البشرية الاقتصادي و امام سر الحضارة كلها. ليست مهمة البروليتاريا الاوروبية الدفاع عن الحدود. و لكن عليها ان تزيلها بشكل ثوري. فهل هذا يعني دعم الوضع الراهن؟ كلا!! انه يعني العمل لخلق ولايات متحدة اشتراكية اوروبية!

هوامش:

1. حل ستالين الاممية الشيوعية في عام 1924.

2. الجمهورية الثالثة الفرنسية. و هي الجمهورية التي بدات عام 1870 و انتهت عام 1940. (المعرب)

3. لورد كورزون جورج ناتانيل (1859 – 1925) سياسي انجليزي وزير الخارجية من 1919 حتى 1923 وهو الذي خطط في 1919 الحدود الشرقية لبولونيا وهي الحدود الحالية ذاتها تقريبا. (المعرب)

4. تشيتشرين جورج فاسيليفيتش (1872- 1939) سياسي روسي و ديبلوماسي كان منشفيا في عام 1905 و طرد من روسيا عام 1908 ثم عاد اليها عام 1917 و انضم للبلاشفة. مساعد تروتسكي عندما كان مفوض الشعب للخارجية ثم حل مكانه.

5.جمهورية منغوليا الشعبية و تشمل اقليم منغوليا الخارجية. وهي جمهورية مستقلة منذ 1921. (المعرب)

6. ليتفينوف مكسيم مكسيموفيتش (1876 – 1951) سياسي روسي. مفوض الشعب للشؤون الخارجية من 1930 الى 1939 و سفير الاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة من 1941 الى 1943. (المعرب)

7. لافال، بيير(1883 – 1945) سياسي فرنسي تراس حكومة فيشي (1942 – 1944) ثم اعدم بتهمة الخيانة العظمى. (المعرب)

8. لويد جورج دايفد (1863 – 1945) سياسي انجليزي زعيم الاحرار. كان خلال الحرب العالمية الاولى وزير التسليح ثم رئيسا للوزارة. لعب دورا هاما في مباحثات معاهدة جنيف. كما كان من كبار منظمي التدخل ضد السلطة السوفياتية و ضرب الحصار على روسيا السوفياتية. (المعرب)

9. كان ذلك في عام 1920.

10. سوفوروف الكسندر (1729 – 1800) جنرال روسي ولد في موسكو قام بسحق الثورة البولونية و حارب ضد جيوش الثورة الايطالية.

11. توخاتشيفسكي ميخائيل (1893 – 1927) مارشال سوفياتي. قاد جيشا ضد البولنيين في 1920 ثم عين رئيسا للاركان العامة. و كان في الحقيقة من مؤسسي الجيش الاحمر. اتهم بالخيانة و اعدم رميا بالرصاص. (المعرب)

12. كان تروتسكي في ذلك الحين مفوض الشعب لشؤون الحرب و رئيس المجلس الاعلى للحرب.

13. تروتسكي بالذات. 14. فرونتزه ميخائيل (1885 – 1925) سياسي سوفياتي استلم مناصب عسكرية هامة و كان احد منظمي الجيش الاحمر. اظهر براعة في محاربة الروس البيض في عام 1919 – 1920. (المعرب)

15. في عام 1913 كان النبلاء يشكلون نسبة 89 بالمائة من الجنرالات الروس و 72 بالمائة من ضباط الاركان و 50 بالمائة من الضباط القادة. اما بقية الضباط فكانوا من الطبقة البرجوازية. (المعرب)

16. تروتسكي

17. مؤلف هذا الكتاب.

الفصل التاسع

ما هو الاتحاد السوفياتي؟

العلاقات الاجتماعية

ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج تهيمن بصورة شبه حصرية في الصناعة. اما في الزراعة فلا تتمثل الا بالسوفخوزات التي تطول نسبة 10 بالمائة من المساحات المزروعة فقط. و في الكولخوزات تندمج الملكية التعاوزية او ملكية الجمعيات بنسبة مختلفة بملكية الدولة و الملكية الفردية. ان الارض المعتبرة قانونا ملكا للدولة لكن الممنوحة للكولخوزات لتتمتع بها "تمتعا دائما" هذه الارض تختلف قليلا عن ملكية الجمعيات. و الدولة هي التي تملك الجرارات و الالات[1] بين تخضع الادوات الاقل اهمية للاستثمار الجماعي. و لكل فلاح مشروعه الخاص بالاضافة الى عمله في الكولخوزات. و في ما عدى ذلك يبقى 10 بالمائة من المزارعين منعزلين خارج نطاق الكولخوزات.

و طبقا لاحصاء عام 1934 يشكل العمال و مستخدمو الدولة نسبة 28.1 بالمائة من مجموع السكان و كان تعداد عمال الصناعة و البناء العازبين يقارب 7.5 ملايين في عام 1935 و يشكل الكولخوزيون و المهنيون المنظمون تعاونيا في فترة الاحصاء المذكور نسبة 45.9 بالمائة من تعداد السكان. اما الطلاب و العسكريون و الداخليون[2] و فئات اخرى مرتبطة مباشرة بالدولة فيشكلون نسبة 3.4 بالمائة. و الخلاصة فان نسبة 74 بالمائة من السكان ترتبط "بالقطاع الاشتراكي" و تمتلك بشكل او باخر 95.8 بالمائة من راسمال البلاد. اما الفلاحون المستقلون و الحرفيون فكانوا ما يزالون يمثلون (في عام 1934) نسبة 22.5 بالمائة من تعداد السكان و لكنهم لا يملكون الا نسبة اكبر بقليل من 4 بالمائة من الراسمال القومي.

و لم يجرا اي احصاء منذ عام 1934 اما الاحصاء المقبل فسيجري في عام 1937. و مع ذلك لا يمكن ان نشك في ان القطاع الخاص في الاقتصاد قد تقلص لصالح "القطاع الاشتراكي". و يشكل المزارعون الفرديون و الحرفيون حاليا نسبة 10 بالمائة تقريبا من مجموع السكان حسب احصاء الاجهزة الرسمية اي 17 مليون شخص اما اهميتهم الاقتصادية فقد تضاءلت كثيرا

بالنسبة لاهميتهم العددية. و قد صرح اندرييف سكريتير اللجنة المركزية في نيسان (ابريل) 1936 بقوله: "ينبغي ان يشكل الوزن النسبي للانتاج الاشتراكي في بلادنا نسبة 98.5 بالمائة في عام 1936 بحيث لا يتبقى للقطاع غير الاشتراكي الا 1.5 بالمائة و هي نسبة لا قيمة لها...". ان هذه الارقام التي تدعو الى التفاؤل تبدو لاول مهلة و كانها تبرهن بشكل قاطع على انتصار الاشتراكية " النهائي و الحاسم" و لكن الويل لمن لا يلحظ الحقيقة الاجتماعية من خلف الحسابات!

ان في هذه الارقام شيئا من الافتعال فيكفي ان نشير الى ان الملكية الخاصة لاعضاء الكولخوزات واردة ضمن هذه الارقام "في القطاع الاشتراكي". و مع ذلك فان محور المسالة ليس هنا. فهذا الرجحان الاحصائي البارز الذي لا جدال فيه لملكية الدولة و الملكية الجماعية في الاقتصاد رغم ما سيكون له من اهمية في المستقبل فانه لا يبعد مشكلة اخرى ليست اقل منه اهمية الا وهي قوة الاتجاهات البرجوازية داخل "القطاع الاشتراكي" نفسه لا في الزراعة فقط بل في الصناعة ايضا. ان تحسين نمط المعيشة الذي حصلت عليه البلاد يكفي لاثارة مشكلة الازدياد في المطالب و الحاجات و لكنه لا يكفي ابدا لتلبية هذه المطالب. اذا فان ديناميكية الانطلاق الاقتصادي نفسها تشتمل على ايقاظ معين للغرائز البرجوازية الصغيرة. و لا يبدو ذلك بين الفلاحين و ممثلي العمل "الفكري" فقط بل تبدو هذه الظاهرة ايضا بين العمال ذوي الامتيازات. ان مجرد مقاومة المزارعين الفرديين للكولخوزات و الحرفيين للصناعة المدولة لا تعطي فكرة و لو بسيطة عن القوة المتفجرة لهذه المطامح التي تجتاح اقتصاد البلاد و تعبر عن نفسها بميل الجميع و كل على حدة لان يمنحو المجتمع اقل ما يمكن و يستخلصوا منه اكثر ما يمكن.

ان حل مشاكل الاستهلاك و الصراع لاجل البقاء يتطلب على الاقل قدرا من العزم و المهارة يساوي ما يتطلبه البناء الاشتراكي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. و ينبع جزئيا من هنا المردود الضعيف للعمل الاجتماعي. فبينما تقاوم الدولة (تشكل الاوساط الحاكمة نفسها الموضع الرئيسي للتراكم Forces Centrifugesبلا انقطاع عمل القوى النابذة الجزيئي (الخاص الشرعي و اللاشرعي . و هكذا فان الاتجاهات البرجوازية الصغيرة المتسترة وراء المقاييس القانونية الجديدة لا تدع مجالا واسعا للالمام بها بواسطة الاحصاءات. و لكن البيروقراطية "الاشتراكية" هذا التناقض الموضوعي الصارخ او

التورم الاجتماعي المخيف المتعاظم على الدوام اليذ يغدو بدوره سببا لحميات المجتمع الضارة تشهد على هيمنة تلك الاتجاهات في الحياة الاقتصادية.

ان الدستور الجديد الذي انشئ بكامله كما سنرى فيما بعد على المماثلة بين البيروقراطية و الدولة – كما على المماثلة بين الدولة و الشعب من جهة اخرى – ان هذا الدستور يقول ما يلي: " ان ملكية الدولة و بعبارات اخرى ملكية الشعب باسره..." هذه السفسطائية هي اساس للعقيدة الرسمية. فليس هنالك مجال للجدل في ان الماركسيين ابتداء من ماركس نفسه قد استخدموا للدولة العمالية تعابير "ملكية الدولة" و "الملكية القومية" و "الملكية الاشتراكية" كتعابير مترادفة و لم يكن لهذه الطريقة في التحدث اية مساوئ استثنائية للمقاييس التاريخية الكبرى و لكن هذه التعابير اضحت مصدرا لاخطاء فظيعة و خداع حين يكون الموضوع موضوع المراحل الاولى، التي لم تصبح اكيدة بعد، الخاصة بتطور المجتمع الجديد المنعزل و المتخلف من الوجهة الاقتصادية عن الدول الراسمالية.

فلكي تصبح الملكية الخاصة ملكية "اجتماعية" ينبغي بلا جدال ان تمر بمرحلة ملكية الدولة كدودة القز التي لا يمكن ان تصبح فراشة دون ان تمر بالشرنقة و لكن شرنقة الحرير ليست بفراشة فعشرات الالاف من دود القز تموت قبل ان تصبح فراشات. ان ملكية الدولة لا تصبح ملكية "مجموع الشعب" الا بمقدار ما تختفي الامتيازات و التباين الاجتماعي و عندما تفقد الدولة بناء على ذلك وجودها. و بعبارة اخرى تصبح ملكية الدولة ملكية اشتراكية بقدر ما لا تعود ملكا للدولة و لكن على العكس كلما ارتفعت الدولة السوفياتية فوق الشعب كلما تعارضت معه بشدة كحارسة للملكية التي يبذرها و كلما برهنت بوضوح اكبر على عدم اتصاف ملكية الدولة بالطابع الاشتراكي. "نحن ما زلنا بعيدين جدا عن الغاء الطبقات" بهذا تعترف الصحافة الرسمية وهي ترجع الى الفوارق الموجودة بين المدينة و الريف و بين العمل الفكري و العمل اليدوي. ان هذا الاعتراف الاكاديمي الصرف يتيح الفرصة لتبرير موارد البيروقراطية بردها الى طبيعة العمل "الفكري". و "الاصدقاء" الذين يعتبر افلاطون بالنسبة اليهم اعز من الحقيقة يكتفون ايضا بقبول وجود بقايا لعدم المساواة. و الحقيقة ان هذه البقايا يمكن ان يتم تحميلها عبء المسؤولية عوضا عن المسؤولين الحقيقيين الا انها غير كافية تماما لتفسير الحقيقة السوفياتية. فاذا كان الفرق بين المدينة و الريف قد تضاءل من زاوية معينة الا انه اتسع من زوايا اخرى بسبب التنامي السريع للتمدن و الرفاه في المدن اي للقلة القاطنة في المدينة. اما البعد الاجتماعي بين العمل الفكري و اليدوي فقد ازداد خلال الاعوام الاخيرة بدلا من ان يخف بالرغم من تشكيل كادرات علمية نابعة من الشعب. ان الحواجز التي شيدت منذ الاف السنين بين الفئات المغلقة و التي عزلت الانسان من كافة الجوانب – سواء كان ابن المدينة المصقول او الفلاح الجاهل رجل العلم او العامل اليدوي – هذه الحواجز لم تبق فقط ضمن اشكال مخففة الى حد ما بل انها تنبعث بشكل واسع و ترتدي طابعا مثيرا.

ان الشعار المشهور الذي يقول: "القيادات تقرر كل شيء" يميز المجتمع السوفياتي بصراحة اكبر مما يريد ستالين. فالقيادات مدعوة بموجب هذا التعريف الى ممارسة سلطاتها. ان عبادة القيادات تعني قبل كل شيء عبادة البيروقراطية. و في تشكيل الكادرات و تربيتها كما في مجالات اخرى توصل النظام السوفياتي الى تحقيق انجاز نفذته البرجوازية منذ زمن طويل. و لكن بما ان القيادات السوفياتية تظهر تحت لواء الاشتراكية فيه تطالب باحترام شبه الهي و باجور ترتفع اكثر فاكثر بشكل يرافق فيه تشكيل القيادات "الاشتراكية" انبعاث اللامساواة البرجوازية.

و من الممكن ان يبدو انه ليس هناك اي فرق من ناحية ملكية وسائل الانتاج بين المارشال الخادم و بين مدير التروست و العامل اليدوي و بين ابن مفوضي الشعب و المتشرد الصغير. و مع ذلك يحتل البعض شققا جميلة و يتصرفون بعدة فيلات في انحاء متعددة من البلاد و لديهم افخر السيارات و يجهلون منذ زمن بعيد كيفية مسح الحذاء و تلميعه في حين يعيش الباقون في اكواخ من التوتياء تنتفي فيها الحواجز غالبا و يغالبون الجوع و لا يمسحون احذيتهم لانهم حفاة الاقدام و صاحب الهيبة و النفوذ لا يعير هذا الفرق اي اهتمام. لكن العامل يجد هذا الفرق (وهو محق في رايه) فرقا جديا.

و في مقدور "النظريين" السطحيين ان يعزوا انفسهم قائلين ان توزيع الثروات عامل ذو اهمية ثانية بالنسبة للانتاج و لكن جدلية التاثيرات المتبادلة تحتفظ مع ذلك بكل قوتها. فان مصير وسائل الانتاج المؤممة يتقرر في نهاية الامر حسب تطور مختلف الظروف الشخصية. فاذا اعلن عن سفينة انها ملكية جماعية و بقي ركابها مقسمين على درجة اولى و ثانية و ثالثة فمن المفهوم جيدا ان الفرق بين الشروط الفعلية ينتهي بان يصير له بالنسبة لركاب الدرجة الثالثة اهمية اكبر بكثير من التغيير الحقيقي لوضع الملكية. اما ركاب الدرجة الاولى فسيعلنون طوعا فيما يرتشفون القهوة و يدخنون السيجار ان الملكية الجماعية هي كل شيء فليس رفاه المقصورات شيئا على الاطلاق عند المقارنة. ان الصراع الناتج عن هذا الوضع يسبب هزات قاسية لمجتمع غير مستقر. و لقد روت الصحافة السوفياتية بارتياح ان غلاما صغيرا كان كان يزور حديقة الحيوانات في موسكو و عند سؤاله عمن يملك الفيل سمع الجواب: "بانه الدولة" فاستنتج حالا: "انه اذا لي ايضا فانا املك شيئا منه". و اذا كان من الواجب في الحقيقة تقسيم الفيل فستذهب انيابه الثمينة الى اصحاب الامتيازات بينما يتذوق بعض السعداء لحم جلده الغليظ. اما الاكثر عددا فلن يعرفوا منه الا كرشه و كبده. ان الاطفال الصغار المستلبين قد يكونون حقا غير مبالين

الى الخلط بين ملكيتهم و ملكية الدولة. اما المتشردون الفتيان فلا يعتبرون ملكا لهم الا ما يسرقونه من الدولة. اما الغلام الصغير الذي زار حديقة الحيوان فمن المرجح ان يكون ابن شخصية ذات نفوذ تعود على فكرة ان "الدولة هي انا".

و اذا ترجمنا – كيما نعبر عن اقوالنا بشكل افضل - العلاقات الاجتماعية تعابير سوق البورصة، نقول ان المواطنين يستطيعون ان يكونوا مساهمين في مشروع يملك ثروات البلاد. و الطابع الجماعي للملكية يفترض توزيعا "متساويا" للاسهم و انطلاقا من هذا الافتراض يحق لكل "المساهمين" ان يطالبوا بارباح متساوية. و مع ذلك فالمواطنون يساهمون في المشروع القومي كمساهمين و كمنتجين. ففي الطور الاول من الشيوعية الذي نسميه الاشتراكية لا زال اجر العمل يحسب طبقا للمعايير البرجوازية اي طبقا لنوع العمل و كثافته، الخ. اذا فالدخل النظري للمواطن يتشكل من جزئين ، أ + ب ، مضاف اليه الاجر. و كلما تطورت التقنية كلما ازداد التنظيم الاقتصادي تحسنا و بالتالي تصبح الفروقات الفردية للعمل على الشرط المادي. ان واقع كون الفروق بين الاجور في الاتحاد السوفياتي ليست فروقا ضئيلة و لكنها اكبر بكثير من مثيلاتها في البلاد الراسمالية يفرض علينا ان نستنتج ان الاسهم موزعة بصورة غير متساوية و ان دخل المواطنين في حين يشتمل على اجر غير متساو فهم يشتمل ايضا على عوائد من ارباح الاسهم غير متساوية. فبينما لا ينال العامل اليدوي الا (ب) وهو الحد الادنى من الاجر في اي مشروع راسمالي في الوقت الذي تكون فيه كل الظروف الاخرى متساوية نجد الاستاخانوفي و الموظف ينالان الاجر 2 أ + ب او 3 أ + ب و هكذا.. و قد تصبح (ب) ايضا 2 ب او 3 ب الخ.. و بعبارات اخرى فان الفرق بين المداخيل لا يتحدد بالفارق بين المردود الفردي لعامل و اخر فقط و لكن بالاستيلاء المقنع على عمل الاخرين. فتعيش الاقلية الممتازة من المساهمين على حساب الاكثرية المخدوعة. و اذا سلمنا بان العامل اليدوي السوفياتي ينال اجرا اكبر من الاجر الذي يناله زميله في نظام راسمالي اذا تساوى بينهما المستوى الفني و الثقافي اي انه مع ذلك مساهم صغير ينبغي ان يعتبر اجره أ + ب. و تصبح عندئذ اجور العمال الذين يدفع لهم اجر افضل ممثلة بالمعادلة 3 أ و 2 ب، 10 أ + 10 ب الخ.. الامر الذي يعني انه اذا كان العامل غير المختص يملك في المشروع سهما فان الاستاخانوفي يملك ثلاثة اسهم بينما يملك الاخصائي 10 اسهم. اي ان اجورهم بالمعنى الخاص لهذه الكلمة هي بنسبة 1 الى 3 و الى 15. و هنا يتبدى ان قصائد المديح للملكية الاشتراكية المقدسة و مديحها في هذه الشروط اكثر اقناعا لمدير المصنع او الاستاخانوفي منها للعامل العادي او لفلاح الكولخوز و الحال انه يشكل الشغيلة العاديون الاغلبية الساحقة في المجتمع و على الاشتراكية ان تعمل من اجلهم لا من اجل ارستقراطية جديدة.

"ان العامل ليس في بلادنا عبدا ماجورا بائعا لعمل معتبر سلعة. انه كادح حر" (نقلا عن البرافدا). هذه الصيغة البليغة هي الان مجرد تبجح غير مقبول. ان انتقال ملكية المصانع الى الدولة لم يبدل الا وضع العامل الحقوقي. لا يزال هذا العامل يعيش في الواقع حياة الحرمان و الحاجة مقابل عدد من الساعات و باجر معين. و الامال التي بناها العامل على الحزب و النقابات قد تحولت منذ الثورة من الحزب و النقابات الى الدولة التي بناها بنفسه. و لكن العمل المجدي لهذه الدولة قد وضع له حدا عدم الكفاية في التقنية و الثقافة. و لتحسين المستوى الثقافي و الفني لجات الدولة الى الطرق القديمة و الى استهلاك اعصاب و عضلات العمال. و قد تشكل فيلق من المحرضين و اضحت ادارة الصناعة في غاية البيروقراطية و فقد العمال كل نفوذ على ادارة المصانع. و من الطبيعي ان يشعر العامل بصعوبة الاقتناع بانه عامل حر لانه يعمل بالقطعة و في حالة قاسية من الضنك محروما من حرية التنقل و خاضعا في المصنع لنظام بوليسي قاهر. فالموظف بالنسبة للعامل رئيس و الدولة سيد. ان العمل الحر لا يتفق ابدا مع مجود الدولة البيروقراطية.

و كل ما اتينا على ذكره ينطبق على الريف مع بعض التصحيحات الضرورية لقد اعتبرت النظرية الرسمية ملكية الكولخوزات ملكية اشتراكية و قد كتبت البرافدا عن الكولخوزات: "ان من الممكن تشبيهها في الواقع بمشروعات للدولة من النموذج الاشتراكي" و اضافت تقول: "ان ضمانة التطور الاشتراكي للزراعة تكمن في ادارة الكولخوزات من قبل الحزب الشيوعي" و هذا يعود بنا من الاقتصاد الى السياسة. ان هذا يعني ان العلاقات الاشتراكية في الوقت الحاضر موجودة في القلب الوصي للرؤساء لا في العلاقات الحقيقة بين البشر. و على العمال ان يحترسوا جيدا من هذا القلب. فالحقيقة ان اقتصاد الكولخوزات هو في منتصف الطريق بين الزراعة الفردية المجزاة و اقتصاد الدولة و ان اتجاهات البرجوازية الصغيرة في داخل الكولخوزات تتولى توطيدها السرعة المطردة في تنامي ملكية الفلاحين الفردية.

ان قطع الارض الفردية الخاصة باعضاء الكولخوزات و الخاضعة لزراعة مكثفة مروية خاصة مزارع الخضار و التي لا تشكل الا اربعة ملايين هكتار مقابل 108 ملايين هكتار من الاراضي الجماعية المزروعة بالحبوب هذه القطع التي تشكل نسبة اقل من 4 بالمائة تزود الفلاح بالمواد الاستهلاكية التي لا يمكنه الاستغناء عنها. و يملك اعضاء الكولخوزات كافراد القسم الاعظم من المواشي و الاغنام و الخنازير بينما لا تملكها الكولخوزات نفسها. و يحدث دائما ان الفلاحين يهتمون بالدرجة الاولى بقطع ارضهم الصغيرة و لا يقدمون للكولخوز الا جهدا ثانويا. و تشكل الكولخوزات التي تدفع مبلغا اكبر ليوم العمل فئة من المزارعين الميسورين. و هكذا نجد ان الاتجاهات النابذة للمركز لا تختفي ايضا بل انها على العكس تتقوى و تمتد. و في كل الاحوال فان الكولخوزات في الوقت الحاضر لم تنجح الا في تبديل الاشكال القانونية للاقتصاد في الارياف و بخاصة في تبديل طريقة توزيع المداخيل. فهي لم تمس الاكواخ او بساتين الخضار و الفواكه و لا تربية المواشي

و لا وتيرة العمل الفلاحي المضني. و يمكن القول انها لم تمس ايضا الاسلوب القديم في النظرة الى الدولة هذه الدولة التي ان لم تخدم الان الملاكين العقاريين و البرجوازيين فانها مع ذلك تاخذ الكثير من الارياف لتعطي المدن و تنفق على كثير من الموظفين النهمين. و نجد الفئات التالية على بيانات احصاء السادس من كانون الثاني / يناير 1937: " عمال مستخدمون، عمال الكولخوزات، مزارعون فرديون، حرفيون، مهن حرة، رجال الدين، العاطلون عن العمل. و يذكر البيان الرسمي ان الاحصاء لا يشتمل على ابواب اخرى لانه لا وجود للطبقات في الاتحاد السوفياتي. و لقد صمم الاحصاء في الواقع ليخفي وجود اوساط ذات امتيازات و اخرى محرومة. و لو جرى احصاء غير متحيز لكانت التقسيمات التالية: موظفون كبار، اختصاصيون و اشخاص اخرون يعيشون حياة برجوازية، شرائح وسطى و دنيا من الموظفين و الاختصاصيين الذين يعيشون كصغار البرجوازيين، ارستقراطية عمالية و كولخوزية تعيش تقريبا ضمن ظروف الشرائح السابقة، عمال متوسطون و فلاحون متوسطون كولخوزيون، عمال و فلاحون قريبون من حثالة البروليتاريا او بروليتاريا فاقدة لوضعها الطبقي، صغار متشردين، و بغايا الخ..

و الدستور الجديد عندما يعلن "ان استغلال الانسان للانسان قد قضي عليه في الاتحاد السوفياتي" انما يقول عكس الحقيقة. فالتمييز الاجتماعي الجديد قد خلق شروطا لبعث الاستغلال تحت اكثر شكال الاستغلال همجية الا وهي شراء الانسان لصالح الخدمة الشخصية للاخرين. اننا لا نجد اثرا لخدم المنازل في بيانات الاحصاء اذ انهم متضمنون حتما في باب "العمال" و هنالك الاسئلة التالية التي لم تطرح: هل لدى المواطن السوفياتي خدم و من هم هؤلاء؟ (خادمة – طباخة – مرضعة – مدبرة منزل – سائق؟) هل لديه سيارة؟ و كم من الغرف في منزله؟ و لا يجري التعرض ابدا لمقدار الاجر الذي يتقضاه! و اذا اريد اعادة تطبيق القاعدة السوفياتية التي تحرم من الحقوق السياسية كل مواطن يستغل عمل الاخرين لصالحه يبدو فورا ان الذرى الحاكمة للمجتمع السوفياتي ينبغي ان تكون محرومة من منافع الدستور! و لحسن الحظ فان مساواة كاملة في الحقوق قد تحققت بين السيد و الخادم!!

و هناك اتجاهان متعارضان يتعاظمان داخل النظام لانه بتطويره و تنميته للقوى المنتجة – على النقيض من الراسمالية الراكدة – يخلق الاسس الاقتصادية للاشتراكية. وهو بمحاباته للمسؤولين و ذهابه بالقواعد البرجوازية في التوزيع الى ابعد الحدود يهئ لعودة الراسمالية. ان هذا التناقض بين اشكال الملكية و قواعد التوزيع لا يستطيع ان ينمو دونما نهاية فلا بد من ان تمتد القواعد البرجوازية بهذا الشكل او بشكل اخر الى وسائل الانتاج او ان تتوافق القواعد الاشتراكية مع الملكية الاشتراكية.

الا ان البيروقراطية تخشى ان ترفع الستار عن هذا الاختيار بين الحلين. ففي كل مكان في الصحافة و على منصات الخطابة و في الاحصاءات و في قصص كتابها و قصائد شعرائها و اخيرا في نص دستورها الجديد تستخدم البيروقراطية تجريدات من مفردات الاشتراكية لتخفي العلاقات الاجتماعية في المدن و الارياف. كل هذا يجعل الايديولوجيا الرسمية خاطئة و تافهة و مصطنعة الى ابعد الحدود.

راسمالية دولة؟

يفتش الناس دوما عن النصر و الملجا في الكلمات القديمة عندما تجابههم ظواهر جديدة. و لقد حاولة دائما تمويه اللغز السوفياتي مستندين الى تعبير قديم هو: راسمالية الدولة هذا التعبير الذي يتميز بانه لا يقدم اي ايضاح معين لاي انسان. ان هذا التعبير قد استخدم اولا للتعبير عن الحالات التي تتولى فيها الدولة البرجوازية ادارة وسائل النقل و بعض الصناعات. ان ضرورة مثل هذه التدابير هي واحدة من الظاهرات التي تتجاوز فيها القوى المنتجة للراسمالية الراسمالية نفسها و تجرها الى ان تنكر بنفسها وجودها جزئيا في الواقع العملي. و لكن هذا الاسلوب فيما يواصل الحياة يبقى اسلوبا راسماليا رغم الحالات التي يتوصل فيها الى انكار نفسه بنفسه. و يمكننا على المستوى النظري ان نتمثل وضع تشكل فيه البرجوازية كلها شركة مساهمة لتسيير كل الاقتصاد القومي بواسطة وسائل الدولة. ان الالية الاقتصادية لنظام من هذا النوع لا تحوي اي لغز محير. فالراسمالي كما نعرف لا يتلقى فائض القيمة من عماله بشكل ارباح و لكنه يتلقى جزءا من فائض القيمة للبلد كله متناسبا مع حصته من الراسمال. ففي نظام "راسمالية الدولة" المتكامل نجد ان قانون التوزيع المتساوي للارباح ينفذ مباشرة و بعملية حسابية بسيطة دون تنافس بين الراساميل. و لم يطبق ابدا نظام كهذا كما انه لن يوجد مثله في المستقبل نظرا للتناقضات العميقة التي تفصل بين المالكين فيما بينهم – لا سيما ان الدولة التي هي الممثلة الوحيدة للملكية الراسمالية تمثل بالنسبة للثورة الاجتماعية موضوعا مغريا جدا.

غالبا ما نسمع بتعبير "راسمالية الدولة" منذ قيام الحرب و خاصة بعد تجربة الاقتصاد الفاشستي و يقصد بهذا التعبير نظام تدخل و ادارة للاقتصاد تتولاهما الدولة. و لكن الفرنسيين يستخدمون تعبيرا اكثر ملاءمة في مثل هذه الحالة وهو: الدولتية Etatisme[3]. ان لتعبيري راسمالية الدولة او الدولتية نقاط مشتركة حتما و لكنهما متعارضان من حيث هما نظامان اكثر مما هما متماثلان. ان راسمالية الدولة تعني ان تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة و تحتفظ لهذا بالذات بطابع جذري.

اما الدولتية، سواء اكانت في ايطاليا موسوليني او المانيا الهتلرية او الولايات المتحدة ايام روزفلت او فرنسا ليون بلوم، فهي تعني تدخل الدولة على اسس الملكية الخاصة لحمايتها. ومهما كانت برامج الحكومات فان الدولتية تكمن حتما في نقل اعباء النظام الاقتصادي المتعفن من الاقوياء الى الضعفاء. فهي لا تجنب الملاك الصغار كارثة كاملة الا لان وجودهم ضروي للحفاظ على الملكية الكبيرة. و الدولتية لا تستوحي عملها في الجهد الذي تبذله لتوجيه الاقتصاد من الحاجة الى تنمية القوى المنتجة و لكنها تستوحي عملها من اهتمامها بالمحافظة على الملكية الخاصة على حساب القوى المنتجة التي تتمرد ضدها. ان الدولتية تكبح انطلاق التقنية بدعمها لمشروعات غير قابلة للحياة و بالحفاظ على طبقات اجتماعية طفيلية. و هكذا فهي باختصار مغالية في رجعيتها. ان الجملة التي قالها موسوليني في 26 ايار / مايو 1934 وهي: "ان ثلاثة ارباع الاقتصاد الايطالي، الصناعي و الزراعي، بين ايدي الدولة" لا ينبغي النظر اليها كما هي حرفيا. فالدولة الفاشستية لا تملك المشروعات انما هي وسيط بين الراسماليين. و هذا اختلاف هام! و قد قالت جريدة بويبلو ديتاليا في هذا الموضوع: "ان توحد و توجه الاقتصاد و لكنها لا تديره وهذا مع احتكار الانتاج ليس شيئا اخر غير Etat Corporatifالدولة المهنية[4] الجماعية (في 11 حزيران / يونيو 1936). و تدخل البيروقراطية ازاء الفلاحين و ازاء صغار الملاك بصورة عامة كسيد قوي و نزاء رجال الراسمال الكبار كمعتمدهم الاول في السلطة. و قد اصاب الماركسي الايطالي فيروشي عندما كتب: " ان الدولة المهنية ليست الا وكيلا لراسمال الاحتكارات..ان موسوليني يحمل الدولة كل مخاطر المشروعات و يترك للراسماليين كل ارباح الاستغلال.." و من هذه المنطلقات يتبع هتلر الخطوات ذاتها. ان التبعية الطبقية للدولة الفاشستية تعين حدود الاقتصاد الموجه الجديد و مضمونه الحقيقي ايضا فلا يتعلق الامر بزيادة سلطة الانسان على الطبيعة لصالح المجتمع و انما باستغلال المجتمع لصالح الاقلية. و قد كان موسولوني يتبجح قائلا: "لو اردت تشييد راسمالية الدولة او اشتراكية الدولة وهو امر ليس موضوع بحث لوجدت الان كل الشروط المطلوبة". حقا انه يجد كل الشروط المطلوبة ما عدا شرطا واحدا وهو: نزع ملكية الطبقة الراسمالية. و لتحقيق هذا الشرط يتوجب على الفاشستية ان تضع نفسها في الجانب الاخر من المتراس. و لكن موسولوني اسرع باضافة جملة اخرى قال فيها: "وهو امر ليس موضوع بحث" و لن يكون في المستقبل موضوع بحث لان نزع ملكية الراسماليين يتطلب قوى جديدة و كادرات جديدة و زعماء اخرين. ان اول تركيز لوسائل الانتاج بين ايدي الدولة عرفه التاريخ قد تحقق على يد البروليتاريا بواسطة الثورة الاجتماعية و ليس بواسطة الراسمالية و احتكاراتها المدولة. و يكفي هذا التحليل الموجز للبرهنة على سخافة محاولات المماثلة بين الدولتية الراسمالية و النظام السوفياتي. فالنظام الاول هو نظام رجعي بينما يحقق النظام الثاني تقدما كبيرا.

هل البيروقراطية طبقة حاكمة؟

تتحدد الطبقات بموقعها في الاقتصاد الاجتماعي و تتحدد قبل كل شيء بالنسبة لوسائل الانتاج. ففي المجتمعات المتحضرة يحدد القانون علاقات الملكية. ان تاميم الارض ووسائل الانتاج ووسائط النقل و المبادلات و احتكار التجارة الخارجية، ان هذا كله يشكل اسس المجتمع السوفياتي. و يحدد هذا المكسب للثورة البروليتارية امام اعيننا الاتحاد السوفياتي كدولة بروليتارية. ان البيروقراطية السوفياتية تشبه كل بيروقراطية اخرى و بشكل خاص البيروقراطية الفاشستية و ذلك بوظيفتها التي تقوم بها كمنظمة ووسيط و باهتمامها بالحفاظ على التسلسل الاجتماعي و باستغلالها جهاز الدولة لاغراضها الخاصة بها. و لكنها تتميز عن هذه البيروقراطيات بسمات ذات اهمية بالغة فلم تحصل البيروقراطية في ظل اي نظام على استقلال مشابه لاستقلال البيروقراطية السوفياتية. و في المجتمع البرجوازي تمثل البيروقراطية مصالح الطبقة المالكة و المتعلمة التي تملك عددا كبيرا من وسائل الاشراف على اجهزتها الادارية. اما البيروقراطية السوفياتية فقد ارتفعت فوق طبقة خرجت من البؤس و الظلمات دون ان يكون لديها تقاليد في القيادة و السيطرة. ففي حين نجد الفاشستيين يتحدون مع البرجوازية حالما يصلون الى المعلف بحكم مصالحهم المشتركة و الصدقات القائمة فيما بينهم و المصاهرة الخ... نرى ان البيروقراطية السوفياتية تهضم الاخلاق البرجوازية دون ان يكون الى جانبها برجوازية وطنية. بهذا المعنى بالذات لا يمكننا ان نكر بانها تمثل شيئا اكثر من كونها بيروقراطية. انها الشريحة الاجتماعية الوحيدة صاحبة الامتياز و السيطرة بالمعنى الكامل لهذه الكلمات في المجتمع السوفياتي. و هناك سمة اخرى ليست اقل اهمية من الاولى وهي ان البيروقراطية السوفياتية قد صادرت البروليتاريا سياسيا لتدافع باساليبها الخاصة عن المكاسب الاجتماعية للبروليتاريا. و لكن استيلائها على السلطة في بلد تتملك فيه الدولة اهم وسائل الانتاج قد نسج بينها و بين ثروات الامة علاقات جديدة كل الجدة. فوسائل الانتاج تعود الى الدولة. و الدولة "تعود" بشكل ما الى البيروقراطية. و اذا استقرت هذه العلاقات (التي هي علاقات حديثة) و اذا ما اضحت شرعية و طبيعية دون مقاومة او ضد مقاومة الشغيلة فانها تنتهي بالقضاء نهائيا على مكاسب الثورة البروليتارية. و لكن هذه الفرضية ما تزال سابقة لاوانها لان البروليتاريا لم تقل بعد كلمتها الاخيرة و لم تخلق البيروقراطية الى حد الان قاعدة اجتماعية لتسلطها بشكل شروط خاصة للتملك. انها ملزمة بالدفاع عن ملكية الدولة التي هي منبع سلطتها و مصدر ارباحها، و عبر هذا المظهر من مظاهر نشاطها، تبقى اداة لديكتاتورية البروليتاريا.

ان محاولات ابراز البيروقراطية السوفياتية و كانها طبقة "راسمالية الدولة" محاولات لا تصمد امام النقد فليس للبيروقراطية القاب و لا اسهم. انها تتشكل و تتكامل و تتجدد فضل التسلسل الهرمي الاداري دون ان تكون لدى عناصرها حقوق خاصة على صعيد الملكية. فليس من حق االموظف ان يورث ابناءه و احفاده حقه في استغلال الدولة. ان امتيازات البيروقراطية تجاوزات، فهي تخفي وارداتها و تتظاهر بعدم وجودها كمجموعة اجتماعية. ووضع يدها على حصة ضخمة من الدخل القومي تطفل اجتماعي و هذا الذي يجعل وضع الحكام السوفيات في قمة التناقض و الالتباس و انعدام الجدارة بالرغم من سلطتهم الكاملة و من ستار الدخان الذي يخلقه النفاق الدنيء.

و في كثير من الاحيان غير المجتمع البرجوازي، خلال حكمه، الانظمة و الفئات البيروقراطية دون ان يعدل من اسسه بتفوق نمط انتاجه. لم يكن corporationsالاجتماعية. لقد تحصن هذا المجتمع ضد عودة الاقطاع و الجماعات المهنية باستطاعة السلطة الا ان تساعد النو الراسمالي او ان تعيقه. كانت القوى المنتجة القائمة على الملكية الفردية و المنافسة تعمل لحسابها الخاص. و على العكس من ذلك فان علاقات الملكية التي اقامتها الثورة الاشتراكية مرتبطة بصورة وثيقة بالدولة الجديدة التي تحملها. و لا يتحقق تغلب الاتجاهات الاشتراكية على الاتجاهات البرجوازية الصغيرة بواسطة الالية الاقتصادية – التي ما نزال بعيدين عنها – و لكن يتحقق بفضل القوة السياسية للديكتاتورية. فطابع الاقتصاد يتعلق اذا بصورة كاملة بطابع السلطة.

ان سقوط النظام السوفياتي سيؤدي يقينا الى انهيار الاقتصاد المخطط و بالتالي الى القضاء على ملكية الدولة و سيقطع البرباط الالزامي بين التروستات و بين المصانع في داخل التروستات. و ستجد افضل المشروعات حظا نفسها و قد اصبحت تدير نفسها بنفسها. و قد تصبح شركات مساهمة او قد تطبق اي شكل اخر انتقائي من اشكال الملكية كاشراك العمال في الارباح. و تتفتت عندئذ الكولخوزات ايضا و بسهولة اكبر. ان سقوط الديكتاتورية البيروقراطية الحالية دون ان تحل مكانها سلطة اشتراكية جديدة ينذر هكذا بعودة النظام الراسمالي مع انخفاض كارثي في الاقتصاد و الانتاج الزراعي. و لكن اذا كان لا بد من وجود سلطة اشتراكية للحفاظ على الاقتصاد المخطط و تطويره فان مسالة معرفة على من تستند سلطة الاتحاد السوفياتي اليوم و الى اي حد تتامن الروح الاشتراكية لسياستها تصبح اكثر جدية من ذي قبل. لقد تحدث لينين في المؤتمر الحادي عشر للحزب (وكانما كان يودعه) قائلا: "لقد عرف التاريخ كثيرا من التغيرات المختلفة في اتجهاتها فليس من الامور الجدية في السياسة ابدا ان نعتمد على القناعات و الاخلاص و الصفات الجيدة للنفس...". فالشروط المحيطة تحدد الوعي. في خمسة عشر عاما غيرت السلطة التركيب الاجتماعي للاوساط الحاكمة بعمق اكبر من تغيير افكارها. فالبيروقراطية نظرا لانها الشريحة الوحيدة بين كل شرائح المجتمع السوفياتي التي حلت بشكل افضل مشكلتها الاجتماعية هذه البيروقراطية راضية رضى كاملا عن الوضع و تمتنع منذ الان عن تقديم اية ضمانة اخلاقية مهما كانمت تافهة للتوجيه الاشتراكي لسياستها. فهي مستمرة في الدفاع عن ملكية الدولة خوفا من البروليتاريا. و قد غذى هذا الخوف الشافي و ابقاه حزب البلاشفة اللينيني الممنوع قانونا و الذي هو التعبير الاكثر وعيا من التيار الاشتراكي في وجه الفكر الرجعي البرجوازي الذي ينفذ الى اعماق البيروقراطية التيرميدورية. لقد خانت البيروقراطية الثورة من حيث هي قوة سياسية واعية. و لكن الثورة الظافرة انما هي ايضا و بالاضافة الى كل ذلك نظام للعلاقات الاجتماعية. فلا تكفي خيانتها بل يجب كذلك قلبها. ان حكامها خانوا ثورة اوكتوبر و لكنهم لم يقلبوها بعد فللثورة طاقات كبرى على المقاومة تتفق مع العلاقات الجديدة للملكية و مع القوة الحية للبروليتاريا و مع وعي افضل عناصرها و مع مازق الراسمالية العالمية و حتمية الثورة العالمية.

لم يحسم التاريخ بعد مسالة طابع الاتحاد السوفياتي الاجتماعي:

لكي نفهم بشكل افضل الطابع الاجتماعي للاتحاد السوفياتي اليوم فلنصغ فرضيتين للمستقبل: لنفترض ان البيروقراطية السوفياتية قد طردها من الحكم حزب ثوري يملك كل صفات البلشفية القديمة، حزب اغتنى، بالاضافة الى ذلك بالتجربة العالمية لهذه الايام الاخيرة. سوف يبدا هذا الحزب بتجديد الديمقراطية و اعادتها الى النقابات و الى مجالس السوفيات و باستطاعته ايضا ان يعيد الحرية الى الاحزاب السوفياتية و يقوم مع الجماهير و بقيادتها بعملية تطهير لا تعرف الرحمة لدوائر الدولة فيلغي الرتب و الاوسمة و الامتيازات و يضيق من حدة عدم المساواة في اجور العمل الى الحد الضروري للاقتصاد و الدولة و يتيح للشبيبة امكانية التفكير الحر و التعلم و النقد و اعداد نفسها و يدخل هذا الحزب تعديلات عميقة على توزيع الدخل الوطني طبقا لارادة الجماهير العمالية و الفلاحية و لن يحتاج للاستعانة بتدابير ثورية فيما يتعلق بالملكية. كما يستمر في تطبيق تجربة الاقتصاد الموجه و يدفع بهذه التجربة الى اقصى ما يمكن. و لا بد للبروليتاريا بعد الثورة السياسية و قلب البيروقراطية من تحقيق اصلاحات هامة في الاقتصاد و لن يكون عليها ان تقوم بثورة اجتماعية جديدة. و على العكس لو تمكن حزب برجوازي من قلب الفئة السوفياتية الحاكمة فانه يجد كثيرا ممن يعرضون عليه خدماتهم من بين البيروقراطيين الحاكمين اليوم و الفنيين و المدراء و سكريتاريي الحزب و من رجال الحكم بشكل عام. و لا بد في هذه

الحالة من تطهير مصانع الدولة ايضا. و لكن عملية اعادة البرجوازية ستجد عددا من الناس ممن يتوجب طردهم اقل من العدد الذي يتوجب على حزب ثوري طرده. و سيكون الهدف الرئيسي للسلطة الجديدة هو اعادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. و على السلطة الجديدة ايضا ان تعطي للكولخوزات الضعيفة امكانية اعداد مزارعين كبار و تحويل الكولخوزات الفنية الى تعاونيات تنتج على الطريقة البرجوازية او الى شركات مساهمة. اما في الصناعة فان عملية نزع التاميم ستبتدئ بمشاريع الصناعة الخفيفة و الصناعات الغذائية. و ستقتصر الخطة في اللحظات الاولى على مساومات تتضمن حلولا وسطى بين السلطة و مختلف الهيئات اي بين السلطة و قادة الصناعة السوفياتية و المالكين القدماء المهاجرين و الراسماليين الاجانب. و مع ان البيروقراطية السوفياتية قد عملت كثيرا من اجل اعادة البرجوازية فان النظام الجديد سيكون ملزما بان يطبق على ارض الملكية و نمط الادارة ثورة "حقيقية" لا اصلاحا بسيطا.

و لنفترض مع ذلك ان ايا من الحزبين: الحزب الثوري و الحزب المضاد للثورة لم يستول على السلطة فان البيروقراطية تستمر على راس هذه الدولة و لن يتوقف تطور العلاقات الاجتماعية. في هذه الحالة لا يمكننا ان نتصور ان البيروقراطية ستتنازل لصالح المساواة الاجتماعية فهي منذ الان قد اعادت الرتب و الاوسمة بالرغم من مساوئها. و يتوجب عليها ان تفتش عن الدعم في علاقات الملكية فيما بعد بصورة لا يمكن تجنبها. و قد يعترض البعض قائلا ان الموظف الكبير لا يهتم باشكال الملكية التي يسحب منها دخله. ان هذا الاعتراض يدل على اننا لا نجهل فقط عدم ثبات حقوق البيروقراطية بل مسالة انحدارها ايضا. فالتمجيد الجديد للاسرة السوفياتية لم ينزل من السماء لان الامتيازات التي لا يستطيع البيروقراطيين توريثها لابنائهم تفقد نصف قيمتها. و الحال ان حق التوريث لا ينفصل عن حق الملكية. فلا يكفي ان يكون البيروقراطي مديرا للتروست بل ينبغي ان يكون مساهما ايضا. ان انتصار البيروقراطية في هذا القطاع الحاسم يجعلها طبقة مالكة جديدة. و على العكس فان انتصار البروليتاريا على البيروقراطية يدل على بعث الثورة الاشتراكية. و هكذا فان الفرضية الثالثة تعيدنا الى الفرضيتين الاوليين اللتين ابتدانا بهما من اجل تحقيق الوضوح و البساطة.

***

ان تعريف النظام السوفياتي بانه مرحلة انتقالية او وسطية يعني ان نستبعد المقولات الاجتماعية المكتملة كالراسمالية (بما فيها راسمالية الدولة) و الاشتراكية. و لكن هذا التعريف هو بحد ذاته تعريف غير كاف و من الممكن ان يوحي بفكرة خاطئة هي: ان الانتقال الوحيد الممكن للنظام السوفياتي الحالي يقود الى الاشتراكية مع ان التراجع نحو الراسمالية يبقى ممكنا ايضا. ان تعريفا اتم و اشمل سيكون بالضرورة اطول و اكثف. ان الاتحاد السوفياتي هو مجتمع متناقض وسطي بين الراسمالية و الاشتراكية و تبرز الصفات التالية في هذا المجتمع:

ا. القوى المنتجة ما زالت الى حد بعيد غير كافية لتضفي على ملكية الدولة طابعا اشتراكيا.

ب. ان الميل نحو التراكم الاولي الناجم عن الحاجة يتبدى من خلال كل سمات الاقتصاد المخطط.

ج. مقاييس توزيع الثروة ذات الطبيعة البرجوازية هي اساس التمايز الاجتماعي.

د. التطور الاقتصادي يساهم في تشكيل شريحة من اصحاب الامتيازات في الوقت ذاته الذي يحسن فيه تدريجيا من شروط حياة الكادحين.

ه. اضحت البيروقراطية فئة مغلقة غير خاضعة للرقابة و غريبة عن الاشتراكية باستغلالها للتضادات الاجتماعية.

و. الثورة الاجتماعية التي خانها الحزب الحاكم ما تزال تعيش في علاقات الملكية و في ضمير الشغيلة.

ز. تطور التناقضات المتراكمة قد يقود الى الاشتراكية او يدفع المجتمع نحو الراسمالية. ح. على الثورة المضادة السائرة نحو الراسمالية ان تحطم مقاومة العمال.

ط. لا بد للعمال السائرين نحو الاشتراكية من قلب البيروقراطية. و ستحسم المشكلة في النهاية بصراع قوتين حيتين على الارض القومية و الارض الدولية. ان العقائديين لن يكونوا بالطبع راضين عن تعريف غائم كهذا التعريف. فهم يفضلون التعابير الجازمة: نعم و نعم، كلا و كلا. فقد تكون مسائل علم الاجتماع اكثر بساطة لو كانت الظاهرات الاجتماعية دوما منحنيات دقيقة. و لكن ليس هنالك اخطر فيما نواصل الدقة المنطقية من استبعاد العناصر المتناقضة منذ الان لمخططاتنا التي يمكن ان تدحضها غدا. و فوق هذا فاننا نخشى في تحليلنا ان نسيء الى دينامية تشكيل اجتماعي ليس له سابقة و لا نعرف له مثيلا. ان الهدف العلمي و السياسي الذي نقصده يمنعنا من اعطاء تعريف كامل لسيرورة لم تكتمل بعد وه يفرض

علينا مىحظة كل مراحل الظاهرة و استنتاج الاتجاهات التقدمية و الرجعية منها و الكشف عن تاثيرهما المتبادل و التنبؤ لمختلف التحولات المحتملة اللاحقة و ايجاد نقطة استناد للعمل من خلال هذا التنبؤ.

1. عام 1959 جرى حل محطات الجرارات و الالات و بيعت هذه الكولخوزات.

2. الداخليون: العناصر التي تعيش ضمن النظام الداخلي فتاكل و تشرب و تبيت في مؤسسات الدولة.

او نزعة تدخل الدولة (المعرب). 3Etatisme. نستخدم تعبير الدولتية مقابل الكلمة الفرنسية

4. الدولة المهنية: هي الدولة التي يقوم نظامها على تجمعات نقابية فاشستية. و يرمز اليها ايضا بالدولة النقابية او الحرفية القائمة على تجمعات غير متجانسة. (المعرب)

الفصل العاشر

الاتحاد السوفياتي في مراة الدستور الجديد

العمل "حسب القدرة" و الملكية الشخصية:

لقد تبنى المجلس التنفيذي للسوفيات في 11 حزيران / يونيو 1936 مشروع دستور جديد - و الذي حسب تصريح ستالين – ستكرر نشره نشره مرارا و تكرارا صحافة البلاد – "الاكثر ديمقراطية في العالم". و الحقيقة ان الطريقة التي تم فيها وضع هذا الدستور تولد كثيرا من الشكوك اذ لم يذكر عنه شيء لا في الصحافة و لا في الاجتماعات. و الحالة هذه اعلن ستالين في اول اذار / مارس 1936 لروي هوفارد وه صحافي امريكي قائلا: "اننا سنطبق دستورنا الجديد جون شك في نهاية هذا العام". اذا فقد كان ستالين يعرف بالضبط متى سيطبق دستور لا يعرف الشعب عنه شيئا. فكيف يمكن ان نستنتج من ذلك ان "اكثر الدساتير ديمقراطية في العالم" يوضع و يفرض باسلوب خال من الديمقراطية؟ صحيح ان المشروع قد خضع في حزيران "لتقدير" شعوب الاتحاد السوفياتي!! لكن عبثا نفتش في سدس الكرة الارضية بحثا عن شيوعي واحد او عن رجل لا ينتمي لاي حزب يسمح لنفسه بنقد عمل اللجنة المركزية او يتجرا على رفض اقتراح الحزب الحاكم. ان "النقاش" يقتصر على توجيه برقيات الشكر لستالين "للحياة السعيدة" التي يمنحها للشعوب... لقد تم تحديد مضمون تلك الرسائل و اسلوبها في ظل الدستور السابق.

يتحدث الباب الاول للدستور عن البنية الاجتماعية و ينتهي بهذه الكلمات: "ان المبدا الاشتراكي: من كل حسب مقدرته و لكل حسب عمله يطبق في الاتحاد السوفياتي". ان هذه الصيغة غير المتماسكة، لكي لا نقول الخالية من كل معنى، قد اتت، صدق او لا تصدق، من الخطب و مقالات الصحفيين الى نص مدروس دراسة ناضجة و الخاص بقانون اساسي. هذه الصيغة تشهد، زيادة على عدم كفاءة المشرعين النظرية، كم يحتوي من الكذب هذا الدستور الجديد الذي هو مراة الشريحة الحاكمة. و ليس من الصعب ان نتكهن كيف تاكد "المبدا" الجديد. فقد كان ماركس يستخدم للتعريف بالمجتمع الشيوعي ذلك التعبير المشهور الذي يقول: "من كل حسب مقدرته و لكل حسب حاجته". فالاقتراحان مترابطان بصورة لا انفصام فيها. "من كل حسب قدرته" و هذا يعني في التفسير الشيوعي و غير الراسمالي ان العمل لم يعد سخرة بل اصبح حاجة اساسية للفرد و ان المجتمع لن يستعين بالاكراه بعد اليوم و ان المرضى و الاناس غير الطبيعيين هم وحدهم الذين يمكن ان يتهربوا من العمل. ان اعضاء الجماعة الذين يعملون بحسب قدرتهم اي بحسب امكاناتهم البدنية و النفسية دون قهر انفسهم هؤلاء الاعضاء المستفيدون من تقنية رفيعة المستوى سوف يملاون المخازن بصورة كافية كي يستطيع كل فرد ان ياخذ منها "حسب حاجته" دون رقابة مذلة. ان صيغة الشيوعية المؤلفة من جزئين لا يمكن فصل الواحد منها عن الاخر تفترض اذا الوفرة و المساواة و تفتح الشخصية الانسانية و انضباطا عاليا جدا. و يمكن القول استنادا الى كافة هذه المنطلقات ان الدولة السوفياتية اقرب للراسمالية المتخلفة مما للشيوعية. فهي لا تستطيع ان تفكر في اعطاء كل فرد "بحسب حاجته" و للسبب نفسه لا تستطيع ان تسمح للمواطنين بالعمل "لحسب طاقتهم". انها مضطرة للحفاظ على العمل بالقطعة الذي يمكن ان يتوضح مبدؤه في هذا التعبير: "استخلاص اكبر انتاجية من كل فرد و اعطاؤه اقل ما يمكن". و بالتاكيد لا يوجد في الاتحاد السوفياتي رجل يعمل فوق "طاقته" بالمعنى المجرد للكلمة اي فوق طاقته البدنية و النفسية و لكنه لا يعمل ايضا فوق طاقته في النظام الراسمالي. ان اكثر الطرق قساوة و اكثرها تفننا في استغلال العامل تصطدم بحدود معينة فرضتها الطبيعة. فالبغل الذي يعالجه سائسه بضربات السوط يعمل كذلك "حسب قدرته" فلا يمكن ان يكون السوط مبدا اشتراكيا يستخدم للبغال. فالعمل الماجور لا يفقد في الاتحاد السوفياتي طابع الاستعباد المذل. و الاجر "بحسب العمل" محسوب في الحقيقة لصالح العمل "الفكري" و على حساب العمل اليدوي و بخاصة على حساب العمل غير الاختصاصي فخو مصدر ظلم و اكراه للاكثرية و مصدر امتيازات و "حياة سعيدة" للاقلية.

بدلا من الاعتراف بصراحة ان هذه القواعد البرجوازية للعمل و لتوزيع الثروة تسود في الاتحاد السوفياتي بدلا من هذا الاعتراف جزا واضعوا الدستور المبدا الشيوعي الى جزئين و ارجاوا لامد غير محدد تطبيق الجزء الثاني و اعلنوا ان الجزء الاول منه قد تحقق مضيفين اليه اليا القاعدة الراسمالية للعمل بالقطعة و جاعلين من كل ذلك "مبدا الاشتراكية". و على ارضية هذا التزييف و الخداع شيدوا بناء الدستور!

ان للمادة العاشرة التي تختلف عن بقية المواد بوضوحها و بكون موضوعها هو الدفاع عن ملكية المواطنين الشخصية (وهذه الملكية الشخصية تشمل ادوات تدبير المنزل، ادوات الاستهلاك و الاستعمال الشخصي، الامتعة الخاصة) ضد انتهاكات البيروقراطية نفسها ان لهذه المادة القدر الاكبر من الاهمية العملية على الصعيد الاقتصادي. و فيما عدا "الاقتصاد المنزلي" فان من الواجب الابقاء على مثل هذه الملكية في النظام الشيوعي صافية من العقلية المصلحية و

الحاسدة التي تثقلها و ان تكتسب فيه ايضا اتساعا لا سابقا له. بامكاننا ان نشك في ان الرجل رفيع التحضير يريد انت يثقل نفسه بهذه النوافل الرديئة المترفة و لكنه لن يمتنع عن اي مكسب من مكنسب الراحة و العيش الهنيء فالهدف المباشر للشيوعية هو تامين كل وسائل الرفاه للانسان و لكن مسالة الملكية الخاصة في الاتحاد السوفياتي مازالت ترتدي الى الان الطابع البرجوازي الصغير و ليس الشيوعي. ان الملكية الخاصة للفلاحين و ابناء المدن "غير الوجهاء" تتعرض لمعاملة تعسفية واضحة من جانب البيروقراطية الدنيا هذه البيروقراطية التي لا تؤمن لا تؤمن لنفسها العيش المريح نسبيا في غالب الاحيان الا بواسطة هذه الوسائل. ان نزدياد اليسر في البلاد يسمح في الوقت الحالي بالامتناع عن الاستيلاء على الاملاك الشخصية و يدفع الى تشجيع تراكمها كحافز لزيادة مردود العمل. و في الوقت ذاته علينا ان ندرك ان القانون يحمي الكوخ و البقرة و اثاث الفلاح البسيط و العامل و المستخدم يحمي في الوقت ذاته مقتنيات البيروقراطي التي تشمل قصرا خاصا و فيلا و سيارة و "ادوات الاستهلاك الشخصية او وسائل الراحة الخاصة" و تملكها بفضل المبدا الاشتراكي القائل: "من كل حسب قدرته و لكل حسب عمله". و علينا ان لا نشك بانه بموجب هذا القانون الاساسي اصبح بامكاننا ان ندافع عن سيارة البيروقراطي بصورة افضل عن الدفاع عن عربة الفلاح.

مجالس السوفيات و الديمقراطية

يختلف الدستور الجديد عن الدستور القديم على المستوى السياسي بالعودة عن النظام الانتخابي السوفياتي المستند للتجمعات الطبقية و الانتاجية الى نظام الديمقراطية البرجوازية المرتكز الى ما يسمى "الانتخابات العامة المتساوية و المباشرة" لمجموع السكان المفتتين. و يمكن اعتبار هذا الامر باختصار تصفية حقوقية لديكتاتورية البروليتاريا. فحيث لا توجد برجوازية لا توجد بروليتاريا ابدا. هذا ما يفسره لنا واضعوا مشروع الدستور بشكل اضحت معه دولة البروليتاريا دولة الشعب كله. ان هذا التحليل الجذاب حتما متخلفا تسعة عشر عاما او متقدما عددا كبيرا من السنين. فالحق انه بنزع ملكية الراسمالية بدات البروليتاريا بتصفية نفسها كطبقة و لكن الطريق طويل و طويل جدا من التصفية المبدئية الى الذوبان الفعلي في الجماعة. و يزداد طوله ايضا بقدر ما يكون على الدولة الجديدة القيام بمهام الراسمالية. فالبروليتاريا السوفياتية ما تزال موجودة كطبقة متميزة جدا عن الفلاحين و عن التقنيين الذهنيين و عن البيروقراطية وهي ايضا الطبقة الوحيدة ذات المصلحة بانتصار الاشتراكية. و الدستور الجديد يتجه لتذويب البروليتاريا سياسيا في "الامة" قبل ان تذوب اقتصاديا في داخل المجتمع بزمن طويل. و مما لا شك فيه ان المصلحين قد قرروا بعد تردد واضح ان يتركوا للدولة اسم الدولة السوفياتية. و لم يكن هذا الاسم الا تحايلا فظا فرضته شروط مماثلة للشروط التي فرضت على الامبراطورية النابوليونية ان تحتفظ لمدة محددة بالتسمية الجمهورية. فالسوفياتات في جوهرها هي اجهزة دولة الطبقة و لا يمكن ان تكون شيئا اخر. ان اجهزة الدولة المحلية المنتخبة بشكل ديمقراطي هي بلديات او مجالس دوما او زيمستفوات و من الممكن تسميتها بما نشاء من التسميات الا السوفياتات . و المجلس التشريعي الذي انتخب بصورة ديمقراطية سيصبح مجلسا نيابيا متخلفا او على الاصح سيصبح كاريكاتورا للبرلمان و لن يصبح في اي حال الجهاز الاعلى للسوفياتات. و قد برهن المصلحون مرة اخرى (باجتهادهم لاستغلال السلطة التاريخية للسوفياتات) على ان التوجه الجديد الذي يمنحونه لحياة الدولة لا يجرؤ للان على حمل اسمه الخاص.

ان مساواة العمال و الفلاحين في الحقوق السياسية منظورا اليها بحد ذاتها قادرة على عدم تغيير الطبيعة الاجتماعية للدولة فيما لو امتد نفوذ البروليتاريا الى الارياف بالاستناد الى الوضع الاقتصادي العام و درجة التمدن. و من الواجب ان يسير تطور الاشتراكية في هذا الاتجاه. لكن البروليتاريا الباقية على حالها اقلية اذا لم تعد بحاجة الى السيطرة السياسية لتضمن المسيرة الاشتراكية فذلك لان الحاجة الى الاكراه لم تعد واردة اذ يحل محله الانضباط الناجم عن الثقافة. ان الغاء عدم المساواة الانتخابية ضمن هذه الشروط ينبغي ان يكون مسبوقا باضعاف واضح لوظائف الدولة الاكراهية. و لكن الدستور لم يشر بكلمة واحدة الى ذلك و الاخطر هو ان الحياة لا ترينا شيئا من هذا. ان الميثاق الجديد "يضمن" للمواطنين "حريات" الكلام و الصحافة و الاجتماع و التظاهر في الشوارع. و لكن كل ضمانة من هذه الضمانات ترتدي شكل كمامة او سلاسل او قيود حديدية. ان حرية الصحافة تعني الابقاء على رقابة مسبقة لا ترحم ترتبط اسلاكها بسكريتارية اللجنة المركزية التي لم ينتخبها احد. اما حرية طباعة ابتهالات بيزنطية للقائد فحرية مضمونة بالطبع و بصورة كاملة. و في المقابل فان عددا لا يحصى من الخطب و المقالات و الرسائل التي دبجها لينين انتهاء ب "وصيته" سوف يبقى مطموسا لانه تعرض لزعماء اليوم بقسوة. و ماذا تقول ضمن هذه الشروط عن الكتاب الاخرين؟ ان القيادة التافهة و الجاهلة المعينة للاشراف على العلوم و الاداب و الفنون بقيت في اماكنها. اما "حرية الاجتماع" فتعني (كما تعني في الماضي) حرية بعض الجماعات في حضور الاجتماعات بناء على طلب السلطة لتتخذ خلالها قرارات تقررت مسبقا. و نجد في ظل الدستور الجديد مئات من الشيوعيين الاجانب ممن اعتمدوا على "حق اللجوء" و سيبقون في السجون و معسكرات الاعتقال لانهم اذنبوا ضد عقيدة العصمة من الخطا. فلم يتغير شيء اذا فيما يتعلق بالحريات كما ان الصحافة السوفياتية لا تحاول ايضا خداعنا في هذا الصدد بل على العكس فانها تعلن ان الهدف من الاصلاح الدستوري هو "توطيد الديكتاتورية لاحقا". و لكن ديكتاتورية من؟

و بوجه من؟ لقد راينا كيف هيا القضاء على التناقضات بين الطبقات للمساواة السياسية. فليس الموضوع ديكتاتورية طبقة و لكن ديكتاتورية الشعب. و لكن حين يصبح الشعب المتحرر من الصراع الطبقي حاملا للديكتاتورية فان ذلك لا يمكن ان يعني الا شيئا واحدا وهو امتصاص الديكتاتورية في المجتمع الاشتراكي و القضاء على البيروقراطية قبل كل شيء. هذه هي العقيدة الماركسية. افمن المحتمل ان تكون قد اخطات؟ و لكن واضعي الدستور انفسهم يلجاون و ان بكثير من الحذر الى برنامج الحزب الذي كتبه لينين. و من الممكن ان نقرا في هذا البرنامج ما يلي: "..ان الحرمان من الحقوق السياسية و القيود المفروضة على الحريات مهما كان شكلها لا ينبغي ان تفرض الا كتدابير مؤقتة. و كلما زالت الامكانية الموضوعية لاستغلال الانسان للانسان فان الضرورة التي فرضت هذه التدابير المؤقتة تفقد مبرر وجودها". ان تدابير "الحرمان من الحقوق" هي تدابير لا تنفصل عن "القيود المفروضة على الحريات مهما كان شكلها". و لا تتحقق اقامة المجتمع الاشتراكي بمساواة العمال و الفلاحين فقط و لا باعادة الحقوق السياسية الى بضع مئات من المواطنين من اصل برجوازي و لكن يولد هذا المجتمع و يتكرس بالحرية الحقيقية لكل المواطنين. و مع تصفية الطبقات تختفي البيروقراطية و الديكتاتورية و الدولة ايضا. و لو حاول احد منا ان يشير الى ذلك لوجد البوليس السياسي في الدستور الجديد مبررا لارساله الى احد معتقلاته العديدة. فقد الغيت الطبقات و لم يبق من السوفياتات الا الاسم و لكن البيروقراطية باقية. و المساواة في الحقوق بين العمال و الفلاحين ليست الا مساواة في الحرمان من كل حق امام البيروقراطية. ان ادخال نظام التصويت السري لا يمكن ان يمر دون ان يكون له معنى. فاذا كان من الواجب ان نعترف بان المساواة السياسية تنجم عن المساواة الاجتماعية فقد نتساءل حقا لماذا ينبغي ان يكون التصويت سريا ايضا؟ فما تخشى شعوب البلد الاشتراكي و ممن يتوجب حمايتها؟ ان الدستور السوفياتي السابق كان يرى في الاقتراع العام، كما كان يرى في الحرمان من حق الاقتراع، اسلحة للطبقة الثورية ضد اعدائها البرجوازيين و صغار البرجوازية فلا يمكن ان نقبل عودة الاقتراع السري لصالح الاقلية المعادية للثورة. ان المسالة تتعلق بالدفاع عن حقوق الشعب. ماذا يخشى الشعب الاشتراكي اذا بعد ان قضى على القيصر و النبلاء و البرجوازية؟ ان الدساسين لم يطرحوا على انفسهم هذا السؤال وه سؤال بناء اكثر من مؤلفات باربوس و لويس فيشر و دورانتي و ويب و امثالهم. ان الهدف من الاقتراع السري في المجتمع الراسمالي هو تخليص المستغلين من ارهاب المستغلين فاذا كانت البرجوازية قد وافقت على الاقتراع السري تحت ضغط الجماهير فلذلك لانها كانت تشعر ان من مصلحتها حماية دولتها من تثبيط المعنويات التي زرعته فيها. و لكن كما يبدو لن يكون هناك ارهاب يمارسه مستغلون في المجتمع الاشتراكي. فممن اذا يتوجب علينا حماية السوفيات؟ ان واجبنا يحتم علينا حمايتهم من البيروقراطية... و ستالين يوافق على ذلك بصراحة شبه كاملة. فعندما وجه اليه السؤال التالي: لماذا تحتاجون الى الاقتراع السري؟ اجاب بكل وضوح: "نحن راغبون بمنح المواطنين السوفيات حرية الاقتراع لمن يريدون انتخابهم". و بهذا التصريع يتعرف العالم كله و من مصدر مسؤول الى ان المواطنين السوفيات ليس باماكنهم للان التصويت حسب رغباتهم. و قد نخطئ لو استنتجنا من ذلك ان دستور الغد سيضمن لهم امكانية الاقتراع الحر. و لكن للسؤال وجها اخر يهمنا ابرازه: ما هي هذه الـ "نحن" التي تمنح اولا للشعب حرية الاقتراع؟ هل "نحن" هي البيروقراطية التي يتكلم و يعمل باسمها ستالين؟ ان توضيحاته تشير الى الحزب الحاكم و الدولة. لانه يحتل منصب السيكريتير العام للحزب بفضل جهاز لا يسمح لاعضاء الحزب الحاكم ان ينتخبوا من يريدون. ان هذه الكلمات: ""نحن راغبون بمنح المواطنين السوفيات حرية التصويت..." اهم بكثير من الدساتير السوفياتية القديمة و الجديدة معا لان وقاحتها تكشف ما هو الدستور الفعلي للاتحاد السوفياتي كما وضع لا على الورق و لكن في صراع القوى الاجتماعية.

الديمقراطية و الحزب:

ان الوعد بمنح المواطنين السوفيات حرية الاقتراع "لمن يريدون انتخابهم" هو استعارة جمالية اكثر من كونه صيغة سياسية فالمواطنون السوفيات ليس لهم الحق في انتقاء "ممثليهم" الا من بين المرشحين الذين سيعينهم القادة المركزيون و المحليون في الحزب. و قد مارس الحزب البلشفي دون شك احتكارا سياسيا في المرحلة الاولى من العصر السوفياتي. ولكن مماثلة هاتين الظاهرتين هي من قبيل الخلط بين المظهر و الحقيقة. فمنع احزاب المعارضة كان تدبيرا مؤقتا فرضته ضرورات الحرب الاهلية و الحصار و التدخل الاجنبي و المجاعة. و الحزب الحاكم الذي كان في ذلك الوقت يشكل التنظيم الشرعي الحقيقي للطليعة البروليتارية هذا الحزب كان يعيش تجربة نضالية غنية. فصراع الجماعات و التكتلات في داخله كان يحل الى حد ما محل صراع الاحزاب. و الان بعد ان انتصرت الاشتراكية "بشكل حاسم و نهائي" يعاقب التكتل داخل الحزب بارسال المتكتلين الى معسكرات الاعتقال هذا اذا لم يتلقوا رصاصة في مؤخرة العنق. و اضحى منع الاحزاب الذي كان اجراء مؤقتا في الماضي مبدا من مبادئ الحكم. و قد فقدت منظمات الشبيبة السوفياتية حق الاهتمام بالسياسة في اللحظة التي نشر فيها الدستور السوفياتي الجديد. و الحال ان الشباب من كلا الجنسين يتمتعون بحق الاقتراع ابتداء من سن الثامنة عشرة كما ان الحد الاعلى للسن بالنسبة للشبيبة السوفياتية (23 سنة) لم يخفض.

و قد اجاب ستالين على سؤال وجهه اليه مراسل امريكي عن دور الحزب في ظل الدستور الجديد، قائلا: "لما كانت تختفي الطبقات و تمحي الحدود فيما بينها" (لم يعد هنالك طبقات ، "تمحي الحدود" بين هذه الطبقات غير الموجودة!!) "يبقى فرق غير اساسي في طبيعة مختلف شرائح المجتمع الاشتراكي و لكن هذا الفرق لا يشكل ارضية لتغذية المنافسة بين الاحزاب. فحيث لا يوجد طبقات عدة لا يمكن ان يكون هناك عدة احزاب لان الحزب هو جزء من طبقة". قدر ما هناك من كلمات هناك اخطاء و اكثر احيانا! يعالج ستالين المسائل كما ان الطبقات متجانسة! كان الحدود الفاصلة بينها محددة تحديدا نهائيا! كان وعي طبقة من الطبقات يوافق بالضبط مكانها في المجتمع! لم يعد الفكر الماركسي هنا اكثر من كاريكاتور. ان دينامية الوعي الاجتماعي قد استبعدت نهائيا من التاريخ لصالح النظام الاداري. و الحقيقة ان الطبقات متنافرة تمزقها صراعات داخلية و لا تصل الى حل مشاكلها المتداخلة الا بصراع الاتجاهات و التجمعات و الاحزاب. و من الممكن ان نقبل مع بعض التحفظات ان الحزب هو 'جزء من طبقة' و لكن بما ان الكبقة تتشكل من عدد من الاجزاء – بعض هذه الاجزاء ينظر الى الامام و البعض الاخر ينظر الى الخلف – اذا فالطبقة الواحدة تستطيع تشكيل عدة احزاب. و للسبب نفسه يستطيع الحزب ان يعتمد على اجزاء من عدة طبقات فليس بامكاننا ان نجد في كل التاريخ السياسي حزبا واحدا يمثل طبقة واحدة هذا اذا كنا طبعا لا نوافق على اعتبار الرواية البوليسية قصة واقعية.

ان البروليتاريا هي الطبقة الاقل تنافرا في المجتمع الراسمالي. الا ان وجود شرائح اجتماعية كالارستقراطية العمالية و البيروقراطية لا يكفي ليفسر لنا وجود الاحزاب الانتهازية التي تصبح بحكم المجرى الطبيعي للاحداث احدى وسائل السيطرة البرجوازية. فسواء اكان هذا الفرق بين الارستقراطية العمالية و جماهير البروليتاريا من وجهة نظر علم الاجتماع الستاليني "جوهريا" او "سطحيا" فان ذلك لا يهمنا كثيرا، فمن الفرق على كل حال و لدت ضرورة القطيعة مع الاشتراكية الديمقراطية في ذلك الوقت و ضرورة تاسيس الاممية الثالثة. فاذا لم يكن هناك "طبقات" في المجتمع السوفياتي فانه في واقع الامر اكثر تنافرا و تعقيدا من طبقة البروليتاريا في البلدان الراسمالية و يمكنه بالتالي ان يشكل ارضا خصبة تتيح مجال العمل لعدة احزاب. ان ستالين الذي تورط و غامر في المجال النظري يكشف عن اشياء لم يكن راغبا في كشفها فتحليله لا يؤدي الى فكرة استحالة قيام احزاب مختلفة في الاتحاد السوفياتي بل الى استحالة وجود احزاب على الاطلاق في هذا البلد. فحيث لا يوجد طبقات ليس للسياسة عمل بصورة عامة. و لكن ستالين يستثنى من هذا القانون و استثناؤه استثناء "سوسيولوجي" لصالح الحزب الذي يحتل منصب سكريتيره العام.

اما بوخارين فيحاول طرق الموضوع من زاوية اخرى. ففي رايه ان مشكلة الطرق المتعددة الواجب اتباعها للوصول الى الراسمالية او الاشتراكية لم تعد تقبل النقاش في الاتحاد السوفياتي. مذ ذاك "لا يمكن التساهل و التسامح بتشكيل احزاب سياسية لانصار الطبقات المعادية التي قضي عليها". و بدون ان اقف كثيرا عند واقع ان انصار الراسمالية اشبه ما يكونون بالدون كيشوتيين المضحكين العاجزين عن تشكيل حزب في بلد انتصرت فيه الاشتراكية فمن الواضح ان الخلافات السياسية الموجودة لا يمكن ان تذوب ابدا بطرح الاختيار بين الاشتراكية و بين الراسمالية. فهناك مشكلات اخرى تفرض نفسها وهي: كيف نسير نحو الاشتراكية؟ و ما هو ايقاع تطبيقها؟ فاختيار الطريق لا يقل اهمية عن اختيار الهدف. من ينتقي هذا الطرق؟ ليس هناك من حاجة لمنع الاحزاب اذا لم يكن هناك ما يغذيها. و من الواجب على العكس تطبيق البرنامج البلشفي و القضاء "على كل الحواجز التي تعترض طريق الحرية مهما كانت".

لقد حاول ستالين تبديد الشكوك الطبيعية جدا لدى متحدثه الامريكي فطرح اعتبارا جديدا يقول: "سيقدم اللوائح الانتخابية الحزب الشيوعي و العديد من المنظمات غير السياسية. و في الاتحاد السوفياتي من هذه المنظمات المئات، فكل شريحة (من شرائح المجتمع السوفياتي) لها مصالحها الخاصة التي تستطيع التعبير عنها بواسطة التنظيمات الاجتماعية المتعددة...". هذه السفسطة ليست افضل من غيرها من السفسطات فالمنظمات "الاجتماعية" السوفياتية – نقابات – تعاونيات – شركات زراعية – لا تمثل "مصالح الشرائح الاجتماعية" لان لهذه المنظمات جميعا البنى التسلسلية (الهرمية) ذاتها حتى عندما تبدو في الظاهر بشكل منظمات جماهيرية كالنقابات و الجمعيات التعاونية، فالاوساط الحاكمة صاحبة الامتيازات تلعب فيها دورا فعالا و الكلمة الاخيرة فيها دائما "للحزب" اي للبيروقراطية. فالدستور لا يفعل شيئا سوى انه يرسل الناخب من بونتيوس الى بيلات.

و قد عبر القانون الاساسي بدقة عن هذه الميكانيكية في نص الدستور. فالمادة 126 وهي محور الدستور بالمعنى الاساسي "تكفل للمواطنين الحق" في التجمع داخل منظمات اجتماعية: نقابات، تعاونيات، منظمات شباب، منظمات رياضية، منظمات دفاع وطني، منظمات ثقافية و تقنية و علمية". اما في يتعلق بالحزب الذي يحتكر السلطة بين يديه فان الانتماء اليه لم يعد حقا من حقوق المواطنين بل امتيازا للاقلية. "ان اكثر المواطنين نشاطا ووعيا (والسلطات هي التي تقرر هذا...ل.ت.) داخل الطبقة العاملة و شرائح الشغيلة الاخرى يتحدون داخل الحزب الشيوعي...هذا الحزب الذي يمثل النواة القائدة لكل تنظيمات الشغيلة سواء اكانت هذه المنظمات اجتماعية او تابعة للدولة". هذا التعبير الصريح و المذهل بصراحته الذي اقحم على نص الدستور نفسه يحول الى الصفر الوهم حول الدور الاساسي الذي تقوم به "المنظمات الاجتماعية" التي ليست الا فروعا للشركة البيروقراطية.

و لكن اذا لم يكن هناك صراع بين الاحزاب افلا تستطيع مختلف التكتلات في الحزب الواحد ان تعبر عن نفسها في الانتخابات الديمقراطية؟ هذا السؤال طرحه احد الصحفيين الفرنسيين على مولوتوف، فاجاب مولوتوف قائلا:"لقد جرت محاولات لتشكيل تكتلات داخل الحزب. و لكن ها ان عدة اعوام قد مضت تبدل الوضع بعدها بصورة جذرية و اصبح الحزب موحدا بصورة حقيقية". و لا شيء افضل من البرهنة على توحيد الحزب عن عمليات التطهير التي لم تنقطع و معسكرات الاعتقال! فميكانيكية الديمقراطية واضحة اشد الوضوح بعد تفسيرات مولوتوف و تصريحاته. ان فيكتور سيرج يسال: "ماذا تبقى من ثورة اوكتوبر اذا كان كل عامل يسمح لنفسه بالمطالبة بالحق او يقوم بنقد معين للحكومة او للحزب يعرض نفسه للسجن؟" اه؟ و في وسعهم بعد ذلك ان يقيموا ما يسمونه "بالاقتراع السري!". و الواقع ان هتلر ايضا لم يتخل عن نظام الاقتراع السري!

اما الاستدلالات النظرية للمصلحين حول علاقات الطبقات و الحزب فانها خالية من كل منطق. فالامر لا يتعلق هنا بعلم الاجتماع بل بمصالح مادية. فالحزب الحاكم في الاتحاد السوفياتي هو الاداة السياسية للبيروقراطية التي تمارس الاحتكار السياسي هذه البيروقراطية التي لديها ما تفقده و لكن لم يعد لديها ابدا ما تكسبه. اما "الارض المعطاء" فالبيروقراطية مصممة على ان تحتفظ بها لنفسها فقط.

في بلد ما زال بركان الثورة فيه ساخنا نجد ان اصحاب الامتيازات مرتبكون من حمل امتيازاتهم كاللص المبتدئ الذي يربكه حمل الساعة الذهبية التي استولى عليها. فالاوساط السوفياتية الحاكمة تشعر بخوف برجوازي خاص امام الجماهير. و يبرر ستالين نظريا رافع الامتيازات المتعاظمة مستشهدا بالاممية الشيوعية و يدافع عن الارستقراطية السوفياتية معتمدا على معسكرات الاعتقال. فلكي يصمد هذا النظام لابد لستالين من ان يقف من وقت لاخر الى جانب "الشعب" ضد البيروقراطية و بموافقتها الضمنية بالطبع. ويجد ستالين نفسه مضطرا الى اللجوء الى الاقتراع السري ليطهر جهاز الدولة من الفساد الذي استشرى فيه.

و منذ عام 1928 كتب راكوفسكي بمناسبة قصص اللصوص المحترفين الذين تسلقوا درجات البيروقراطية و انكشف القناع عن وجوههم امام الجماهير: "ان اكثر ما يميز هذه الموجة من الفضائح و اخطر ما فيها هو سلبية الجماهير و الجماهير الشيوعية بشكل خاص التي لا تنتمي للحزب... فوسط خوف هذه الجماهير من الاقوياء او لا مبالاتها السياسية لم تحتج بل اكتفت بالهمس". فخلال الاعوام الثمانية المنصرمة زادت خطورة الوضع ففساد جهاز الدولة الذي يظهر في كل خطوة قد ال في النهاية الى تهديد وجود الدولة نفسها لا كجهاز للتحويل الاشتراكي للمجتمع ولكن كمصدر للسلطة و لموارد و امتيازات الحكام. و قد اضطر ستالين الى التلميح لهذا السبب وراء الاصلاح قائلا الى المستر هوارد: "ان عددا لا باس به من مؤسساتنا يعمل بصورة سيئة...و الاقتراع السري سيكون بمثابة المهماز الذي يحرك الشعب ضد اجهزة السلطة التي تعمل بصورة سيئة". حقا! انه لاعتراف رائع: فبعد ان صنعت البيروقراطية بيديها المجتمع الاشتراكي اصبحت تشعر بالحاجة الان الى ...مهماز! وهذه هي القوة المحركة للاصلاح الدستوري! ولكن هناك ايضا قوة محركة اخرى لا تقل عن هذه القوة اهمية.

لقد اذاب الدستور الجديد الطبقة العاملة في جماهير الشعب بالقضاء على السوفياتات. و الحق ان مجالس السوفيات قد فقدت منذ زمن طويل كل بعد سياسي و لكن كان يمكن لازدياد الصراعات الاجتماعية و يقظة الجيل الجديد احياؤها. ينبغي ان نخشى بصورة خاصة سوفياتات المدن التي تشترك في نشاطها الشبيبة و الشبيبة الشيوعية بشكل خاص تلك الشبيبة ذات المطالب الكثيرة. فالتناقض بين البؤس و الرفاه ياسر النفوس في المراكز. ان الاهتمام الاول للارستقراطية السوفياتية هو التخلص من سوفياتات العمال و الجنود الحمر حيث يمكن مواجهة استياء الارياف المبعثرة و المتباعدة بسهولة اعظم. كما ان بالامكان ايضا تحقيق بعض النجاح في استخدام فلاحي الكولخوزات ضد عمال المدن. و ليست هذه المرة الاولى التي اعتمد بها العمل الرجعي البيروقراطي على الارياف ضد المدن.

ان اهم ما في الدستور الجديد مبدئيا (وهو ما يضع هذا الدستور حقا فوق مستوى الدساتير الاكثر ديمقراطية في البلدان البرجوازية) هو النقل المسهب للوثائق الاساسية للثورة الروسية (اوكتوبر). اما تقدير المكاسب الاقتصادية الذي نجده فيه فهو يشوه الحقيقة عبر التبجح و الادعاء و الكذب. كل ما له علاقة بالحريات و الديمقراطية تطاول و وقاحة.

ان الدستور الجديد الذي فصل و خيط على قياس المجموعة الحاكمة و الذي يشكل خطوة كبيرة نحو الخلف مبتعدا عن المبادئ الاشتراكية باتجاه المبادئ البرجوازية انما يقع في الخط التاريخي للتخلي عن الثورة العالمية لصالح عصبة الامم و لصالح اعادة الاعتبار للاسرة البرجوازية الضغيرة و احلال الجيش محل الميليشيا و اعادة الرتب و الاوسمة و تمية عدم المساواة بين المواطنين. فالدستور الجديد بتكريسه القانوني للاستبدادية "خارج الطبقة" يخلق الارضية السياسية لانبعاث طبقة مالكة جديدة.

الفصل الحادي عشر

الى اين يتجه الاتحاد السوفياتي؟

البونابرتية نظام الازمات:

ان السؤال الذي طرحناه اعلاه باسم القارئ وهو : يكف استطاعت الزمرة الحاكمة رغم اخطائها التي لا تعد الحصول على سلطة لا حدود لها؟ او بعبارات اخرى: كيف يمكن تفسير التناقض بين فقر التيرميدوريين الفكري و قوتهم المادية؟ هذا السؤال يسمح الان باعطاء جواب ملموس و جازم. ان المجتمع السوفياتي ليس مجتمعا منسجما فالرذيلة بالنسبة لطبقة اجتماعية او شريحة ما فضيلة بالنسبة لطبقة او شريحة اخرى. و اذا كانت سياسة البيروقراطية تدخش بتنقضاتها و تنافرها من وجهة نظر الاشكال الاشتراكية للمجتمع فهي تبدو طبيعية من وجهة نظر تثبيت سلطة الحكام الجدد.

ان دعم الدولة للكولاك (1923 – 1928) كان يشتمل على خطر مميت لمستقبل الاشتراكية الا ان البيروقراطية تدعمها البرجوازية الصغيرة نجحت في تقييد حرية الطليعة البروليتارية كما في سحق المعارضة البلشفية. فما كان "خطا" من وجهة نظر الاشتراكية كان مكسبا واضحا للبيروقراطية من وجهة نظر مصالحها الخاصة. و لكن عندما اصبح الكولاك يهدد البيروقراطية انقلبت ضده. ان الابادة النذعورة التي استهدفت الفلاحين الاغنياء و امتدت الى اوساط الفلاحين المتوسطين دفعت البلاد ثمنها ضحايا لا يقل عددهم عن ضحايا غزو اجنبي. و بذلك احتفظت البيروقراطية بمواقعها و بعد ان انهزم حليفها بالامس راحت تشكل بنشاط دائب ارستقراطية جديدة. هل كان كل هذا عملا تخريبيا ضد الاشتراكية؟ طبعا! و لكنه ايضا ثبت الفئات الحاكمة و اكد سلطتها و سيطرتها. ان البيروقراطية تسبه كل الفئات المغلقة الحاكمة فيما يتعلق باستعدادها لاغماض العينين عن اشنع اخطاء قادتها في السياسة العامة اذا كان هؤلاء القادة امناء كليا في الدفاع عن امتيازاتها. و كلما ازداد قلق الرؤساء الجدد كلما ازداد حبهم و تقديرهم للعمليات الرادعة التي لا تعرف الرحمة لدى اقل تهديد لحقوقهم المكتسبة. و من خلال هذا المنطلق تنتقي فئة الاثرياء الجدد زعماءها. و هنا يكمن سر نجاح ستالين! و لكن قوة البيروقراطية و استقلالها لا يمكن ان ينموا الى ما لا نهاية. فهناك عوامل تاريخية اقوى من الماريشالات و اقوى حتى من الامناء العامين. فعقلنة الاقتصاد لا يمكن ان تفهم الا على اساس جدول تنظيمي دقيق و لكن التخطيط الدقيق لا يتفق مع الارتجالية البيروقراطية. فالاهتمام باعادة روبل ثابت اي مستقل عن "الزعماء" تفرضه على البيروقراطية التناقضات المتزايدة بين السلطة المطلقة للبيروقراطية و تطور القوى المنتجة في البلاد. و بهذا الشكل ايضا اضحت الملكية المطلقة فيما مضى غير متطابقة مع تطور السوق البرجوازي و الحساب النقدي يعطي شكلا اكثر صراحة لصراع مختلف الشرائح الاجتماعية على توزيع الدخل القومي كذلك فان جدول الاجور اليذ كان العامل لا يبالي به في زمن بطاقات التموين يكتسب منذ الان اهمية رئيسية بالنسبة لهذا العامل. و تطرح مذاك مشكلة النقابات. ان تعيين الموظفين النقابيين من قبل السلطات العليا سيصطدم بمقاومة يزداد عنفها و عنادها. و العمل بالقطعة يدفع العامل للاهتمام بتسيير المشروعات بصورة حسنة. اننا نرى تذمر الاستاخانوفيين المتزايد من اخطاء تنظيم الانتاج. و لقد اضحى التحيز البيروقراطي في تعيين المديرين و المهندسين و موظفي الصناعة بشكل عام اضحى هذا التحيز امرا لا يمكن التساهل فيه. اما التعاونيات و التجارة التي الت الى الدولة فقد اضحت اكثر من اي وقت مضى تحت سلطة المستهلكين. و قد تعلمت الكولخوزات كما تعلم اعضاؤها ترجمة علاقاتهم بالدولة بلغة الارقام. فهم لن يتحملوا الى الابد تعيين اداريين ليس لهم من ميزة في الغالب الاتفاقهم مع البيروقراطيين المحليين. و يسمح الروبل اخيرا بالقاء الضوء على اكثر الميادين سرية: الا وهو ميدان الموارد الشرعية و غير الشرعية للبيروقراطية اما الدورة النقدية التي اضحت اقوى وسيلة لتجنيد قوى المعارضة في بلد مخنوق سياسيا فانها تعلن الاستبدادية "المستنيرة". فبينما يعقد نمو الصناعة و ادخال الزراعة في اطار الخطة مهمة الادارة بوضع مشكلة النوعية في المقام الاول نرى ان البيروقراطية تقتل المبادرة الخلاقة و الشعور بالمسؤولية التي بدونها لا يتحقق تقدم نوعي. ان مساوئ النظام و امراضه اقل وضوحا في الصناعة الثقيلة و لكنها تنخر التعاونيات كما تنخر الصناعات الخفيفة و الغذائية و الكولخوزات و الصناعات المحلية اي ان هذه الامراض تنخر كل فروع الانتاج القريبة من المواطن. ان الدور التقدمي للبيروقراطية السوفياتية يتفق مع مرحلة التمثل. فالعمل الضخم في التقليد و التطعيم و التحويل و التأقلم قد جرى على ارض على الارض التي مهدتها الثورة. فحتى هذا الوقت لم يكن على الثورة ان تبتدع في مجال التقني و العلم و الفن،

فمن الممكن بناء مصانع جبارة بموجب نماذج مستوردة من الخارج بناء على طلب البيروقراطية التي تدفع ثمنها في الواقع ثلاثة اضعاف سعرها الفعلي. و لكن كلما سرنا في الطريق كلما اصطدمنا بمشكلة النوعية هذه المعضلة تغيب عن البيروقراطية غياب الظل. و يبدو الانتاج مطبوعا بخاتم اللامبالاة الرمادي. ففي الاقتصاد المؤمم تفترض النوعية وجود ديمقراطية المنتجين و المستهلكين و حرية النقد و المبادرة كل العوامل التي لا تتطابق مع النظام الكلياني للرعب و الكذب و التملق. و بعد مشكلة النوعية نواجه مشكلات اخرى اضخم و اكثر تعقيدا يمكن جمعها في اطار العمل التقني و الثقافي الخلاق. كان احد الفلاسفة القدماء يؤكد ان المناقشة هي ام كل الاشياء فحيث يستحيل احتكاك الافكار و صدامها لا يمكن ان تخلق قيم جديدة. ان الديكتاتورية الثورية تشكل في حد ذاتها تقييدا للحرية لهذا لم تكن المراحل الثورية في التاريخ ملائمة للابداع الثقافي الذي لا تفعل اكثر من تمهيد الارض له. و ديكتاتورية البروليتاريا تفتح للعبقرية الانسانية افاقا تتسع و تمتد كلما توقفت هذه الديكتاتورية عن ان تكون ديكتاتورية. و لا تتفتح الحضارة الاشتراكية الا مع زوال الدولة. و يستطيع هذا القانون البسيط و الصلب ادانة النظام السياسي الحالي للاتحاد السوفياتي ادانة لا تقبل المراجعة. فالديمقراطية السوفياتية ليست مطلبا سياسيا مجردا او اخلاقيا لقد اصبحت مسالة حياة او موت بالنسبة للبلاد.

فاذا لم يكن للدولة الجديدة مصالح اخرى غير مصالح المجتمع فان زوال واجباتها القهرية يصبح تدريجيا و بدون اي الم. و لكن الدولة ليست متجردة من المادة. فالوظائف النوعية الخاصة بالدولة قد خلقت لنفسها اجهزة متعددة. و البيروقراطية تهتم بالاتاوة التي تدرها عليها الوظيفة اكثر من اهتمامها بالوظيفة نفسها و تهتم الفئة الحاكمة بتخليد اجهزة القهر و تثبيتها و اطالة امد بقائها. ان البيروقراطية لا تراعي احدا او شيئا في حرصها على بقائها فوق عرش سلطانها و حفاظها على مواردها. و كلما كان اتجاه الاحداث مضادا لها كلما بدت عديمة الرحمة حيال العناصر الشعبية الطليعية. فالبيروقراطية كما نرى كالكنيسة الكاثوليكية صاغت عقيدة عصمتها بعد ان ابتدا انحطاطها و لكنها رفعت هذه العقيدة الى مرتبة لم يكن البابا ليحلم بها.

ان تاليه ستالين بصورة اكثر فاكثر وقاحة عملية ضرورية للنظام رغم كاريكاتوريتها. فالبيروقراطية بحاجة الى حكم اعلى لا تنتهك حرمته او الى قنصل اول في حال عدم وجود امبراطور وهي ترفع على كتفيها الرجل الذي تجاوب بشكل افضل مع مطامحها في السيطرة. ان "صلابة" القائد التي طالما اعجب بها الادباء الهواة الغربيون تحت ليست الا حصيلة للضغط الجماعي لفئة مستعدة لتضع كل شيء للدفاع عن نفسها. فكل موظف يؤمن بانه "هو الدولة" و كل موظف يبحث عن نفسه فيجدها في ستالين و يكتشف ستالين في كل هؤلاء الموظفين قبسا من روحه. ان ستالين يمثل البيروقراطية و هذا ما يصنع شخصيته السياسية.

ان القيصرية او شكلها البرجوازي المتمثل بالبونابرتية تاخذ مكانها على مسرح التاريخ عندما تحتدم معركة شرسة بين خصمين فترفع المعركة السلطة فوق الامة و تؤمن للحكام استقلالا ظاهريا حيال الطبقات و لا تترك لهم في الواقع الا الحرية التي يحتاجونها للدفاع عن اصحاب الامتيازات. ان النظام الستاليني الذي ارتفع فوق مجتمع مفتت سياسيا معتمدا على الشرطة و الضباط و محظرا كل رقابة يمثل شكلا من اشكال البونابرتية من نوع جديد لا مثيل له حتى الان. اما القيصرية فقد ولدت في مجتمع مبني على العبودية تمزقه المعارك الداخلية. و كانت البونابريتة احدى ادوات النظام الراسمالي في مراحله المتازمة بينما الستالينية نوع من انواع البونابرتية و لكنه يستند الى اسس دولة عمالية مزقها الصراع بين البيروقراطية السوفياتية المنظمة و المسلحة و الجماهير العاملة العزلاء من السلاح. و لقد شهد التاريخ على ذلك، فالبونابرتية تطمئن الى الانتخابات العامة و الاقتراع السري. و الاستفتاء الشعبي العام هو صفة من صفاتها الديمقراطية فالمواطنون مدعوون بين ان و اخر ليقولوا نعم او لا للقائد فيما يشعر الناخب ببرودة ماسورة مسدس موجهة الى صدغه. و منذ عهد نابليون الثالث الذي يبدو لنا اليوم كهاو قروي ساذج تقدم فن الاستفتاء بشكل هائل. و الدستور السوفياتي الجديد بتبنيه للبونابرتية الاستفتائية هو التتويج الطبيعي للنظام. ان البونابرتية السوفياتية ناجمة في التحليل الاخير عن تاخر الثورة العالمية. فتاخر هذه الثورة قد ولد الفاشية في البلدان الراسمالية. و نحن نتوصل الان الى استنتاج غير متوقع للوهلة الاولى و لكنه استنتاج لا يمكن الطعن فيه وهو ان خنق الديمقراطية في بلدان اخرى ناجمة عن بطء البروليتاريا العالمية في تحقيق مهام الثورة التي قررها لها التاريخ. ان الستالينية و الفاشستية رغم اختلاف قواعدهما الاجتماعية ظاهرتان متماثلتان. فهما متشابهتان في كثير من ملاحمهما بصورة مذهلة. ان حركة ثورية ظافرة في اوروبا ستزعزع النازية فورا كما تقضي على البونابرتية السوفياتية. اما البيروقراطية الستالينية فهي على حق من وجهة نظرها في ادارة ظهرها للثورة العالمية لانها بهذا العمل قد اطاعت غريزة البقاء.

نضال البيروقراطية ضد "العدو الطبقي":

لقد كان الحزب في الايام الاولى من النظام السوفياتي بمثابة الموازن للبيروقراطية. فقد كانت البيروقراطية تدير الدولة فيما الحزب يشرف عليها و يراقبها. و كان الحزب على الدوام يخوض معركة سافرة او خفية ضد البيروقراطية حيث سهر بتيقظ و حماس حتى لا تتجاوز "عدم المساواة" الحدود المعقولة. و كان الدور التاريخي للمجموعة الستالينية هو تدمير هذه

الازدواجية عبر اخضاع الحزب الى مكاتبها الخاصة و دمج مكاتب الحزب بمكاتب الدولة. و بهذا الشكل خلق النظام الكلياني الحالي وقد ضمن ستالين انتصاره النهائي بفضل الخدمات الحاسمة التي قدمها للبيروقراطية. و خلال الاعوام العشرة الاولى كانت المعارضة اليسارية في الحزب تفكر في تحقيق انتصار ايديولوجي لافكارها داخل الحزب دون ان تدخل في صراع للسيطرة على السلطة. و كان شعارها المطروح: اصلاح لا ثورة. و مع ذلك كانت البيورقراطية منذ ذلك الحين مستعدة للقيام باي انقلاب للدفاع عن نفسها ضد اي اصلاح ديمقراطي. و عندما اشتد الخلاف في عام 1927 التفت ستالين في اللجنة المركزية نحو المعارضة و صاح قائلا: "لن تستطيعوا ان تعزلوا هذه الكادرات القيادية الا بالحرب الاهلية!" و قد حولت هزائم البروليتاريا العالمية هذا التهديد الى حقيقة تاريخية. و هكذا اضحى طريق الاصلاح هو طريق الثورة.

و كان الهدف من عمليات التطهير المستمرة في الحزب و في المنظمات السوفياتية هو منع استياء الجماهير من ان يجد لنفسه تعبيرا سياسيا واضحا. الا ان عمليات الردع و القهر تعجز عن تدمير الافكار نهائيا و لكنها لا تعجز عن كبتها. و لدى الشيوعيين و المواطنين غير الحزبيين قناعتان: قناعة رسمية و اقتناع داخلي سري. ان الوشاية و التفتيش يلتهمان المجتمع و تصف البيروقراطية خصومها بانهم اعداء الاشتراكية. وهي اذ تستخدم ضدهم تزويرات قضائية لدرجة دخلت معها هذه التزويرات في العادات، تنسب اليهم، كما تشاء، احط الجرائم. وهي تنتزع من الضعفاء تحت التهديد بالاعدام اعترافات تمليها عليهم بنفسها ثم تستغل هذه الاعترافات بعدئذ لتتهم من هم اعظم صمودا.

اما البرافدا وهي تحاول تفسير "اكثر دساتير العالم ديمقراطية" فقد كتبت في 5 حزيران / يونيو 1936 تقول: "ان من الحماقة التي لا يمكن غفرانها" ان نومن بالرغم من القضاء على الطبقات "بان القوى الطبقية المعادية للاشتراكية قد ركنت الى هزيمتها...فالمعركة مستمرة". فما هي اذا هذه "القوى الطبقية المضادة"؟ و تجيب البرافدا بقولها: "انها بقايا التجمعات المضادة للثورة و الحرس الابيض على اختلاف اجناسهم و لا سيما التروتسكيين – الزينوفيوفيين"... و بعد ان تلصق البرافدا التهم اللازمة و التي تتهم التروتسكيين و الزينوفيوفيين "بالتجسس و الاعمال الارهابية و التدميرية" تضيف هذه الصحيفة الناطقة باسم ستالين قائلة: "سنستمر في القضاء على اعداء الشعب بيد ثابتة و على الزواحف و الارواح الشريرة التروتسكية مهما حاولت التمويه و الخداع". و كانت هذه التهديدات المستمرة يوميا في الصحافة تواكب عمل البوليس السياسي.

ان بتروف، وهو عضو في الحزب منذ 1918 قاتل في الحرب الاهلية ثم اضحى خبيرا زراعيا سوفياتيا و معارضا يمينيا، كتب عندما فر من المعتقل في 1936 و استطاع عبور الحدود الى الخارج كتب في صحيفة ليبرالية عن "التروتسكيين" ما يلي:" العناصر اليسارية؟ من الناحية النفسية هؤلاء هم اخر من تبقى من الثوريين، انهم الثوريون الاصليون، المتاججون. لا ادنى روح تجارية لديهم و لا مكان للحلول الوسط في تفكيرهم...انهم رجال جديرون بالاعجاب رغم ان لهم بعض الافكار الحمقاء...من مثل الحرق الكوني و ما يشبه ذلك من الرؤى..." فلندع مسالة "الافكار". ان الحكم الاخلاقي على عناصر اليسار من قبل خصومهم اليمينيين حكم يتميز ببلاغة عفوية. انهم حقا "اخر الثوريين الاصليين و المتاججين" الذين يتهمهم جنرالات و عقداء البوليس السياسي بتهم مختلفة...منها تهمة الثورة المضادة لصالح الامبريالية.

و في حين ترفع القيود التي فرضت سابقا على الاشخاص من اصل برجوازي نجد الهستيريا البيروقراطية الحاقدة على المعارضة البلشفية تكتسب معنى سياسيا صارخا. ان المراسيم المتسامحة التي تسهل لاولائك الاشخاص ايجاد العمل و متابعة الدراسات العليا تنطلق من فكرة توقف مقاومة الطبقات المسيطرة قديما. وصيرورة النظام الجديد ثابتا لا يتزعزع. و قد فسر مولوتوف للمجلس التنفيذي في كانون الثاني / يناير 1936 هذا الموقف بقوله: "لم تعد هذه القيود ذات جدوى". و يبدو في الوقت ذاته ان اسوا "الاعداء الطبقيين" يؤخذون من بين الرجال الذين كرسوا كل حياتهم للنضال من اجل الاشتراكية بدءا من اقرب المتعاونين مع لينين كزينوفييف و كامينيف. ان "التروتسكيين" اذا اردنا ان نصدق البرافدا "يزدادون سخطا" كلما "رتسمت منحنيات المجتمع الاشتراكي اللاطبقي و ازدادت ملامحه وضوحا". هذه الفلسفة الهاذية التي ولدت من ضرورة تبرير مواقف جديدة بالاعتماد على صيغ قديمة لا تستطيع بالطبع ان تخدع احدا حول التحويل الحقيقي للتناقضات الاجتماعية. فمن جهة نجد ان خلق "الوجهاء" يفتح كل مجالات الحياة الى اكثر احفاد البرجوازيين طموحا لانهم لا يخشون شيئا من منحهم المساواة في الحقوق. و من جهة اخرى فان هذا العمل ذاته يستثير استياء الجماهير الخطر و الحاد و بخاصة الشبيبة العمالية. كل هذا يفسر الحملة ضد "الزواحف و الارواح الشريرة التروتسكية".

ان سيف الديكتاتورية الذي كان يضرب في السابق اعناق انصار اعادة البرجوازية يهوي الان على اعناق الذين يتمردون ضد البيروقراطية. ان هذا السيف يضرب الطليعة البروليتارية لا اعداء البروليتاريين الطبقيين. و البوليس السياسي الذي تشكل في الماضي من اكثر العناصر البلشفية اخلاصا و اكثرها استعدادا للتضحية و الفداء اضحى بعد تعديل رئيسي في وظائفه اكثر اجهزة البيروقراطية تعفنا.

و يقتص التيرميدوريون من الثوريين بحقد لا مثيل له حقدا ضد رجال يذكرونهم بالماضي و يجعلونهم يرتعدون خوفا من المستقبل. ان البلاشفة امانة و صلابة بل ان زهرة الحزب البلشفي هم في السجون و في المناطق النائية من سيبيريا و اسيا الوسطى و في وعسكرات الاعتقال الموجودة في كل مكان. ان المعارضين للحكم الحالي القابعين في السجون و المنافي معرضون للتفتيش و للحصار البريدي و الجوع. ان النساء ينتزعن من ازواجهن و الهدف من ذلك هو تحطيم الطرفين و اكراههما على الارتداد. و لكن الارتداد لا يعني الخلاص فعند اول بادرة شك او عند اول وشاية يتعرض القادم لعقاب مضاعف. اما المعونة التي تبذل للمنفيين حتى و لو كانت هذه المعونة من اقرب المقربين اليهم فانها تعتبر جريمة. اما التعاون و التضامن فيما بين المنفيين فانه يعني المؤامرة.

ان الاضراب عن الطعام في مثل هذه الشروط هو الوسيلة الوحيدة الباقية للمضطهدين. و يرد عليها البوليس السياسي بالتغذية الاجبارية الا اذا ترك لاسراه حرية الموت جوعا. لقد دفع مئات الثوريين الروس و الاجانب خلال الاعوام الاخيرة الى اضرابات مميتة عن الطعام او اعدموا رميا بالرصاص او اضطروا الى الانتحار. و في خلال اثني عشر عاما اعلنت الحكومة عدة مرات انها اقتلعت المعارضة نهائيا. و لكن خلال عمليات "التطهير" التي جرت في الاشهر الاخيرة من عام 1935 و في النصف الاول من عام 1936 طرد من صفوف الحزب مجددا مئات الالوف من الشيوعيين، و من اصل هذا العدد عشرات الالوف من "التروتسكيين". اما اكثر الاعضاء نشاطا و فعالية فاوقفوا حالا و القي بهم في السجوا او ارسلوا الى معسكرات الاعتقال. اما ما يتعلق بالباقين فقد اوعز ستالين بواسطة البرافدا الى السلطات المحلية كي لا تؤمن لهم عملا. و في بلد تكون فيه الدولة المصدر الوحيد للعمل فان اجراء من هذا النوع يساوي حكما بالموت من الجوع. و قد استبدل المبدا القديم القائل: "من لا يعمل لا ياكل" بالمبدا التالي: "من لا يخضع لا ياكل". فكم طرد من البلاشفة و كم اوقف منهم و نفي و أبيد اعتبارا من عام 1923 ، هذا العام الذي افتتح فيه العهد البونابرتي؟ فنحن لن نعرف الا في اليوم الذي تفتح فيه ملفات البوليس السياسي الستاليني[1]. ترى كم هو عدد من يبقون في وضع غير قانوني؟ اننا لم نعرف ذلك الا في اليوم الذي ينهار فيه النظام البيروقراطي.

ما هي اهمية عشرين او ثلاثين الفا من المعارضين في حزب يضم مليونين من الاعضاء؟ ان المقارنة البسيطة للارقام لا تدل على شيء في مثل هذه الحالة. فيكفي وجود عشرة من الثوريين في لواء من الالوية كي ينتقل هذا اللواء الى جانب الشعب في ملتهب. و لذلك فان هيئات الاركان على حق في هلعها من المجموعان السرية الصغيرة و حتى من المناضلين المعزولين. ان هذا الخوف الذي يجعل البيروقراطية الستالينية ترتعد يفسر قسوة القصاص الذي فرضته على معارضيها و جور افتراءاتها. ان فيكتور سيرج الذي مر في الاتحاد السوفياتي بكل مراحل القهر و العنف حمل الى الغرب الرسالة المخيفة لاولئك الذين عذبوا من اجل اخلاصهم للثورة و مقاومتهم لحفاري قبورها. و قد كتب سيرج يقول: "اني لا ابالغ فانا ازن مقاطع الكلام و بامكاني ان ادعم كل حادثة من الاحداث بادلة مؤلمة و باسماء... فمن بين تلك المجموعة من الضحايا المعارضين الذين خلد معظمهم الى الصمت اقلية بطولية اقرب الى نفسي من كل المجموعات الاخرى. ان هذه المجموعة النادرة في نشاطها و حيويتها و بعد نظرها و عزيمتها التي لا تلين و تعلقها ببلشفية العصر البطولي هذه المجموعة هي بضعة الاف شيوعيون منذ الساعة الاولى انهم رفاق لينين و تروتسكي بناة الجمهوريات السوفياتية عندما كانت هنالك مجالس سوفيات، و هم يردون على الانحطاط الداخلي للنظام بمبادئ الاشتراكية و يدافعون قدر مستطاعهم عن حقوق الطبقة العاملة (وهم لا يستطيعون الا القبول بكل التضحيات الممكنة)... "ان المعتقلين في سجون الاتحاد السوفياتي سيصبرون و سيصمدون الى النهاية و حتى لو لم يشرق على الثورة فجر جديد. و بامكان الثوريين الغربيين ان يعتمدوا عليهم: فستبقى شعلة الثورة في ايديهم حتى و لو في السجون. انهم يعتمدون عليكم ايضا. فعليكم و علينا الدفاع عنهم و ذلك من اجل الدفاع عن الديمقراطية العمالية في العالم و من اجل ان نعيد لديكتاتورية البروليتاريا وجهها المحرر و لكي نعيد في يوم من الايام للاتحاد السوفياتي مجده الاخلاقي و ثقة العمال به...".

حتمية ثورة جديدة:

لقد كتب لينين في موضوعة زوال الدولة و ضرورة تلاشيها ان الاعتياد على اتباع قوانين الجماعة قادر على استبعاد كل ضرورة للعنف "اذا لم يكن هناك شيء يثير السخط و الاحتجاج و التمرد و يستدعي القمع بالتالي". و هذه الـ "اذا" تشمل كل شيء. فالنظام الحالي للاتحاد السوفياتي يثر لدى كل خطوة من خطواته احتجاجات تزداد مرارتها بقدر ما يتم خنقها. و البيروقراطية ليست اداة قهر و اكراه فحسب بل انها المصدر الدائم لكل استفزاز. كما ان وجود فئة من السادة الشرهين و الكذابين و الوقحين لابد من ان يثير تمردا خفيا. ان تحسين اوضاع العمال لا يصالحهم مع السلطة بل على العكس فان اعلاء مكانتهم في المجتمع و تفتيح افكارهم على المسائل السياسية العامة و رفع مستواهم الفكري من شانه ان يصنع منهم قوة مستعدة لخوض الصراع ضد المسؤولين.

ان "القادة" الذين لا يمكن عزلهم تسلون في ترديد شعارات ضرروة "التعلم" و "تمثل التقنية" و "ضرورة التثقف" و كذلك في ترداد اشياء جميلة اخرى. و لكن القادة انفسهم جاهلون ضعيفوا الثقافة و هم لا يتعلمون شيئا بصورة جدية و يظلون عل

حالهم من عدم الاخلاص و الفظاظة و الخشونة. فادعاؤهم الوصاية الكاملة على المجتمع سواء بتوجيه الاوامر لمديري التعاونيات او مؤلفي الموسيقى اضحى امرا غير محمول. و لن يتمكن الشعب من الحصول على ثقافة اعلى اذا لم يحطم خضوعه الذليل لهذه الفئة من الغاصبين.

هل سينتهي الموظف بالتهام الدولة العمالية ام هل تتوصل الطبقة العاملة الى تقليص نفوذ الموظف لتجعله في وضع غير قادر على الاذى؟ تلك هي المعضلة التي يتوقف عليها مصير الاتحاد السوفياتي. فالاكثرية الهائلة من العمال هي منذ الان معادية للبيروقراطية كما ان جماهير الفلاحين تضمر لتلك البيروقراطية حقدا شعبيا شديدا. و اذا لم يبدا العمال المعركة، على نقيض الفلاحين، وتركوا الارياف لتخبطاتها و عجزها فانهم لا يفعلون ذلك خوفا من عنف الدولة بل خوفا من فتح طريق امام عودة النظام الراسمالي. فالعلاقات المتبادلة بين الدولة و الطبقة العاملة هي اكثر تعقيدا عما يظنه "الديمقراطيون" المبتذلون. فبدون اقتصاد مخطط يتاخر الاتحاد السوفياتي عشرات الاعوام الى الوراء. و البيروقراطية، بحفاظها على هذا الاقتصاد، تستمر في القيام بوظيفة ضرورية. لكنها تقوم بها بشكل يجعلها تهيء في الوقت ذاته نسف النظام و تهدد كل مكاسب الثورة. ان العمال واقعيون و في حين ليست لديهم اوهام حول الفئة الحاكمة او حول شرائحها التي عرفونها عن كثب، على الاقل، يرون فيها في الوقت الحاضر حارسة لجزء معين من مكاسبهم الخاصة و هم لن يترددوا في طرد هذه الحارسة غير الشريفة و الوقحة و المشبوهة عندما يصبحوا قادرين على الاستغناء عنها. و ينبغي من اجل ذلك ان يكون هناك انقشاع ثوري في الشرق كما في الغرب.

ان عملاء الكرملين و اصدقاؤه يتحدثون عن توقف الصراعات السياسية المرئية كما لو كان "استقرارا" للنظام. و الحق انه لا يعني الا استقرارا مؤقتا للبيروقراطية على اساس انه تم كبت استياء الشعب. و يعاني الجيل الجديد بصورة خاصة من نير "الحكم المطلق المستنير" وهو نكثر اطلاقية مما هو مستنير... فحذر البيروقراطية الذي يستفحل اكثر فاكثر حيال كل وميض فكر و المديح الذي لا يطاق "للقائد" الذي ارسلته العناية الالهية كل هذا يؤكد الطلاق بين الدولة و المجتمع و ازدياد حدة التناقضات الداخلية التي تضغط على صمامات الدولة ساعية عن منفذ لا بد ان تجده حتما في يوم من الايام.

و لقد كان للاعتداءات ضد ممثلي السلطة في غالب الاحيان اهمية كبرى ذات معنى تجعل المرء قادرا على ان يحكم على الوضع الراهن للبلاد. و قد كان اكثرها صدى حادثة اغتيال كيروف[2] ديكتاتور لينينغراد الحاذق وهو شخصية نموذجية للفئة التي ينتمي اليها. ان الاعمال الارهابية غير قادرة بنفسها على قلب الاوليغارشية البيروقراطية. فالبيروقراطي يخشى على نفسه على المستوى الفردي من المسدس الا ان البيروقراطية في مجموعها تستغل الارهاب بنجاح لتبرر عنفها و لتبرر اتهامها خصومها السياسيين (حادثة زينوفييف و كامينييف و اخرين)[3]. فالارهاب الفردي هو سلاح الافراد المنعزلين الذين نفذ صبرهم او البائسين و هم في غالب الاحيان من الجيل البيروقراطي الشاب. و لكن الجرائم السياسية كما في ظل الحكم الفردي الاوتوقراطي تؤكد وجود توتر في الجو ووجود ازمة داخلية. و قد اظهرت البيروقراطية باعلانها الدستور الجديد انها تشم رائحة الخطر و تريد ان تمنع وقوعه. و لكن حدث اكثر من مرة ان الديكتاتورية البيروقراطية وهي تبحث عن الخلاص باتخاذها اجراءات تدعي انها "ليبيرالية" لم تفعل شيئا سوى انها اضعفت نفسها. فالدستور الجديد البونابرتي يحفر بين مواده خندقا قانونيا يمكن للمرء ان يتمركز فيه و يعلن الحرب على هذا الدستور. و من الممكن ان يصبح الصراع الانتخابي بين الكتل نقطة انطلاق لمعارك سياسية. اما المهماز الموجه ضد "اجهزة السلطة التي تعمل بصورة سيئة" فمن الممكن ان يصبح مهمازا ضد البونابرتية. و كل الدلائل تحملنا على الاعتقاد ان الاحداث سوف تحمل حتما صراعا بين القوى الشعبية المتزايدة نتيجة تطور الثقافة و الاوليغارشية البيروقراطية. و لا تشتمل هذه الازمة على حل سلمي اذ اننا لم نشاهد الشيطان يقضم مخالبه بنفسه بمحض ارادته. فالبيروقراطية السوفياتية لن تتخلى عن مواقعها دون قتال و البلاد تسير بوضوح نحو الثورة.

و في مواجهة الضغط العنيف للجماهير و بوجود تمايزات اجتماعية بين الموظفين فانه من الممكن ان تقوم المقاومة من جانب الحكام اكثر ضعفا مما ينبغي ان تكون. و مما لا شك فيه انه لا يمكن ان نعتمد في هذا الموضوع الا على مجرد التخمين. و مهما يكن الامر فانه لا يمكن ابعاد البيروقراطية الا بالعمل الثوري و ذلك عن طريق تقديم تضحيات يقل ما هو مطلوب منها بمقدار ما يكون هناك المزيد من القوة و الجراة في النضال. ان تحضير هذا العمل الثوري و قيادة الجماهير في وضع تاريخي ملائم هما مهمتا الفرع السوفياتي في الاممية الرابعة[4] الذي مازال ضعيفا اليوم و مضطرا للعمل السري. و لكن لا شرعية حزب من الاحزاب لا تلغي وجوده: انها شكل عسير من اشكال وجوده. يمكن للقمع ان يكون فعالا ضد طبقة تغادر المسرح و قد برهنت الديكتاتورية الثورية لاعوام 1917 – 1923 عن صحة ذلك. الا ان الاتجاء الى العنف ضد الطليعة الثورية لا ينقذ فئة مغلقة تعيش على انقاض نفسها بمقدار ما يكون هناك طبعا مستقبل للاتحاد السوفياتي.

ان الثورة التي تهيئها البيروقراطية ضد نفسها لن تكون ثورة اجتماعية كثورة عام 1917 فلن يكون الهدف من هذه الثورة تبديل القواعد الاقتصادية للمجتمع السوفياتي و احلال شكل للملكية محل شكل اخر. فلقد عرف التاريخ عدا الثورات

الاجتماعية التي قضت على النظام الاقطاعي و استبدلته بنظام برجوازي عرف ثورات سياسية قلبت كل التشكيلات الحاكمة القديمة دون المساس بالاسس الاقتصادية للمجتمع (1830 و 1848 في فرنسا و فبراير / شباط 1917 في روسيا). ان قلب الفئة البونابرتية سيكون له نتائج اجتماعية عميقة الاثر و لكنها ستكون داخل اطار التطور السياسي.

ان دولة منبثقة من الثورة العمالية برزت لاول مرة في التاريخ. و لا ستطيع احد معرفة المراحل التي ستتخطاها. لقد كان بناة الاتحاد السوفياتي و منظروه يأملون حقا في ان يسمح نظام السوفيات الواضح و المرن للدولة بان تتحول سلميا و ان تتلاشى و ان تزول كلما حقق المجتمع تطوره الاقتصادي و الثقافي. و لكن ظهر ان الحياة معقدة من الناحية العملية اكثر من الناحية النظرية. لقد اضطلعت بروليتاريا بلد متخلف باول ثورة اشتراكية لذا فسوف يكون عليها ان تدفع ثمن هذا الامتياز التاريخي بثورة ثانية ضد السلطة البيروقراطية المطلقة. و يتوقف برنامج هذه الثورة على الوقت الذي ستنفجر فيه و المستوى الذي تكون بلغته البلاد كما انه سيتاثر الى حد بعيد بالوضع الدولي. و قد حددت في هذا الكتاب العوامل الاساسية لهذه الثورة و هذه العوامل هي الاستنتاجات الموضوعية لتحليل تناقضات النظام السوفياتي.

و ليس الغاية ان نبدل العصبة الحاكمة بعصبة اخرى و لكن الهدف هو تغيير طرق الادارة و الاقتصادية و الثقافية نفسها كما ينبغي للتعسف البيروقراطي ان يخلي مكاتبه للديمقراطية السوفياتية. ان اعادة حق النقد و الحرية الانتخابية الحقيقية شرطان ضروريان لتطوير البلاد كما ان عودة حرية الاحزاب السوفياتية بدءا من حرية الحزب البلشفي و بعث حرية النقابات امور مطلوبة. فالديمقراطية تقودنا في الاقتصاد الى اعادة النظر جذريا في كل الخطط لصالح الشغيلة كما ان المناقشة الحرة للمسائل الاقتصادية ستخفف من النفقات العامة التي فرضتها اخطاء البيروقراطية و تعرجاتها. فلا بد من ان نستبدل المشاريع الضخمة و قصور السوفيات و المسارح الجديدة و المتروات المبنية للادهاش لا بد ان نستبدل كل هذا بالمساكن العمالية. اما "مقاييس التوزيع البرجوازية" فينبغي ان يعاد النظر فيها و تتحكم الضرورة بنسبها و فروقها الى ان تحل محلها المساواة الاشتراكية مع ازدياد الثورة الاجتماعية. اما الرتب فينبغي الغاؤها فورا و يستغنى عن الاوسمة. عندها تستطيع الشبيبة ان تتنفس بحرية و ان تنتقد و ان تخطئ و تنضج. و ينفض العلم و الفن اغلالهما. كما ان السياسة الخارجية تعيد علاقاتها مع تقاليد الاممية الثورية.

ان مصير ثورة اوكتوبر هو اليوم اكثر ارتباطا من اي وقت مضى بثورة اوروبا و العالم. فمشكلات الاتحاد السوفياتي لا تحل ضمن حدود الاتحاد السوفياتي بقدر ما تحل داخل شبه الجزيرة الايبيرية و فرنسا و بلجيكا.

و في الوقت الذي سيظهر فيه هذا الكتاب سيكون وضع الحرب الاهلية الاسبانية اكثر وضوحا منه الان. فاذا نجحت البيروقراطية السوفياتية بسياستها الخائنة المتمثلة بـ"الجبهات الشعبية" في تامين النصر للرجعية في فرنسا و اسبانيا – وهنا لا بد من الاشارة الى ان الاممية الشيوعية تبذل كل ما تستطيع في تحقيق هذا النجاح – فان الاتحاد السوفياتي سيجد نفسه على حافة الهاوية كما ان الثورة المضادة للبرجوازية ستكون اقوى احتمالا من تمرد العمال ضد البيروقراطية. و على العكس لو تمكنت البروليتاريا الغربية من ان تشق طريقها الى السلطة بالرغم من تخريب الاصلاحيين و القادة "الشيوعيين" لافتتح فصل جديد في تاريخ الاتحاد السوفياتي. فاول انتصار ثوري في اوروبا سيكون له مفعول الصدمة الكهربائية للجماهير السوفياتية انه سيوقظها من رقادها و سيرفع من روح الاستقلال لديها و سيحيي فيها تقاليد عامي 1905 و 1917 و سيضعف هذا للنصر واقع البيروقراطية و ستكون له اهمية لا تقل بالنسبة للاممية الرابعة عن انتصار ثورة اوكتوبر بالنسبة للاممية الثالثة. فمن اجل اول دولة عمالية و من اجل مستقبل الاشتراكية لا خلاص الا في هذا الطريق.

———————

1. ان بوخارين و باجوادا و كامينييف و بيلاكون و راداك و راكوفسكي و ريكوف و سوسنوفسكي و توخاشفسكي و زينوفييف – لكي نقتصر على اسماء خصوم لتروتسكي ورد ذكرهم في هذا الكتاب – تم اعدامهم او ماتوا في المنفى. اما اورجونيكيدزي و توڤمسكي فقد انتحرا.

2. كيروف سيرغي ميرونوفيتش كوستريكوف (1886 – 1934) سياسي سوفياتي و صديق ستالين. غدا سكريتير الحزب في لينينغراد عام 1926. كان مكروها من اعداء النظام فتم اغتياله عام 1934 و اتهم بذلك التروتسكيون مما ادى الى عمليات تطهير عنيفة. (المعرب)

3. اشارة الى المحاكمة الاولى في عام 1925. ان اغتيال كيروف سوف يؤدي ايضا فيما بعد الى افتتاح "محاكمات موسكو" المشهورة.

4. اسسها تروتسكي عام 1928 و لا تزال قائمة الى الان. (المعرب)

ملحق

الاشتراكية في بلد واحد

تشكل الاتجاهات الرجعية نحو الاكتفاء الذاتي ردا دفاعيا للراسمالية الهرمة في مواجهة المشكلة الثانية التي يطرحها التاريخ وهي: تحرير الاقتصاد من قيود الملكية الخاصة و الدولة القمونية و تنظيمه وفقا لخطة عامة عالمية.

ان "اعلان حقوق الشعب العامل و المستغل" الذي كتبه لينين و قدمه مجلس مفوضي الشعب في الاتحاد السوفياتي الى الجمعية التاسيسية لاقراره في تلك الساعات القصيرة التي عاشتها هذه الجمعية يعرف الهدف الاساسي للنظام الجديد بهذه التعابير: "اقامة تنظيم اشتراكي للمجتمع و انتصار الاشتراكية في كل البلدان". اذا فعالمية الثورة قد اعلنت في وثيقة اساسية من وثائق النظام الجديد. و لم يجرؤ احد في تلك الفترة على طرح المسالة بشكل اخر. و في نيسان ابريل 1924 اي بعد ثلاثة اشهر على وفاة لينين كان ستالين ايضا يكتب في مؤلفه عن اسس اللينينية ما يلي: "تكفي جهود بلد واحد لقلب البرجوازية و تاريخ ثورتنا هو الذي علم ذلك و لكن جهود بلد واحد و بخاصة بلد فلاحي كبلدنا غير كافية من اجل تحقيق الانتصار النهائي للاشتراكية و لتنظيم الانتاج الاشتراكي. ان ذلك يحتاج الى تضافر جهود كل البروليتاريا لعدة دول متقدمة". ان هذه السطور ليست بحاجة الى تفسير و لكن الطبعة التي خطت فيها هذه الكلمات قد سحبت من التداول. و مع ذلك فان الهزائم الكبرى للبروليتاريا الاوروبية و النجاحات الاولية المتواضعة للاقتصاد السوفياتي قد اوحت الى ستالين في خريف عام 1924 ان المهمة التاريخية للبيروقراطية هي بناء الاشتراكية في بلد واحد. و قد دارت رحى مناقشة حول هذه المسالة بدت لكثير من اصحاب العقول السطحية و كانها موضوع اكاديمي او مدرسي لكنها كانت تعبر في الحقيقة عن بدء انحدار الاممية الثالثة و تهيء لميلاد الاممية الرابعة.

و قد تحدث الشيوعي السابق بتروف الذي تحدثنا عنه سابقا وهو اليوم لاجئ ابيض مستعيدا ذكرياته الخاصة فابرز كم كانت مقاومة الاداريين الشباب عنيفة ضد التي تربط الاتحاد السوفياتي بالثورة العالمية. "كيف ذلك! هل يمكن الا نتوصل نحن لاسعاد بلادنا؟ اذا كان هو فحوى ما سبق ورآه ماركس، اذا فلسنا ماركسيين! نحن بلاشفة روس و هذا كل ما في الامر". و يضيف بتروف الى ذكرياته هذه حول المناقشات التي دارت بين عامي 1923 و 1926 فيقول: "انني لا استطيع ان امنع نفسي من التفكير في الوقت الحاضر في ان نظرية الاشتراكية في بلد واحد هي اكثر من اختراع ستاليني بسيط". اكيد جدا!! فهذه العبارة تترجم بشكل صحيح شعور البيروقراطية التي تتحدق عن انتصارها الخاص عندما تتكلم على انتصار الاشتراكية. و

لكي يبرر ستالين قطيعته مع تقاليد الاممية الماركسية ارتكب صلافة حينما دعم الزعم القائل بان ماركس و انجلز كان يجهلان قانون التطور اللامتساوي في البلدان الراسمالية الذي اكتشفه لينين. ان هذا التاكيد ينبغي و الحق يقال ان يحتل المركز الاول في جدول النوادر الايديولوجية. ان التطور اللامتساوي هو في الواقع سمة عامة لمجمل تاريخ الانسانية و بخاصة تاريخ الراسمالية. في عام 1926 كتب المؤرخ و الاقتصادي الشاب سولنتسف "وهو مناضل موهوب يتحلى باخلاقية نادرة اعتقل لانضمامه للمعارضة اليسارية و مات في السجون السوفياتية) مذكر رائعة عن قانون التطور اللامتساوي كما نجده في مؤلفات ماركس و لكن هذا العمل لم ينشر طبعا في الاتحاد السوفياتي. و لاسباب معاكسة منع كتاب احد الاشتراكيين الالمان المدعو فولمار[1] الذي توفي و اضحى في سبيل النسيان منذ زمن طويل. و قد دعم فولمار في عام 1878 الراي القائل بان وجود "دولة اشتراكية منعزلة" ممكن – و كان يرى المانيا لا روسيا امام عينيه - عندما كان يكتب عن "قانون التطور اللامتساوي" الذي قيل لنا انه كان مجهولا الى ان جاء لينين. لقد كتب جورج فولمار ما يلي: "تفترض الاشتراكية بصورة مطلقة اقتصادا متطورا و لو كان الامر لا يتعلق الا بالاقتصاد لكانت الاشتراكية ستكتسب قوة عظيمة حيث يكون التطور الاقتصادي في اعلى مستوى. و لكن المسالة تطرح بشكل مغاير على ارض الواقع. فمما لا جدال فيه ان انجلترا هي اكثر البلدان تقدما من الناحية الاقتصادية و تلعب الاشتراكية فيها، كما نرى، دورا ثانويا جدا بينما اضحت الاشتراكية في المانيا (مع انها اقل نموا من الناحية الاقتصادية) قوة يشعر المجتمع القديم حيالها بانعدام امنه..." – و يتابع فولمار بعد ان يشير الى قوة العوامل التاريخية التي تتحكم بالاحداث فيقول: "و من الطبيعي ان ردود الفعل المتبادلة لعدد كبير من العوامل تجعل من المستحيل حدوث تطور مماثل من زاوية علاقات الزمن و الشكل و لو اقتصر هذا التطور على بلدين حتى لا نقول كل البلدان... فالاشتراكية تخضع للقانون ذاته...ان فرضية انتصار الاشتراكية في آن واحد في كل البلدان المتحضرة امر مستبعد كليا كما انه من المستبعد ايضا ان تسير البلدان المتقدمة على الطريق ذاتها التي اختارتها

لنفسها دولة تنظم نفسها على اساس البناء الاشتراكي... سوف نتوصل هكذا الى استنتاج الدولة الاشتراكية المنعزلة و هو الاستنتاج الذي ارجو ان اكون قد برهنت انه اذا لم يكن الاحتمال الوحيد فهو اكثر الاحتمالات ترجيحا". ان هذا المؤلف الذي كتب عندما كان سن لينين ثماني سنوات يفسر قانون التطور اللامتساوي تفسيرا اصح من تفسيرات الاحفاد السوفيات بدءا من خريف عام 1924. و لنذكر هنا ان فولمار وهو نظري من الدرجة الثانية لم يقم الا بتفسير افكار انجلز الذي تم اتهامه – كما راينا – بالجهل في هذا المجال.

ان "الدولة الاشتراكية المنعزلة" قد انتقلت منذ زمن بعيد من حقل الفرضيات التاريخية الى ارض الواقع لا في المانيا و لكن في روسيا. و انعزالها يعبر بحق عن القوة النسبية للراسمالية و الضعف النسبي للاشتراكية. و يبقى ان نجتاز المسار التاريخي الطويل ما بين الدولة 'الاشتراكية' المنعزلة و المجتمع الاشتراكي الذي تخلص من الدولة الى الابد هذا المسار الذي يتطابق بالضبط مع طريق الثورة العالمية. و يؤكد لنا بياتريس و سيدني ويب من جهتهما ان ماركس و انجلز لم يؤمنا ابدا بامكانية تحقيق مجتمع اشتراكي منعزل. و ذلك لسبب واحد وهو انهما "لم يحلما ابدا باداة في مثل قوة احتكار التجارة الخارجية". ان قراءة هذخ الاسطر غير ممكنة دون الشعور ببعض الضيق ازاء مؤلفيها العجوزين. فتاميم المصارف و الشركات التجارية و السكك الحديدية و الاسطول التجاري اجراءات لا غنى عنها للثورة الاشتراكية بالقدر الذي لا غنى معه لهذه الاخيرة من تاميم وسائل الانتاج بما فيها صناعات التصدير. و اذا كان لاحتكار التجارة الخارجية من دور فهو يتمثل بكونه يركز بين يدي الدولة الوسائل المادية للاستيراد و التصدير. و القول بان ماركس و انجلز لم يحلما بذلك معناه انهما لم يكونا يحلمان بتحقيق ثورة اشتراكية. و لمزيد من التعاسة نلاحظ كيف يجعل فولمار من احتكار التجارة الخارجية مصدرا من اهم مصادر الثروة "للدولة الاشتراكية المنعزلة". لقد كان على ماركس و انجلز ان يتعلما سر ذلك من هذا الكاتب لو لم يكن هو نفسه قد تعلمه منهما. ان "نظرية" الاشتراكية في بلد واحد التي لم يعرضها ستالين في كل حال و لم يبررها في اي مكان تقتصر على تصور غريب عن التاريخ لا بل مجدب يرة ان ثروات الاتحاد السوفياتي الطبيعية تسمح له بان يبني الاشتراكية داخل حدوده الجغرافية. اننا في امكاننا ان نؤكد بالنجاح ذاته ان الاشتراكية يمكن ان تنتصر لو كان عدد سكان الكرة الارضية اقل من عددهم الحالي باثنتي عشر مرة. و الحق ان النظرية الجديدة تحاول فرض نظام فكري اكثر ملموسية على الوعي الاشتراكي وهو التالي: ان الثورة قد انجزت بشكل نهائي و ستخف التناقضات الاجتماعية تدريجيا و ستمتص الاشتراكية الفلاح الغني شيئا فشيئا و سيبقى التطور في مجموعه منتظما و سلميا بالاستقلال عن الاحداث الخارجية. و قد اعلن بوخارين الذي حاول اطلاق النظرية الجديدة كما لو كان امرا لا جدال فيه: "ان الفروقات الطبقية في بلادنا او تقنيتنا المتخلفة لن تقودنا الى الهلاك فبامكاننا بناء الاشتراكية على ارض البؤس التقني ان نمو هذه الاشتراكية سيكون بطيئا جدا و ستتقدم بخطى السلحفاة و لكننا سنبني الاشتراكية و سننتهي من بنائها...". فلنزح نحن فكرة "بناء الاشتراكية حتى على قاعدة من التقنية البائسة". و لنتذكر مرة اخرى تنبؤات ماركس العبقرية التي تعلمنا انه قاعدة تقنية ضعيفة "لن نشرك سوى البؤس لان النقص في الحاجات سيقود الى صراع على الضروريات و يعيد الى الوجود كل الفوضى القديمة". و قد اقترحت المعارضة اليسارية في نيسان 7 ابريل 1926 خلال اجتماع كامل للجنة المركزية التعديل التالي لنظرية خطوات السلحفاة: "ان من الخطا الذريع الاعتقاد ان ان من الممكن السير نحو الاشتراكية بايقاع مرتجل عندما توجد في محيط راسمالي. فلن يتحقق التقدم نحو الاشتراكية الا اذا ضاقت المسافة الفاصلة بين صناعتنا و الصناعة الراسمالية المتقدمة... بشكل واضح و ملموس بدى من ان تكبر و تتعاظم".

و قد راى ستالين في هذا الاقتراح هجوما "مستترا" ضد نظرية الاشتراكية في بلد واحد و رفض بشكل قاطع ربط ايقاع البناء الاشتراكي في الداخل بالشروط الدولية الخارجية. و قد اعطى التقرير المختزل عن المناقشات جوابه على الاقتراح في العبارات التالية: " ان كل من يحاول ادخال العامل الدولي في هذا الموضوع يجهل كيفية طرح المشكلة كما انه يشوش كل المفاهيم سواء بسبب عدم فهمه او لرغبته الواعية بزرع الالتباس في هذا الموضوع". و هكذا رفض تعديل المعارضة. و على هذا النحو فان وهم الاشتراكية المبنية بهدوء – على ايقاع خطوات السلحفاة – و على قاعدة البؤس المحاطة باعداء اقوياء لم يصمد طويلا امام ضربات الناقدين. ففي تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه اعترف المؤتمر الخامس عشر للحزب دون اي تحضير سابق في الصحافة ان من الضروري "اللحاق خلال مهلة تاريخية تمثل الحد الادنى النسبي من الزمن (؟) و من ثم تجاوز المستوى الصناعي للدول الراسمالية المتقدمة". و هكذا وجدت المعارضة اليسارية نفسها و قد "تجاوزها" المؤتمر. الا ان النظريين الذين كانوا بالامس من دعاة اللحاق بالدول الراسمالية بخطوات السلحفاة، بعد ان تصدر شعار "اللحاق" بالعالم كله و "سبقه في اقصر مهلة زمنية" وجدوا انفسهم اسرى "العامل الدولي" الذي تشعر البيروقراطية بخوف موسوس منه. و هكذا قضي على النسخة الاولى من النظرية الستالينية خلال ثمانية اشهر لابد للاشتراكية من 'تجاوز' الراسمالية في كل الميادين... هذا ما كتبته المعارضة اليسارية في وثيقة نشرت بصورة غير قانونية في اذار / مارس 1927: "الا ان الامر لا يتعلق الان بعلاقات الاشتراكية مع الراسمالية بشكل عام و لكن بالتطور الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات السوفياتية بالنسبة لتطور دول المانيا و انجلترا و الولايات المتحدة. فماذا يتوجب ان نفهم من مهلة تاريخية صغرى؟ اننا سنبقى بعيدين عن مستوى البلدان المتقدمة في الغرب خلال الخطط الخمسية المقبلة. ماذا سيحدث خلال هذه الفترة في العالم الراسمالي؟ اذا قبلنا ان بامكان العالم الراسمالي ان يدخل مرحلة جديدة من الرخاء قد تدوم عشرات السنين يصبح الكلام على الاشتراكية في بلدنا ضربا من السخف البائس يتوجب علينا عندئذ ان نعترف باننا

خدعنا كليا في تقديراتنا بان عصرنا هو عصر تعفن الراسمالية و تصبح جمهوريات السوفياتات في هذه الحالة التجربة الثانية لديكتاتورية البروليتاريا تجربة اكثر شمولا و خصوبة من تجربة كومونة باريس و لكنها على كل حال مجرد تجربة. فهل لدينا اسباب جدية لان نراجع بالحزم نفسه قيم هذا العصر الذي نعيش فيه و معنى ثورة اوكتوبر التي صممت كحلقة من حلقات الثورة العالمية؟ كلا! لان الدول الراسمالية بعد ان انتهت على نطاق واسع من اعادة بناء نفسها (بعد الحرب) تجد نفسها في مواجهة كل التناقضات الداخلية القديمة و الدولية و لكن بشكل اكثر اتساعا و اكثر تازما. و هذا التناقضات المتازمة و المتسعة هي قاعدة الثورة البروليتارية. نحن نبني الاشتراكية و هذا امر واقع و بما ان الكل اكبر من الجزء فانه لواقع اكثر تاكدا ان الثورة تتهيا في اوروبا و في العالم و الجزء لن يتمكن من الانتصار الا مع ان الكل... ان البروليتارية الاوروبية بحاجة الى زمن اقل بكثير للانقضاض على السلطة من الزمن اللازم لنا كي نتفوق من الناحية التقنية على اوروبا و امريكا... فعلينا في غضون ذلك ان نخفف منهجيا الفارق بين مردود العمل لدينا و بين مردود العمل في اماكن اخرى. فكلما ازداد تقدمنا كلما قل تهديدنا المحتمل بانخفاض الاسعار و بالتالي يقل احتمال تهديدنا بالسلاح... و كلما حسنا شروط حياة العمال و الفلاحين ووجودهم كلما سرعنا بصورة اضمن زحف الثورة البروليتارية على اوروبا بحيث تزودنا هذه الثورة بالتقنية العالمية. و يصبح بناؤنا الاشتراكي اكثر امانا و اكثر كمالا عنصرا في البناء الاشتراكي في اوروبا و العالم كله". و قد بقيت هذه الوثيقة للمعارضة اليسارية كغيرها من الوثائق دون جواب عليها الا اذا اعتبرنا الاعتقالات و الطرد من الحزب اجوبة عليها.

و بعد التراجع عن السير ببطء السلحفاة كان من الواجب التوقف عن تطبيق الفكرة المتعلقة بامتصاص الكولاك من قبل الاشتراكية. ان الهزيمة التي الحقت بالفلاحين الاغنياء بتدابير ادارية اعطت مع ذلك غذاء جديدا لنظرية الاشتراكية في بلد واحد: فمنذ اللحظة التي قضي فيها "في الواقع" على الطبقات تحققت الاشتراكية "في الواقع" ايضا (1931). كانت تلك اعادة لفكرة مجتمع اشتراكي "اساسه البؤس". و نحن نتذكر ان صحفيا غير رسمي قد فسر لنا في ذلك الحين فقدان حليب الاطفال بسبب النقص في البقر و ليس بسبب عيوب النظام الاشتراكي!! ان الاهتمام بمردود العمل لم يسمح بالتوقف امام الصيغ المطمئنة لعام 1931 المعدة للتعويض المعنوي عن الخسائر التي احدثتها حركة التجميع الشاملة. و قد صرح ستالين فجاة بمناسبة حركة استاخانوف بما يلي: "يفكر البعض في ان الاشتراكية يمكن تثبيتها بمساواة في الفقر. ان هذا خطا...فالاشتراكية لا تستطيع ان تنتصر حقا الا على اساس مردود للعمل اعلى من مردود العمل في النظام الراسمالي". صحيح جدا. و لكن البرنامج الجديد للشبيبة الشيوعية الذي تم تبنيه في نيسان / ابريل 1935 في المؤتمر الذي حرم تلك الشبيبة مما تبقى من حقوقها السياسية عرف النظام السوفياتي بصورة جازمة بما يلي: "لقد اضحى الاقتصاد القومي اشتراكيا". و ليس هنالك من احد يهتم بمطابقة هذه المفاهيم المتناقضة. فهذه المفاهيم توضع في التداول حسب الحاجات الوقتية. و ليس هناك شخص يتجرا على النقد مهما حصل.

و لقد بررت ضرورة البرنامج الجديد للشبيبة السوفياتية بهذه العبارات من قبل المقرر: "يحتوي البرنامج القديم تاكيدا خاطئا و مضادا للفكر اللينيني بعمق و بحسب هذا التاكيد "لا تستطيع روسيا الوصول الى الاشتراكية الا بالثورة العالمية. ان هذه الفقرة من المنهاج خاطئة بصورة اساسية و تنبعث منها بعض الافكار التروتسكية" علما بان هذه الافكار ذاتها التي كان ستالين يدافع عنها في نيسان / ابريل 1924!! يبقى ان نفسر كيف يبدو منهاج كتبه بوخارين في عام 1921 ثم راجعه المكتب السياسي بعناية تامة بالتعاون مع لينين كيف يبدو هذا المنهاج "تروتسكيا" بعد خمسة عشر عاما و يحتاج الى مراجعة تقوم على اسس جديدة معاكسة للاسس السابقة. و لكن الحجج المنطقية ضعيفة عندما تكون هناك مصالح معينة. فالبيروقراطية التي تحررت من البروليتاريا لا تستطيع ان تعترف بان الاتحاد السوفياتي يرتبط بالبروليتاريا العالمية.

ان قانون التطور غير المتكافئ كانت له هذه النتيجة وهي ان التناقض بين التقنية و علاقات الملكية الراسمالية قد سبب انقطاع السلسلة العالمية عند اضعف نقاطها. و قد دفعت الراسمالية الروسية المتخلفة ثمن عدم كفاية الراسمالية العالمية و كانت في الواقع اول من دفع. ان قانون التطور غير المتكافئ يلتحق طوال التاريخ بقانون التطور المركب. و قد جلب انهيار البرجوازية في روسيا ديكتاتورية البروليتاريا وهي وثبة الى الامام بالنسبة لبلد متخلف اذا ما قورن بالبلاد المتقدمة. و قد اصطدمت اقامة اشكال الملكية الاشتراكية في بلد متخلف بتقنية و ثقافة ضعيفتين. و تمخضت ثورة اوكتوبر بدورها عن تناقضات بين القوى المنتجة القومية الناقصة جدا و الملكية الاشتراكية تلك الثورة التي ولدت من التناقض بين القوى المنتجة في العالم (التي هي على درجة عالية من التطور) و الملكية الراسمالية.

و الحق ان انعزال الاتحاد السوفياتي لم يكن له نتائج فورية خطيرة يخشى منها لان العالم الراسمالي كان مفككا و مشلولا و عاجزا عن استعمال كل قوته الكامنة. كما ان "الهدنة" كانت اطول مما يسمح التفاؤل النقدي برجائه. و لكن العزلة و عدم امكانية الافادة من موارد السوق العالمية حتى و لو كانت هذه الافادة على قواعد راسمالية (التجارة الخارجية تدنت الى ربع او الى خمس ما كانت عليه عام 1913) سببتا توزيعا من اسوا ما يمكن للقوى المنتجة و بطئا في رفع الشروط المادية لحياة الجماهير بالاضافة الى مصاريف باهظة على الدفاع القومي. ان الوباء البيروقراطي كان مع ذلك ناتج العزلة الاكثر شؤما. ان القواعد السياسية و الشرعية التي اقامتها الثورة تمارس تاثيرا ملائما على الاقتصاد المتخلف من جهة و تعاني من جهة

اخرى من العمل المشل لوسط متخلف. و كلما طال الزمن اليذ سيبقى فيه الاتحاد السوفياتي في مدار راسمالي كلما كان انحطاط انسجته الاجتماعية عميقا. و الانعزال غير المحدود لا يؤدي بصورة حتمية الى اقامة شيوعية قومية و لكنه قد يؤدي الى اعادة الراسمالية.

و اذا كانت البرجوازية لا تستطيع ان تترك الديمقراطية الاشتراكية تستوعبها بهدوء فان الدولة الاشتراكية ايضا لا تستطيع ان تنخرط بهدوء في النظام الراسمالي العالمي. فالتطور الاشتراكي السلمي "لبلد واحد" ليس موضوعا على جدول اعمال التاريخ. فامامنا سلسلة من الهزات العالمية التي تعلن عن نفسها، اكانت حروبا او ثورات. ثمة عواصف ايضا لا يمكن تجنبها في الحياة الداخلية للاتحاد السوفياتي. لقد اضطرت البيروقراطية في صراعها من اجل التخطيط الاقتصادي ان تنزع ملكية الكولاك و سيكون من مهام الطبقة العاملة ان تنزع ملكية البيروقراطية في صراعها من اجل الاشتراكية لتستطيع ان تخط على قبرها العبارات التالية: "هنا ترقد نظرية الاشتراكية في بلد واحد".

اصدقاء الاتحاد السوفياتي:

لاول مرة في التاريخ تقوم حكومة قوية بتمويل الصحافة اليسارية و صحافة اقصى اليسار خارج البلاد بدلا من تغذية صحافة اليمين المحترمة. و يوجه تعاطف الجماهير لاكبر الثورات بصورة ذكية و حاذقة لكي يصب في اتجاه البيروقراطية. كما تفقد الصحافة "المتعاطفة" الغربية الحق باصدار كل ما قد يسبب الازعاج لحكام الاتحاد السوفياتي. و تستقبل الكتب غير المرغوب بها في الكرملين بصمت مطبق. و تترجم المدائح الصارخة المجردة من كل ميزة و موهبة الى عدة لغات. و قد تجنبنا ان نذكر في هذا الكتاب المؤلفات النموذجية "لاصدقاء" الاتحاد السوفياتي مؤثرين ذكر الكتب الاصلية الفظة بدل الكتب المترجمة الى اللغات الاجنبية. ان ادب "الاصدقاء" بما فيه ادب الاممية الشيوعية وهو القسم الاكثر تفاهة و ابتذالا يشكل مع ذلك جبلا شاهقا من الصفحات يلعب دورا سياسيا لا يمكن اهماله. و لا بد لنا ان نكرس له بعض الصفحات قبل اختتام هذا الكتاب.

لقد وصف كتاب الزوجين ويب و عنوانه "الشيوعية السوفياتية" بانه يشكل اسهاما مهما في و التراث الفكري. و بدلا من التعرض لما انجز و في اي اتجاه تتطور الحقيقة بدلا من هذا استخدم هذان المؤلفان 1500 صفحة لعرض مشاريع المكاتب و مضمون القوانين. و كان استنتاجهما ان الشيوعية ستتحقق في الاتحاد السوفياتي عندما تنتقل الخطط و النوايا الى حيز التطبيق. هذا هو محتوى كتاب ممل ينقل تقارير المكاتب الموسكوفية و مقالات الصحف المطبوعة بمناسبة الاعياد السنوية...

ان الصداقة التي يحملها الكتاب للبيروقراطية السوفياتية لا تتجه الى الثورة البروليتارية بل بالاحرى ضمان ضدها. و الزوجان ويب مستعدان بدون شك للاعتراف بان النظام السوفياتي سينتشر في يوم من الايام في بقية انحاء العالم. و لكن "متى و اين و ما هي التعديلات التي ستطرا عليه و هل سيتحقق بالثورة العنيفة او بالاختراق السلمي او بالتقليد الواعي... هذه اسئلة لا نستطيع ان نجيب عليها ". ان هذا الرفض الديبلوماسي اليذ يشكل في الواقع جوابا لا لبس فيه و الذي يميز "اصدقاء" يحدد مدى صداقتهم. فلو اجاب الجميع هكذا على مسالة الثورة قبل اندلاعها مثلا في عام 1917 لما كان هناك الان دولة سوفياتية ولكان هذان الصديقان البريطانيان يحولان تعاطفهما الى اغراض اخرى...

و يتحدث الزوجان ويب كما لو كان بديهيا عن لا جدوى انتظار ثورات تشتعل في اوروبا خلال المستقبل القريب و يريان في هذه الحجة برهانا اكيدا على صحة نظرية الاشتراكية في بلد واحد. انهما يعلماننا ضرورة بناء الاشتراكية داخل حدود الاتحاد السوفياتي نظرا لعدم وجود افاق اخرى و ذلك بما يتمتع به من سلطة اناس كانت ثورة اوكتوبر مفاجاة لهم و مفاجاة غير سارة في كل حال. و اننا لنتحمل كثيرا من العناء لكي لا نهز اكتافنا استهزاء و ذلك بدافع من الادب و التهذيب. فنحن لا نستطيع ان نحاور الزوجين ويب الا في مسائل الثورة و اسلوب اعدادها في بريطانيا العظمى و بناء المصانع و استخدام الاسمدة الكيميائية في الاتحاد السوفياتي. و لكن حول هذه النقطة الدقيقة يعترف علماؤنا الاجتماعيون بعدم اختصاصهم و تبدو المشكلة نفسها بالنسبة اليهم متناقضة مع العلم.

لقد كان لينين يكره البرجوازيين المحافظين الذين يتخيلون انفسهم اشتراكيين و يكره بصورة خاصة الفابيين الانجليز. ان الفهرس الابجدي للمؤلفين المذكورين في مؤلفاته يظهر العداء الذي كان يكنه كل حياته للزوجين ويب. و قد وصفهما للمرة الاولى في عام 1907 " بمداحين حمقى للبرجوازية الصغيرة البريطانية، يحاولون تقديم الشارتية[2] التي تعتبر مرحلة ثورية في الحركة العمالية الانجليزية، كمجرد لعب اطفال". و الحال ان كومونة باريس كان من الممكن ان تصبح مستحيلة بدون الشارتية. و لولا الشارتية و كومونة باريس لما كانت ثورة اوكتوبر. و لم يجد الزوجان ويب في الاتحاد السوفياتي الا

اليات ادراية و خططا بيروقراطية و لم يلاحظا لا الشارتية و لا الكومونة و لا ثورة اوكتوبر. و قد بقيت الثورة غريبة عنهما الا اذا بدت لهما "عملا طفوليا مجردا من اي معنى"!!

و لم يكن لينين ليتضايق ايضا ابدا كما نعرف جميعا من المجاملة الصبيانية و الشريفة في الحوار مع الانتهازيين. و لكن الصفات النابية المهينة التي استخدمها خلال اعوام طويلة ("خدام البرجوازية" "الخونة"، "النفوس الذليلة"..الخ) عبرت خلال سنوات عن حكم ضد الزوجين ويب داعي الفابية اي الوقار التقليدي و الخضوع للامر الواقع. فلا يمكن ان يكون تفكير الزوجين ويب قد تغير خلال الاعوام الاخثرة. هذا الثنائي الفابي الذي دعم برجوازية بلاده اثناء الحرب و قبل بعد ذلك لقب لورد باسفيلد الذي منحه اياه الملك دون ان يتخلى عن اي شيء و دون ان يكذب نفسه على الاطلاق اقبل على الشيوعية في بلد واحد بل و في بلد اجنبي. لقد كان سيدني ويب وزيرا للمستعمرات اي رئيس سجاني الامبريالية الانجليزية حين تقرب من البيروقراطية السوفياتية و تلقى منها مواد مؤلفه الضخم.

The Decay of Capitalist Civilisationو منذ عام 1923 لم يكن الزوجان ويب يريان فرقا كبيرا بين البلشفية و القيصرية (انظر كتاب الصادر عام 1923). و بالمقابل فانهما يعترفان بدون تحفظ بـ "الديمقراطية" الستالينية. لا نبحث هنا عن اي تناقض. فالفابيون يحنقون عندما يرون الشعب الثوري يحرم "المتعلمين" من الحرية و لكنهم يجدون طبيعيا ان تحرم البيروقراطية البروليتاريا من الحرية. الم تكن هذه وظيفة بيروقراطية حزب العمال دوما؟ ان الزوجين ويب يؤكدان ان النقد حر كل الحرية في الاتحاد السوفياتي. و في هذا التاكيد افتقاد لروح الفكاهة. انهما يذكران بكامل جديتهما "النقد الذاتي" الذي تتم ممارسته كما تمارس السخرة و الذي من السهل دوما تعيين موضوعه و حدوده مسبقا.

هل نحن ازاء نوع من السذاجة؟ فلنقل بصراحة ان انجلز و لينين لم يجدا لدى سيدني و يب اين سذاجة. و الاصد ان نقول الاحترام. فالويب يتحدقان عن نظام قائم و مضيفين ممتعين. فهما لا يقران النقد الماركسي لما هو موجود بل انهما يعتبران نفسيهما مدعوين للدفاع عن تركة ثورة اوكتوبر ضد المعارضة اليسارية. و كي نكون اكثر شمولا و امانة و لكي ياتي نقدنا كاملا لا بد من ان نشير الى الحكومة العمالية التي ينتمي اليها اللورد باسفيلد (سيدني ويب) رفضت في ذلك الوقت اعطاء تاشيرة الى انجلترا لمؤلف هذا الكتاب. و كان المستر سيدني ويب الذي كان لا يزال يؤلف كتابه في ذلك الوقت يدافع هكذا عن الاتحاد السوفياتي في مجال النظرية و يدافع عن امبراطورية صاحب الجلالة البريطاني في المجال العملي. و مما يشرفه ايضا انه بقي امينا مع نفسه في كلتا الحالتين. فبالنسبة للكثير من البرجوازيين الصغار الذين لا يملكون ريشة و لا فرشاة تعتبر "الصداقة" الرسمية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي نوعا من الاقرار بالمشاركة في المصالح المعنوية العليا... فالانتماء الى الجمعيات الماسونية او الى النوادي السلمية مماثل الى حد ما للانضمام الى جمعيات اصدقاء الاتحاد السوفياتي لان هذا الانضمام يسمح للمنضمين بان يعيشوا حياتين: الاولى حياة عادية تتقع في دائرة المصالح اليومية و الثانية ارفع مستوى من الحياة الاولى. "والاصدقاء" يزورون موسكو من ان لاخر و ياخذون علما بعدد الجرارات و برياض الاطفال و بالاستعراضات و بالرواد و بالمظليين و باختصار بكل شيء ماعدا وجود ارستقراطية جديدة. و افضل هؤلاء الاصدقاء يغمضون العينين عن هذه الاخطاء بدافع النفور ة الاشمئزاز من المجتمع الراسمالي. و لقد اعترف بذلك اندري جيد بصراحة حينما قال: "انها حقا لحماقة و قلة شرف تلك الهجمات الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي التي تجعلنا اليوم ندافع عنه بعناد". ان حماقة الخصوم و انعدام الشرف لديهم لا يمكن ان يكونا مبررين لعمى يصيب اعيننا. فالجماهير على كل حال بحاجة لاصدقاء يرون بوضوح.

ان لاستلطاف اكبر عدد من البرجوازيين الراديكاليين و الراديكاليين – الاشتراكيين لحكام الاتحاد السوفياتي اسباب هامة. فالبرغم من اختلاف البرامج يتفوق بين السياسيين المحترفين اولائك الذين يمسكون "بنجاح" تحقق او يسهل تحقيقه. اننا اجد على سطح كوكبنا من الاصلاحيين اكثر بكثير مما نجد من الثوريين و من الانتهازيين اكثر مما نجد من ذوي الصلابة و المبدا. ونحن نحتاج الى عهود تاريخية استثنائية حتى يخرج الثوريون من عزلتهم و يصبح شكل الاصلاحيين كالاسماك التي اخرجت من الماء. و لا يوجد في البيروقراطية السوفياتية الحالية شخص واحد لم يعتبر في نيسان/ ابريل 1917 و حتى بعد هذا التاريخ فكرة ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا شيئا اخر غير مجرد وهم و جنون. (وكان هذا الوهم يوصف انذاك بـ..."التروتسكية"). ان "الاصدقاء الاجانب للاتحاد السوفياتي اولائك الذين ينتمون الى جيل الاصدقاء الاوائل ظلوا خلال عشرات السنين يعتبرون المناشفة الروس سياسيين "واقعيين" لانهم دعاة جبهة شعبية مع الليبراليين و يرفضون الديكتاتورية البروليتارية كجنون مؤكد. انه لا شيء اخر الاعتراف بديكتاتورية البروليتاريا بعد ان تكون تحققت، لا بل شوهتها البيروقراطية. فهنا نجد ان "الاصدقاء" كانوا حقا على مستوى الاحداث فهم لم يقتصروا على اعطاء الدولة السوفياتية حقها بل ادعوا الدفاع عنها ضد اعدائها. و الحقيقة انهم يدافعون عنها ضد من يهيئون لمستقبل مزدهر لها لا ضد من يشدونها الى الوراء. فهل هؤلاء "الاصدقاء" و طنيون فعالون كالاصلاحيين الانجليز و الفرنسيين و البلجيكيين و اخرين غيرهم؟ من السهل عليهم اذاك تبرير تحالفهم مع البرجوازية مدعين الدفاع عن الاتحاد السوفياتي؟ ام هم على العكس انهزاميون رغم انوفهم كالاشتراكيين الوطنيين في المانيا و النمسا بالامس؟ انهم ياملون في هذه الحالة ان يساعهم التحالف بين فرنسا و الاتحاد السوفياتي في القضاء على هتلر و شوسينغ[3]. فليون بلوم الذي كان خصم البلشفية في عهدها

البطولي و كرس صفحات صحيفة "الشعبي" للهجوم على الاتحاد السوفياتي لم يعد يطبع سطرا واحدا من جرائم البيروقراطية السوفياتية. لقد كان موسى يجن شوقا لرؤية الوجه الالهي و لكنه لم يستطع الا ان يسجد امام ظهر الاله. و الاصلاحيون الذين يعبدون الامر الواقع عاجزون عن رؤية اي شيء في الثورة سوى مؤخرتها البيروقراطية الغليظة.

ان القادة الشيوعيين الحاليين ينتمون في الواقع الى النموذج ذاته من الرجال فهم بعد كثير من التذبذب و التقلب اكتشفوا فجاة محاسن الانتهازية فارتدوا اليها مع كل طراوة الجهل الذي طبعهم بطابعه كل الاوقات. ان خنوعهم تجاه قادة الكرملين هذا الخنوع غير المجرد من المصلحة يكفي ليجردهم من كل مبادرة ثورية. فهم في الوقت الذي يردون فيه على حجج النقد بالعواء و الزئير اراهم يظهرون اشارات الرضى اذا لوح لهم معلمهم بالسوط. ان هؤلاء الناس المنفرين الذين يشردون تحت كل الافاق عند اول خطر يبدو لهم يتهموننا بان "ارذال مضادون للثورة". فماذا نعمل؟ ان التاريخ لا يخلوا من الهرجات بالرغم من قسوته.

اما اكثر "الاصدقاء" تبصرا فهم يعترفون في الحوار الفردي على الاقل بان هناك بقعا على الشمس السوفياتية و لكن باستخدامهم التحليل الحتمي مكان الجدل الديالكتيكي يعزون انفسهم بالقول بان بعض الفساد البيروقراطي امر محتوم و لا يمكن تجنبه. فليكن!... و لكن مقاومة الانحراف امر محتوم ايضا و للضرورة طرفان: الطرف الرجعي و الطرف التقدمي. و قد علمنا التاريخ ان الرجال و الاحزاب الذين يطالبون بهذه الضرورة باتجاهات معاكسة ينتهون بان يجدوا انفسهم على طرفي الحاجز.

الحجة الاخيرة "للاصدقاء" هي ان الرجعيين يستغلون المقالات النقدية الموجهة للنظام السوفياتي، و هذا موضوع لا يمكن انكاره. و قد يحاولون حقا استغلال هذا الكتاب. و لقد ذكر البيان الشيوعي باحتقار ان الرجعية الاقطاعية حاولت استغلال النقد الاشتراكي ضد الليبرالية. و قد سارت الاشتراكية الثورية على الطرق ذاته و نحن سنسير في طريقنا. و قد تتوصل الصحافة الشيوعية من دون شك الى القول بان نقدنا يهيء لتدخل مسلح ضد الاتحاد السوفياتي! و هذا معناه بالطبع ان الحكومات الراسمالية عندما تقرا في مؤلفاتنا ما ال اليه الوضع في الاتحاد السوفياتي في ظل البيروقراطية ستبادر فورا الى معاقبتها لانها بعملها هذا داست مبادئ اوكتوبر باقدامها؟ ان مجادلي الاممية الثالثة لا يستخدمون السيف بل العصا او اسلحة اقل حدة. و الحقيقة هي ان النقد الماركسي الحقيقي الذي يسمي الاشياء باسمائها الحقيقية لا يستطيع في النهاية الا ان يؤكد الرصيد المحافظ للديبلوماسية السوفياتية الحالية في نظر البرجوازية.

و لكن الوضع مختلف كل الاختلاف فيما يتعلق بالطبقة العاملة و الانصار المخلصين للثورة من بين المثقفين. و هنا فان عملنا قد يولد في الوقاع شكوكا و يسبب حذرا و لكن لا ضد الثورة بل ضد اولائك الذين يخنقونها. و هذا هو الهدف الذي رسمناه لكتابنا. ذلك ان الحقيقة، لا الكذب، هي محرك التقدم.

———————

1. فولمار جورج هنري (1850 – 1922) سياسي الماني رئيس المؤتمر الاشتراكي العالمي بباريس عام 1889. (المعرب)

2. الشارتية (العرائضية) حركة جماهيرية ثورية للعمال الانجليز. نشات لدى اشتداد سوء الاوضاع الاقتصادية و الحرمان من الحقوق السياسية. بدات الحركة في اواخر العقد الرابع باجتماعات و مظاهرات ضخمة و استمرت منقطعة حتى اوائل العقد السادس من القرن التاسع عشر. (المعرب)

3. كورت ادوارد فون شوسينغ، رجل دولة نمساوي ولد في ريفا عام 1797 و اصبح مستشارا للنمسا عام 1924، لم يستطع منع ضم النمسا لالمانيا، سجنه هتلر.